



محاسبة
شركات الأموال





الجمهورية العربية السورية

منشورات جامعة دمشق

التعليم المفتوح

قسم المحاسبة

محاسبة

شركات الأموال

الدكتور

عبد الرحمن مرعي

أستاذ مساعد في قسم

المحاسبة

الدكتور

نضال عريبيد

أستاذ مساعد في قسم

المحاسبة

الدكتور

اسماعيل اسماعيل

أستاذ في قسم المحاسبة

جامعة دمشق

١٤٢٩ - ١٤٣٠

٢٠٠٩ - ٢٠٠٨



الفهرس

الصفحة	الموضوع
5	الفهرس
7	المقدمة
9	الفصل الأول: خصائص وميزات شركات الأموال
11	- مقدمة
13	- المبحث الأول: أشكال شركات الأموال
21	- المبحث الثاني: إجراءات تكوين شركات الأموال
39	- المبحث الثالث : رأس المال في شركات الأموال
67	- أسئلة على الفصل الأول
73	الفصل الثاني : تكوين الشركة وإصدار أسهم رأس المال
75	- مقدمة
77	- المبحث الأول : المعالجة المحاسبية لإصدار الأسهم نقداً.
81	- المبحث الثاني : طرح الأسهم على الاكتتاب العام.
115	- المبحث الثالث : الأسهم المصدرة مقابل مبلغ نقدي والأسهم المصدرة مقابل عمليات غير نقدية.
127	- المبحث الرابع : نفقات إصدار الأسهم.
133	- المبحث الخامس: اقتناء الشركة لأسهم رأس مالها (أسهم الخزينة).
147	- المبحث السادس: تعديل رأس المال في الشركات المساهمة.
181	- أسئلة على الفصل الثاني
191	الفصل الثالث : المطالب
193	- مقدمة
195	- المبحث الأول : المطالب المتداولة.

207	- المبحث الثاني : المطالب طويلة الأجل.
259	- المبحث الثالث : أوراق الدفع طويلة الأجل.
269	- أسئلة على الفصل الثالث
277	الفصل الرابع : حقوق حملة الأسهم
313	- أسئلة على الفصل الرابع
315	الفصل الخامس : التقارير والقوائم المالية في شركات الأموال
317	- مقدمة
321	- المبحث الأول: قائمة الدخل والمعلومات المتعلقة بها
347	- المبحث الثاني: قائمة المركز المالي
371	- المبحث الثالث: قائمة التدفقات النقدية
417	- أسئلة على الفصل الخامس
427	الفصل السادس: إعسار شركات الأموال وتصفيته
429	- مقدمة
433	- المبحث الأول : حالات التصفية
443	- المبحث الثاني: تسديد حقوق حملة الأسهم
461	- أسئلة على الفصل السادس
465	المراجع العلمية
467	المصطلحات

مقدمة :

إن قصور شركات الأشخاص عن مواكبة التطورات الاقتصادية الحديثة التي رافقت الثورة الصناعية وثورة الإلكترونيات نابع من طبيعة تكوين تلك الشركات. حيث إن تكوين شركات الأشخاص يستند على أساس العلاقة الشخصية بين الشركات وبالتالي فإن شركات الأشخاص تنقض ب وفاة أو إفلاس أو انسحاب أحد الشركاء بناء على رغبته، إلا إذا كان هناك نص في عقد الشركة يرى غير ذلك. كما أن انضمام شريك جديد يتطلب موافقة جميع الشركاء الآخرين على ذلك، سواء تم ذلك من خلال شراء حصته من شريك أو أكثر، أو بإضافة أموال جديدة إلى رأس مال الشركة.

لذلك، فقد ظهر التفكير في نوع آخر من الشركات يتناسب مع التطورات الاقتصادية في المجتمعات الحديثة، وظهر المشروعات الاقتصادية الضخمة والتي تتطلب تجميع أموال كبيرة لتسيير أعمالها، وضمان استمرارها بعيداً عن أهلية الملاك واستمرار بقائهم، وهذا ما يتيح لها فرص العمل في مجال المشروعات التي يقتضي تنفيذها زمناً طويلاً. ونتج عن هذا التفكير ظهور الشركات المساهمة، التي تستطيع توفير الأموال اللازمة للقيام بالمشروعات ذات الكفاءة العالية في الإنتاج والتوزيع، حيث ينقسم رأس مالها إلى أجزاء صغيرة متساوية القيمة وقابلة للتداول، تسمى السهم.

وقد حققت الشركات المساهمة في الكثير من الدول المتقدمة والنامية مسؤولية النهوض بالاقتصاد الوطني من خلال القيام بالمشروعات الاقتصادية الأساسية والتي تحتاج إلى أموال ضخمة تعجز عن توفيرها حتى المصارف أحياناً.

إن توزيع ملكية الشركات المساهمة بين عدد كبير من حملة الأسهم، جعل من غير الممكن لملاك الشركة من المشاركة في إدارتها، أي أصبح هناك فصل بين الإدارة والمالكين. حيث يقوم حملة الأسهم بانتخاب مجلس إدارة الشركة الذي يكون مسؤولاً

أمامهم عن حسن تنفيذ أعمال الشركة. كما أن انفصال الملكية عن الإدارة يقتضي وجود نظام متكامل للمحاسبة والرقابة الداخلية فضلاً عن وجود مدقق خارجي مستقل عن الإدارة من حيث سلطة تعيينه، وتحديد أتعابه وذلك حماية لمصالح المساهمين.

كما أن ظهور الشركات المساهمة والمزايا التمويلية العظيمة التي قدمتها، تطلب وجود سوق للأوراق المالية، لأنه من غير الممكن تحقيق استمرار في ضخ الأموال اللازمة للاقتصاد الوطني دون وجود مكان تباع فيه، وتشتري الأوراق المالية المصدرة من قبل الشركات المساهمة. كما أن وجود سوق للأوراق المالية أدى إلى ظهور أشكال جديدة من أشكال وطرق التمويل، مثل الخيارات والمشتقات والتي يمكن أن تؤمن الأموال اللازمة للشركة بأفضل السبل وأقل التكاليف.

إن ظهور الشركات المساهمة وفصل الإدارة عن المالكين، تطلب من الإدارة أن تقدم تقريراً دورياً لحملة الأسهم عن الوضع المالي الحقيقي للشركة وبالتالي أصبحت المحاسبة نظاماً للمعلومات، وهذا تطلب من مهنة المحاسبة تطوير معايير محاسبية للاهتمام بها عند بناء نظام محاسبي لأي منشأة من منشآت الأعمال.

الفصل الأول

خصائص وميزات شركات الأموال

مقدمة

المبحث الأول : إجراءات تكوين الشركة
المبحث الثاني : رأس المال في شركات الأموال
أسئلة على الفصل الأول



مقدمة :

تعد الشركات المساهمة، الصيغة الأكثر اتساعاً وانتشاراً ضمن الأنواع الثلاثة لمنظمات الأعمال الأساسية (المشاريع الفردية، شركات الأشخاص، وشركات الأموال) سواءً من حيث المبالغ التي يمكن تجميعها أو إدارتها، والبضائع والخدمات، التي يمكن أن تقدمها، وكذلك حجم العمالة المستخدمة. كما أن ظهور شركات الأموال أدى إلى تطور مفهوم الملكية المشتركة التي كانت سائدة خلال القرن التاسع عشر وظهور مفهوم الشخصية المعنوية المستقلة عن المالكين والإدارة بموجب القانون. حيث إن للشركة المساهمة كامل الحقوق والامتيازات التي للأشخاص الطبيعيين. إلا أن هناك استثناءً أساسياً، هو الامتياز الذي يمنح للشخص الطبيعي وهو حق الانتخاب وتولي وظيفة عامة. في الوقت نفسه إن للشركات المساهمة المهام نفسها والمسؤوليات الملقاة على الشخص الطبيعي كالالتزام بالقانون ودفع الضرائب... الخ. كما أن للشركات المساهمة الحق في الدخول في عقود باسمها، كالعقود المتعلقة بالشراء والمبيع وامتلاك الأملاك، والاقتراض واستخدام العمال وفصلهم وأن تُحاكَم وتُحاكَم.

إن للشركات المساهمة المقدرة المتميزة في الحصول على رأس مال كبير جداً من أجل تمويل المشاريع ذات العمليات الكبيرة. وتتمكن الشركات المساهمة من الحصول على هذه الأموال من خلال إصدار أسهم وهي وحدات تقوم الشركات المساهمة بموجبها على تجزئة ملكيتها إلى أجزاء صغيرة بحيث يمكن للجميع المساهمة في رأسمال الشركة المساهمة.

يقبل المستثمرون على شراء الأسهم لسببين أساسيين هما:

الأول: يشتري المستثمرون الأسهم متوقعين أن قيمتها سوف تزداد عبر الزمن وبالتالي يمكن بيعها مستقبلاً بربح.

الثاني: يتوقع المستثمرون من خلال احتفاظهم بالأسهم أن تدفع لهم الشركة أرباحاً على شكل توزيعات "Dividends" غالباً ما تكون على شكل نقدي كعائد على استخدام الشركة لأموالهم.

إن اتساع قاعدة الملكية في الشركات المساهمة أدى إلى فصل الإدارة عن المالكين، مما تطلب إحداث تطور نوعي في نظام المحاسبة، من نظام يهدف إلى رعاية شؤون الملاك وتنظيم وتدوين الحسابات اللازمة، للحفاظ على ممتلكاتهم وحمايتهم من التلاعب والسرقة (أي من مجرد أداة للرقابة الداخلية على الأملاك) إلى نظام للمعلومات غايته الأساسية توفير المعلومات المناسبة لصناع القرار.

المبحث الأول

أنواع شركات الأموال

The corporate types

يمكن تصنيف شركات الأموال إلى:

- (1) شركات مسجلة في البورصة ويتم تداول أسهمها في البورصات النظامية.
- (2) شركات غير مسجلة في البورصة وهي شركات يتم التعامل على أسهمها في السوق الموازية.

ضمن هذا الإطار يمكن القول إن شركات الأموال تتكون من :

1- الشركات المساهمة المغفلة:

هي الشركات التي يتكون رأس مالها من حصص صغيرة متساوية القيمة يطلق عليها أسهم قابلة للتداول وتقتصر مسؤولية المالك (المساهم) على أداء قيمة الأسهم التي اكتسب فيها، وقد عرّف قانون الشركات رقم 3 لعام 2008 الشركة المساهمة على أنها ((شركة تتألف من خمسة وعشرين مساهماً على الأقل، ويكون رأسمالها مقسماً إلى أسهم متساوية القيمة قابلة للتداول وللإدراج في أسواق الأوراق المالية، وتقوم بطرح جزء من رأسمالها على الاكتتاب العام وتكون مسؤولية المساهم فيها محدودة بالقيمة الاسمية للأسهم التي يمتلكها في الشركة)). يقوم على إدارة الشركة المساهمة المغفلة مجلس إدارة ينتخبه مجموع الملاك فيما بينهم لمدة محددة. وهكذا نرى أن الشركات المساهمة تتميز بمجموعة من الخصائص أهمها:

- 1- ينقسم رأسمال الشركة إلى عدد من الحصص متساوية القيمة يطلق عليها أسهم قابلة للتداول.

- 2- لا تتعدى مسؤولية المالك عن ديون الشركة مقدار ما يملكه من أسهم.
- 3- لا يكتسب المساهم صفة التاجر بمجرد اكتتبه في رأسمال الشركة المساهمة، عكس ما هو الحال في شركات الأشخاص حيث يعدُّ الشريك تاجراً وتكون مسؤوليته غير محددة بحصته في رأسمال الشركة.
- 4- ينصب الاهتمام على المال وليس على من قدّم المال، وذلك عكس ما هو عليه الحال في شركات الأشخاص التي تقوم على الاعتبار الشخصي للشركاء، حيث يتم إعلام الآخرين بأسماء الشركاء المتضامنين لزيادة قوة الائتمان ولاسيما إذا كانت المقدرة المالية لهؤلاء الشركاء مرتفعة.
- 5- يتولى إدارة الشركة المساهمة مجلس إدارة يتم انتخابه من قبل مجموع المساهمين ولمدة محدودة.

2- شركات التوصية بالأسهم:

- تعد مزيجاً من شركات الأشخاص وشركات الأموال، فهي تشمل فئتين من الملاك هما:
- 1- شريك أو أكثر متضامنون لهم حقوق وواجبات الشركاء المتضامنون نفسها في شركات الأشخاص.

إن مسؤولية هؤلاء الشركاء تضامنية، إنهم مسؤولون عن ديون الشركة حتى في أموالهم الخاصة، ويكتسبون صفة التاجر إذا لم يكن لهم هذه الصفة قبل دخول الشركة. وتتمتع هذه الفئة بحق إدارة الشركة وفقاً لعقد تأسيس الشركة وقانونها النظامي، ولا يجوز لهؤلاء الشركاء التنازل عن حصصهم في رأس المال ولا تنتقل حصصهم إلى الورثة بالوفاة. وغالباً ما ترتبط حياة الشركة واستمرارها إلى حد كبير بوجود هؤلاء الشركاء وبقيائهم. على قيد الحياة وبكامل أهليتهم. يقسم رأس المال في شركات

التوصية بالأسهم إلى أسهم يكون الشريك الموصي فيها خاضعاً للنظام القانوني الذي يخضع له المساهم في الشركات المغفلة.

2- شريك أو أكثر موصون، وتنقسم حصص هؤلاء الشركاء إلى حصص متساوية القيمة، ويعامل هؤلاء الشركاء معاملة المساهمين في الشركات المساهمة من حيث تمتعهم بمسؤولية محددة اتجاه ديون الشركة في حدود حصته في رأسمال الشركة، ولا يكتسبون صفة التاجر، ولهم حق التنازل عن حصتهم إلى شخص آخر شريطة الحصول على موافقة الشركاء المتضامنين وتنتقل ملكية الأسهم بالوفاة إلى ورثة الشريك. يمكن القول إن شركات التوصية بالأسهم تعتبر شركات تضامن بالنسبة للشريك المتضامن وشركات مساهمة بالنسبة للشركاء الموصين.

3- الشركات ذات المسؤولية المحدودة:

تعّد الشركة ذات المسؤولية المحدودة، شركة ذات طابع خاص، تجمع بين خصائص شركات الأشخاص، من حيث وجود علاقة شخصية بين الشركاء، وخصائص شركات الأموال من حيث المسؤولية المحدودة بديون الشركة بمقدار حصص الشركاء في رأس مال الشركة.

لقد اختلف علماء القانون في طبيعة هذه الشركات. فمنهم من يرى أنها شركات أشخاص بالنظر للاعتبار الشخصي القائم بين الشركاء لأنها تتألف بين عدد محدود من الشركاء يعرفون بعضهم، ويدخلون على أساس الثقة المتبادلة بينهم بالإضافة إلى أن رأس المال لا يقسم إلى أسهم، والحصص التي تتألف منها غير قابلة للتداول إلا ضمن شروط خاصة، والإدارة منوطة بمدير عام أو مديرين عدّة ولا يوجد فيها مجلس إدارة كما الحال في الشركات المساهمة. ومنهم من يعدّها شركات أموال على أساس أن مسؤولية الشركاء فيها لا تتجاوز حصتهم في رأس المال. ويمكن تعريف الشركة المحدودة المسؤولية على أنها (شركة تجارية تؤلف من شخصين على الأقل، ولا يتمتعون

بالصفة التجارية ولا يسألون إلا عن حصتهم في رأس المال ولا يقسم رأس المال إلى أسهم).

من التعريف السابق يمكن استخلاص الخصائص التالية للشركات ذات المسؤولية المحدودة:

1- المسؤولية المحدودة لكل شريك عن ديون الشركة في حدود ما يساهم به كل منهم في رأس مال الشركة.

2- تحديد حد أدنى لعدد الشركاء دون تحديد حد أقصى.

3- عدم إمكانية استخدام أسلوب الاكتتاب العام نظراً للطابع الشخصي لهذه الشركات ولعدم إمكانية قسم رأس المال إلى أسهم.

4- استمرارية الشركة بالرغم من وفاة الشريك من خلال التبسيط في إجراءات انتقال الحصص بالوفاة وعدم قابلية المدير المعين في العقد للعزل.

5- يحق للشريك في الشركة التي يزيد عدد الشركاء فيها عن خمسة وعشرين من التصرف بحصته بالبيع إلا أن للشركاء في الشركة حق الرجحان في الشراء

مزايا شركات الأموال:

لشركات الأموال العديد من المزايا التي لا تتمتع بها شركات الأشخاص. إلا أن لكليهما أرضية واسعة للاستثمار والمخاطرة، والمسؤولية التي تمتاز بها عن المشاريع الفردية Single proprietorships. وهكذا فإن شركات الأموال تتمتع بالميزات التالية:

1- سهولة نقل الملكية : Easy transfer of ownership

يتم تداول رأس مال شركات الأموال في سوق الأوراق المالية (البورصات) بين أطراف لا يعرفون بعضهم بعضاً. غالباً لا يستطيع المالك أن يحدد لمن يبيع أسهمه. في حين أنه في شركات الأشخاص فإن أحد الشركاء لا يمكن أن يبيع حصته لشريك آخر إذا لم يوافق المالكون الآخرون على المالك الجديد.

إن نقل ملكية الأسهم لا تحتاج إلى موافقة الشركة أو حملة الأسهم الآخرين. كما أن نقل حقوق الملكية بين حملة الأسهم ليس لها أي تأثير على نشاطات الشركة أو على أصولها أو على التزاماتها أو على كامل حقوق ملكيتها. ذلك أن المنشأة لا تشارك في عملية نقل الملكية بعد إصدارها لأسهم رأس المال.

2- المسؤولية المحدودة لحملة الأسهم : Limited liability of stockholders

في شركات الأشخاص كل شريك مسؤول شخصياً عن كامل ديون الشركة. أما في شركات الأموال فإن حملة الأسهم ليسوا مسؤولين عن ديون الشركة بصفتهم الشخصية، والمبلغ الأعظمي الذي يمكن لحامل السهم أن يخسره هو المبلغ الذي استثمره. في حين أن الشريك في شركات الأشخاص مسؤول مسؤولية شخصية عن ديون الشركة. إلا أنه في الشركات المساهمة المحدودة المسؤولية Closely held corporatuion والمملوكة من قبل عدد قليل من حملة الأسهم، عندما تقتض الشركة أموالاً فإن البنوك أو المؤسسات المالية غالباً ما تتطلب توقيع عقد القرض من قبل المدير، عندئذ على المدير أن يدفع القرض إذا لم تتمكن الشركة من ذلك. ولما كان لشركات الأموال شخصية مستقلة، فإن الدائنين الحق من حيث المبدأ أن يعودوا إلى أصول الشركة كي يستوفوا ديونهم.

3- استمرارية الحياة بالنسبة للشركة: Continuous existence of the entity

في شركات الأشخاص هناك العديد من الحالات التي يمكن أن تنهي حياة الشركة مثل، وفاة شريك، انسحاب شريك، إفلاس شريك.. إلا أن هذه الحالات نفسها ليس لها أثر على شركات الأموال لأن لها شخصية قانونية منفصلة ومتميزة عن المالكين. كما أن حياة شركات الأموال تحدد في عقد تأسيسها، فيمكن أن تكون حياتها دائمة أو يمكن أن تكون محدودة بعدد من السنوات. إذا كانت حياة الشركة

محددة، فيمكن تمديدتها من خلال تحديد عقد تكوينها. وبالتالي فإن الشركات الناجحة يمكن أن تكون حياتها مستمرة.

4- سهولة تجميع رأس المال : Easy capital generation

إن ما تتمتع به شركات الأموال من ميزة سهولة نقل الملكية والمسؤولية المحدودة عن ديون الشركة يشكل عامل جذب للمستثمرين. وهكذا، فإن من السهولة بمكان، بالنسبة لشركات الأموال أن تجمع رأس مال كبير من خلال إصدار الأسهم إلى عدد كبير من المستثمرين. وهكذا، فإن مقدرة الشركات الناجحة في الحصول على أموال هي مقدرة غير محدودة.

5- إدارة مهنية : Professional management

لا يشارك حملة الأسهم في شركات الأموال العامة، بأعمال الشركة وفي إدارتها يوماً بيوم، إنهم يتعاقدون مع مهنيين متخصصين من أجل القيام بذلك على عكس شركات الأشخاص التي يقوم الشركاء بإدارة أعمالها حتى وإن لم يكن لديهم المقدرة المهنية لذلك. أما في شركات الأموال، لحملة السهم دور غير مباشر في إدارة أعمال الشركة من خلال مجلس الإدارة (Board of director) الذي يُنتخب من قبلهم. ومجلس الإدارة يقوم باختيار المدراء التنفيذيين كالمدير ونائب أو أكثر للمدير وذلك لتنفيذ السياسات التشغيلية للشركة التي يضعها مجلس الإدارة.

6- الفصل بين المالكين والشركة : Separation of owners and entity

بما أن لشركة الأموال شخصية قانونية مستقلة، فليس للمالكين المقدرة على إلزام الشركة بعقود عمل معينة، كما الحال في شركات الأشخاص. وبالتالي فإن حامل السهم لا يتمكن من تعريض حملة الأسهم الآخرين للخطر من خلال قراراتهم غير الرشيدة والضعيفة التي يتخذونها. حيث أن العقود التي يجريها الشريك في شركات

الأشخاص لصالح الشركة ملزمة للشركاء الآخرين، علماً أنها يمكن ألا تكون في مصلحة الشركة.

مساوئ شركات الأموال: لشركات الأموال العديد من المساوئ والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

1- ازدواج ضريبي : Double taxation

بما أنه لشركات الأموال شخصية قانونية مستقلة فإن دخلها الصافي يخضع للضريبة بشكل مضاعف. لأن الشركة تدفع ضريبة على دخلها الصافي، وحملة الأسهم يدفعون ضريبة على الدخل الذي يحصلون عليه من الشركة على شكل توزيع أرباح (dividends). في حين أن شركات الأشخاص لا تدفع ضريبة دخل، وحصة المالك من إيرادات تلك الشركة يتم التقرير عنها ضمن إيرادات الشريك الخاضعة للضريبة بصفته الشخصية.

2- القوانين الحكومية : Government regulation

بما أن شركات الأموال توجد بموجب القانون، فإنها غالباً ما تكون خاضعة لأحكام قانونية ورقابية أكثر صرامة مما هي عليه شركات الأشخاص كالقوانين المتعلقة بإصدار الأسهم وتوزيع الأرباح، بالإضافة إلى أن الشركات المساهمة العامة مطلوب منها أن تقدم إفصاحاً شاملاً ودقيقاً عن أوضاعها المالية لهيئة الأوراق المالية. كما أن عملية إدراج أسهم الشركات العامة في (البورصات) النظامية يتطلب من تلك الشركات الالتزام بمتطلبات إفصاح محددة بموجب القانون.

3- إدارة غير كفؤة : Entrenched, Inefficient management

يمكن لشركات الأموال أن تثقل بإدارة غير كفؤة يتم انتخابها من خلال سيطرة عدد قليل من حملة الأسهم على عدد كبير من أسهم الشركة وذلك لتحقيق مصالحهم الخاصة، هذا، ويمكن أن تستمر هذه الإدارة من خلال استخدام أموال

الشركة للحصول على أصوات حملة الأسهم لدعم مواقفها أثناء الانتخاب. لأن حملة الأسهم الآخرين يكونون موزعين عبر البلد، وبالتالي يجدون أنه من الصعوبة بمكان أن ينظموا أنفسهم ضد الإدارة الموجودة.

4- القدرة المحدودة لزيادة التمويل بالدين : Limited ability to raise creditor capital

إن المسؤولية المحدودة لحملة الأسهم يجعل من شركات الأموال منشأة جذابة لتجميع رأس المال والتمويل بالملكية. في الوقت نفسه إن ميزة المسؤولية المحدودة تحد من مبالغ الأموال المقترضة التي يمكن للشركة الحصول عليها، لأن الدائنين يتطلبون ضمانات شخصية لسداد ديون الشركة. هكذا، واستثناءً لبعض الحالات فإن الدائنين لا يقدمون الأموال لشركات الأموال دون ضمانات شخصية من حملة الأسهم أو المدير تضمن عملية إعادة دفع قروض الشركة إذا لم تتمكن الشركة من ذلك. حيث اعتبار أن المدير غالباً لا يكون مالكاً لأسهم الشركة، فليس من المنطق أن يضمن ديونها إلا في حالات نادرة.

المبحث الثاني

إجراءات تكوين شركات الأموال

تنشأ فكرة تكوين شركات الأموال من أجل القيام بمشروع تجاري أو صناعي أو زراعي.

يقوم بفكرة تكوين الشركة شخص أو مجموعة من الأشخاص. اشترطت المادة 98/ من قانون الشركات رقم 3 لعام 2008 أن لا يقل عدد المؤسسين عن ثلاثة. أما في أمريكا فأغلب قوانين الولايات تتطلب ثلاثة أشخاص كمؤسسين لشركات الأموال ويجب على كل واحد منهم أن يكون في السن القانوني المناسب. فالمؤسس هو (الشخص الذي يقوم من تلقاء نفسه ودون سابق توكيل من الآخرين بالأعمال المادية والقانونية اللازمة لتأسيس الشركة وإيجاد المكتتبين في رأس مالها) (انطاكي...) هذا ويقوم المؤسسون بالأعمال التحضيرية اللازمة كافة لتأسيس الشركة وصرف جميع النفقات اللازمة لذلك والتي تسمى نفقات التأسيس Organization costs.

هذا وقد أوجب القانون على المؤسسين القيام بالعديد من الواجبات أهمها:

1- إعداد نظام الشركة الأساسي في ضوء نموذج النظام الأساسي للشركات المساهمة التي تصدره الوزارة المعنية. ويتضمن هذا النظام عادة جميع البيانات المتعلقة بهدف الشركة ورأس مالها ومدتها والأسهم وإسناد القرض والإدارة والشؤون المالية.

2- إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية للأعمال التي ستمارسها الشركة.

3- تقديم طلب الترخيص مرفقاً بالنظام الأساسي للشركة وبدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع إلى الوزارة المعنية مرفقاً بإيصال الرسم الواجب لذلك .

4- طرح الأسهم على الاكتتاب العام بعد انتهاء الإجراءات القاضية بتأسيس الشركة المساهمة وصدور القرار الوزاري القاضي بالمصادقة على النظام الأساسي ونشره أصولاً في الجريدة الرسمية.

5- دعوة الهيئة العامة التأسيسية للاجتماع خلال شهر من إغلاق عملية الاكتتاب.

مراحل تأسيس الشركة:

يتقدم المؤسسون بطلب الترخيص لهم بتأسيس الشركة مرفقاً بالنظام الأساسي للشركة المنوي تكوينها وبإيصال عن تسديد الرسم الواجب لذلك إلى وزارة الاقتصاد، دائرة الشركات. ويتم التصديق على توقيعات المؤسسين من قبل الكاتب بالعدل أو من أي جهة يحددها الوزير. يمكن أن يقدم طلب التأسيس من قبل شخص واحد ينوب عن المؤسسين بموجب وكالة رسمية منظمة لصالحه من المذكورين.

تصدر الوزارة قرارها بالتصديق على نظام الشركة الأساسي أو على تعديلاته خلال ثلاثين يوماً من تاريخ وصول الطلب إليها. ويحق للوزارة رفض التصديق على النظام الأساسي أو تعديلاته إذا تبين لها أن هناك مخالفة للأنظمة والقوانين ولم يقوم المؤسسون بإزالة المخالفة خلال المهلة التي تحددها الوزارة. يحق للجنة المؤسسين أو الشركة الاعتراض على قرار الرفض خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغهم قرار الوزارة. إذا رفض الوزير الاعتراض جاز للمؤسسين أو للشركة الطعن بقرار الوزير أمام محكمة القضاء الإداري التي تبت في موضوع الاعتراض خلال ثلاثين يوماً من تاريخ اكتمال الخصومة في الدعوى بقرار مبرم.

بعد نشر القرار الوزاري بالتصديق على النظام الأساسي للشركة في الجريدة الرسمية يتعين على المؤسسين الحصول على موافقة هيئة الأوراق المالية بشأن طرح أسهم الشركة على الاكتتاب العام.

بعد تغطية رأس المال المعروض للاكتتاب العام وإعلان الهيئة العامة التأسيسية تأسيس الشركة نهائياً وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة الأول.... يقوم مجلس الإدارة أو أي من أعضائه بالنشر في الجريدة الرسمية لدى أمانة سجل التجارة وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ قرار الهيئة العامة التأسيسية القاضي بالإعلان عن تأسيس الشركة.

الاكتتاب بالأسهم:

بعد نشر مرسوم الترخيص وقرار التصديق على النظام الأساسي في الجريدة الرسمية يباشر المؤسسون معاملات الاكتتاب بالأسهم. وقد أجازت المادة 100 من قانون الشركات 3 لعام 2008 أن يكتب المؤسسون بنسبة لا تقل عن 10% ولا تزيد عن 55% من رأس المال المعروض للاكتتاب العام ولا يجوز للمؤسس الشخص الطبيعي أن يكتب بأكثر من 10% من رأسمال الشركة. ويجب على المؤسسين تسديد 40% من قيمة الأسهم التي اكتتبوا بها قبل طرح باقي الأسهم على الاكتتاب .. ويجب ذكر ذلك صراحة في طلب الترخيص وفي النظام الأساسي للشركة مع بيان عدد الأسهم التي اكتتب بها كل مؤسس.

كي تعدّ الشركة مكونة لا بد أن تبلغ الاكتتابات ثلاثة أرباع رأس المال المطروح ولا يقل عن الحد الأدنى المحدد من قبل مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير خلال المدة المحددة لها (لا تقل عن عشرين يوماً ولا تزيد عن تسعين يوماً). أما إذا لم تبلغ ذلك جاز للمؤسسين تمديد الاكتتاب بموافقة الوزارة وهيئة الأوراق المالية مدة لا تتجاوز تسعين يوماً من تاريخ هذه الموافقة.

أما إذا لم يكتمل الاكتتاب بثلاثة أرباع الأسهم بنهاية الميعاد الجديد وكانت قيمة الأسهم المكتتب بها تقل عن الحد الأدنى المحدد من قبل رئيس الوزراء وجب على المؤسسين الرجوع عن تأسيس الشركة. وفي حال الرجوع عن تأسيس الشركة يجب

على لجنة المؤسسين خلال واحد وعشرين يوماً من تاريخ انتهاء الاكتتاب أو تاريخ عدم موافقة الهيئة العامة التأسيسية على تأسيس الشركة تقديم طلب إلى الوزارة بطي قرار التصديق على النظام الأساسي . وفي حال عدم تقديم طلب الطي من قبل لجنة المؤسسين خلال المهلة المذكورة ترتب بدمتهم الفائدة عن مبالغ الاكتتاب بالمعدل الأقصى المسموح به قانوناً اعتباراً من تاريخ انقضاء هذه المهلة . على الجهة التي يتم الاكتتاب لديها إعادة المبالغ المدفوعة من قبل المكتتبين وذلك بعد تبليغها بقرار الطي بموجب إيصالات رسمية.

للشركة أن تطرح أسهمها على الاكتتاب العام مباشرة أو في إحدى أسواق الأوراق المالية أو عن طريق متعهد تغطية أو أكثر، ويجب أن يكون متعهد التغطية مصرفاً أو شركة وساطة مالية مرخصاً لها بممارسة هذا النشاط . وتتضمن وثيقة الاكتتاب ما يلي:

- 1- اسم المكتتب وعدد الأسهم التي اكتتب بها.
- 2- قبول المكتتب بنظام الشركة الأساسي.
- 3- الموطن الذي اختاره المكتتب على أن يكون سورية.
- 4- جميع المعلومات الأخرى الضرورية.

يُسلم المكتتب وثيقة الاكتتاب إلى الجهة التي اكتتب لديها، موقعة منه أو ممن يفوضه، ويدفع قسماً أو الأقساط الواجبة السداد لقاء إيصال يقدمه للشركة بعد تكوينها. و يُعدّ الاكتتاب قطعياً عند إتمام هذه المعاملة مع مراعاة الأحكام المتعلقة بزيادة عدد الأسهم المكتتب بها على الأسهم المعروضة.

إذا ظهر أن الاكتتاب تجاوز عدد الأسهم المطروحة فيجب أن توزع هذه الأسهم غرامة بين المكتتبين وأن يراعى في ذلك جانب المكتتبين بعدد ضئيل من الأسهم.

تخصيص الأسهم:

تقوم لجنة المؤسسين أو إدارة الشركة بتخصيص الأسهم على المكتبتين خلال ثلاثين يوماً من تاريخ انتهاء مهلة الاكتتاب . بعد مضي ثلاثين يوماً من تاريخ صدور قرار التخصيص تقوم لجنة المؤسسين أو مجلس الإدارة بتوجيه كتاب مسجل لكل مكتب على عنوانه المختار يتضمن إشعاراً بعدد الأسهم التي تم تخصيصه بها .

على مجلس الإدارة الأول إصدار شهادات الأسهم وإعادة المبالغ الفائضة عن قيمة الأسهم المخصصة للمكتبتين إلى أصحابها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ شهر الشركة وإذا تخلف مجلس الإدارة عن رد المبالغ المترتبة خلال المهلة المحددة ترتب في ذمتهم فائدة بالمعدل الأقصى المسموح به قانوناً على المبالغ الواجبة الرد اعتباراً من اليوم الأول الذي يلي انقضاء المهلة المحددة للرد.

وإذا لم يقم المؤسسون بإرسال هذه الدعوة في ذلك الميعاد قامت الوزارة بالدعوة.

شهر الشركة:

المادة 99 من قانون الشركات رقم 3 لعام 2008 ف 3 نصت على - بعد تغطية رأس المال المعروض للاكتتاب وإعلان الهيئة التأسيسية تأسيس الشركة لهائياً وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة الأول وتعيين الأشخاص المخولين بصلاحيات تمثيل الشركة ، يقوم مجلس الإدارة أو أي من أعضائه المخولين بإبداء النظام الأساسي المصدق وموافقة هيئة الأوراق والأسواق المالية على طرح الأسهم على الاكتتاب العام ووثائق تسمية أعضاء مجلس الإدارة ورئيس مجلس الإدارة ونائبه وأسم أي شخص له صلاحيات بتمثيل الشركة واسم مفتش الحسابات والوثائق المشعرة بتسديد رأس المال وما يشعر بتسليم أو نقل ملكية الحصص العينية وتصريح من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بعدم وجود أسباب تمنعهم من تقلد هذا المنصب وإشعار بالنشر في الجريدة الرسمية لدى أمانة سجل التجارة وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ قرار الهيئة العامة التأسيسية

القاضي بالإعلان عن تأسيس الشركة هائياً ويجب على أمين سجل التجارة في هذه الحالة تسجيل الشركة المساهمة في سجلاته ونشر شهادة تسجيل الشركة في الجريدة الرسمية.

ف4 - يجب على الشركة المساهمة شهر أي تعديل على نظامها الأساسي خلال ثلاثين يوماً من مصادقة الوزارة على النظام الأساسي المعدل للشركة أو ثلاثين يوماً من تاريخ انقضاء المهلة المحددة لتسديد قيمة أسهم زيادة رأس المال.

شهادات الأسهم:

نصت المادة 116 من قانون الشركات لعام 2008 على مايلي:

- 1- لا يحق للشركة المساهمة عند تأسيسها إصدار شهادات بأسهمها إلا بعد استكمال إجراءات شهرها.
- 2- تقوم الشركة بإصدار شهادات بأسهم كل مكتب.

أسناد القرض:

تعطي أسناد القرض صاحبها حق استيفاء فائدة محددة تدفع في آجال معينة واسترداد مقدار دينه من مال الشركة.

نصت المادة 121 من قانون الشركات لعام 2008 على انه يحق للشركة المساهمة:

- 1- أن تصدر أسناد قرض.
- 2- أسناد القرض هي أوراق مالية ذات قيمة اسمية واحدة قابلة للتداول وغير قابلة للتجزئة تصدرها الشركة للحصول على قرض تتعهد الشركة بموجبها بسداد القرض وفوائده وفقاً لشروط الإصدار.
- 3- يتم طرح أسناد القرض وفقاً لأحكام هذا القانون وقانون سوق الأوراق المالية عن طريق دعوة للاكتتاب موجهة للجمهور بعد الحصول على موافقة هيئة الأوراق والأسواق المالية.

4- يجوز عرض أسناد القرض بقيمتها الاسمية أو بخضم أو بعلاوة إصدار وفي جميع الحالات يتم قيد السند في سجلات الشركة بقيمتها الاسمية.

الهيئة العامة التأسيسية:

يجب على لجنة المؤسسين وخلال ثلاثين يوماً من تاريخ قرار التخصيص دعوة المكتبين إلى عقد الهيئة العامة التأسيسية للشركة و يجب أن يكون موعد الاجتماع خلال ثلاثين يوماً من تاريخ توجيه الدعوة. وإذا لم يقيم المؤسسون بهذا الواجب في الميعاد المحدد قانوناً .

- يحق لكل مكتب مراجعة الوزارة التي يجب عليها توجيه هذه الدعوة.
- تنتخب لجنة المؤسسين أحدهم لرأس جلسة الهيئة العامة التأسيسية.
- لا تكون جلسة الهيئة العامة التأسيسية قانونية إلا بحضور مندوب الوزارة وتقتصر مهمته على التأكد من النصاب القانوني وصحة التصويت.
- لا يكون للمكتبين الذين قدموا حصصاً عينية حق التصويت على القرارات المتعلقة بحصصهم العينية.
- تنتخب الهيئة العامة التأسيسية مجلس إدارة للشركة ليحل محل لجنة مؤسسي الشركة.

صلاحيات الهيئة العامة التأسيسية

- 1- الاطلاع على تقرير المؤسسين والموافقة عليه، ويجب أن يتضمن التقرير معلومات كافية عن جميع عمليات التأسيس مع الوثائق المؤيدة لها.
- 2- تقوم الهيئة بمناقشة نفقات التأسيس وتتخذ القرارات المناسبة بشأنها.
- 3- البحث في الأسهم العينية وتتخذ القرارات المناسبة بشأنها.
- 4- البحث في العقود والتصرفات التي تمت أثناء فترة التأسيس وتتخذ القرارات المناسبة بشأنها.

5- انتخاب مجلس الإدارة الأول ومفتش الحسابات.

6- إعلان تأسيس الشركة نهائياً.

يمكن للملكي مالا يقل عن 10% من الأسهم الممثلة في اجتماع الهيئة العامة التأسيسية للشركة الاعتراض على نفقات التأسيس أو على تقرير تقييم المقدمات العينية أو العقود والتصرفات أثناء فترة التأسيس، وبالتالي إقامة الدعوى أمام محكمة البداية المدنية، ولا تؤثر هذه الدعوة على استمرار عمل الشركة .

- تسقط هذه الدعوى بالتقادم إذا لم تقدم خلال سنتين من تاريخ شهر الشركة.

الهيئة العامة العادية:

نصت المادة 165 من قانون الشركات لعام 2008 على أن :

- تجتمع الهيئة العامة العادية مرة في السنة على الأقل في الميعاد المحدد في نظام الشركة الأساسي على ألا يتجاوز الأشهر الثلاث التالية لنهاية السنة المالية للشركة.

- تجتمع الهيئة بناء على طلب من مجلس الإدارة أو بناء على طلب خطي مبلغ إلى مجلس الإدارة من مفتش حسابات الشركة أو مساهمين يحملون مالا يقل عن 10% من أسهم الشركة.

- على مجلس الإدارة أن يدعو الهيئة للاجتماع في موعد لا يتجاوز خمسة عشر يوماً من تلقيه الطلب من المفتش أو المساهمين.

- لا يعتبر الاجتماع الأول قانونياً ما لم يحضره أكثر من نصف أسهم الشركة المكتتب بها ما لم يحدد النظام الأساسي نسبة أعلى .

- إذا لم يتوفر النصاب بمضي ساعة على موعد الجلسة الأولى تعتبر الجلسة الثانية قانونية مهما بلغ عدد الأسهم الممثلة.

- تصدر قرارات الهيئة بأكثرية تزيد عن 50% من الأسهم الممثلة في الاجتماع ما لم يحدد النظام الأساسي نسبة أعلى.

صلاحيات الهيئة:

تدخل في جدول أعمال اجتماع الهيئة السنوي الأمور الآتية:

- 1- سماع تقرير مجلس الإدارة لخطة العمل للسنة المالية المقبلة
- 2- سماع تقرير مفتش الحسابات
- 3- مناقشة تقرير مجلس الإدارة ومفتش الحسابات والمصادقة عليهما
- 4- انتخاب أعضاء مجلس الإدارة ومفتشي الحسابات وتعيين تعويضاتهم.
- 5- تعيين الأرباح التي يجب توزيعها بناء على اقتراح مجلس الإدارة.
- 6- تكوين الاحتياطيات.
- 7- البحث في الاقتراحات الخاصة بالاستدانة وبيع عقارات الشركة ورهنها وإعطاء والتنازل عن مشاريعها وعن الرخص والامتيازات الممنوحة لهم التي تخرج عن صلاحيات مجلس الإدارة واتخاذ القرارات بذلك.
- 8- إبراء ذمة مجلس الإدارة وممثلين الشركة.
- 9- أي موضوع آخر مدرج في جدول أعمال الهيئة.

الهيئة العامة غير العادية:

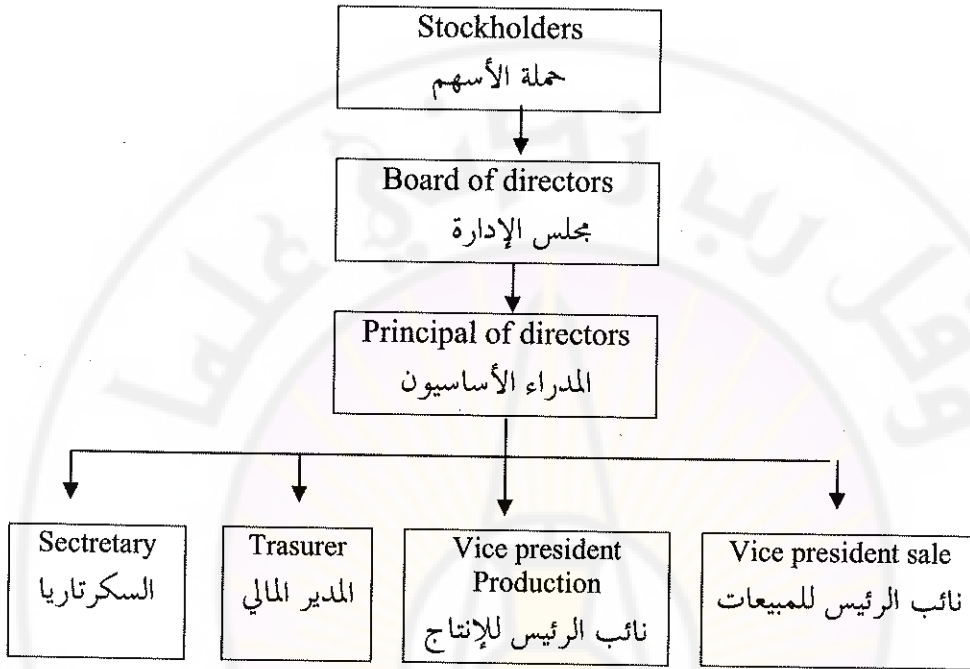
تدعى هذه الهيئة لمناقشة أمور تتعلق بتعديل نظام الشركة الأساسي كتغيير جنسيتها، أو تغيير موضوعها أو شكلها أو حلها قبل حلول أجلها بسبب خسارة

طرأت عليها أدت إلى ضياع قسم كبير من رأس مالها، أو تعديل نظامها الأساسي أو اندماجها بشركة أخرى. وتجتمع هذه الهيئة بناءً على دعوة من مجلس الإدارة كلما رأى المجلس ضرورة لاجتماعها أو بناءً على طلب خطي من مفتشي الحسابات، ويجب حضور مساهمين يمثلون ثلاثة أرباع أسهم الشركة وإذا لم يكتمل النصاب يكتفي في الاجتماع التالي بتمثيل 40% من أسهم الشركة على الأقل. ولا يعتبر اجتماع الهيئة العامة غير العادية قانونياً إلا بحضور مندوب الوزارة تصدر القرارات بأكثرية من المساهمين يمثلون ما لا يقل عن ثلثي الأسهم الممثلة في الاجتماع على أنه يشترط خلافاً لهذه القاعدة، أكثرية خاصة تزيد عن نصف رأس المكتتب به إذا كان الأمر يتعلق بتعديل النظام الأساسي والاندماج وحل الشركة ولا تصح المذاكرة بأي موضوع أمام الهيئة العامة غير العادية ما لم يكن قد ذكر صراحة في الدعوة الموجهة للمساهمين.

للهيئة العامة غير العادية أن تصدر قرارات في الأمور الداخلة ضمن صلاحياتها والأمور الداخلة ضمن صلاحيات الهيئة العامة العادية وفي الحالة الأخيرة تصدر الهيئة قراراتها وفقاً للقواعد المتعلقة بالهيئة العامة العادية

إدارة الشركة المساهمة:

تدار الشركة من خلال تفويض السلطة من حملة الأسهم إلى مجلس الإدارة (هيئة المديرين) إلى المدراء وذلك على الشكل التالي:



مجلس الإدارة (هيئة المدراء) : Board of directors

- يتولى إدارة الشركة المساهمة مجلس إدارة لا يقل عن ثلاثة ولا يزيد عن ثلاثة عشر وفقاً لما يحدده النظام الأساسي. يتم انتخاب أعضاء المجلس من قبل الهيئة العامة للشركة ، ويجوز أن يكون العضو شخصاً اعتبارياً يمثله شخص طبيعي أو أكثر يسميه لهذا الغرض .
- يحق للشخص الاعتباري الذي قام بتسمية ممثله في مجلس الإدارة تغيير ممثله بموجب كتاب صادر عنه ولا يعتبر هذا التغيير سارياً إلا بعد شهره في السجل.
- مدة ولاية المجلس أربع سنوات مالم يحدد النظام الأساسي مدة أقل.

- على مجلس الإدارة دعوة الهيئة العامة للشركة للاجتماع خلال تسعين يوماً الأخيرة من مدة ولايته لتنتخب مجلس إدارة يحل محله وإذا تأخر عن الموعد يجب ألا تزيد مدة التأخير عن تسعين يوماً من انتهاء مدة المجلس القائم.

- يجوز إعادة انتخاب الأعضاء المنتهية مدة ولايتهم.

- يجوز أن ينص النظام الأساسي للشركة على منح المساهم الذي يملك 10% من أسهم الشركة الحق بتعيين عضو أو أكثر في مجلس الإدارة بنسبة ما يملكه من أسهم على أن يتزل عددهم من أعضاء المجلس ولا يتدخل في انتخاب أعضاء المجلس الباقين.

- يجب أن يكون أغلب أعضاء مجلس الإدارة من جنسية الجمهورية العربية السورية ويجوز للوزارة تخفيض النسبة أعلاه إذا كانت مساهمة الأجانب برأسمال الشركة تجاوز 65%.

صلاحيات مجلس الإدارة :

نصت المادة 140 من قانون الشركات لعام 2008 على أن لمجلس الإدارة السلطات والصلاحيات للقيام بجميع الأعمال التي يقتضيها سير الشركة وفقاً لغايتها، وليس لهذه الصلاحيات من حد إلا ما هو منصوص عنه في هذا القانون أو في نظام الشركة الأساسي. ولكن على المجلس أن يتقيد بتوجيهات الهيئة العامة وأن لا يخالف قراراتها.

ويحدد النظام الأساسي عادة الأعمال التي يستطيع مجلس الإدارة القيام بها والتي تتعلق بالاستدانة وبيع ورهن أصول الشركة والتصرف بها والتنازل عن مشاريعها وعن الرخصة والامتيازات الممنوحة لها وتقديم الكفالات.

تعويضات أعضاء مجلس الإدارة:

- يعين النظام الأساسي للشركة طريق تحدد المكافآت السنوية لأعضاء مجلس الإدارة على ألا تزيد هذه المكافآت عن 5% من الأرباح الصافية.

- تحدد الهيئة العامة للشركة بدلات الحضور والمزايا الأخرى لأعضاء المجلس في ضوء نشاطات الشركة وفعاليتها.
- يقصد بالأرباح الصافية الأرباح المحققة قبل توزيع ضريبة الدخل.

مدراء الشركة Corporate officers :

مدراء الشركة غالباً ما يتم تعيينهم من خلال نظام الشركة الأساسي. عدد المدراء وتسمياتهم الأساسية تختلف من شركة لأخرى، إلا أن أغلب الشركات لديها مدير، عدد من معاوني المدير، سكرتاريا، مدير مالي، ومراقب حسابات. يعدّ المدير الموظف التنفيذي الأساسي للشركة. يملك السلطة من خلال نظام الشركة لاستخدام الموظفين اللازمين عدا أولئك المعيّنين من قبل مجلس الإدارة.

تدقيق حسابات الشركة :

لما كان من العسير أن يتمكن كل مساهم من تدقيق حسابات الشركة، وكان من المتعذر على المساهمين مراقبة إدارة الشركة - شخصياً - مراقبة مستمرة تنتخب الهيئة العامة جهة لتفتيش حساباتها لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد وتقرر بدل أتعابها أو تفوض مجلس الإدارة بتحديد هذه الأتعاب ونصت المادة 180 شركات 2008 على أن تنتخب الهيئة العامة من جدول المحاسبين القانونيين الذي تعتمده هيئة الأوراق والأسواق المالية مفتشاً للحسابات أو أكثر لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد. وإذا أهملت الهيئة انتخاب المفتشين أو اعتذر هذا المفتش أو امتنع عن العمل فعلى مجلس الإدارة أن يقترح على الوزارة ثلاثة أسماء من قائمة مفتشي الحسابات المعتمدين من هيئة الأوراق لتنتقي منهم من يملأ المركز الشاغر.

يعدّ مفتشو الحسابات وكلاء عن الهيئة العامة ويتقاضون بهذه الصفة أجوراً عن وكالتهم، ويجوز للهيئة العامة، كما هي الحال في أعضاء مجلس الإدارة عزلهم في أي وقت.

وحددت المادة 187 شركات 2008 مهام مفتشي الحسابات على الشكل التالي يقوم مفتشو الحسابات مجتمعين أو منفردين بمراقبة سير أعمال الشركة وتدقيق حساباتها، وعليهم بصورة خاصة أن يبحثوا عما إذا كانت الدفاتر منظمة بصورة أصولية، وعما إذا كانت الميزانية وحسابات الشركة قد نظمت بصورة توضح حالة الشركة الحقيقية. ولهؤلاء المفتشين أن يطلعوا في كل وقت على دفاتر الشركة وحساباتها وأوراقها وصندوقها. ولهم أن يطلبوا من مجلس الإدارة أن يوافيهم بالمعلومات اللازمة للقيام بوظيفتهم، وعلى هذا المجلس أن يضع تحت تصرفهم كل ما من شأنه تسهيل مهمتهم.

مسؤولية مفتش الحسابات:

يكون مفتش الحسابات مسؤولاً تجاه الشركة وتجاه مساهميها عن تعويض الضرر الذي سببته الأخطاء التي ارتكبها في تنفيذ عمله أو عدم قيامه بالواجبات التي ترتبها عليه القوانين أو نظام الشركة الأساسي وتسقط دعوى المسؤولية المدنية بمضي ثلاث سنوات من تاريخ انعقاد الهيئة العامة للشركة التي تلي فيها تقرير مفتش الحسابات وإذا كان الفعل المنسوب له يشكل جرماً فلا تسقط دعوى المسؤولية المدنية إلا وفقاً لأحكام القواعد العامة.

يجوز لمفتش الحسابات الطلب لمجلس الإدارة الدعوة إلى انعقاد الهيئة العامة العادية أو غير العادية بناء على كتاب خطي يبين فيه الأسباب الداعية له ، وإذا أهمل مجلس الإدارة دعوة الهيئة العامة للاجتماع في المواعيد المقررة في النظام الأساسي أو في القانون ، على مفتش الحسابات أن يطلب إليه دعوتها .

إذا اطلع مفتش الحسابات على أي مخالفة ارتكبتها الشركة للقانون أو لنظامها الأساسي أو للأنظمة المحاسبية عليه أن يبلغ ذلك خطياً إلى رئيس المجلس أو الهيئة العامة إذا لم تزل المخالفة.

الوثائق، الدفاتر، والسجلات المتعلقة بأسهم رأس المال :

Doucments, Books, and records relating to capital stock

تتكون أسهم رأس المال في شركات الأموال من وحدات ملكية قابلة للتداول. كل وحدة من حقوق الملكية تسمى سهم. يتم تداول الملايين من أسهم رأس مال الشركة كل يوم عمل في بورصات الأوراق المالية النظامية وفي البورصات الموازية. هذه المبيعات أو التداول نادراً ما يتطلب من الشركة أن تصدر أسهم كطرف في عملية التداول بسبب هذه المبيعات أو التداولات إلا أنها تتم بين حملة الأسهم الموجودين كأفراد أو كمؤسسات استثمارية. يلي عمليات التبادل هذه نقل مادي لشهادات الأسهم.

شهادة السهم Stock certificate هي وثيقة مطبوعة ومزخرفة تقدم كدليل على ملكية حاملها لعدد محدد من أسهم رأس مال الشركة. عندما يبيع حامل الأسهم عدداً من الأسهم، يقوم حامل السهم بالتوقيع على شهادة السهم للمالك الجديد، الذي يقوم بدوره بتقديمها للشركة المصدرة. عند وصول ا لشهادة القديمة للشركة المصدرة، يتم إلغاؤها وتلتصق مع أرومتها في دفتر شهادات الأسهم. ويتم تجهيز شهادة أسهم جديدة للمالك الجديد. يمكن تحديد عدد الأسهم المتداولة في أي وقت من خلال جمع أرومات الأسهم (الأرومات التي ليس فيها شهادات مرفقة) في كتاب شهادات الأسهم.

دفتر أستاذ حملة الأسهم : Stockholders ledgers

ضمن أكثر السجلات أهمية تحتفظ شركات الأموال بدفتر أستاذ حملة الأسهم. يحتوي دفتر حملة الأسهم على مجموعة من الحسابات المساعدة تظهر عدد الأسهم المملوكة حالياً من قبل حملة الأسهم. بما أن دفتر الأستاذ يحتوي على حساب لكل حامل سهم، فهو في الشركات الكبيرة يمكن أن يتكون من أكثر من مليون حساب فردي. كل حساب لحامل السهم يظهر عدد الأسهم المملوكة سابقاً و حالياً

من قبل المساهم، أرقام شهادات الأسهم، والتاريخ الذي تم الحصول فيه على الأسهم وتاريخ التخلص منهم. تسجل القيود على أساس عدد الأسهم وليس على أساس نقدي.

دفتر أستاذ حملة الأسهم وكتاب شهادات الأسهم يحتوي على المعلومات نفسها ، إلا أن دفتر حسابات حملة الأسهم يسجلها حسب التسلسل لحملة الأسهم. وبما أن حامل السهم يمكن أن يمتلك دزينة أو أكثر من شهادات الأسهم، كل واحدة تمثل عدداً من الأسهم، فإن تسجيلها في الدفتر يمكن الشركة من:

1- تحديد عدد أسهم حملة الأسهم الذين يحق لهم التصويت بتاريخ اجتماع حملة الأسهم.

2- تجهيز الشيك بالأرباح الموزعة حسب حامل السهم وليس حسب شهادة السهم. العديد من شركات الأموال الكبيرة التي يتم تداول أسهمها بكثافة تنقل مهمة الاحتفاظ بسجلات الأسهم لوكيل نقل أسهم خارجي ومسجل أسهم (stock transfer agent). وكيل نقل الأسهم غالباً ما يكون بنك أو شركة أمانات، تُستخدم من قبل الشركة لنقل الأسهم بين مشتري الأسهم وبائعيها.

يلغي وكيل نقل الأسهم الشهادات المتعلقة بالأسهم المباعة، ويصدر شهادات أسهم جديدة، وتجري القيود المناسبة في دفتر أستاذ حملة الأسهم. ترسل الشهادات الجديدة إلى مسجل الأسهم، غالباً يكون بنك آخر، الذي يحتفظ بسجلات منفصلة للأسهم المتداولة. نظام الرقابة هذا يجعل الأمر صعباً بالنسبة لعمال الشركة من أن يبدروا شهادات أسهم غير صحيحة ويسرقوا قيمتها.

سجل الجلسات : The minutes book

يتم الاحتفاظ بسجل الجلسات من قبل سكرتارية الشركة، يتم فيه:

1- يتم تسجيل العمليات والتصرفات التي تجري ضمن اجتماع حملة الأسهم وهيئة المديرين.

2- الموافقات المكتوبة على العديد من التصرفات المأخوذة من قبل مدراء الشركة.

لابد من الإشارة إلى أن كل تصرف معمول به من قبل هيئة المديرين وحملة الأسهم يجب أن يكون منسجماً مع الشروط الموضوعية بعقد تكوين الشركة ونظامها الأساسي. لذلك، يحتوي سجل الجلسات على عدد من المعطيات أهمها:

1- نسخة من صك تكوين الشركة.

2- نسخة من نظام الشركة الداخلي.

3- الأرباح المعلنة من قبل مجلس الإدارة (هيئة المديرين).

4- الموافقة على استحواذ الأصول الرئيسية.

5- الموافقة على الاقتراض.

6- الموافقة على زيادة أسهم رأس المال أو تخفيضه.



المبحث الثالث

رأس مال الشركة

Corporate capital

تعرف حقوق الملكية في الشركات المساهمة على أنها حقوق حملة الأسهم، أو رأس مال الشركة وتتكون من العناصر الآتية.

Capital stock	1- رأس مال الأسهم
Additional paid- in capital	2- رأس المال الإضافي
Retained earning	3- الأرباح المحتجزة

يمثل التصنيفان الأوليان- رأس مال الأسهم ورأس المال الإضافي- رأس المال المدفوع، أما الأرباح المحتجزة فتشكل رأس المال المكتسب من قبل الشركة. يتكون رأس المال المدفوع (Paid in capital) من إجمالي المبلغ المدفوع من أجل رأس مال الأسهم (المبلغ المقدم من قبل حملة الأسهم إلى الشركة لاستخدامه في أعمالها). يتضمن رأس المال المدفوع القيمة الاسمية لجميع الأسهم المصدرة زائداً العلاوة أو ناقصاً الخضم حال السماح بإصدار أسهم بأقل من قيمتها الاسمية.

رأس المال المكتسب هو جزء من حقوق الملكية يتحقق عندما تعمل الشركة بشكل مربح، فهو يتكون من جميع الأرباح غير الموزعة والتي يعاد استثمارها في الشركة.

إن التمييز بين رأس المال المدفوع ورأس المال المكتسب مسألة هامة من الناحيتين القانونية والاقتصادية. قانونياً، يمكن الإعلان عن توزيعات أرباح من الأرباح المحتجزة، ولا يمكن الإعلان عنه من رأس المال المدفوع. اقتصادياً، إدارة الشركة،

وحملة الأسهم، وغيرهم ينظرون إلى إيرادات الشركة من أجل التنبؤ باستمراريتها وازدهارها.

تمثل حقوق حملة الأسهم الفرق بين أصول الشركة والتزاماتها. لذلك فإن حقوق ملكية حملة الأسهم هي الحقوق الباقية (Residual interest). حقوق ملكية الأسهم تمثل صافي المساهمات المتراكمة من قبل حملة الأسهم بالإضافة إلى الإيرادات التي تم احتجازها. إن حقوق ملكية حملة الأسهم لا تمثل مطالبات في أصول بعينها إنما هي مطالبات في جزء من إجمالي الأصول. إن مبلغها ليس محدداً أو ثابتاً، إنه يعتمد على ربحية الشركة. تزداد حقوق الملكية عندما تكون الشركة رابحة، وهي تنخفض وربما تتلاشى نهائياً إذا كانت الشركة غير رابحة.

ملاحظة أخيرة، هناك الكثير من المعاني المختلفة التي تترافق مع كلمة رأس المال، لأن هذه الكلمة يمكن أن تستخدم بشكل مختلف من قبل المجموعات المتعددة. يمثل رأس المال إجمالي أصول المنشأة. من الناحية القانونية، يعدّ رأس المال ذلك الجزء من ملكية حملة الأسهم المطلوب أن يحتفظ بها قانونياً في أعمال الشركة من أجل الدائنين (القيمة الاسمية للسهم). على العموم، رأس المال القانوني (رأس مال المحدد) هو القيمة الاسمية لكافة الأسهم المصدرة، إلا أنه عند إصدار الأسهم بدون قيمة اسمية حسب ما تقتضيه قوانين بعض الدول فإن رأس المال يمكن أن يكون:

- 1- إجمالي المبالغ المدفوعة من أجل الأسهم.
 - 2- المبلغ الأدنى المحدد بموجب قانون البلد.
 - 3- مبلغ حكومي (تقديري) يتم وضعه من قبل مجلس الإدارة حسب تقديراتها.
- يعرف المحاسبون رأس المال بمفهوم أضيق من إجمالي الأصول لكنه أوسع من رأس المال القانوني. عندما يتحدث المحاسبون عن رأس المال فإنهم يعنون به ملكية حملة السهم.

وللتوضيح سنقوم بتوضيح إظهار رأس المال المدفوع في الميزانية العمومية في ظل قانون الشركات رقم 3 لعام 2008:

الحالة الأولى:

تم السماح للشركة بإصدار 30000 سهم عادي و 20000 سهم ممتاز 6% قيمة السهم الاسمية 500 ل.س وبسعر إصدار 600 ل.س للسهم العادي فقط ونفترض انه تم الاكتتاب ب 80% من الأسهم العادية والممتازة

رأس المال المدفوع

رأس المال المصرح به 30000 سهم عادي قيمة السهم الاسمية 500 ل.س
20000 سهم ممتاز 6% بجمع الأرباح قيمة السهم الاسمية 500 ل.س

رأس المال المصدر والمدفوع:

24000 سهم عادي قيمة اسمية 500 ل.س مدفوعة بالكامل	12.000.000
16000 سهم ممتاز 6% بجمع الأرباح بقيمة اسمية 500 ل.س مدفوع بالكامل	8.000.000
رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية أسهم عادية	<u>2400.000</u>
رأس المال المدفوع	<u>22.400.000</u>

نلاحظ أن الإفصاح عن رأس المال المصرح به في الميزانية العمومية يتم بصورة إعلامية، ويمثل هذا معلومات ذات فائدة لقارئ الميزانية. وتجدر الإشارة إلى أن بعض المحاسبين يفضلون إظهار رأس المال المدفوع بالنسبة إلى كل من الأسهم الممتازة والأسهم العادية كل على حدة.

الحالة الثانية:

تم الاكتتاب بكامل الأسهم التي سمح للشركة بإصدارها

رأس المال المدفوع

رأس المال المصرح به 30000 سهم عادي 500 ل.س قيمة اسمية

20000 سهم ممتاز 6% 500 ل.س قيمة اسمية

رأس المال المصدر والمدفوع

30000 سهم عادي بقيمة اسمية 500 ل.س 15000000

20000 سهم ممتاز 6% بقيمة اسمية 500 ل.س 1000000

رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية - أسهم عادية 3000000

رأس المال المدفوع 28.000.000

رأس المال - المصرح به والمتداول -

Capital stock authorized and outstansing

يحدد عقد تكوين الشركة عدد الأسهم والقيمة الاسمية (إذا كان لها قيمة اسمية) لكل صنف من أصناف الأسهم التي سمح للشركة أن تصدرها. رأس المال المصرح به (المسموح للشركة بإصداره) هو عدد الأسهم من أسهم رأس المال التي يحق للشركة أن تصدره كما هو مبين في عقد تكوين الشركة.

يمكن للشركة أن لا تصدر كامل الأسهم التي صرح لها بإصدارها مباشرة وذلك وفق قوانين بعض الدول، أما في سورية وحسب قانون الشركات رقم 3 لعام 2008 تطرح الأسهم المسموح بإصدارها على الاكتتاب العام، تصدر الشركة الأسهم التي تم الاكتتاب بها فقط وبالتالي يمكن ألا يتم الاكتتاب بأكثر من 75% من الأسهم المسموح بها وبذلك تعتبر الشركة مكونة.

أما إذا سمح للشركة أن تحتفظ ببعض الأسهم كي تصدرها في المستقبل عندما يكون هناك حاجة لأموال إضافية كما الحال في أمريكا. إذا أصدرت الشركة كامل

الأسهم التي صرح لها بإصدارها وتبين فيما بعد أن هناك حاجة لأموال إضافية، فإن على الشركة أن تحصل على موافقة جديدة من الجهة التي يحق لها الموافقة (في أمريكا، الولاية التي تكونت فيها الشركة، في سورية من وزارة الاقتصاد) من أجل السماح لها بزيادة الأسهم المصرح بها.

إن عملية السماح بإصدار أسهم لا تتطلب قيد يومية. عوضاً عن ذلك، تضع الشركات ملاحظة في حساب رأس المال في دفتر الأستاذ (وفي الغالب في اليومية العامة) وذلك للتذكير بعدد الأسهم المصرح بها.

رأس المال المصدر: يمثل عدد الأسهم التي بيعت وأصدرت شهادات أسهم لحملة الأسهم.

رأس المال المتداول: يمثل عدد الأسهم المصدرة من الأسهم المصرح بها والمتداولة حالياً بين أيدي حملة السهم. إن إجمالي ملكية الشركة تقع في أيدي حملة الأسهم. على سبيل المثال، عندما يصّرح للشركة بإصدار 10000 سهم من أسهم رأس مالها تصدر 8000 سهم فقط، فإن حملة الـ 8000 سهم يملكون 100% من الشركة.

كل سهم متداول من أصناف رأس المال يتمتع بالحقوق والامتيازات نفسها التي يتمتع بها سهم آخر من الصنف نفسه. الأسهم المسموح (المصرح) بإصدارها لكنها لم تصدر بعد تعود لما يسمى أسهم غير مصدرة ليس للأسهم غير المصدرة أي حقوق أو امتيازات حتى يتم إصدارها، ليس لها الحق بتوزيعات الأرباح، ولا يمكن لها أن تصوت عند اجتماع حملة الأسهم.

يمكن أن يكون هناك فارق بين عدد الأسهم المصدرة وعدد الأسهم المتداولة. الأسهم المصدرة هي التي تم إصدارها من قبل الشركة. جميع الأسهم المتداولة هي أسهم مصدرة، إلا أن العكس ليس صحيحاً. يعود الفارق إلى الأسهم التي أعيد شراؤها من الشركة من حملة الأسهم، والتي تسمى أسهم الخزينة Treasury stock

أنواع أسهم رأس المال : Classes of capital stock

يمكن للشركة المساهمة أن تصدر أنواعاً عديدة من أسهم رأس المال، وتتنوع تلك الأسهم بتنوع الأساس المتخذ للتمييز بينها، وبالتالي يمكن تصنيفها إلى:

- 1- أسهم عادية وأسهم ممتازة، وذلك حسب الحقوق المرتبطة بالسهم وأولوية الحصول على أحد أو بعض تلك الحقوق الممنوحة لكل نوع. حتى إنه يمكن تقسيم الأسهم الممتازة تقسيماً إضافياً إلى أنواع متعددة وذلك حسب الحقوق المضمنة لكل نوع من تلك الأسهم.
- 2- أسهم ذات قيمة اسمية أو محددة وأسهم دون قيمة اسمية أو محددة، وذلك على أساس قيمة السهم.
- 3- أسهم نقدية وأسهم عينية، وذلك حسب طبيعة مقابل الوفاء بتلك الأسهم.
- 4- أسهم اسمية وأسهم لحاملها وذلك حسب طبيعة الملكية أو طريقة تداولها.
- 5- أسهم التمتع وأسهم رأس المال وذلك استناداً إلى أن قيمة تلك الأسهم سوف يتم ردها (استهلاكها) أم لا؟

الأسهم العادية: Common stock

إذا أصدرت الشركة نوعاً واحداً من أسهم رأس المال كان ذلك السهم سهماً عادياً. تتمتع الأسهم العادية كافة بحقوق متساوية، كما أن كل سهم من الأسهم العادية يتميز بخصائص محددة تتمثل في تساوي قيمة الأسهم والمسؤولية المحدودة لمالك السهم، وقابلية السهم للتداول. كما أنه يتم الإعلان عن حقوق السهم في مواد عقد تسجيل الشركة المساهمة. وأهم هذه الحقوق:

- 1- حق التصويت لانتخاب مجلس الإدارة في الاجتماع السنوي، ويكون لكل مساهم عدد من الأصوات يعادل عدد الأسهم العادية التي يملكها.

2- المشاركة في أرباح الشركة من خلال الحصول على الأرباح التي تعلن عن توزيعها هيئة المديرين (مجلس الإدارة).

3- أن يحتفظ بنسبة حق الملكية نفسها التي يتمتع بها عند إصدار أسهم جديدة. وفي حال إصدار أسهم جديدة يتمتع المساهم القديم بأولوية الاكتتاب بعدد من الأسهم المصدرة يعادل نسبة ما يملكه من أسهم في تاريخ الإصدار الجديد. وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن سحب هذا الحق من المساهمين بعد موافقتهم حتى لا يعيق الشركة عن تحقيق هدفها في تملك شركات أخرى عن طريق إصدار أسهم إضافية.

4- المشاركة في الباقي من أصول الشركة بعد التصفية بالنسبة والتناسب مع الأسهم التي يملكها، وذلك بعد تسديد التزامات الشركة لغيرهم.

إن إثبات حقوق الملكية في السهم يتم من خلال شهادة السهم المطبوعة، حيث يظهر على شهادة السهم:

- 1- اسم الشركة المصدرة للسهم.
 - 2- اسم مالك السهم.
 - 3- صنف ومميزات السهم.
 - 4- عدد الأسهم المملوكة.
 - 5- توقيع المدير المفوض بالتوقيع عن الشركة.
- وتكون شهادة السهم مرقمة بشكل مسبق حتى يسهل عدّها ويمكن إصدارها بأي كمية من الأسهم.
- وتمثل الأسهم العادية في الغالب حقوق الملكية الصافي (الباقية) في الشركة. ذلك يعني أن التزامات الشركة كافة تأتي قبل مطالب حملة الأسهم العادية.

الأسهم الممتازة : Preferred stock

هي نوع من أسهم رأس المال تتمتع بميزات وحقوق لا تتمتع بها الأسهم العادية. ضمن النوع الأساسي للأسهم الممتازة، يمكن أن يكون لدى الشركة أصناف متعددة من الأسهم الممتازة لكل صنف منها معدلات أرباح مختلفة أو ميزات أخرى. تصدر الشركة الأسهم الممتازة وذلك كي تتجنب:

1- استخدام سندات بأعباء فائدة ثابتة يجب على الشركة دفعها بغض النظر عن مبلغ صافي الدخل.

2- إصدار الكثير من الأسهم العادية الإضافية مما يؤدي إلى أن تصبح ربحية السهم في السنة الحالية أقل مما كانت عليه في السنة السابقة.

3- تخفيف سيطرة حملة الأسهم العادية على الشركة، على اعتبار أنه في الغالب ليس لحملة الأسهم الممتازة حق التصويت.

على عكس ما هو عليه الحال بالنسبة للأسهم العادية، والتي ليس لها أرباح محددة سواء بحدها الأدنى أو حدها الأعلى، فإن عائد الأرباح على الأسهم الممتازة غالباً ما تكون محددة بمبلغ محدد عن كل سهم أو على شكل نسبة من القيمة الاسمية.

وتتمتع الأسهم الممتازة في معظم الحالات بحق الأولوية لمالكها في مواجهة مالكي الأسهم العادية في الحصول على حقوقهم عند التصفية. وقد يتضمن عقد إصدار الأسهم الممتازة نصاً يكفل دفع أرباح الأسهم الممتازة غير المعلن عنها في حال التصفية بغض النظر عن رصيد الأرباح المحجوزة. فإذا لم تكف الأرباح المحجوزة لتغطية تلك الأرباح وجب تغطية الفرق من رأس مال الأسهم العادية، ومن ثم يحصل حملة الأسهم العادية على المتبقي من الأصول.

إلا أن أولوية الأسهم الممتازة عند التصفية لا يمكن افتراضها في جميع الحالات وإنما يجب أن يكون منصوصاً عليها في عقد إصدار الأسهم الممتازة. كما أن هذه

الأولوية لا تسري في مواجهة الدائنين، حيث أن لدائني الشركة أولوية الحصول على حقوقهم في مواجهة كل من مالكي الأسهم العادية والأسهم الممتازة.

أنواع الأسهم الممتازة : Types of preferred

عندما تصدر الشركة كلاً من الأسهم العادية وأسهم ممتازة، فإن الأسهم الممتازة يمكن أن تكون:

- 1- أسهم ممتازة بالأرباح، يمكن أن تكون مجموعة الأرباح أو غير مجموعة الأرباح ومشاركة في الأرباح أو غير مشاركة في الأرباح.
- 2- أسهم ممتازة بالأصول عند التصفية. (استرداد القيمة الاسمية).
- 3- أسهم ممتازة يمكن تحويلها أو لا يمكن تحويلها.
- 4- أسهم ممتازة يمكن استدعاءها.

أسهم ممتازة بالأرباح : Stock preferred as to dividends

يمثل ربح السهم توزيعاً للأصول (غالباً نقداً) والتي تمثل سحب من الإيرادات من قبل المالكين.

الأسهم الممتازة بالأرباح تعني أن حملة الأسهم الممتازة يحصلون على توزيعات أرباح محددة عن كل سهم قبل حصول حملة الأسهم العادية على أي أرباح. الأرباح عن الأسهم الممتازة هي المبلغ المدفوع لحملة الأسهم الممتازة كعائد عن استخدام أموالهم. بالنسبة إلى الأسهم الممتازة والتي لها قيمة إسمية، غالباً ما تحدد توزيعات أرباح السهم على أساس نسبة مئوية من القيمة الاسمية ولتكن 8% من القيمة الاسمية على سبيل المثال غالباً ما تكون أغلب الأسهم الممتازة بقيمة إسمية.

في أغلب الأحيان ما يحصل حملة الأسهم الممتازة على توزيعات الأرباح بشكل ربع سنوي. توزيعات أرباح كهذه يجب الإعلان عنها - بشكل كامل أو بجزء منها- من قبل مجلس الإدارة، (هيئة المديرين) وذلك قبل دفعها.

الأسهم الممتازة بالأرباح يمكن أن تكون مجموعة الأرباح ويمكن أن تكون غير مجموعة الأرباح ويمكن أن تكون مشاركة في الأرباح أو غير مشاركة.

الأسهم الممتازة غير مجموعة الأرباح : No cumulativa preferred stock

الأسهم الممتازة غير مجموعة الأرباح هي أسهم ممتازة تفقد حقها في الحصول على أرباح عند عدم الإعلان عن توزيعات أرباح. عندما تكون الأسهم الممتازة غير مجموعة الأرباح ومتداولة، فإن عدم الإعلان عن أرباح في عام ما أو عدم دفعها لا يقتضيان دفعها أو الإعلان عنها في السنة المقبلة. لذلك، فإن الأسهم الممتازة غير مجموعة الأرباح غير مشجعة بالنسبة إلى المستثمرين ومن النادر إصدارها.

الأسهم الممتازة مجموعة الأرباح : Cumulative preferred stock

هي أسهم ممتازة يكون حقها في الحصول على توزيعات الأرباح الأساسية تراكمي أي لا يسقط هذا الحق في السنة التي لا يتم فيها توزيع أرباح. لذلك، على الشركات أن تدفع أرباح الأسهم الممتازة المجمعة قبل دفع أي أرباح لحملة الأسهم العادية. على سبيل المثال، بفرض أن لدى إحدى الشركات أسهم ممتازة مجموعة 10%، قيمة إسمية 1000 ل.س. للسهم المتداول والبالغ قيمتها 1000.000 ل.س، وهناك أسهم عادية متداولة قيمتها 10.000.000 ل.س، وأن هناك أرباح محتجزة قدرها 3.000.000 ل.س.

لم تدفع الشركة أرباح عن سنتين. على الشركة أن تدفع أرباحاً لحملة الأسهم الممتازة قدرها 200000 ل.س (100000 عن كل سنة مضروبة بسنتين) قبل أن تدفع أي أرباح لحملة الأسهم العادية.

أرباح الأسهم متأخرة السداد : Dividend in arrears

هي أرباح أسهم مجموعة غير مدفوعة، بما فيها توزيعات الأرباح الربعية للسنة الحالية غير المعلن عنها. الأرباح المجمعة المتأخرة عنها، لا تظهر إطلاقاً كالتزام على

الشركة لأنها لا تمثل التزاماً قانونياً حتى يتم الإعلان عنها من قبل هيئة المديرين. على أية حال، بما أن مبلغ الأرباح المتأخر عنها يمكن أن يؤثر في قرارات مستخدمي قوائم الشركة المالية، فإن الشركات تفصح عن أرباح كهذه بملاحظة على الهامش يمكن أن تكون الملاحظة على الهامش على الشكل التالي:

(توزيعات أرباح مبلغها 200000 ل.س، تمثل أرباح على الشركة عن سنتين هي 10% عن الأسهم الممتازة المجمعة وهي أرباح متأخر عنها اعتباراً من 2004/12/31).

2- الأسهم الممتازة المشاركة وغير المشاركة بالأرباح:

إذا كان السهم الممتاز مشارك في الأرباح (Participating preferred stock) فإن مالك السهم الممتاز يشارك مالك السهم العادي في أي أرباح توزع بعد أن يحصل السهم العادي على أرباح تساوي المعدل التفضيلي للسهم الممتاز. وقد تكون المشاركة في الأرباح كاملة أو جزئية. لتوضيح ذلك، نفترض أن شركة ما أصدرت أسهماً ممتازة 5% مشاركة بالكامل في الأرباح بقيمة إسمية 500 ل.س للسهم. وأعلنت عن توزيعات أرباح للسهم الممتاز قدره 25 ل.س. فإذا أرادت الشركة توزيع أرباح إضافية للسهم العادي فإن الأمر يقتضي توزيع أرباح إضافية ماثلة للسهم الممتاز أما الأسهم الممتازة المشاركة جزئياً في الأرباح فيكون هناك حد أقصى لمشاركة هذه الأسهم في الأرباح الإضافية. يفرض أن الأسهم الممتازة مشاركة في الأرباح في حدود 8%.

ففي هذه الحالة، وبعد أن يوزع مجلس الإدارة الأرباح على الأسهم الممتازة ومن ثم العادية بحدود 5% من القيمة الاسمية وإذا قرر مجلس الإدارة توزيع أرباح إضافية للأسهم العادية وليكن بحدود 5% أخرى ففي هذه الحالة تشارك الأسهم الممتازة بالأرباح بحدود 3% حتى تصل نسبة مشاركتها إلى 8% ويوزع بعدها

للأسهم العادية أرباح بحدود 3% مساوية لما وزّع على الأسهم الممتازة ومن ثم 2% إضافة إلى ذلك للأسهم العادية فقط لتصل نسبة أرباحها إلى 10% وذلك حسب قرار مجلس الإدارة.

أما الأسهم الممتازة غير المشاركة في الأرباح non participating preferred stock لا يكون لمالك السهم الممتاز غير المشارك في الأرباح غير حق أولوية الحصول على الأرباح قبل السهم العادي، ذلك يعني أنه لا يستحق أي توزيعات إضافية مهما بلغت التوزيعات للأسهم العادية.

امتياز الأسهم الممتازة بالأصول (استرداد القيمة الاسمية) :

stock preferred as to assets

معظم الأسهم الممتازة لها امتياز بالأصول عند تصفية الشركة. وبالتالي تحصل الأسهم الممتازة بالأصول على معاملة خاصة عند التصفية. يحق لحملة الأسهم الممتازة بالأصول الحصول على القيمة الإسمية (أو على قيمة تصفية أكبر متفق عليها) عن كل سهم قبل توزيع أي أصل إلى حملة الأسهم العادية. إذا كانت الأسهم الممتازة بالأصول مجمعة الأرباح وكان هناك أرباح مجمعة لم توزع (Dividend in areara) عن سنة أو أكثر قبل التصفية، عندها يجب دفع تلك الأرباح المجمعة لحملة الأسهم الممتازة بالإضافة إلى القيمة الإسمية حتى وإن لم يكن هناك أرباح محتجزة كافية لتغطية هذه الأرباح. بما فيها توزيعات العام الحالي. يمكن أن تكون الأسهم الممتازة ممتازة بالأصول أو بالأرباح أو بكليهما معاً.

الأسهم الممتازة القابلة للتحويل : Convertible preferred stock

هي أسهم ممتازة تصدرها الشركة وتكفل لحاملها حق استبدالها بأسهم عادية للشركة المصدرة وفق معدل تحويل محدد Conversion ratio. الأسهم الممتازة التي لا تحمل هذه الميزة تعتبر أسهماً ممتازة غير قابلة للتحويل. يمكن لحملة الأسهم الممتازة القابلة للتحويل أن يستبدلوا أسهمهم حسب رغبتهم بعدد محدد من الأسهم العادية

للشركة نفسها. وقد يكون حق التحويل هذا مكفولاً لمدة محددة تنتهي بعدد من السنوات أو لمدة غير محددة.

يجد المستثمرون أن الأسهم الممتازة القابلة للتحويل جذابة لسببين:

الأول: إن احتمال توزيع أرباح الأسهم الممتازة أكبر مقارنة باحتمال توزيع أرباح الأسهم العادية.

الثاني: يمكن أن يكون امتياز التحويل مصدراً جوهرياً من مصادر ارتفاع السعر. لتوضيح هذه الميزة، بفرض أن إحدى الشركات أصدرت 10000 سهم ممتاز 6% قابل للتحويل، قيمة السهم الاسمية 600 ل.س بسعر 600 ل.س للسهم الواحد. هذه الأسهم قابلة للتحويل في أي وقت وفق معدل تحويل سهم ممتاز مقابل سهمين عاديين من أسهم الشركة نفسها قيمة السهم الاسمية 500 ل.س والذي يباع في السوق الآن بسعر 550 ل.س للسهم الواحد. في السنوات التالية للإصدار أعلنت الشركة زيادات كبيرة في الدخل وزادت توزيعات أرباح السهم العادي من 15 إلى 30 ل.س للسهم، مما أدى إلى ارتفاع القيمة السوقية للسهم العادي إلى 700 ل.س. يمكن الآن حلحلة الأسهم الممتازة أن:

- 1- تحويل كل سهم من الأسهم الممتازة إلى سهمين من الأسهم العادية وبالتالي زيادة الأرباح السنوية من 36 ل.س (قيمة السهم الممتاز 600 ل.س $\times$ 6%) إلى 60 ل.س (سهمين عاديين لكل سهم أرباح سنوية قدرها 30 ل.س).
- 2- بيع أسهمهم الممتازة بمكسب جوهري حيث أن قيمتها السوقية الآن 1400 ل.س للسهم الواحد، والتي هي القيمة السوقية لسهمين عاديين.
- 3- الاستمرارية في الاحتفاظ بالأسهم الممتازة القابلة للتحويل متوقعين تحقيق مكسب أكبر بعد فترة.

الأسهم الممتازة القابلة للاستدعاء : Callable preferred stock

معظم الأسهم الممتازة قابلة للاستدعاء حسب رغبة الشركة المصدرة. الأسهم الممتازة القابلة للاستدعاء تعني أنه يمكن للشركة أن تُخبر حملة الأسهم الممتازة القابلة للاستدعاء أن عليهم تسليم أسهمهم إلى الشركة. كذلك، فإن على حملة الأسهم الممتازة القابلة للاستدعاء إما تسليم أسهمهم أو تحويلها إلى أسهم عادية. الأسهم الممتازة غالباً ما تستدعي بسعر استدعاء يمثل القيمة الاسمية للسهم بإضافة علاوة استدعاء صغيرة بين 3-4% من قيمة السهم الاسمية. علاوة الاستدعاء هذه هي الفرق بين المبلغ الذي تستدعي به الشركة أسهمها الممتازة بقصد الاسترداد والقيمة الاسمية للسهم.

يمكن للشركة المصدرة أن تفرض تحويل الأسهم الممتازة القابلة للتحويل وذلك من خلال استدعاء الأسهم الممتازة بقصد استردادها. حملة الأسهم الممتازة القابلة للتحويل والذين لا يرغبون بتسليم أسهمهم عليها عندها تحويل تلك الأسهم إلى أسهم عادية. عندما يسلم حملة الأسهم الممتازة القابلة للاسترداد أسهمهم، تدفع الشركة لحملة الأسهم هذه القيمة الاسمية بالإضافة إلى علاوة الاستدعاء، وأرباح الأسهم المتأخر عنها من سنوات سابقة، وحصة السهم التناسبية من أرباح الدورة التي تم بها الاستدعاء. إذا كانت القيمة السوقية للأسهم العادية التي يمكن للأسهم الممتازة التحويل إليها أعلى من المبلغ الذي يمكن لحملة الأسهم الممتازة الحصول عليه عند رد أسهمهم، عندها من مصلحتهم تحويل أسهمهم الممتازة إلى أسهم عادية. على سبيل المثال، بفرض أن حامل أسهم يملك 1000 سهم من الأسهم الممتازة القابلة للتحويل. بسعر استدعاء هو 1200 ل.س للسهم الواحد، وقابلة للتحويل إلى سهمين من الأسهم العادية (تباع حالياً بسعر 750 ل.س للسهم الواحد)، ولها الحق بـ 10 ل.س أرباح غير مدفوعة عن كل سهم. إذا استدعت الشركة المصدرة أسهمها الممتازة، فإن عليها أن تدفع

لحملة الأسهم إما 1210000 ل.س [(1200 ل.س + 10 ل.س) $\times$ 1000 سهم]
إذا تم تسليم الأسهم للشركة. أو أن قيمة الأسهم العادية تبلغ 1500000 ل.س
(750 ل.س $\times$ 2000 سهم) إذا تم استبدال الأسهم الممتازة بأخرى عادية. من
الطبعي، أن يقوم حملة الأسهم الممتازة بتحويل تلك الأسهم الممتازة إلى عادية.

تستدعي الشركة أسهمها الممتازة لأسباب عدّة أهمها:

- 1- يمكن أن تتطلب الأسهم الممتازة المتداولة أرباحاً سنوية قدرها 12%
بالوقت الذي يمكن للشركة أن تحصل على رأس مال لاستدعاء الأسهم
الممتازة بأسهم ممتازة أخرى بأرباح سنوية هي 8% مثلاً.
- 2- يمكن أن تكون الشركة المصدرة قد حققت أرباحاً جوهرية بحيث تستطيع
أن تستدعي تلك الأسهم الممتازة من الأرباح التي حققتها.
- 3- يمكن للشركة المصدرة أن ترغب في استبدال الأسهم الممتازة لأن
توزيعات الأرباح النقدية للأسهم العادية المماثلة هي أقل من الأرباح التي
تدفع للأسهم الممتازة.

الأسهم ذات القيمة الاسمية والأسهم بدون قيمة إسمية:

تسمح قوانين بعض الدول أن يتم إصدار الأسهم العادية أو الممتازة بقيمة اسمية
أو بدون قيمة إسمية. والسهم ذو القيمة الإسمية هو ذلك السهم الذي تحدد قيمته بمبلغ
معين يكون مكتوباً على شهادة السهم ذاتها. ويمكن أن تكون القيمة الإسمية أي مبلغ
ما لم تنص القوانين في الدولة موطن الشركة على عكس ذلك، ففي الولايات المتحدة
لا تستلزم القوانين حداً أعلى وحداً أدنى لقيمة السهم لذلك يمكن أن تكون القيمة
الإسمية للسهم مائة دولار أو حتى يمكن أن تكون ربع دولار. وفي جمهورية مصر
العربية من غير الجائز أن تقل القيمة الاسمية للسهم عن 5 جنيهاً أو أن تزيد عن ألف
جنيه أما في سورية فقد اشترط القانون أن لا يقل السعر الاسمي للسهم عن 500

ل.س وقد يكون سعر إصدار السهم مساوياً للقيمة الاسمية، وقد يكون أعلى من القيمة الاسمية. ويمثل الفرق رأس مال مدفوع إضافي يعد جزءاً من حقوق الملكية. كما يمكن أن يكون سعر الإصدار أقل من القيمة الاسمية، إذا سمحت قوانين الدولة موطن الشركة بذلك كما الحال في أمريكا، حيث يمثل الفرق رأس مال مدفوع إضافي مدين. وهذا غير مسموح به في سورية.

أما الأسهم بدون قيمة اسمية فهي الأسهم التي لا يكون مكتوباً في شهادة السهم مبلغ معين يمثل قيمة السهم. وإذا كان مسموحاً به إصدار السهم بدون قيمة اسمية، فإن مجلس إدارة الشركة قد يقوم بتحديد قيمة تحكمية لكل سهم تسمى قيمة محددة Stated value وقد لا يحدد أي قيمة للسهم. وغالباً ما تكون القيمة المحددة أقل من سعر الإصدار (المبلغ الذي يدفعه المساهم مقابل السهم). ويطلق على الأسهم التي تتحدد لها قيمة تحكمية أسهم بدون قيمة اسمية ذات قيمة محددة تميزها لها عن الأسهم التي لا تتحدد لها قيمة تحكمية والتي يطلق عليها اسم بدون قيمة اسمية.

الأسهم النقدية والأسهم العينية :

الأسهم النقدية هي الأسهم التي يتم الوفاء بقيمتها نقداً. وقد يتم الوفاء بالمقابل النقدي دفعة واحدة أو على أقساط عدة ، وغالباً ما تتم تجزئة قيمة السهم إلى عدة أقساط يدفع أولها عند الاكتتاب (قسط اكتتاب) ويدفع ثانيها عند تخصيص الأسهم للمكتتبين (قسط تخصيص) ويدفع الباقي بقسط واحد أو أكثر (قسط ثالث وقسط رابع.. الخ) تحدد مواعيد استحقاقه بشكل مسبق أو تطلبه الشركة كلما دعت الحاجة. ويتطلب القانون في سورية ألا يقل المدفوع عند الاكتتاب عن 40% من قيمة السهم. كما يتطلب القانون أن يتم سداد 75% من القيمة الاسمية للسهم خلال ثلاث سنوات من تاريخ التأسيس. ويكون للأسهم التي لم يسدد قيمتها بالكامل حقوق الأسهم نفسها التي تم سداد قيمتها بالكامل، فيما عدا الأرباح حيث يتم توزيعها

بنسبة ما تم دفعه من قيمتها الاسمية إلى تلك القيمة. ويحظر قانون الشركات 3 لعام 2008 تداول الأسهم النقدية والعينية التي يكتتب فيها المؤسسون قبل انقضاء خمس سنوات من تاريخ شهر الشركة.

أما الأسهم العينية فهي الأسهم التي يتم الوفاء بقيمتها بتقديم أصول عينية. وهذا النوع من الأسهم غالباً يحصل عليه المؤسسون عن طريق تقديم بعض الأصول العينية اللازمة مثل الأراضي والمباني وغيرها. يتعهد المؤسسون بتقديم هذه المقدمات العينية، وقد حرص القانون على تقدير الأصول العينية تقديراً سليماً وذلك حماية للمساهمين الآخرين المكتتبين في الأسهم النقدية حيث قد يعتمد مقدمي الأصول العينية إلى المغالاة في تقدير قيم الأصول المقدمة للحصول على أكبر عدد ممكن من الأسهم في مقابلها ومن ثم التمتع بعدد أكبر من الأصوات في الجمعية العمومية وبنصيب أكبر في الأرباح. لذلك يجب أن تقوم هذه الأصول بالنقد عن طريق لجنة من الخبراء المختصين ويخضع هذا التقويم لموافقة الهيئة العامة التأسيسية.

تصدر الأسهم العينية استناداً لطلب الترخيص المقدم لوزارة الاقتصاد والذي يحدد بموجبه تكوين رأس مال الشركة وطريقة سداد رأس المال. وتصدر الأسهم العينية بأرقام متسلسلة ويؤشر على الشهادة الخاصة بها على أنها أسهم عينية، ولا تعطي هذه الأسهم للمالكين إلا بعد إتمام الإجراءات القانونية لتسليم المقدمات العينية للشركة، وتعد قيمتها مدفوعة بالكامل، وتعد صادرة بدءاً من تاريخ قرار الهيئة العامة التأسيسية بالموافقة عليها. ويحظر تحت طائلة البطلان تداول الأسهم العينية قبل مرور خمس سنوات على إصدارها (شركات 96 ف 3).

أسهم التمتع :

هي الأسهم التي تعطيها الشركة للمساهم الذي قررت استهلاك أسهمه، والأصل أن التشريعات لا تجيز للشركات المساهمة استهلاك أسهمها عن طريق رد

قيمتها إلى المساهمين إلا في حالات معينة، لما ينطوي على ذلك من أضرار بدائي الشركة. ذلك أن الدائنين يعتمدون على أن خسائر الشركة سيتم استيعابها من حقوق المساهمين في رأس المال قبل أن تمتد إلى حقوقهم. ففي الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال نجد أن قوانين العديد من الولايات لا تسمح بتخفيض عدد الأسهم المصدرة أو تخفيض القيمة الاسمية أو القيمة المحددة للسهم إلا بعد الحصول على موافقة رسمية من السلطات المختصة في الولاية، ولا تمنح هذه الموافقة إذا ما كانت تلك الإجراءات تنطوي على أضرار محتملة للدائنين. وفي جمهورية مصر العربية لا يجوز القانون استهلاك الشركة لأسهمها إلا بالنسبة للشركات التي ينص نظامها على استهلاك أسهمها قبل انقضاء أجل الشركة بسبب تعليق نشاط الشركة بالتزام باستغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية كاستغلال منجم، أو بئر أو مرفق من المرافق العامة ممنوح لها لمدة محددة. ففي هذه الحالات يكون استهلاك الشركة لأسهم رأس مالها منطقياً وضرورياً. فإذا كان غرض الشركة استغلال منجم أو متجر فسيأتي يوم ينفذ هذا الأصل، وإذا كانت الشركة تقوم باستغلال مرفق عام بموجب امتياز حكومي لمدة معينة فسيأتي يوم تضطر فيه الشركة لتسليم ممتلكاتها للجهة مانحة الامتياز. ولا بد للشركة أن تحمي مساهميها مما سيتعرضون له من غبن عن طريق استهلاك أسهمها من الأرباح خلال حياتها وذلك ضماناً لاسترداد المساهمين لرأسمالهم قبل حل الشركة. ويكون استهلاك الأسهم من الأرباح المحققة إما عن طريق استهلاك عدد من الأسهم كل سنة تختار بطريقة القرعة إلى أن يتم الوفاء بقيمة كل الأسهم قبل انقضاء أجل الشركة، أو عن طريق رد جزء من قيمة كل سهم إلى جميع المساهمين وذلك على أساس سنوي بحيث يتم رد قيمة كامل رأس المال في نهاية أجل الشركة. وكي لا يلحق ضرر بالمساهمين الذي تستهلك أسهمه حيث يحرم من الأرباح التي تحققها الشركة بعد ذلك، فإن الشركة المساهمة التي تقوم باستهلاك أسهمها تصدر

أسهماً بدلاً من الأسهم التي تم استهلاكها يطلق عليها أسهم تمتع تكفل لصاحبها الحقوق نفسها المكفولة لأسهم رأس المال (أي الأسهم التي لم يتم استهلاكها)، سواء بالتصويت في الجمعية العامة أو في الأرباح الموزعة أو في الحصول على نصيب من ناتج التصفية إن وجد.

الأسهم الإسمية والأسهم لحاملها:

السهم الاسمي هو ذلك السهم الذي يحمل اسم المساهم الذي يملكه وتثبت ملكية المساهم للسهم في سجل خاص تعده الشركة لهذا الغرض يطلق عليه سجل المساهم. أما السهم لحامله فهو ذلك السهم الذي لا يحمل اسم مالكة ومن ثم يعتبر حامل السهم هو مالكة من وجهة نظر الشركة.

القيم المختلفة للأسهم :

سبق أن تناولنا الأسهم ذات القيمة الإسمية والأسهم ذات القيمة المحددة والأسهم بدون قيمة اسمية ودون قيمة محددة. ونتناول في هذا البند القيم المختلفة للسهم.

1 - القيمة الإسمية : Par value

القيمة الإسمية هي تلك القيمة المكتوبة على شهادة السهم ذاتها وقد يتساوى سعر إصدار السهم مع القيمة الإسمية أو يزيد عنها (عند إصدار السهم بعلاوة إصدار) أو قد يقل عنها (إصدار السهم بخصم إصدار) وقد لا تحدد الدولة موطن الشركة حدوداً معينة للقيمة الإسمية كما في الولايات المتحدة. وقد تحدد التشريعات حدود معينة للقيمة الإسمية كما في جمهورية مصر العربية حيث يجب ألا تقل القيمة الاسمية عن خمس جنيهات أو أن تزيد عن 1000 جنيه، أما في سورية يجب أن لا تقل القيمة الإسمية للسهم عن 500 ل.س وكثيراً ما تختلف القيمة الإسمية عن القيمة الدفترية وعن القيمة السوقية للسهم.

2- القيمة المحددة : Stated value

إذا كانت الأسهم مصدرة بدون قيمة إسمية فإن القوانين في الدولة موطن الشركة قد تسمح لمجلس الإدارة بأن يحدد قيمة تحكمية للسهم يطلق عليها القيمة المحددة وعادةً ما تقل هذه القيمة المحددة عن السعر الذي يجب أن يصدر به السهم. وإذا زاد سعر إصدار السهم عن القيمة المحددة للسهم فإن الفرق يتم تسجيله في حساب خاص هو حساب رأس المال المدفوع-زيادة عن القيمة المحددة. وعادةً ما لا يكون هناك أي علاقة بين تلك القيمة المحددة وبين القيم الدفترية أو القيم السوقية.

3- القيمة الدفترية : Book value

إن إجمالي القيمة الدفترية للأسهم المتداولة للشركة تساوي إلى صافي الأصول المسجلة للشركة، إن صافي أصول الشركة يمثل حقوق ملكية حملة الأسهم. عند إصدار الشركة لنوع واحد من الأسهم وليكن أسهم عادية. فإن القيمة الدفترية للسهم تحسب من خلال تقسيم إجمالي حقوق ملكية حملة الأسهم على عدد الأسهم العادية المتداولة بالإضافة إلى الأسهم المكتتب بها والتي لم تصدر بعد عند احتساب القيمة الدفترية يمكن الافتراض أنه:

- 1- يمكن تصفية الشركة دون إحداث أي نفقات إضافية.
 - 2- يمكن بيع الأصول بالمبالغ المسجلة
 - 3- يمكن تسديد الالتزامات بالمبالغ المسجلة.
- بفرض أن قسم حقوق الملكية في إحدى الشركات المساهمة ظهر على الشكل التالي:

حقوق الملكية:

رأس المال المدفوع	
أسهم عادية - بقيمة اسمية، 1000 ل.س	
الأسهم المصرح بها 20000 سهم،	
المصدرة والمتداولة	15000000
رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة المحددة	1500000
إجمالي رأس المال المدفوع	16.500.000
أرباح محتجزة	500.000
إجمالي حقوق الملكية	17.000000

إن القيمة الدفترية للسهم تحسب بتقسيم إجمالي حقوق الملكية على عدد الأسهم المصدرة والمتداولة وبالتالي فإن القيمة الدفترية للسهم العادي هي 1133.33 ل.س (17000000 ل.س ÷ 15.000 سهم).

أما عندما يكون هناك نوعان أو أكثر من الأسهم المصدرة والمتداولة، فإن احتساب القيمة الدفترية للسهم تصبح أكثر تعقيداً. القيمة الدفترية لكل نوع من الأسهم يعتمد على حقوق الملكية لكل نوع من الأسهم وفقاً للحقوق والالتزامات المكفولة لكل منها، ثم يتم احتساب القيمة الدفترية للسهم من كل نوع بقسمة حقوق الملكية على عدد الأسهم بالنسبة لكل منها. حملة الأسهم الممتازة نموذجياً، يحق لهم الحصول على قيمة التصفية للسهم بالإضافة إلى الأرباح المجمعة والتي لم توزع بعد، لأن أغلب الأسهم الممتازة لها امتياز بأصول المنشأة ومجمعة الأرباح. على أية حال فإن الشروط الخاصة بالأسهم الممتازة سوف تحكم المسألة لتوضيح ذلك، نفترض أن حقوق الملكية في إحدى الشركات المساهمة كانت على الشكل التالي:

حقوق الملكية:

رأس المال المدفوع	
أسهم ممتازة 6% 10.000 سهم قيمة السهم	
الاسمية 500 ل.س	5.000.000
أسهم عادية 80.000 سهم قيمة السهم	
الاسمية 500 ل.س	40.000.000
رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية للأسهم	
الممتازة	200.000
إجمالي رأس المال المدفوع	45.200.000
الأرباح المحتجزة	12.800.000
إجمالي حقوق الملكية	<u>58.000.000</u>

1- بفرض أن الأسهم الممتازة مجمعة الأرباح وغير مشاركة في الأرباح. إن امتياز الأسهم الممتازة في الأرباح والأصول عند التصفية لدرجة تصل إلى أن قيمة السهم عند التصفية مقصورة على القيمة الاسمية 500 ل.س، بالإضافة إلى أي أرباح مجمعة للأسهم الممتازة. علماً أن هناك أرباح لم توزع عن أربع سنوات بعد. تحسب القيمة الدفترية لكل سهم في هذه الحالة على الشكل التالي:

إجمالي	القيمة الدفترية للسهم	
إجمالي حقوق الملكية القيمة الدفترية للأسهم الممتازة (10000 سهم) قيمة التصفية 10000 سهم $\times 500 =$ 5000000 أرباح مجمعة غير موزعة 5000000 $\times$ 6% $\times 4$ سنوات = 1.200.000	58000000 ل.س	
	6200000	620 ل.س
القيمة الدفترية للسهم العادي 5180000 $\div 80000 = 647.5$ ل.س	5180000	647.5 ل.س

لاحظ أن رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية للأسهم الممتازة لم تخصص للأسهم الممتازة عند تحديد القيمة الدفترية للسهم الممتاز. إن ما خصص لاحتساب القيمة الدفترية للأسهم الممتازة، قيمة التصفية بالإضافة إلى الأرباح المتراكمة والتي لم توزع عن أربع سنوات.

2- بفرض أن الامتياز مكفول للأسهم الممتازة في حال التصفية بالقيمة الاسمية ورأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية بالإضافة للامتيازات السابقة.

القيمة الدفترية للسهم	إجمالي	
	58000000	إجمالي حقوق الملكية القيمة الدفترية للأسهم الممتازة (10000 سهم) قيمة التصفية $10000 \text{ سهم} \times 500 = 5000.000$ أرباح غير موزعة $5000000 \times 6\% \times 4 \text{ سنوات} = 1.200.000$
640 ل.س	<u>6400000</u>	رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية <u>200000</u>
645 ل.س	51600000	القيمة الدفترية للسهم العادي $51600000 \div 800000 = 645 \text{ ل.س}$

3- بفرض أن الأسهم الممتازة غير مجمعة وغير مشاركة في الأرباح وأن امتياز التصفية للأسهم الممتازة يقتصر على القيمة الاسمية، وأن الشركة لم تعلن عن أي توزيعات أرباح خلال العامين الماضيين وأن الشركة أعلنت عن توزيع أرباح العام الحالي الذي سيدفع من الأرباح المحتجزة.

القيمة الدفترية للسهم	إجمالي	
	58000000	إجمالي حقوق الملكية
		القيمة الدفترية للأسهم الممتازة
530	<u>5300000</u>	$= (5000000 \times 6\%) + 5000000$
658.75	52700000	القيمة الدفترية للأسهم العادية

نلاحظ أنه قد تم خصم 300000 من الأرباح المحجوزة عند تحديد حقوق الملكية للأسهم الممتازة المعلن عنها (وهي أرباح العام الحالي). ويمكن للقارئ تعديل الأرقام بسهولة لتحديد القيمة الدفترية للسهم لو افترضنا أن امتياز التصفية للأسهم الممتازة يشمل القيمة الاسمية وعلاوة الإصدار. لا بد من الإشارة إلى أنه لا تدفع أرباح الأسهم الممتازة إلا إذا تم الإعلان عنها من قبل مجلس الإدارة.

- 4- بفرض أن امتياز الأسهم الممتازة حسب المثال السابق يمثل ما ورد سابقاً نفسه في المثال رقم 1 بالإضافة إلى سعر استدعاء قدره 503 ل.س عن كل سهم عند التصفية، فالقيمة الدفترية لكل سهم عندئذ تكون:

القيمة الدفترية	إجمالي	
	58000000	إجمالي حقوق الملكية
		القيمة الدفترية للأسهم الممتازة
		قيمة التصفية (10000 سهم × 530) = 5300000
650 ل.س		أرباح مجمعة
	6500000	(5000000 × 6% × 4 سنوات) = 1200000
643.75 ل.س	51500000	القيمة الدفترية للأسهم العادية

نلاحظ أنه تم إضافة علاوة استدعاء إلى حقوق ملكية الأسهم الممتازة، وذلك لأن امتياز الأسهم الممتازة ينص على ذلك.

- 5- بفرض أن الأسهم الممتازة مجمعة ومشاركة بالكامل في الأرباح، وأن امتياز التصفية للأسهم الممتازة يقتصر على القيمة الاسمية، وأن الشركة لم تعلن عن توزيع أرباح خلال الأعوام الثلاث الماضية.

القيمة الدفترية	إجمالي	
	58000000	إجمالي حقوق الملكية
		القيمة الدفترية للأسهم الممتازة
		قيمة التصفية (10000 سهم × 500) = 5000000
		أرباح مجمعة (5000000 × 6% × 3) = 900000
		باقي الأرباح المحجوزة (المشاركة) 522222
642.222 ل.س	6422222	القيمة الدفترية للأسهم الممتازة
644.72 ل.س	51577778	القيمة الدفترية للأسهم العادية

4- القيمة السوقية :

تتمثل في السعر الذي يمكن للمستثمر المحتمل أن يشتري به السهم من المساهم وذلك في سوق الأوراق المالية. وتتحدد القيمة السوقية للسهم وفقاً لظروف العرض والطلب والتي تتأثر بعوامل مختلفة مثل الأرباح المحققة والأرباح المتوقعة ومعدل الأرباح الموزعة ومدى انتظام توزيع الأرباح والقيم الجارية للأصول. وتعدّ القيمة السوقية أهم قيم السهم من وجهة نظر كل من المساهم الحالي والمستثمر المحتمل.

5- قيمة رد السهم:

سبق لنا أن أشرنا إلى أنه يحق للشركة استدعاء السهم الممتاز ورد قيمته إذا كان عقد الإصدار يتضمن أنها قابلة للاستدعاء. وفي مثل هذه الحالات يجب أن يتضمن عقد الإصدار سعر الرد والذي يتضمن عادة القيمة الاسمية للسهم مضافاً إليه نسبة معينة من القيمة الاسمية أو مبلغ يطلق عليه علاوة الرد. مضافاً إليها الأرباح التي لم تدفع للسهم الممتاز. فقيمة الرد هي القيمة التي يتعين على الشركة دفعها لمالك السهم إذا ما قررت باختيارها استدعاء السهم.

6- قيمة التصفية: Liquidation value

هي القيمة التي يحصل عليها مالك السهم في حالة تصفية الشركة تصفية فعلية. وإذا كان لدى الشركة نوع واحد من الأسهم فإن ناتج التصفية (القيمة المحصلة من بيع الأصول وتحصيل الحقوق بعد سداد جميع التزامات الشركة قبل الآخرين) تكون من حق حملة الأسهم العادية، ومن ثم تتحدد قيمة التصفية للسهم العادي في هذه الحالة بقسمة ناتج التصفية على عدد الأسهم.

أما إذا كانت الشركة قد أصدرت أسهماً عادية وأسهماً ممتازة فإن قيمة التصفية للسهم الممتاز تتحدد وفقاً للشروط المنصوص عليها في عقد الإصدار. أما قيمة التصفية للسهم العادي في هذه الحالة فتتمثل في ناتج التصفية بعد سداد التزامات الشركة تجاه الآخرين مخصوماً منها حقوق الأسهم الممتازة مقسوماً على عدد الأسهم العادية.



أسئلة على الفصل الأول

- 1- تتمتع الأسهم المصدرة من نوع واحد بالامتيازات التالية:
 - آ- المشاركة في الأرباح بشكل تناسبي.
 - ب- المشاركة في أصول الشركة الباقية بشكل تناسبي.
 - ج- المشاركة في تدقيق الشركة بشكل تناسبي.
 - د- المشاركة في إدارة الشركة بشكل تناسبي.
- 2- من مزايا شركات الأموال:
 - آ- صعوبة نقل الملكية.
 - ب- المسؤولية المحدودة لحملة الأسهم.
 - ج- استمرارية الحياة بالنسبة للمنشأة.
 - د- سهولة تجميع الأموال.
- 3- حدد قانون الشركات عدد المؤسسين بما لا يقل عن :
 - آ- اثنان.
 - ب- خمسة.
 - ج- ثلاثة.
 - د- أربعة.
- 4- يباشر المؤسسون إجراءات الاكتتاب على أسهم الشركة :
 - آ- بعد تقديم طلب الترخيص إلى وزارة الاقتصاد.
 - ب- بعد توقيع الوزير المختص.
 - ج- بعد نشر مرسوم الترخيص وقرار التصديق على النظام الأساسي في الجريدة الرسمية.
 - د- بعد انعقاد الهيئة التأسيسية الأول.
- 5- حتى تعتبر الشركة مكونة لابد أن تصل الاكتتابات إلى:

- آ- 40% من الأسهم المطروحة على الاكتتاب العام.
ب- 50% من الأسهم المطروحة على الاكتتاب العام.
ج- 70% من الأسهم المطروحة على الاكتتاب العام.
د- 75% من الأسهم المطروحة على الاكتتاب العام.
6- عند تأسيس الشركة على المؤسسين أن يدفعوا:

- آ- 40 % من قيمة السهم.
ب- 50% من قيمة السهم.
ج- 70 % من قيمة السهم.
د- 75 % من قيمة السهم.

7- من صلاحيات الهيئة العامة التأسيسية عدا :

- آ- الاطلاع على تقرير المؤسسين والموافقة عليه.
ب- البحث في الأسهم العينية والمكافآت الممنوحة للمؤسسين.
ج- انتخاب مجلس الإدارة الأول ومفتش الحسابات.
د- زيادة رأس المال.

8- من صلاحيات الهيئة العامة غير العادية عدا:

- آ- زيادة رأسمال الشركة.
ب- حل الشركة.
ج- اندماج الشركة.

د- الموافقة على التقرير السنوي لمجلس الإدارة.

9- كي يكون النصاب قانونياً في اجتماع الهيئة العامة غير العادية يجب أن يحضر مساهمون يمثلون:

- آ- ثلثي أسهم الشركة.

ب- ثلاثة أرباع أسهم الشركة.

ج- نصف أسهم الشركة.

د- يفتلث أسهم الشركة.

10- يتم التعاقد مع مفتش حسابات أو أكثر وذلك من خلال:

آ- انتخابه من قبل مجلس الإدارة.

ب- انتخابه من قبل الهيئة العامة غير العادية.

ج- انتخابه من قبل الهيئة العامة العادية.

د- تعيينه من قبل رئيس مجلس الإدارة.

11- يتكون رأس المال المدفوع مما يلي :

آ- رأس مال الأسهم وحده.

ب- رأس المال الإضافي وحده.

ج- الأرباح المحتجزة.

د- رأس مال الأسهم ورأس المال الإضافي.

- تكونت إحدى الشركات المساهمة في 2006/1/1 برأس مال قدره 100000
سهم عادي قيمة السهم الاسمية 1000 ل.س و 50000 سهم ممتاز 7% قيمة
السهم الاسمية 500 ل.س. أصدرت الشركة 80000 سهم عادي و 40000
سهم ممتاز وباعت السهم العادي بسعر 1200 ل.س نقداً والسهم الممتاز بسعر
600 ل.س نقداً .

12- يكون إجمالي رأس المال المدفوع :

ب- 125000000

آ- 120000000

د- 150000000

ج- 100000000

13- يكون رأس المال الإضافي :

- آ- 25000000 ب- 20000000
ج- 30000000 د- 19950000

14- يسجل رأس المال المصرح به على الشكل التالي:

- آ- 12500000 ل.س ب- 10000000 ل.س

ج- 80000 سهم عادي و 40000 سهم ممتاز

د- 100000 سهم عادي و 50000 سهم ممتاز

15- أي من العبارات التالية غير صحيحة:

آ- ليس من الضروري أن تتساوى الأسهم المصدرة مع الأسهم العادية المصرح بها.

ب- كافة الأسهم المصدرة هي أسهم متداولة.

ج- كافة الأسهم المتداولة هي أسهم مصدرة.

د- العبارة ج غير صحيحة.

16- يتم الإفصاح عن أرباح الأسهم المتأخر توزيعها:

آ- كالتزام على الشركة ضمن الالتزامات المتداولة.

ب- كالتزام على الشركة ضمن الالتزامات طويلة الأجل.

ج- أصل من أصول الشركة ضمن الأصول المتداولة.

د- بملاحظة على الهامش.

17- أي من العبارات التالية غير صحيحة:

آ- لا تعطى الأسهم العينية لمالكها إلا بعد إتمام الإجراءات القانونية لتسليم المقدمات العينية للشركة.

ب- تعتبر الأسهم العينية صادرة من تاريخ قرار الهيئة التأسيسية بالموافقة عليها.

- ج- يمكن تداول الأسهم العينية من تاريخ صدورها .
د- يمكن تداول الأسهم العينية بعد خمس سنوات من تاريخ صدورها.
18- تحتسب القيمة الدفترية للسهم العادي وفق ما يلي:

أ- إجمالي حقوق الملكية - حقوق حملة الأسهم الممتازة

عدد الأسهم المصرح بها.

ب- إجمالي حقوق الملكية بما فيها حقوق حملة الأسهم الممتازة

عدد الأسهم العادية المصدرة وغير المصدرة.

ج- إجمالي حقوق الملكية - حقوق حملة الأسهم العادية

عدد الأسهم المصدرة والمتداولة.

د- إجمالي حقوق الملكية - حقوق الأسهم الممتازة

عدد الأسهم العادية المتداولة + الأسهم المكتتب بها والتي لم تصدر بعد.



الفصل الثاني

تكوين الشركة وإصدار أسهم رأس المال

مقدمة

المبحث الأول : المعالجة المحاسبية لإصدار الأسهم نقداً.

المبحث الثاني : طرح الأسهم على الاكتتاب العام.

المبحث الثالث : الأسهم المباعة مقابل مبلغ نقدي مقطوع
والأسهم المباعة مقابل عمليات غير نقدية.

المبحث الرابع : تكلفة إصدار الأسهم.

المبحث الخامس : أسهم الخزينة

المبحث السادس: تعديل رأس المال في الشركات المساهمة.

أسئلة على الفصل الثاني.



مقدمة:

تصدر الشركات المساهمة غالباً نوعاً واحداً أو أكثر من أسهم رأس المال. وقد يكون مقابل الوفاء للسهم نقداً أو عيناً. وقد يكتب المؤسسون بكامل أسهم رأس المال، أو يجزء منه ويتم طرح الباقي على الاكتتاب العام. وإذا أصدرت الشركة أكثر من نوع واحد من الأسهم فإن الأمر يستلزم تخصيص حساب رأس مال الأسهم لكل نوع من الأسهم على حدة، وذلك لاختلاف الحقوق والأولويات المكفولة لحملة كل نوع.

إن أهم المشاكل المحاسبية المتعلقة بإصدار الأسهم يمكن مناقشتها ضمن المجموعات التالية:

- أ- المحاسبة عن إصدار الأسهم نقداً بقيمتها الاسمية
Accounting for par value stock
- ب- المحاسبة عن الأسهم المصدرة والمباعة على أساس الاكتتاب العام.
Accounting for stock sold on subscription basis .
- ج- المحاسبة عن إصدار أكثر من صنف من الأسهم مقابل مبلغ إجمالي مقطوع
Accounting for stock issued in combination with other securities (lump sum sale)
- د- المحاسبة عن إصدار الأسهم المصدرة بشكل غير نقدي.
Accounting for stock issued in non cash transaction.
- هـ- المحاسبة عن تكلفة الإصدار الأسهم.
Accounting for cost of issuing stock.



المبحث الأول

المعالجة المحاسبية لإصدار الأسهم نقداً

المحاسبة عن إصدار الأسهم بقيمتها الاسمية:

كل سهم من أسهم رأس المال يجب أن يكون بقيمة اسمية وفي أمريكا يمكن أن يكون بدون قيمة اسمية. فالقيمة الاسمية تمثل القيمة المحددة بموجب عقد تكوين الشركة ومطبوعة على شهادة السهم المصدر. وقد حدد القانون في سورية ألا تقل قيمة السهم الاسمية عن 500 ل.س. أما في أمريكا فليس هناك حد أدنى وحد أعلى للقيمة الاسمية. لذلك ليس هناك علاقة للقيمة الاسمية للسهم مع قيمته السوقية العادلة. فالقيمة الاسمية ليست مؤشر على قيمة السهم السوقية. لذلك فإن النقدية المتراكمة نتيجة إصدار أسهم بقيمتها الاسمية يمكن أن تكون مساوية إلى أو أكبر من القيمة الاسمية وفي بعض الدول تكون أقل من القيمة الاسمية. عند تسجيل إصدار الأسهم المباعة مباشرة للمساهمين نقداً أو عيناً تستخدم الحسابات التالية:

- يُجعل حساب النقدية مدين بقيمة الأسهم المصدرة والمباعة وحساب رأس المال - أسهم عادية أو أسهم ممتازة دائناً. إذا بيعت تلك الأسهم بأعلى من قيمتها الاسمية أو المحددة يجعل حساب رأس المال المدفوع الإضافي دائناً بالفرق.

يرى بعض أهل الخبرة توسط حساب الأسهم المكتتب فيها - أسهم عادية حيث يصبح دائناً بقيمتها الاسمية وحساب البنك أو النقدية بالنسبة للأسهم النقدية مديناً، وأن المبلغ المدفوع زيادة أو أقل من القيمة الاسمية يسجل في حساب مستقل تحت اسم حساب رأس المال المدفوع الإضافي

Paid in capital in excess of par value يجب الاحتفاظ بحسابات خاصة لكل صنف من أصناف الأسهم المصدرة وذلك لإظهار المعلومات المطلوبة بقيمتها الاسمية على الشكل التالي:

- أسهم مكتتب فيها - أسهم عادية أو الأسهم الممتازة Common stock subscribed. تعكس القيمة الاسمية لأسهم الشركة المصدرة بقيمتها الاسمية يصبح هذا الحساب دائماً عند إصدار الأسهم. لا يتم إجراء أي قيود إضافية على هذا الحساب، إلا إذا تم إصدار أسهم جديدة أو تم استدعاء أسهم كانت قد أصدرت.

- رأس المال المدفوع الإضافي Paid capital in excess of par value تشير إلى أي زيادة دفعت من قبل حملة الأسهم عن قيمة الأسهم الاسمية من أجل الأسهم التي اشتروها. عند دفع رأس المال فإن الزيادة عن القيمة الاسمية تصبح جزءاً من رأس المال الإضافي للشركة وليس لحامل السهم أي مطلب أو حق في الزيادة المدفوعة عن غيره من حملة الأسهم للصنف نفسه من الأسهم.

لتوضيح ذلك بفرض أن إحدى الشركات قررت إصدار 10000 سهم عادي قيمة السهم الاسمية 500 ل.س تم إصدارها واكتتب بها المؤسسون نقداً: القيد المحاسبي لتسجيل عملية الإصدار :

5.000.000	من حـ / النقدية	
5.000.000	إلى حـ / رأس المال - أسهم عادية	
	تسجيل إصدار 10000 سهم عادي	
	لتباع نقداً بـ 500 ل.س للسهم الواحد	

يمكن تسجيل العملية السابقة من خلال قيدين محاسبين يتم بموجبهما توسط حساب أسهم مكتتب بها - أسهم عادية:

1- عند إصدار الأسهم وسداد القيمة نقداً:		
5.000.000	من حـ/ النقدية	
5.000.000	إلى حـ/ أسهم مكتتب بها - أسهم عادية	
	تسجيل إصدار 10000 سهم عادي	
	لتباع نقداً بـ 500 ل.س للسهم	
2- عند إصدار شهادة السهم:		
5.000.000	من حـ/ أسهم مكتتب بها - أسهم عادية	
5.000.000	إلى حـ/ رأس المال - أسهم عادية	
	إصدار شهادات أسهم لـ 10000 سهم	

ملاحظة: سوف نتبع في هذا المجال الأسلوب الأول، أي تسجيل العملية بقيد محاسبي واحد.

- بفرض أن الشركة أصدرت 10000 سهم أخرى قيمة السهم الاسمية 500 ل.س، بيعت نقداً بـ 520 ل.س للسهم عندئذ يكون القيد المحاسبي.

5.200.000	من حـ/ النقدية	
	إلى المذكورين	
5.000.000	حـ/ رأس المال - أسهم عادية	
200.000	حـ/ رأس المال المدفوع الإضافي	
	تسجيل إصدار 10.000 سهم قيمة اسمية	
	500 ل.س بيعت نقداً بـ 520 ل.س	

بعد الإصدار الثاني أصبح رأس المال المدفوع في هذه الشركة 10.200.000 ل.س، أما رأس المال القانوني فهو 10.000.000، بفرض أن الأرباح المحتجزة كانت 250.000، تظهر حقوق الملكية في قائمة المركز المالي على الشكل التالي:

حقوق الملكية	
رأس المال المدفوع	
أسهم عادية 20000 سهم عادي قيمة السهم الاسمية 500 ل.س 10.000.000	
200.000	رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية
1020.0000	إجمالي رأس المال المدفوع
250.000	أرباح محتجزة
<u>10.450.000</u>	إجمالي حقوق الملكية

المبحث الثاني

طرح الأسهم على الاكتتاب العام

افترضنا في مناقشاتنا السابقة أن الأسهم المصدرة تباع نقداً، إلا أنه يمكن أيضاً إصدار الأسهم وبيعها على أساس الاكتتاب العام. عند بيع السهم على أساس الاكتتاب العام يعني أن كامل قيمة السهم لم تدفع بعد وإنما تم دفع جزء من قيمته. فالأكتتاب يمثل عقد بين المكتتب والشركة للحصول على عدد محدد من أسهم رأس المال بسعر محدد على أن يتم الدفع بتاريخ أو تواريخ محددة وفقاً لشروط الأكتتاب. فالمكتتب هو الشخص الذي يجري العقد للحصول على الأسهم. وهكذا، قد يقوم المكتتب بدفع قيمة السهم دفعة واحدة أو يقوم بدفع قيمة السهم على دفعات، يكون إحداها عند الأكتتاب وأخرى عند التخصيص ودفعة أو أكثر في تاريخ أو تواريخ لاحقة محددة أو بناءً على طلب الشركة. إن تسجيل وإصدار أسهم رأس المال على أساس الأكتتاب العام يتطلب ثلاث خطوات.

- 1- استلام الأكتتابات من أجل تخصيص وإصدار أسهم رأس المال.
- 2- تجميع الأكتتابات.
- 3- إصدار شهادات الأسهم. ويتم ذلك حسب قوانين البلد موطن الشركة. ففي أمريكا، لا تصدر شهادة السهم إلا بعد تجميع الأكتتابات بشكل كامل. وفي جمهورية مصر العربية، يتم إصدار شهادة السهم عند التخصيص مع تسجيل المبلغ المدفوع والأقساط الباقية (وتواريخها إذا كانت محددة) على شهادة السهم. أما في سورية، فتصدر شهادة السهم عند التخصيص أيضاً وذلك وفق قانون الشركات رقم 3 لعام 2008.

المحاسبة عن الأسهم المكتتب فيها على أساس الاكتتاب العام :

اشترط قانون الشركات أن تصدر الأسهم بقيمتها الاسمية ولا يجوز أن تصدر بقيمة أدنى من قيمتها الاسمية. وتصدر الشركة شهادات الأسهم التي تم الاكتتاب فيها عند التخصيص وتكون أسهم الشركة إما أسهم نقدية تدفع نقداً دفعة واحدة، أو أقساط يحددها النظام الأساسي على أن لا يقل القسط الواجب تسديده عند الاكتتاب عن 40% من قيمة السهم. كما يجب أن تسدد قيمة السهم المكتتب به خلال ثلاث سنوات من تاريخ صدور مرسوم الترخيص. وإما أن تكون الأسهم عينية تعطى لقاء أموال أو حقوق مقومة (أي يجب تشكيل لجنة خبرة لتقدير قيمتها).

وتجدر الإشارة إلى أنه يتم طرح الأسهم على الاكتتاب العام عن طريق أحد البنوك المرخص لها بتلقي الاكتتابات. عند طرح كامل أسهم رأس المال أو جزء من رأس المال على الاكتتاب العام، فإن نتيجة الاكتتاب تكون أحد ثلاث احتمالات هي:

1- أن يتساوى عدد الأسهم المكتتب فيها مع عدد الأسهم المطروحة على الاكتتاب العام.

2- عدم تغطية الاكتتاب بالحد الأدنى المنصوص عنه قانونياً، وفي هذه الحالة إما أن يفشل المشروع ويتم رد الاكتتاب للمكتتبين أو يتم تخفيض رأس المال بما يتناسب مع الاكتتابات المطلوبة وذلك بناءً على موافقة المكتتبين على ذلك.

3- أن تتجاوز الاكتتابات عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب. يقتضي الأمر تخصيص عدد من الأسهم لكل مكتتب، ورفض الاكتتابات فيما يزيد عن الأسهم المخصصة. وينص القانون على ضرورة توزيع الأسهم المطروحة غرامة بين المكتتبين، بحيث لا يترتب على ذلك إقصاء المكتتب في الشركة أيّاً كان عدد الأسهم التي اكتتب فيها. مع مراعاة جبر الكسور لصالح صغار المكتتبين (حيث أن السهم غير قابل للتجزئة).

المعالجة المحاسبية لإصدار شهادة السهم على أساس الاكتتاب العام:

وتتلخص المعالجة الحاسبية لإثبات إصدار الأسهم قبل سداد كامل قيمة السهم

على الشكل التالي:

1) تلقي الاكتتابات عن طريق أحد البنوك المرخص لها بذلك «قسط الاكتتاب». يجعل حساب البنك "اكتتاب" مديناً مقابل جعل حساب اكتتابات محصلة - أسهم عادية أم ممتازة دائناً، وذلك بالمبلغ المحصلة من المكتبتين والتي يمكن أن تكون معادلة لعدد الأسهم المطروحة أو أكثر أو أقل.

من حـ/البنك "اكتتاب"	xxx	
إلى حـ/اكتتابات محصلة - أسهم عادية أو أسهم ممتازة	xxx	
قبض قيمة قسط الاكتتاب		

2) عند التخصيص: يحول رصيد حساب اكتتابات محصلة إلى حساب رأس المال - أسهم عادية أو أسهم ممتازة.

من حـ/اكتتابات محصلة - أسهم عادية أو أسهم ممتازة	xxx	
إلى حـ/رأس المال - أسهم عادية أو أسهم ممتازة	xxx	
تحويل الاكتتابات المحصلة إلى حـ/ رأس المال		

- يحول حساب البنك - اكتتاب - إلى حساب البنك - جاري - بالمبالغ المحصلة كاملاً عن قسط الاكتتاب.

من حـ/البنك - جاري	xxx	
إلى حـ/البنك "اكتتاب"	xxx	
تحويل رصيد البنك - اكتتاب إلى الحساب الجاري		

- يتم تحويل الزيادة في الاكتتاب المحصلة، إذا وردت اكتتابات بأكثر من الأسهم المطروحة على الاكتتاب العام إلى حساب اكتتابات محصلة بالزيادة.

من حـ / اكتتابات محصلة - أسهم عادية	xxx	xxx
إلى حـ / اكتتابات محصلة بالزيادة	xxx	
تحويل الزيادة في قسط الاكتتاب إلى حساب		
اكتتابات محصلة بالزيادة		

3) عند طلب قسط التخصيص - يجعل حساب أقساط تحت التحصيل - قسط تخصيص - أسهم عادية أو ممتازة مدينياً وحساب رأس المال - أسهم عادية أم ممتازة - دائناً.

من حـ / أقساط تحت التحصيل - تخصيص	xxx	xxx
إلى حـ / رأس المال - أسهم عادية أو أسهم ممتازة	xxx	
طلب قسط التخصيص		

- يتم استخدام رصيد حساب اكتتابات محصلة بالزيادة في سداد جزء أو حساب أقساط تحت التحصيل كاملة، إذا لم يكن الرصيد كافياً، يدفع المخصصون بالأسهم الفرق نقداً.

من المذكورين		
من حـ / اكتتابات محصلة بالزيادة	xxx	xxx
من حـ / البنك - جاري	xxx	xxx
إلى حـ / أقساط تحت التحصيل	xxx	
قبض قيمة قسط التخصيص واستخدام حساب		
اكتتابات محصلة بالزيادة		

4) إذا كان هناك رصيد لحساب اكتتابات محصلة بالزيادة بعد سداد حساب أقساط تحت التحصيل يتم تحويل الزيادة في حساب اكتتابات محصلة بالزيادة إلى حساب أقساط محصلة مقدماً.

من حـ/ اكتتابات محصلة بالزيادة	xxx	xxx
إلى حـ/ اكتتابات محصلة مقدماً	xxx	
تحويل الزيادة في حساب اكتتابات محصلة بالزيادة إلى حساب أقساط محصلة مقدماً.		

5) عند طلب القسط الأخير، يجعل حساب أقساط تحت التحصيل - أسهم عادية - مدينياً وحساب رأس المال دائناً.

من حـ/ أقساط تحت التحصيل - أسهم عادية	xxx	xxx
إلى حـ/ رأس المال - أسهم عادية	xxx	
طلب القسط الأخير		

- يتم استخدام رصيد حساب أقساط محصلة مقدماً في سداد جزء أو كل حساب أقساط تحت التحصيل، ويتم سداد الفرق نقداً.

من المذكورين		
من حـ/ أقساط محصلة مقدماً	xxx	xxx
من حـ/ البنك	xxx	xxx
إلى حـ/ أقساط تحت التحصيل - أسهم عادية	xxx	
سداد قيمة القسط الأخير		

- يتم إعادة رصيد حساب أقساط محصلة مقدماً إلى المكتتبين بالأسهم بالقيود

من حـ/ أقساط محصلة مقدماً	xxx	xxx
إلى حـ/ البنك - جاري	xxx	

مثال (1):

طرحت إحدى الشركات المساهمة على الاكتتاب العام 150000 سهم عادي قيمة السهم الاسمية 500 ل.س و 50000 سهم ممتاز 5% بجمعة الأرباح قيمة السهم

الاسمية 500 ل.س. وكانت شروط الاكتتاب تقتضي بأن يدفع عند الاكتتاب ربع القيمة الاسمية بالنسبة للأسهم العادية ونصف القيمة الاسمية بالنسبة للأسهم الممتازة، وأن يدفع الباقي على دفعتين متساويتين بالنسبة لكل نوع من الأسهم إحداهما عند التخصيص والأخرى بعد شهرين من التخصيص. تم الاكتتاب في جميع الأسهم المطروحة على الاكتتاب العام في 2005/5/1 وتم التخصيص في 2005/6/1. تم تحصيل قسط التخصيص بالكامل خلال المهلة الممنوحة والتي تنتهي في 6/30. وطلب القسط الأخير في 8/30 وتم تحصيله خلال المهلة الممنوحة والتي تنتهي في 9/31.

المطلوب: قيود اليومية اللازمة لتسجيل العمليات السابقة:

5/1 من حـ/البنك "اكتتاب" إلى حـ/اكتتابات محصلة - أسهم عادية تحصيل قسط الاكتتاب بواقع ربع قيمة السهم عن 150000 سهم عادي 125 ل.س قيمة السهم الاسمية 5/1 من حـ/البنك "اكتتاب" إلى حـ/اكتتابات محصلة - أسهم ممتازة تحصيل قسط الاكتتاب بواقع نصف قيمة السهم عن 50.000 سهم ممتاز قيمة السهم الاسمية 500 ل.س 5/1 من حـ/اكتتابات محصلة - أسهم عادية إلى حـ/رأس المال - اسهم عادية إصدار شهادات الأسهم بالنسبة للأسهم المكتتب بها 5/1	18750.000 18750.000 12500000 12500000 18750.000 18750.000	
--	--	--

من حـ / اكتتابات محصلة - أسهم ممتازة	1250.0000	1250.0000
إلى حـ / رأس المال أسهم ممتازة 5 %		
إصدار شهادات الأسهم بالنسبة للأسهم المكتتب بها		
من حـ / البنك "جاري"	31250000	31250000
إلى حـ / البنك "اكتتاب"		
تحويل حساب البنك اكتتاب إلى حـ / البنك جاري	31250000	31250000
6/1		
من حـ / أقساط تحت التحصيل - أسهم عادية	28.125.000	28.125.000
إلى حـ / رأس المال أسهم عادية	28.125.000	28.125.000
إصدار شهادات أسهم عادية عن قسط التخصيص		
بواقع نصف قيمة الباقي		
6/30		
من حـ / البنك "جاري"	28.125.000	28.125.000
إلى حـ / أقساط تحت التحصيل - أسهم	28.125.000	28.125.000
عادية تخصيص		
قبض قيمة قسط التخصيص الأسهم العادية		
6/1		
من حـ / أقساط تحت التحصيل - أسهم ممتازة تخصيص	6.250.000	6.250.000
إلى حـ / رأس المال - أسهم ممتازة تخصيص	6.250.000	6.250.000
طلب القسط الأخير و إصدار شهادات أسهم		
ممتازة عن قسط التخصيص بواقع نصف الباقي		
6/30		
من حـ / البنك "جاري"	6.250.000	6.250.000
إلى حـ / أقساط تحت التحصيل - أسهم ممتازة تخصيص	6.250.000	6.250.000
قبض قيمة قسط التخصيص عن الأسهم الممتازة		

8/30		
من حـ / أقساط التحصيل (أخير) - أسهم عادية	28.125.000	
إلى حـ / رأس المال - أسهم عادية	28.125.000	
طلب القسط الأخير وإصدار شهادات أسهم عادية		
9/31		
من حـ / البنك "جاري"	28.125.000	
إلى حـ / أقساط تحت التحصيل - (أخير) - أسهم عادية	28.125.000	
قبض قيمة القسط الأخير عن الأسهم العادية		
8/30		
من حـ / أقساط تحت التحصيل - أسهم ممتازة	6.250.000	
إلى حـ / رأس المال - أسهم ممتازة	6.250.000	
طلب القسط الأخير وإصدار شهادات أسهم ممتازة		
من حـ / البنك "جاري"	6.250.000	
إلى حـ / أقساط تحت التحصيل - أسهم ممتازة	6.250.000	

مثال (2):

طرح إحدى الشركات المساهمة 64000 سهم عادي على الاكتتاب العام قيمة السهم الاسمية 500 ل.س وكانت شروط الاكتتاب أن يدفع 50% من قيمة السهم عند الاكتتاب خلال الفترة من 1/1 إلى 2002/1/31 ونصف الباقي عند التخصيص خلال الفترة بين 3/1 و 2002/3/30 أما الباقي فيطلب كقسط أخير في الفترة من 6/1 ولغاية 2002/3/30. اكتتب الجمهور بـ 90.000 سهم وفي أول آذار تقرر تخصيص الأسهم على النحو التالي:

- 1- نُخصّص لصغار المكتتبين الأسهم التي اكتتب فيها كل منهم والتي بلغت 15000 سهم.
 - 2- يُخصّص لكل مكتتب من المكتتبين عدد من الأسهم الباقية يعادل نسبة ما اكتتب فيه من أسهم إلى عدد الأسهم المكتتب فيها لهذه الفئة.
- وتقرر الاحتفاظ بالزيادة المحصلة من قسط الاكتتاب لسداد الأقساط الباقية.
- المطلوب: تسجيل قيود اليومية للعمليات السابقة والحسابات اللازمة لذلك.

من حـ/البنك "اكتتاب"	22.500.000	
إلى حـ/اكتتابات محصلة - أسهم عادية	22.500.000	
قبض قيمة قسط الاكتتاب عن		
90000 سهم		
قيمة السهم الاسمية 50 ل.س بواقع 50%		
1/31		
من حـ/اكتتابات محصلة - أسهم عادية	16.000.000	16.000.000
إلى حـ/رأس المال - أسهم عادية	16.000.000	
إصدار شهادات أسهم عادية عن 64000		
سهم بواقع 50% من قيمة السهم		
1/31		
من حـ/البنك "جاري"	22.500.000	22.500.000
إلى حـ/البنك "اكتتاب"	22.500.000	
تحويل حساب البنك اكتتاب إلى حساب جاري		
بتاريخه		
من حـ/اكتتاب محصلة - أسهم عادية	6.500.000	6.500.000
إلى حـ/اكتتابات محصلة بالزيادة	6.500.000	

تحويل الزيادة المحصلة إلى حـ/اكتتابات محصلة بالزيادة عند التخصيص من حـ/أقساط تحت التحصيل - أسهم عادية	8.000.000	
إلى حـ/رأس المال - أسهم عادية طلب قسط التخصيص عن بواقع نصف الباقى 125 ل.س	8.000.000	
من المذكورين حـ/ البنك (15.000 سهم مخصص بالكامل $125 \times$ ل.س)	1.875.000	
حـ/اكتتابات محصلة بالزيادة - أسهم عادية (49.000 سهم $125 \times$)	6.125000	
إلى حـ/أقساط تحت التحصيل - أسهم عادية قبض قيمة قسط التخصيص واستخدام جزء من الاكتتابات المحصلة بالزيادة بتاريخه	8.000.000	
من حـ/اكتتابات محصلة بالزيادة - أسهم عادية إلى حـ/أقساط محصلة مقدماً	375000	375000
تحويل الزيادة في قسط الاكتتاب إلى اكتتابات محصلة مقدماً 6/1		
من حـ/أقساط تحت التحصيل إلى حـ/رأس المال - أسهم عادية	8000.000	8000.000
طلب قيمة القسط الأخير وإصدار شهادة الأسهم بالباقي 6/30	8000.000	

من المذكورين		
حـ/ أقساط محصلة مقدماً		37.5000
حـ/ البنك "جاري"		7.625.000
إلى حـ/ أقساط تحت التحصيل - أسهم	8000.000	
عادية قبض قيمة القسط الأخير		

حـ/ اكتاب محصلة

	رأس المال	16.000.000
اكتتابات محصلة بالزيادة	6.500.000	
البنك "اكتاب" 22.50.0000		
<u>22.500.000</u>	<u>22.500.000</u>	

حـ/ البنك "اكتاب"

اكتتابات محصلة	22.500.000	
البنك "جاري" 22.500.000		
<u>22.500.000</u>	<u>22.500.000</u>	

حـ/ البنك "الجاري"

البنك "اكتاب" 22.500.000		
أقساط تحت التحصيل	1.875.000	
أقساط تحت التحصيل	6.000.000	
رصيد 32.000.000		
<u>32.000.000</u>	<u>32.000.000</u>	

حـ/ رأس المال

اكتتاب محصلة	16.000.000	
أقساط تحت التحصيل	8.000.000	
أقساط تحت التحصيل	8.000.000	
<u>32.000.000</u>	<u>32.000.000</u>	
	رصيد 3.2000.000	

حـ/ أقساط تحت التحصيل

بنك "جاري"	1.875.000	رأس المال	8.000.000
اكتتاب محصلة بالزيادة	6.125.000		
	<u>8.000.000</u>		<u>8.000.000</u>
أقساط محصلة مقدماً	375.000	رأس المال	8.000.000
بنك "جاري"	762.5000		
	<u>800.000</u>		<u>800.000</u>

حـ/ أقساط محصلة مقدماً

اكتتابات محصلة بالزيادة	375.000	أقساط تحت التحصيل	375.000
	<u>375.000</u>		<u>375.000</u>

حـ/ اكتتابات محصلة بالزيادة

اكتتابات محصلة	6.500.000	أقساط تحت التحصيل	612.5000
		أقساط محصلة مقدماً	375.000
	<u>6.500.000</u>		<u>650.000</u>

أضواء على الحل:

- يلاحظ ورود اكتتابات زيادة عن المطروح على الاكتتاب العام بمقدار 26000 سهم (64000-90.000).
- يلاحظ تخصيص 15.000 سهم بالكامل لصغار المكتتبين، ذلك يعني أن باقي المكتتبين قد اكتتبوا بـ 75000 سهم (90.000-15000). وحيث أن الفئة الأولى (المخصص لها 15000) قد خصصت لهم الأسهم كاملة، فإن عليهم سداد كل من قسط التخصيص، والقسط الأخير كاملاً.

أما بالنسبة للفئة الثانية، فقد دفعوا عند الاكتتاب 1785.0000 ل.س (75000 سهم $\times$ 250 ل.س)، في حين أن قسط الاكتتاب عن الأسهم المخصصة لهم 12250000 ل.س ((64000 سهم - 15000 سهم) $\times$ 250)، أي أنهم دفعوا زيادة مع قسط الاكتتاب مبلغ 6.500.000 ل.س تم الاحتفاظ بها لسداد الأقساط التالية:

- عند استحقاق قسط التخصيص تم استخدام 6.125.000 ل.س (49.000 سهم $\times$ 125 ل.س) من المبالغ المحصلة بالزيادة في سداد قيمة التخصيص المطلوب عن الأسهم المخصصة لهذه الفئة ومع ذلك بقي مبلغ 375000 ل.س من المبالغ المحصلة بالزيادة تم تحويلها إلى حساب خاص بالأقساط المحصلة مقدماً لاستخدامها في سداد القسط الأخير عندما يحل أجله أما مساهمي الفئة الأولى المخصص لهم 15.000 سهم كاملة فقد سدّدوا كامل حصّتهم عن قسط التخصيص نقداً والتي بلغت 1875000 ل.س (15.000 سهم $\times$ 125).

- عند استحقاق القسط الأخير، البالغ 8.000.000 ل.س سدد مساهمي الفئة الأولى قيمة القسط عن الأسهم المخصصة لهم نقداً والبالغة 1.875.000 ل.س (15000 سهم $\times$ 125 ل.س).

أما الباقي البالغ 6.125.000 ل.س (49000 سهم $\times$ 125) والذي هو قيمة القسط الأخير عن الأسهم المخصصة للفئة الثانية، فقد تم سدادها من خلال استخدام مبلغ الـ 375000 ل.س المحصلة بالزيادة والمحوّلة للأقساط المحصلة مقدماً، والفرق البالغ 5.750.000 ل.س تم سدادها نقداً لذلك فإن مبلغ النقدية المستلمة عن القسط الأخير بلغت 7.625.000 ل.س ((1.875.000 ل.س عن قيمة قسط الفئة الأولى المخصص لها بالكامل 15.000 سهم ومبلغ 5.750.000 ل.س هو الفرق بين قيمة قسط الفئة الثانية البالغ 6.125.000 والباقي بالأقساط المحصلة مقدماً البالغ 37.5000 ل.س)).

- إلا أن الأمر عادة لا يكون بهذه البساطة، حيث ينقسم المساهمون إلى فئات عديدة من حيث عدد الأسهم التي اكتتب فيها كل منهم، فضلاً عن أن تخصيص الأسهم بينهم يتم بنسب متفاوتة. ولتسهيل العمليات السابقة يمكن استخدام جدول يحتوي على الأسهم المكتتب فيها، والأسهم المخصصة، والاكتتابات المحصلة... الخ. وعادة ما تُعد الشركة كشوف يسجل فيها أسماء المكتتبين والمستحق السداد أو المستخدم في سداد قسط التخصيص والمحول لأقساط المحصلة مقدماً (إن وجد).

مثال (3): طرحت شركة مساهمة للاكتتاب العام 77850 سهم عادي بقيمة اسمية 500 ل.س للسهم، وكانت شروط الاكتتاب أن يتم سداد القيمة على ثلاث أقساط على الشكل التالي:

قسط اكتتاب 200 ل.س خلال الفترة بين 3/1 ولغاية 2002/3/31

قسط تخصيص 125 ل.س خلال الفترة بين 5/1 ولغاية 2002/5/13

قسط أخير 175 ل.س خلال الفترة بين 8/1 ولغاية 2002/8/30

وردت اكتتابات بـ 135.000 سهم وتقرر تخصيص الأسهم على الشكل التالي:

1- المكتتبون في أقل من مائة سهم يخصص لكل منهم 100%

من الأسهم المكتتب فيها وبلغ إجمالي عدد الأسهم المكتتب فيها لهذه الفئة 20000 سهم.

2- يخصص لكل مساهم مكتتب في 100 سهم وأقل من

200 سهم 75% من الأسهم المكتتب فيها بحد أدنى 100

سهم، وبلغ إجمالي عدد الأسهم المكتتب فيها لهذه الفئة 24.000

سهم ولم يكتتب أحد من هذه الفئة بأقل من 140 سهم.

3- يخصص لكل مساهم مكتتب في 200 سهم وأقل من

400 سهم 65% من الأسهم المكتتب فيها بحد أدنى 150

سهم، وبلغ إجمالي عدد الأسهم المكتتب فيها لهذه الفئة 20.000 سهم ولم يكتتب أحد من هذه الفئة بأقل من 240 سهم.

4- يخصص لكل مساهم مكتتب في 400 سهم وأقل من 600 سهم 50% من الأسهم المكتتب فيها بحمد أدنى 250 سهم، وبلغ إجمالي عدد الأسهم المكتتب فيها لهذه الفئة 22.000 سهم ولم يكتتب أحد من هذه الفئة بأقل من 520 سهم.

5- يخصص لكل مساهم مكتتب في 600 سهم وأقل من 900 سهم 40% من الأسهم المكتتب فيها بحمد أدنى 300 سهم، وبلغ إجمالي عدد الأسهم المكتتب فيها لهذه الفئة 24.000 سهم ولم يكتتب أحد من هذه الفئة بأقل من 750 سهم.

6- يخصص لكل مساهم مكتتب في 900 سهم أو أكثر 25% من الأسهم المكتتب فيها بحمد أدنى 350 سهم، وبلغ إجمالي عدد الأسهم المكتتب فيها لهذه الفئة 25.000 سهم ولم يكتتب أحد من هذه الفئة بأقل من 1460 سهم.

ولقد تقرر الاحتفاظ بأي مبالغ دفعها المكتتب تزيد عن قسطي الاكتتاب والتخصيص عن الأسهم المخصصة له وذلك من أجل القسط الأخير.

المطلوب: 1- إعداد كشف تفصيلي عن إصدار راس المال والاكتتاب به.

2- إعداد قيود اليومية اللازمة لإصدار رأس المال

كشف تفصيلي عن اصدار رأس المال والاكتتاب به

السطح المالية	السطح المالية	عزل من التوسط عجلة عجلة ل.س (11)	إجمالي ل.س (10)	عزل الاقساط عجلة عجلة ل.س (9)	سطح التجميع			مبالغ عملة مالية مع ل.س (5)	سطح اكتتاب عزل إلى رأس المال ل.س (4)	اكتتابات عملة ل.س (3)	اكتتابات مجمعة ل.س (2)	اسهم مكسب ل.س (1)	مستقل الذات
					عزل من اكتتابات عملة ل.س (7)	إجمالي ل.س (6)	عزل من اكتتابات عملة ل.س (8)						
-	3500000		3500000	-	2500000	2500000	-	4000000	4000000	20000	20000	20000	1
-	3150000		3150000	-	1050000	1200000	1200000	3600000	4800000	18000	24000	24000	2
-	2275000		2275000	-	225000	1400000	1625000	2600000	4000000	13000	20000	20000	3
-	1100000	825000	1925000	825000	-	1375000	1375000	2200000	4400000	11000	22000	22000	4
-	-	1680000	1680000	1680000	-	1200000	1200000	1920000	4800000	9600	24000	24000	5
1875000	-	1093750	1093750	2968750	-	781250	781250	3750000	1250000	6250	25000	25000	6
1875000	10025000	3598750	13623750	5473750	3775000	5956250	9731250	11430000	15570000	27000000	77850	135.000	

نبين فيما يلي طريقة إعداد الجدول:

- 1- نسجل في الخانة رقم 1 عدد الأسهم المكتتب فيها لكل فئة من المكتتبين بالأسهم.
- 2- نسجل في الخانة رقم 2 عدد الأسهم المخصصة لكل فئة، وتم احتساب عدد الأسهم المخصصة من خلال ضرب عدد الأسهم المكتتب فيها بالخانة رقم 1 بنسبة التخصيص لنفس الفئة.
- 3- نسجل في الخانة رقم 3 قيمة الاكتتابات المحصلة، والتي تم الحصول عليها من خلال ضرب الأسهم المكتتب فيها في الخانة رقم 1 في قيمة قسط الاكتتاب.
- 4- يسجل في الخانة رقم 4 قيمة الاكتتاب المحول لحساب رأس المال والذي يتمثل في حاصل ضرب عدد الأسهم المخصصة في الخانة رقم 2 في قيمة قسط الاكتتاب.
- 5- يسجل في الخانة رقم 5 المبالغ المحصلة زيادة مع قسط الاكتتاب والتي تتمثل في الاكتتابات المحصلة خانة رقم 3 ناقصاً قسط الاكتتاب عن الأسهم المخصصة والمحول لحساب رأس المال خانة رقم 4 أو عدد الأسهم المكتتب فيها زيادة ضرب قيمة قسط الاكتتاب.
- 6- يسجل في الخانة رقم 6 قيمة قسط التخصيص عن الأسهم المخصصة وذلك بضرب عدد الأسهم المخصصة في الخانة رقم 2 في قيمة قسط التخصيص.
- 7- يسجل في الخانة رقم 7 المبالغ المحصلة بالزيادة مع قسط الاكتتاب لسداد قسط التخصيص أو جزء منه، ويتم التسجيل في هذه الخانة

بمقارنة المبالغ المسجلة في الخانة رقم 5 مع المبالغ المسجلة في الخانة

رقم 6 وذلك على النحو التالي:

أ- إذا كان رصيد خانة المبالغ المحصلة بالزيادة رقم 5 يساوي صفراً، لا يسجل شيء في خانة محوّل من اكتتابات محصلة رقم 7- كما الحال بالنسبة للمكتتبين من الفئة الأولى، ذلك يعني أن على هذه الفئة سداد كامل المبلغ المستحق عن قسط التخصيص.

ب- إذا كان رصيد خانة المبالغ المحصلة بالزيادة رقم 5 أقل من رصيد الخانة رقم 6 إجمالي قسط التخصيص، يتم استخدام كامل المبلغ المحصل بالزيادة في الخانة رقم 5 من أجل سداد قسط التخصيص خانة رقم 6، وبالتالي يسجل كامل المبلغ المسجل في الخانة رقم 5 ضمن الخانة رقم 7 كما الحال بالنسبة للفئة الثانية والثالثة.

ج- إذا كان الرصيد في الخانة 5 أكبر أو يساوي الرصيد في الخانة رقم 6، يسدد من هذا الرصيد قيمة قسط التخصيص في الخانة رقم 6 وذلك بتسجيله في الخانة رقم 7، وتنقل الزيادة التي هي الفرق بين الخانة رقم 5 والخانة رقم 6 إلى الخانة رقم 9 محوّلًا لأقساط محصلة مقدماً كما هو الحال بالنسبة للفئات 4-5-6

8- يسجل في الخانة رقم 8 المبلغ المستحق نقداً عن قسط التخصيص بعد استخدام المبالغ المحصلة بالزيادة مع قسط الاكتتاب في الخانة رقم 5 كما هو الحال بالنسبة للفئات 2-3-، وتتمثل بالفرق بين الخانة رقم 6 والخانة رقم 7. وهو يمثل المبلغ الذي على المكتتبين بالأسهم سداؤه نقداً أم عيناً.

9- يسجل في الخانة رقم 9 المبالغ المحولة لأقساط محصلة مقدماً وهي تمثل المبالغ المحصلة زيادة مع قسط الاكتتاب بعد سداد المستحق لقسط التخصيص منها في الخانة رقم 6 وبالتالي نكون أمام أحد احتمالين.

أ- قد تكون المبالغ المحصلة بالزيادة خانة رقم 5 أكبر من إجمالي قسط التخصيص خانة رقم 6 يسجل الفرق بالخانة رقم 9 محول لأقساط محصلة مقدماً ويستخدم هذا الفرق في سداد كامل القسط الأخير أو جزء منه. كما الحال في الفئتين رقم 4 و 5.

ب- قد يكون المحول لأقساط محصلة مقدماً خانة رقم 9 أكبر من إجمالي القسط الأخير خانة رقم 10 عندها يُسدد منها إجمالي القسط الأخير خانة رقم 10 كما هو الحال في فئة 5-6 وتحوّل الزيادة إلى الخانة رقم 12 التي تمثل المبلغ المردود للمكتتبين بالأسهم كما هو الحال في فئة رقم 6.

10- يسجل في الخانة رقم 10 إجمالي مبالغ القسط الأخير (أقساط تالية). تتم مقارنة المبالغ المسجلة في الخانة رقم 10 مع المبالغ المسجلة في الخانة رقم 9 مبالغ محوّل لأقساط محصلة مقدماً وينتج عن ذلك :

أ- إذا كان هناك مبالغ محوّل لأقساط محصلة مقدماً كما هو الحال في الفئات 4-5-6 يتم سداد المستحق للقسط الأخير منها جزئياً أو كلياً حسب حجم تلك المبالغ. إذا كان المبلغ المحول لأقساط محصلة مقدماً أكبر من المبلغ المستحق للقسط الأخير يتم تحويل الزيادة إلى خانة رقم 12 والتي تمثل المبلغ المردود للمكتتبين بالأسهم فئة رقم 6.

ب- إذا كانت المبالغ المحوّل لأقساط محصلة مقدماً أقل من إجمالي القسط الأخير خانة رقم 10 فئات 1-2-3-4 يتم سداد المستحق (أي الفرق) خانة رقم 12 من قبل المكتتبين بالأسهم نقداً أو عيناً. وتمثل في مثالنا الآن 10025000 ل. س.

قيود اليومية:

2002/3/31		
من حـ / البنك "اكتتاب"		27000000
إلى حـ / اكتتابات محصلة - أسهم عادية	27000000	
تحويل قسط الاكتتاب عن 135.000 سهم عادي بمعدل 200 ل.س للسهم بتاريخه		
من حـ / اكتتاب محصلة - أسهم عادية		15570000
إلى حـ / رأس المال - أسهم عادية	15570000	
تحويل الاكتتابات المحصلة عن 77.850 سهم عادي 200 ل.س إلى حـ / رأس المال بتاريخه		
من حـ / البنك "جاري"		27000000
إلى حـ / البنك "اكتتاب"	27000000	
تحويل حساب البنك اكتتاب إلى حساب البنك الجاري		
من حـ / اكتتاب محصلة		11430000
إلى حـ / اكتتابات محصلة بالزيادة	11430000	
تحويل المبالغ المحصلة إلى حساب اكتتابات محصلة بالزيادة بتاريخه 2002/5/31		
من حـ / أقساط تحت التحصيل		9731250
إلى حـ / رأس المال - أسهم عادية	9731250	
طلب قسط التخصيص عن 77.850 سهم عادي بواقع 125 ل.س بتاريخه 2002/5/31		
من المذكورين		
حـ / اكتتاب محصلة بالزيادة		5956250
حـ / البنك جاري		3775000
إلى حـ / أقساط تحت التحصيل - أسهم عادية	9731250	

سداد قسط التخصيص باستخدام جزء من الاكتتابات المحصلة بتاريخه		
من حـ / اكتتابات محصلة بالزيادة	5473750	
إلى حـ / أقساط محصلة مقدماً - أسهم عادية	5473750	
تحويل الاكتتابات المحصلة بالزيادة إلى أقساط محصلة مقدماً		
8/1		
من حـ / أقساط تحت التحصيل	13623750	
إلى حـ / رأس المال - أسهم عادية	13623750	
طلب القسط الأخير عن الأسهم العادية		
77.850 سهم × 175 ل.س		
بتاريخه		
من المذكورين		
حـ / أقساط محصلة مقدماً	3598750	
حـ / البنك "جاري"	10025000	
إلى حـ / أقساط تحت التحصيل - أسهم عادية	13623750	
سداد المستحق عن القسط الأخير		
بتاريخه		
من حـ / أقساط محصلة مقدماً	1875000	
إلى حـ / البنك	1875000	
إعادة المبالغ الزائدة مع قسط الاكتتاب إلى المكتتبين بالأسهم		

وتظهر الحسابات بدفتر الأستاذ على الشكل التالي:

حـ/ البنك - اكتتابات (1)

27.000.000	البنك - جاري	27.000.000	اكتتابات محصلة
<u>27.000.000</u>		<u>27.000.000</u>	

حـ/ اكتتاب محصلة - أسهم عادية (2)

27000000	البنك - اكتتاب	15570000	رأس المال
		11430000	اكتتابات محصلة
			بالزيادة
<u>27000000</u>		<u>27000000</u>	

حساب البنك - جاري (3)

1875000	أقساط محصلة مقدماً	27000000	البنك اكتتاب
38925000	رصيد	3775000	أقساط تحت التحصيل
		10025000	أقساط تحت التحصيل
<u>40800000</u>		<u>40800000</u>	

حـ/ رأس المال - أسهم عادية (4)

15570000	اكتتابات محصلة	38925000	رأس المال
9731250	أقساط تحت التحصيل		
13623750	أقساط تحت التحصيل		
<u>38925000</u>		<u>38925000</u>	

حـ / اكتسابات محصلة بالزيادة (5)

اكتسابات محصلة	11430000	أقساط تحت التخصيص	5956250
		أقساط محصلة مقدماً	5473750
	<u>11430000</u>		<u>11430000</u>

حسابات أقساط تحت التحصيل - أسهم عادية (6)

اكتسابات محصلة بالزيادة	5956250	رأس المال	9731250
البنك - جاري	3775000	رأس المال	13623750
أقساط محصلة مقدماً	3598750		
البنك - جاري	10025000		
	<u>23355000</u>		<u>23355000</u>

حـ / أقساط محصلة مقدماً (7)

اكتسابات محصلة بالزيادة	11430000	إلى حـ / البنك	1875000
		أقساط تحت التحصيل	3598750
	<u>11430000</u>		<u>11430000</u>

وتظهر حقوق الملكية في قائمة المركز المالي في 2002/8/31

38925000

رأس المال المصدر والمدفوع

77.850 سهم عادي $\times$ 500 ل.س قيمة السهم

38925000

تجدر الإشارة إلى أنه لو تم إعداد الميزانية في 2002/5/31 فإن حقوق الملكية تظهر على الشكل التالي:

25301250

رأس المال المصدر والمدفوع

77.850 سهم عادي قيمة السهم الاسمية 500 ل.س

مدفوع منها 200 ل.س اكتتاب و 125 تخصيص

أقساط محصلة مقدماً (5473750-1875000 ل.س المردود)

3598750

رأس المال المدفوع

28900000

طريقة احتساب رأس المال المدفوع:

27000000 - قسط الاكتتاب 135.000 سهم × 200 =

9731250 - قسط التخصيص 125 × 77.850 =

36731250

11430000

ناقص - مبالغ محصلة بالزيادة

25301250

3598750

يضاف + المحوّل لأقساط محصلة مقدماً

28900000

(5473750-1875000 ل.س)

تأخر المساهمين عن سداد الأقساط:

يُعدّ المساهم المكتتب بأسهم متأخراً عن الدفع عندما يفشل دفع القسط المطلوب في تاريخ الاستحقاق. بموجب عقد بيع الأسهم حيث تتحدد تواريخ معينة لأداء الأقساط التالية لقسط التخصيص وذلك في نشره الاكتتاب مع تسجيلها على شهادة السهم (إذا كان يتم إصدارها قبل دفع قيمة السهم بالكامل). أو تحددتها الشركة فيما بعد تبعاً لحاجتها إلى أموال. وبما أن هذه العقود تتطلب الدفع النقدي

المباشر للرصيد المستحق في فترة التقسيط، فإن المكتتب المتأخر يمكن أن يكون قد دفع جزء من القيمة الإجمالية للاكتتاب. إن معالجة المبلغ المدفوع والرصيد المتبقي المستحق دفعه يعتمد على القوانين النافذة في بلد تكوين الشركة. ففي سورية وعملاً بالمادة 62 ف 6 من قانون الشركات 3 لعام 2008 يحق لمجلس إدارة الشركة بيع الأسهم المتأخر عن تسديد القسط المستحق في المدة المعينة لأدائه من قبل مجلس الإدارة وفق الإجراءات التالية:

- 1- تبّلع الشركة المساهم المقصر في موطنه المختار في بطاقة مكشوفة مضمونة يذكر فيها اسمه وعدد الأسهم وأرقامها ويكلف فيها بتسديد الأقساط المستحقة في ميعاد أسبوع من تاريخ وصول البطاقة إليه.
 - 2- إذا لم تسدد الأقساط بانتهاء هذا الميعاد يحق للشركة أن تعرض تلك الأسهم للبيع بالمزاد العلني، وأن تعلن عن ذلك في صحيفتين يوميتين من الصحف المنشورة في مركز إدارة الشركة على مرتين على الأقل. على ألا تقل المدة التي تفصل تاريخ البيع عن تاريخ نشر الإعلان في الصحيفتين لأول مرة عن عشرين يوماً. بعد انقضاء المدة يحق للشركة إجراء معاملة البيع في الزمان والمكان المعلن عنهما ولا يقبل القسط المتأخر دفعه في اليوم المحدد لإجراء المزاد. كما يحق للشركة أن تبيع الأسهم بعد انقضاء الميعاد المعين في البورصة إن وجدت.
- يستوفى من ثمن البيع كل مطلوب الشركة من أقساط مستحقة وفوائد ونفقات ويرد الباقي لصاحب السهم.
- إذا لم تكف أثمان البيع لتسديد مطلوب الشركة فلها الرجوع بالباقي على المقصر وعلى مالكي الأسهم السابقين.
- وتعتبر قيود الشركة فيما يتعلق بمعاملات البيع الجبري صحيحة ما لم يثبت عكس ذلك.
- وفي الولايات المتحدة الأمريكية فإن هناك ثلاث احتمالات:

1- يمكن أن يحصل المساهم المكتتب على عدد الأسهم التي يكون قد دفع قيمتها كاملة مع إلغاء الرصيد الباقي بموجب العقد.

2- يمكن إعادة المبلغ المدفوع للمساهم المتأخر (غالباً بعد تخفيض أي نفقات أو خسائر تكون قد حصلت نتيجة بيع الأسهم إلى أطراف أخرى).

3- أن المبلغ المدفوع يمكن احتجازه لصالح الشركة. وفي هذه الحالة، فإن المبلغ المحتجز يضاف إلى رأس المال الإضافي من حساب الاكتتابات المتأخر عنها للإشارة إلى مصدر رأس المال تلك .

وفي جمهورية مصر العربية فإن من حق الشركة تحميل المساهم (أو المكتتب فيها) فوائد تأخير عندما يقوم بسداد الأقساط المتأخر عنها، كما يكون من حق الشركة إلغاء الأسهم (أو الأسهم المكتتب فيها) المخصصة للمساهم (أو المكتتب) وإصدار أسهم جديدة، إذا لم يتم المساهم (أو المكتتب) بسداد الأقساط المتأخرة .

المعالجة المحاسبية للأسهم المتأخر عن تسديدها:

لم ينص قانون الشركات على تحميل المساهم المتأخر بفوائد تأخير إذا سدد قيمة الأقساط المستحقة قبل تاريخ المزاو لذلك فإن معالجة الأسهم المتأخر عنها تقتصر على بيع الأسهم وسداد رصيد البيع للمساهم المتأخر بعد تخفيض فوائد التأخير (التي تحسب على القسط أو الأقساط المستحقة من تاريخ انتهاء فترة سداد القسط لتاريخ البيع وفق معدل فائدة محدد غالباً الفائدة السوقية) وكافة مصاريف البيع التي تكبدتها الشركة مقابل البيع وقيمة الأقساط المتبقية، وما تبقى بعد ذلك يكون من حق المساهمين المتأخرين عن الدفع، وفي حال عدم كفاية ثمن البيع لسداد كل المستحق للشركة ترجع الشركة على المساهمين المتأخرين بالفرق. ويكون من حق الشركة أن تقوم بإلغاء الأسهم (الأسهم المكتتب فيها) وإصدار أسهم جديدة.

ولتوضيح المعالجة المحاسبية نفترض المثال التالي:

مثال:

طرحت إحدى الشركات المساهمة على الاكتتاب العام 10.000 سهم قيمة السهم الاسمية 500 ل.س تدفع على الشكل التالي:

قسط اكتتاب 250 ل.س يدفع خلال الفترة بين 1/1/ ولغاية 1/31.

قسط تخصيص 150 ل.س يدفع خلال الفترة بين 4/1 ولغاية 4/30.

قسط أخير 100 ل.س يدفع خلال الفترة بين 12/1 ولغاية 12/31.

وقد وردت اكتتابات بـ 12.000 سهم. وعند سداد قسط التخصيص تأخر المساهم عصام المكتتب بـ 400 سهم والمخصص له 300 سهم عن سداد قسط التخصيص والقسط الأخير. قررت الشركة بيع أسهم عصام المساهم المتأخر إلى المساهم غسان في 11/30 بسعر 425 ل.س على أن يُرَلَّ القسط الأخير من ثمن البيع، واحتساب فوائد تأخير بلغت 1416 ل.س ودفعت الشركة مصاريف بيع أسهم 1200 ل.س حملتها على المساهم المتأخر عصام.

المطلوب: - تسجيل قيود اليومية اللازمة

الحل

(1)		3.000.000
من حـ/البنك "اكتتاب		
إلى حـ/اكتتابات محصلة - أسهم عادية	3.000.000	
تحصيل قيمة قسط الاكتتاب عن 12.000 سهم بواقع		
250 ل.س		
(2) بتاريخه		
من حـ/اكتتاب محصلة - أسهم عادية		2.500.000
إلى حـ/رأس المال أسهم عادية	2.500.000	

تحويل الاكتتابات المحصلة إلى رأس المال عن 10.000 سهم مصدر بواقع 250 ل.س		
(3) بتاريخه		
من حـ/البنك "جاري"	3.000.000	
إلى حـ/البنك "اكتتاب"	3.000.000	
تحويل حساب البنك اكتتاب إلى حـ/البنك جاري		
(4) بتاريخه		
من حـ اكتتاب محصلة - أسهم عادية	500.000	
إلى حـ/اكتتابات محصلة بالزيادة	500.000	
تحويل الزيادة في الاكتتاب إلى حـ/اكتتابات محصلة بالزيادة		
4/30 (5)		
من حـ/أقساط تحت التحصيل - تخصيص	1.500.000	
إلى حـ/رأس المال - أسهم عادية	1.500.000	
طلب قسط التخصيص عن		
10.000 سهم × 150 ل.س		
(6) بتاريخه		
من المذكورين		
حـ/اكتتابات محصلة بالزيادة	500.000	
حـ/البنك - جاري	980.000	
حـ/أقساط متأخر عنها - تخصيص	20.000	
إلى حـ/أقساط تحت التحصيل - تخصيص	1.500.000	
سداد الباقي من قسط التخصيص مع تأخر مساهم		
مكتتب بـ 400 سهم ومخصص له 300 سهم		

احتساب القسط المتأخر عنه	
300 سهم $\times 150 =$	45000
مدفوع مع قسط الاكتتاب	
100 سهم $\times 250 =$	- 25000
المتأخر عنه	<u>20000</u>

11/30 (7)		
من حـ/ مصاريف البيع		1200
إلى حـ/ المصرف	1200	
سداد مصاريف البيع		
11/30 (8)		
من المذكورين		
حـ/ البنك		97500
حـ/ أقساط متأخر عنها		30000
إلى حـ/ المساهمين المتأخرين	127500	
بيع أسهم المساهم عصام المتأخر بسعر 300×425		
سهم مع تخفيض القسط الأخير من ثمن البيع		
10/31 (9)		
من حـ/ المساهمين المتأخرين عن الدفع		52.616
إلى المذكورين		
حـ/ أقساط متأخر عنها - قسط تخصيص	20.000	
حـ/ أقساط متأخر عنها - قسط أخير	30.000	
حـ/ فوائد تأخير	1416	
حـ/ م. بيع	1200	

تحميل المساهم عصام المتأخر بقسطي التخصيص والأخير وفوائد التأخير وم. البيع		
11/30 (10)		
من حـ/المساهمين المتأخرين عن الدفع	74.884	74.884
إلى حـ/المصرف	74.884	
السداد للمساهمين المتأخرين عن الدفع المستحق لهم		
11/30 (11)		
من حـ/فوائد التأخير	1416	1416
إلى حـ/أرباح محتجزة	1416	
تحويل فوائد التأخير للأرباح المحتجزة		
(12)		1.000.000
من حـ/أقساط تحت التحصيل - قسط أخير		
إلى حـ/رأس المال - أسهم عادية	1.000.000	
طلب القسط الأخير عن 10.000 سهم بواقع		
100 ل.س		
بتاريخه (13)		
حـ/البنك - جاري		1.000.000
إلى حـ/أقساط تحت التحصيل	1.000.000	
قبض قيمة القسط الأخير		

حـ / البنك جاري

بنك اكتاب	3.000.000	م. بيع	1200
أقساط تحت	980.000	مساهمون متأخرون عن الدفع	74.884
التحصيل			
أقساط تحت	1.000.000	رصيد	5.001.416
التحصيل قسط			
آخر			
مساهمون متأخرون	97.500		
	<u>5.077.500</u>	رصيد	<u>5.077.500</u>

حـ / البنك - اكتاب

اكتتابات محصلة	3.000.000	بنك جاري	3.000.000
	<u>3.000.000</u>		<u>3.000.000</u>

حـ / اكتتابات محصلة

رأس المال	2.500.000	بنك اكتاب	3.000.000
	500.000		
	<u>3.000.000</u>		<u>3.000.000</u>

ح/ اكتتابات محصلة بالزيادة

اكتتابات محصلة	500.000	أقساط تحت التحصيل	500.000
	<u>500.000</u>		<u>500.000</u>

ح/ أقساط تحت التحصيل

اكتتابات محصلة بالزيادة	500.000	ح/ رأس المال	1.500.000
البنك - جاري	980.000	رأس المال	1.000.000
أقساط متأخر عنها - تخصيص	20.000		
بنك جاري	1.000.000		
	<u>2.530.000</u>		<u>2.530.000</u>

حسابات رأس مال الأسهم

اكتتابات محصلة	2.500.000	رصيد	5.000.000
أقساط تحت التحصيل	1.500.000		
أقساط تحت التحصيل	1.000.000		
	<u>5.000.000</u>		<u>5.000.000</u>

ح/ م. البيع

مساهمين متأخرين	1200	مصرف	1200
	<u>1200</u>		<u>1200</u>

حـ/ المساهمون المتأخرون عن الدفع - عصام

البنك	97.500	أقساط متأخر عنها - تخصيص	20.000
أقساط تحت التحصيل	30.000	أقساط متأخر عنها أخير	30.000
		فوائد تأخير	1416
		م. البيع	1200
		المصرف	74.884
	<u>127.500</u>		<u>127.500</u>

حـ/ أرباح محتجزة

فوائد تأخير	<u>1416</u>		
		حـ/ فوائد تأخير	
مساهمين متأخرين	1416	أرباح محتجزة	1416
	<u>1416</u>		<u>1416</u>

حـ/ أقساط متأخر عنها

مساهمون متأخرون	20.000	أقساط تحت التحصيل	20.000
مساهمون متأخرون	30.000	أقساط تحت التحصيل	30.000
	<u>50.000</u>		<u>50.000</u>

الميزانية

رأس المال (أسهم عادية	5.000.000	المصرف	5.001.416
10.000 سهم) × 500			
أرباح محتجزة (فوائد	1416		
تأخير)			
	<u>5.001.416</u>		<u>5.001.416</u>



المبحث الثالث

الأسهم المصدرة مقابل مبلغ نقدي

والأسهم المصدرة مقابل عمليات غير نقدية

أولاً : إصدار أكثر من صنف من الأسهم مقابل مبلغ إجمالي:

Stock issued with other securities "lump sum sales"

بشكل عام تباع الشركات أصناف من الأسهم بشكل منفصل عن بعضها البعض، وبالتالي فإن المبلغ المتحصل يخصص لكل صنف من الأصناف ذات العلاقة. أحياناً، يتم إصدار صنفين أو أكثر من الأسهم مقابل مبلغ إجمالي. من الشائع، على سبيل المثال أن يتم إصدار أكثر من صنف من أصناف الأسهم مقابل الاستحواذ على شركة أخرى، المشكلة المحاسبية في عملية بيع إجمالية كهذه هي توزيع المبلغ المتراكم بين أصناف الأسهم. هناك طريقتان متوفرتان لتخصيص القيمة لكل صنف هما:

1- الطريقة التناسبية 2- طريقة الزيادة

Proportional method الطريقة التناسبية

إذا كانت القيمة السوقية العادلة أو غيرها من القيم متوفرة كأساس لتحديد القيمة المتعلقة بكل صنف من أصناف الأسهم، فإن المبلغ الإجمالي (المتراكم) المحصول عليه يُخصص بين أنواع الأسهم على أساس نسبي، ذلك يعني نسبة كل صنف إلى المجموع على سبيل المثال، إذا تم إصدار 1000 سهم عادي قيمة السهم المحددة 500 ل.س وبقية سوقية 700 ل.س للسهم و 1000 سهم ممتاز قيمة أسمية 500 ل.س وبقية سوقية عادلة 600 ل.س للسهم الواحد مقابل مبلغ إجمالي وقدره 1.000.000 ل.س. إن توزيع مبلغ 1.000.000 ل.س لكلا صنفي الأسهم سوف يكون على الشكل التالي:

700.000 ل.س

القيمة السوقية العادلة للأسهم العادية
(1000 سهم × 700 ل.س)

600.000 ل.س

القيمة السوقية العادلة للأسهم الممتازة
(1000 سهم × 600 ل.س)

1300000 ل.س

القيمة السوقية العادلة الإجمالية
المبلغ المخصص للأسهم العادية

538461.5

$$= \frac{700.000}{1300.000} \times 1000.000 =$$

المبلغ المخصص للأسهم الممتازة

461538.5

$$= \frac{600.000}{1300.000} \times 1000.000 =$$

1000.000

إجمالي التوزيع

ثانياً- طريقة الزيادة Incremental method :

في بعض الأحيان حيث لا توجد هناك إمكانية لتحديد القيمة السوقية العادلة لكافة أصناف الأسهم. فإن القيمة السوقية المستخدمة كأساس هي القيمة السوقية المعروفة للأسهم والباقي من المبلغ الإجمالي يُخصص لصنف الأسهم الآخر المعروفة قيمته السوقية. على سبيل المثال، إذا تم إصدار 1000 سهم عادي قيمة السهم المحددة 500 ل.س وبقية سوقية 700 ل.س، و 1000 سهم ممتاز بقيمة اسمية 500 ل.س، ليس لها قيمة سوقية بعد، مقابل مبلغ إجمالي قدره 1.000.000 ل.س، فإن توزيع مبلغ الـ 1.000.000 ل.س لكلا صنفي الأسهم يتم حسب التالي:

المبلغ الإجمالي المحصول عليه 1000.000 ل.س

المبلغ المخصص للأسهم العادية (1000 سهم × 200 ل.س) 700.000 ل.س

الرصيد المخصص للأسهم الممتازة 300.000 ل.س

إذا لم يكن هناك قيمة سوقية عادلة محددة لأي صنف من أصناف الأسهم المصدرة مقابل هذا المبلغ النقدي، فإن توزيع المبلغ يمكن أن يتم بشكل تحكيمي. يمكن استخدام تقدير الخبراء في هذا المجال. أو إذا كان معروفاً أن أحد أصناف الأسهم أو أكثر من صنف سوف لن يكون له قيمة سوقية في المستقبل القريب، فإن الأساس التحكيمي يمكن أخذه بالحسبان مع الإشارة إلى إمكانية إجراء تعديل وفق القيمة السوقية العادلة عند تكوين قيمة سوقية عادلة لتلك الأسهم.

الأسهم المصدرة مقابل عمليات غير نقدية :

الحاسبة عن إصدار أسهم رأس المال مقابل أصول أو خدمات يتطلب تحديد قيمة لتلك الأسهم. القاعدة العامة هي ((أن الأسهم المصدرة مقابل أصول أو خدمات وليس مقابل نقد يجب أن تسجل إما بالقيمة السوقية العادلة للأسهم المصدرة أو القيمة السوقية العادلة للمقابل غير النقدي الذي تم الحصول عليه، أيهما أكثر وضوحاً للتقدير)).

إذا كان يمكن تقدير كلتا القيمتين بسهولة وعملية التبادل ناتجة عن عمليات تفاوضية (Arm's length exchange) يمكن أن يكون هناك اختلاف بسيط في قيمهم السوقية العادلة. في حالات كهذه ليس مهماً أي قيمة تم أخذها بعين الاعتبار كأساس لتقدير التبادل .

أما إذا لم يكن من الممكن تحديد القيمة السوقية العادلة لكل من الأسهم المصدرة والأصول أو الخدمات المقدمة، فإن القيمة التي يمكن تحديدها عموماً توضع من قبل هيئة المديرين أو الإدارة. بمبلغ يعتقدون أنه عادلاً ولا يمكن دحضه بالأدلة

والبراهين. غالباً ما يتم الاعتماد على تقييمات تقوم بها لجان مستقلة. وبالتالي، يجب عدم استخدام القيمة السوقية أو الدفترية أو المحددة كأساس لتقييم صفقات كهذه.

الأسهم غير المصدرة Unissued stock وأسهم الخزينة (أسهم مصدرة تم إعادة الحصول عليها إلا أنها لم تسحب من التداول) يمكن تبادلها مقابل أصول أو خدمات. إذا تم استخدام أسهم الخزينة يجب عدم أخذ تكلفتها في الحسبان كعامل حاسم عند تأسيس قيمة سوقية عادلة للأصول والخدمات. عوضاً عن ذلك، إذا كانت القيمة السوقية العادلة لأسهم الخزينة معروفة، فإنه يجب أن تستخدم لتقييم تلك الأصول أو الخدمات. إذا لم تكن القيمة السوقية العادلة لأسهم الخزينة معروفة، فإنه يجب استخدام القيمة السوقية العادلة للأصول أو الخدمات المقدمة، إذا كانت قابلة للتحديد.

الآتي سلسلة من العمليات توضح إجراءات تسجيل إصدار 10000 سهم عادي قيمة السهم الاسمية 500 ل.س من أجل الحصول على براءة اختراع، في حالات متعددة.

1- القيمة السوقية العادلة لبراءة الاختراع لم تحدد بعد إلا أن القيمة السوقية العادلة للأسهم معروفة وهي 5.400.000 ل.س.

قيود اليومية اللازمة لتسجيل براءة الاختراع وإصدار شهادة السهم :

من حـ/براءة الاختراع	5.400.000	
إلى المذكورين		
حـ/أسهم مكتتب فيها- أسهم عادية	5.000.000	
حـ/رأس المال المدفوع زيادة عن	400.000	
القيمة الاسمية		
إصدار 10.000 سهم عادي قيمة اسمية		
500 ل.س للسهم مقابل براءة اختراع		

عند إصدار شهادة السهم:

5.000.000	من حـ/أسهم مكتتب فيها- أسهم عادية
5.000.000	إلى حـ/رأس المال- أسهم عادية
	إصدار شهادات الأسهم

يمكن تسجيل العملية في قيد محاسبي واحد على الشكل التالي:

5400.000	من حـ/براءة الاختراع
	إلى المذكورين
5000.000	حـ/ رأس المال -أسهم عادية
400.000	حـ/ رأس المال المدفوع زيادة عن
	القيمة الاسمية
	أصول شهادات الأسهم مقابل براءة الاختراع

2- إذا كانت القيمة السوقية العادلة للأسهم العادية لم تحدد بعد، إلا أن

القيمة السوقية العادلة لبراءة الاختراع محددة على أنها 5.500.000

ل.س:

5.500.000	من حـ/براءة الاختراع
	إلى المذكورين
5.000.000	حـ/أسهم مكتتب فيها- أسهم عادية
500.000	حـ/رأس المال المدفوع زيادة عن
	القيمة الاسمية

عند إصدار شهادة السهم:

5.000.000	من حـ/أسهم مكتتب فيها- أسهم عادية
5.000.000	إلى حـ/رأس المال- أسهم عادية

3- كلاً من القيمة السوقية العادلة للأسهم العادية والقيمة السوقية لبراءة الاختراع غير معروفتان بعد. يجب استشارة اختصاصي خبير مستقل لتقدير قيمة براءة الاختراع، وقد قدرها بمبلغ 1250000 ل.س وأن هيئة المديرين وافقت على التقييم.

5.250.000	من حـ/ براءة الاختراع	
	إلى المذكورين	
5.000.000	حـ/ أسهم مكتتب فيها- أسهم عادية	
250.000	حـ/ رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة السوقية	
	إصدار 10.000 سهم قيمته الاسمية	
	500 ل.س للسهم مقابل براءة اختراع بـ	
	5.250.000 ل.س	

عند إصدار شهادة السهم:

5.000.000	من حـ/ أسهم مكتتب فيها	
	إلى حـ/ رأس المال - أسهم عادية	
5.000.000	إصدار شهادات الأسهم	

لا بد من الملاحظة إلى أن قانون الشركات رقم 3 لعام 2008 وفي المادة 93 منه نصت على أنه إذا كان جزء من رأسمال الشركة مقدمات عينية يرفق المؤسسون أو الشركة طلب التصديق على النظام الأساسي بتقرير من جهة محاسبية سورية ذات خبرة أو من شركة محاسبية دولية معتمدة من الوزارة يتضمن تقديراً لقيمة المقدمات العينية.

أما في أمريكا فقط أعطى قانون الشركات الأمريكية هيئة المديرين الحق في تقييم المقدمات مقابل الأسهم العادية. ويتم أحياناً تقييم تلك الأصول بأكبر من قيمتها

الحقيقية وهذا يؤدي إلى تقييم حقوق حملة الأسهم بأكبر من حقهم الحقيقي الناتج عن التقييم التضخمي للأصول المقدمة وهو ما يسمى أسهم مميّه Watered stock. والأسهم المميّه يمكن حذفها من بنية الشركة من خلال تخفيض قيمة الأصول المقيمة بأكبر من قيمتها الحقيقية.

أما إذا كانت نتيجة إصدار الأسهم مقابل ممتلكات أو خدمات مسجلة بقيمة أقل من قيمتها الحقيقية فالنتيجة هي احتياطات سرية.

ويمكن الحصول على هذه الاحتياطات السرية من خلال الاستهلاك أو الاستنفاد الكبير للأصول، أو من خلال اعتبار المصاريف الرأسمالية على أنها مصاريف إيرادية، أو من خلال التخفيض الكبير في قيمة البضائع أو إعدام الكثير من الديون، أو من خلال تقييم الالتزامات بشكل أكبر من حقيقتها.

قد يقوم بعض المؤسسون بتقديم أصول والتزامات منشأة فردية أو شركة أشخاص قائمة مقابل أسهم عادية. لا بد من تقييم قيمة صافي الأصول المقدمة مقابل الأسهم من قبل لجنة خبراء حسب قانون التجارة السوري وتطابق تقدير تقييم لجنة الخبراء مع تقدير المؤسسين للأصول أو تزيد عنه حتى يمكن اعتبار قيمتها مقبولة.

مثال:

بفرض أنه تم تأسيس شركة مساهمة برأس مال قدره 30.000.000 ل.س مقسم إلى 40.000 سهم عادي قيمة السهم الاسمية 500 ل.س و 20.000 سهم ممتاز 5% قيمة السهم الاسمية 500 ل.س وبفرض أن خمس من المؤسسين قدموا أصول والتزامات شركة تضامن كحصة عينية مقابل 20.000 سهم عادي، وأن المؤسسين الآخرين قاموا بدفع قيمة 10.000 سهم عادي بالكامل وتقرر طرح الأسهم الممتازة وباقي الأسهم العادية على الاكتتاب العام. وبفرض أن القيمة المقدرة للأصول المنتقلة كانت كما يلي:

أراضي ومبانٍ 2.500.000، آلات 2.700.000، السيارات 1.350.000،
المدينون 1.400.000، العدد والأدوات 1.780.000، شهرة محل
570.000 ل.س.

وبفرض أن الالتزامات المنتقلة إلى الشركة المساهمة تتمثل في رصيد الدائنين البالغ
300.000 ل.س

الحل: سنتناول تسجيل القيود المحاسبية المتعلقة باكتتاب المؤسسين وسداد القيمة نقداً
وعيناً. أما الجانب المتعلق بطرح الأسهم على الاكتتاب العام سوف لن نعالجه لأننا
تطرقنا للمعالجة المحاسبية لطرح الأسهم على الاكتتاب العام سابقاً.

من المذكورين		
حـ/الأراضي والمباني		2.500.000
حـ/ الآلات		2.700.000
حـ/ السيارات		1.350.000
المدينون		1.400.000
العدد والآلات		1.780.000
شهرة المحل		570.000
إلى المذكورين		
الدائنين	300.000	
حـ/ الأسهم المكتتب فيها - أسهم عادية	10.000.000	
إثبات انتقال أصول والتزامات شركة التضامن		
إلى الشركة المساهمة مقابل الاكتتاب بـ		
20.000 سهم قيمته الاسمية 500 ل.س		

من حـ / البنك	5.000.000	5.000.000
إلى حـ / الأسهم المكتتب فيها - أسهم عادية	5.000.000	
إثبات تحصيل اكتتاب المؤسسين بـ		
10.000 سهم نقداً قيمة السهم الاسمية		
500 ل.س		
من حـ / أسهم مكتتب بها - أسهم عادية	15.000.000	15.000.000
إلى حـ / رأس مال الأسهم - أسهم عادية	15.000.000	
إثبات إصدار شهادات 30.000 سهم		
عادي قيمة السهم الاسمية 500 ل.س		
مدفوعة بالكامل		

بفرض أن القيمة السوقية العادلة للسهم 550 ل.س فيكون القيد المتعلق
بالأسهم المصدرة مقابل أصول وخصوم شركة التضامن على النحو التالي :

من المذكورين		
حـ / الأراضي	2.500.000	
حـ / الآلات	2.700.000	
حـ / السيارات	1.350.000	
المدينون	1.400.000	
العدد والأدوات	1.780.000	
شهرة المحل	1570.000	
إلى المذكورين		
حـ / الدائنين	300.000	
حـ / الأسهم المكتتب فيها - أسهم عادية	1.000.000	
حـ / رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية	1.000.000	

الأصول والالتزامات المقدمة سداداً لحصة المؤسسين

10.000.000	من حـ/ الأسهم المكتتب فيها - أسهم عادية
10.000.000	إلى حـ/ رأس المال - أسهم عادية
	إصدار شهادات الأسهم

أما إذا كانت القيمة السوقية العادلة للأسهم غير معروفة وكانت القيم السوقية العادلة للأصول المقدمة كالتالي:

أراضٍ 3.000.000، آلات 2.800.000، سيارات 1.500.000، المدينون 1.450.000، العدد والأدوات 1950.000، شهرة محل 570.000 والدائنون 300.000 فيكون القيد المحاسبي.

الأصول والالتزامات المقدمة سداداً لحصة المؤسسين

من المذكورين		
حـ/ الأراضي	3.000.000	
حـ/ الآلات	2.800.000	
حـ/ السيارات	1.500.000	
المدينون	1.450.000	
العدد والأدوات	1950.000	
شهرة المحل	570.000	
إلى المذكورين		
حـ/ الدائنين	300.000	
حـ/ الأسهم المكتتب فيها - أسهم عادية	10.000.000	
حـ/ رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية	970.000	
الأصول والالتزامات المقدمة سداداً لحصة المؤسسين		

10000000	من حـ / الأسهم المكتتب فيها - أسهم عادية
10000000	إلى حـ / رأس المال - أسهم عادية إصدار شهادات الأسهم

مثال:

بفرض أنه تم إصدار 200 سهم عادي قيمة السهم الاسمية 500 ل.س مقابل الخدمات القانونية المقدمة لتكوين الشركة. لم يتم تداول أي سهم بعد، لذلك فإن القيمة السوقية العادلة للأسهم غير معروفة. وقد وافق المحامي بشكل مسبق على مبلغ مقداره 150.000 ل.س مقابل الخدمات التي يقدمها، ولكنه قرر أن يقبل الأسهم عوضاً عن النقدية. القيد المحاسبي لذلك:

الأصول والالتزامات المقدمة سداداً لحصة المؤسسين:

150.000	من حـ / تكلفة التأسيس
	إلى المذكورين
100.000	حـ / الأسهم المكتتب فيها - أسهم عادية
50.000	حـ / رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية
	تسجيل إصدار 200 سهم عادي قيمه الاسمية 500 ل.س مقابل الخدمات القانونية التي قدمها المحامي عند إصدار شهادة السهم
100.000	من حـ / أسهم مكتتب فيها - أسهم عادية
100.000	إلى حـ / رأس مال الأسهم - أسهم عادية

يجب تقييم خدمات التأسيس القانونية المقدمة على أساس المبلغ المتفق عليه سابقاً لأن تلك القيمة أكثر وضوحاً من القيمة الاسمية للأسهم العادية.



المبحث الرابع

نفقات إصدار الأسهم

Cost of issuing stock

تتمثل في النفقات التي تتحملها الشركة في سبيل إصدار الأسهم وطرحها للاكتتاب العام. وعادةً ما تقوم الشركة بتحميل المكتتبين بمصاريف الإصدار حيث تتضمن شروط الاكتتاب دفع مبلغ معين مع قسط الاكتتاب مقابل مصاريف الإصدار. يتم إثبات تحصيل مصاريف الإصدار ضمن القيد المتعلق بتلقي الاكتتابات وذلك بجعل حساب المصرف مدينًا وجعل حساب اكتتابات محصلة (بقيمة قسط الاكتتاب) وحساب مصاريف إصدار محصلة (بقيمة مصاريف الإصدار المحصلة دائنًا).

من حـ/ البنك	xxx	
إلى المذكورين		
حـ/ اكتتاب محصلة-أسهم عادية أو أسهم ممتازة	xxx	
حـ/م. إصدار محصلة	xxx	

أما مصاريف الإصدار الفعلية المدفوعة فيتم تسجيلها بجعل حساب مصاريف الإصدار مدينًا وجعل حساب البنك دائنًا بالقيد التالي:

من حـ/ مصاريف الإصدار	xxx	
إلى حـ/ البنك	xxx	
دفع مصاريف الإصدار الفعلية		

ويتم إقفال حساب مصاريف الإصدار المدفوعة في حساب مصاريف الإصدار المحصلة:

من حـ / مصاريف إصدار محصلة	xxx	
إلى حـ / مصاريف إصدار مدفوعة	xxx	
إقفال م. الإصدار المدفوعة بمصاريف الإصدار المحصلة		

إذا كان حساب مصاريف الإصدار المحصلة أكبر من مصاريف الإصدار المدفوعة، يعدّ رصيد حساب الإصدار المحصلة جزءاً من حقوق الملكية أي يقفل في حساب رأس المال المدفوع بالقيد.

من حـ / مصاريف إصدار محصلة	xxx	
إلى حـ / رأس المال المدفوع - من م. الإصدار	xxx	
إقفال الزيادة في مصاريف الإصدار برأس المال المدفوع		

أما إذا كانت مصاريف الإصدار المدفوعة أكبر من مصاريف الإصدار المحصلة لتغطيتها، فإن رصيد حساب مصاريف الإصدار المدفوعة يظهر في جانب الأصول في الميزانية إلى أن يتم استنفاده.

مثال:

طرحت إحدى الشركات المساهمة 10.000 سهم عادي على الاكتتاب العام قيمة السهم الاسمية 500 ل.س على أن يسدد على ثلاث دفعات:
 قسط اكتتاب 200 ل.س يدفع بين 1/1 و 2001/1/30
 قسط تخصيص 150 ل.س يدفع بين 3/1 و 2001/3/31
 قسط ثالث 150 ل.س يدفع بين 7/1 و 2001/7/31
 يدفع مع قسط الاكتتاب 10 ل.س عن كل سهم مصاريف إصدار.

المطلوب:

إجراء قيود اليومية اللازمة على فرض أن شهادة السهم سوف تصدر قبل سداد كامل قيمة الأسهم (عند التخصيص) وفق الحالات التالية لمصاريف الإصدار الفعلية المدفوعة:

1- بلغت مصاريف الإصدار المدفوعة (الفعلية) 100000 ل.س

2- بلغت مصاريف الإصدار المدفوعة 120000 ل.س

3- بلغت مصاريف الإصدار المدفوعة 80000 ل.س

الحل:

وفق الاحتمال الأول:

1/30		
من حـ/ البنك/ اكتاب		2100.000
إلى المذكورين		
حـ/ اكتاب محصلة - أسهم عادية	2000.000	
حـ/ مصاريف إصدار محصلة	100.000	
سداد قسط الاكتاب عن 10.000 سهم بمعدل		
200 ل.س للسهم ومصاريف إصدار بمعدل		
10 ل.س عن كل سهم مصدر		
بتاريخه		
من حـ/ اكتاب محصلة		2000.000
إلى حـ/ رأس المال - أسهم عادية	2000.000	
تحويل الاكتابات المحصلة إلى حساب رأس المال		
بتاريخه		
من حـ/ البنك - جاري		2100.000
إلى حـ/ البنك - اكتاب	2100.000	
تحويل رصيد البنك اكتاب إلى حساب البنك جاري		
بتاريخه		

من حـ/ مصاريف الإصدار الفعلية	100.000	
إلى حـ/ المصرف	100.000	
دفع مصاريف إصدار أسهم نقداً		
بتأريخه		
من حـ/ مصاريف الإصدار المحصلة	100.000	
إلى حـ/ م. الإصدار الفعلية	100.000	
إقفال م. الإصدار المحصلة بمصاريف الإصدار المدفوعة فعلاً		
3/1		
من حـ/ أقساط تحت التحصيل	1500.000	
إلى حـ/ رأس المال - أسهم عادية	1500.000	
إصدار شهادات أسهم عن قسط التخصيص		
10.000 سهم بمعدل 150 ل.س للسهم		
3/31		
من حـ/ المصرف - جاري	1500.000	
إلى حـ/ أقساط تحت التحصيل - تخصيص	1500.000	
قبض قيمة قسط التخصيص بواقع 150 ل.س للسهم		
7/1		
من حـ/ أقساط تحت التحصيل - أخير	1500.000	
إلى حـ/ رأس المال - أسهم عادية	1500.000	
إصدار شهادات أسهم عن القسط الأخير بمعدل		
150 ل.س عن 10.000 سهم		
7/31		
من حـ/ البنك - جاري	1500.000	
إلى حـ/ أقساط تحت التحصيل - أخير	1500.000	

الحل وفق الاحتمال الثاني:

نتطرق للقيود المتعلقة بمصاريف الإصدار الفعلية والمحصلة فقط:

2001/1/1		
من حـ/مصاريف الإصدار الفعلية		120.000
إلى حـ/المصرف	120.000	
دفع مصاريف إصدار فعلية نقداً		
1/30		
من حـ/مصاريف الإصدار المحصلة		100.000
إلى حـ/مصاريف الإصدار الفعلية	100.000	
إقفال م. الإصدار الفعلية بمصاريف الإصدار المحصلة		

بالنسبة لرصيد حساب مصاريف الإصدار المدفوعة والبالغ الآن 20.000

يظهر في جانب الأصول في الميزانية إلى أن يتم اهتلاكه على عدد من السنوات.

الحل وفق الاحتمال الثالث:

2001/1/1		
من حـ/مصاريف الإصدار الفعلية		80.000
إلى حـ/المصرف	80.000	
دفع مصاريف الإصدار		
1/30		
من حـ/مصاريف الإصدار المحصلة		80.000
إلى حـ/مصاريف الإصدار الفعلية	80.000	
إقفال م. الإصدار الفعلية بمصاريف الإصدار المحصلة		
بتاريخه		
من حـ/مصاريف إصدار محصلة		
إلى حـ/ رأس المال المدفوع الإضافي		20.000
إقفال رصيد حساب مصاريف الإصدار المحصلة في	20.000	
حساب رأس المال المدفوع الإضافي		

مصاريف التأسيس:

يتطلب تأسيس الشركة دفع بعض المصروفات من قبل المؤسسين، كنفقات محاسبية وقانونية، ومصاريف دراسة الجدوى الاقتصادية، وأتعاب إعداد النظام الأساسي للشركة، ورسوم التسجيل والطابع، ومصاريف المطبوعات والبريد، ومصاريف انعقاد الهيئة التأسيسية.

يقوم المؤسسون باقتطاع مصاريف التأسيس التي كانوا قد دفعوها وذلك بعد اعتمادها من قبل الهيئة التأسيسية، ويتم إثبات رد هذه النفقات إلى المؤسسين بجعل حساب مصاريف التأسيس مدينياً وحساب البنك دائناً.

تعدّ مصاريف التأسيس أصلاً معنوياً تستفيد منها الشركة على مدى عمرها. لذلك، فهي تظهر في الميزانية الافتتاحية للشركة ضمن الأصول الثابتة غير الملموسة، ويتم استنفادها على عدد من السنوات (هي في الغالب خمس سنوات) على اعتبارها نفقة رأسمالية (إيرادية مؤجلة).

المبحث الخامس

اقتناء الشركة لأسهم رأس مالها

(أسهم الخزينة)

Treasury Stock

ليس من غير المعتاد أن تقتني الشركة أسهم رأس مالها، وذلك من خلال شراء هذه الأسهم من السوق أو نتيجة تبرع أحد المساهمين للشركة ببعض أو بكل أسهم رأس ماله (عن طريق الهبة). وفي دراسة لمؤسسة ميريل لينش Merrill Lynch and Co. قدر أنه في السنوات الأخيرة أعلنت أكثر من 1400 شركة برامج شراء أسهم تجاوزت 80 بليون دولار و 204 مليون سهم. وأكبر برنامجين لإعادة شراء الأسهم هما برنامج جنرال موتورز التي اشترت 20% (64 مليون سهم) من أسهمها مقابل 4.8 بليون دولار وشركة سانتافي ساوثرن باسيفيك Santafe Southern pacific التي اشترت 38% (60 مليون سهم) من أسهمها بمبلغ 304 بليون دولار في منتصف العقد 1990. وتسمى الأسهم التي تعيد الشركة اقتنائها بالشراء أو الهبة أسهم الخزينة Treasury stock. هناك العديد من أسباب إعادة امتلاك الشركة لأسهمها المتداولة أهمها .

1- تساهم في تحقيق توزيع كفاء للضريبة على النقدية الزائدة المقدمة لحملة الأسهم، حيث أن معدل الضريبة على العائد الرأسمالي الناتج عن بيع الأسهم للشركة من قبل حملة الأسهم هي بشكل تقريبي نصف معدل الضريبة على الدخل الطبيعي. نتيجة لذلك فإن أغلب حملة الأسهم سوف يدفعون ضريبة أقل إذا هم حصلوا على نقدية نتيجة بيع أسهمهم للشركة عوضاً عن حصولهم على توزيع أرباح نقدية.

2- زيادة العائد على السهم والعائد على حقوق الملكية، من خلال تخفيض عدد الأسهم المتداولة ومن خلال تخفيض حقوق ملكية حملة الأسهم، ويظهر هذا بشكل جلي من خلال إظهار نسب إنجاز الشركة بشكل أفضل.

3- الحصول على أسهم إضافية جاهزة للاستخدام عند الاندماج.

4- من أجل إعادة إصدار أسهم للمدراء والعمال وذلك وفق خطة كمكافأة أو كعلاوة للموظفين.

5- إن تخفيض عدد حملة الأسهم يمكن الإدارة والمالكون الحاليين من إبعاد المالكين الخارجيين من السيطرة على الشركة والتأثير عليها. بعض الشركات العامة اختارت أن تصبح شركات خاصة (GO Private) وذلك من أجل أن تلغي دور المالكين الخارجيين من خلال شراء الأسهم المتداولة كافة.

6- حتى تصنع الشركة سوقاً لأسهمها في البورصة. من خلال شراء الشركة لأسهمها من البورصة، فإنها تخلق طلباً على أسهمها وهذا ما يؤدي إلى خلق استقرار (توازن) في أسعار الأسهم أو يمكن أن يؤدي إلى زيادة سعر السهم في السوق.

إن عملية شراء الشركة لأسهمها المتداولة يجب ألا تؤدي إلى إنقاص رأس المال القانوني (القيمة الاسمية أو القيمة المحددة أو القيمة المكتتب بها لأسهم رأس المال) لذلك فإن شراء الشركة لأسهمها يجب أن يكون من الأرباح المحجوزة.

مفهوم أسهم الخزينة:

عند شراء الشركة لأسهم رأس مالها يحدث تخفيض في كل من أصول الشركة وحقوق ملكية حملة الأسهم. ولما كان من غير المناسب أن تمتلك الشركة جزءاً منها، لذلك عليها إما أن تعيد بيع تلك الأسهم أو أن تقوم بإلغائها.

فإذا قامت الشركة بإعادة بيع أسهم رأس مالها، فإن الأمر لا يعدو كونه تداول لأسهم الشركة في السوق بين المستثمرين بعضهم البعض، إلا أن هذا الاحتمال

لا يجعل من أسهم الخزينة أصل يظهر على ميزانية الشركة. إن شراء الشركة لأسهم رأس مالها يؤدي إلى تخفيض حقوق ملكية حملة الأسهم لكنها لا تحصل على أصل. إن امتلاك أسهم الخزينة لا يعطي الشركة الحق في التصويت، أو أن تمارس حق الشفعة كحامل سهم، أو أن تحصل على توزيعات أرباح، أو أن تحصل على أصول عند التصفية.

تمثل أسهم الخزينة رأس مال الأسهم غير المصدر، فهي لا تعتبر أصل يظهر على الميزانية.

شراء أسهم الخزينة:

هناك طريقتان شائعتان للمعالجة المحاسبية عن أسهم الخزينة هما:

- 1- طريقة التكلفة Cost method.
- 2- طريقة القيمة الاسمية أو القيمة المحددة Par or stated value

كلا الطريقتين مقبولتين بشكل عام، إلا أن طريقة التكلفة تتمتع بانتشار أكبر وذلك من خلال جعل حساب أسهم الخزينة مدينياً بتكلفة شراء الأسهم وحساب النقدية دائناً. وإظهار حساب أسهم الخزينة على الميزانية على شكل تخفيض لإجمالي رأس المال المدفوع والأرباح المحتجزة (حقوق الملكية).

أما طريقة القيمة الاسمية أو القيمة المحددة فإنها تسجل جميع العمليات المتعلقة بأسهم الخزينة بقيمتها الاسمية أو القيمة المحددة وتظهر أسهم الخزينة على شكل تخفيض من رأس المال فقط.

لذلك ستقتصر معالجتنا لأسهم الخزينة على طريقة التكلفة من حيث أنها أكثر انتشاراً أو أكثر منطقية.

المعالجة المحاسبية لإعادة شراء الشركة لأسهمها (أسهم الخزينة):

تستمد هذه الطريقة اسمها من حقيقة أن حساب أسهم الخزينة يتم تسجيله بتكلفة شراء أسهم الخزينة. وبموجب هذه الطريقة يصبح حساب أسهم الخزينة مديناً بتكلفة شراء تلك الأسهم، وعند إعادة إصدار الأسهم من أجل بيعها يصبح حساب أسهم الخزينة دائناً بالتكلفة نفسها. لتوضيح ذلك :

نفترض أن قسم حقوق ملكية حملة الأسهم في إحدى الشركات المساهمة يظهر على الشكل التالي في 2001/12/31 وقبل شراء الشركة بعض أسهمها:

حقوق ملكية حملة الأسهم	
رأس المال المدفوع	
مصدر ومتداول 100.000 سهم عادي قيمة	50.000.000
السهم الاسمية 500 ل.س	
رأس المال الإضافي	<u>2.000.000</u>
إجمالي رأس المال المدفوع	52.000.000
أرباح محتجزة	<u>300.000</u>
إجمالي حقوق ملكية حملة الأسهم	<u>52.300.000</u>

في 2002/1/20 قامت الشركة بشراء 10.000 سهم من أسهم رأس مالها بسعر 700 ل.س للسهم فالقيد المحاسبي يكون:

7.000.000	من حـ/ أسهم الخزينة
7000000	إلى حـ/ النقدية
	شراء 10000 سهم تكلفة السهم 700 ل.س

لاحظ أن أسهم الخزينة أصبحت مدينة بتكلفة شراء الأسهم. إن حساب رأس المال المدفوع الأساسي، أسهم عادية، لم يتأثر لأن عدد الأسهم المصدرة لم يتغير، والأمر صحيح أيضاً بالنسبة لرأس المال المدفوع الإضافي. يظهر تخفيض أسهم الخزينة من إجمالي رأس المال المدفوع والأرباح المحتجزة في قسم حقوق ملكية حملة الأسهم بالنسبة لهذه الشركة على الشكل التالي:

حقوق ملكية حملة الأسهم	
رأس المال المدفوع	
أسهم عادية 100.000 سهم مصدر 500 ل.س قيمة السهم الاسمية	
90.000 سهم متداول	50.000.000
رأس المال الإضافي	<u>2.000.000</u>
إجمالي رأس المال المدفوع	52.000.000
أرباح محتجزة	<u>300.000</u>
إجمالي رأس مال المدفوع والأرباح المحتجزة	52.300.000
ناقصاً: تكلفة شراء أسهم الخزينة	
10000 سهم × 700 ل.س	<u>7.000.000</u>
إجمالي حقوق ملكية حملة الأسهم	45.300.000

لاحظ أن تكلفة شراء أسهم الخزينة تُخفض من إجمالي الأسهم العادية، ورأس المال الإضافي والأرباح المحتجزة، ونتيجة لذلك تُخفض حقوق ملكية حملة الأسهم. يتم الإفصاح عن كل من أرقام الأسهم التي تم إصدارها أولاً والبالغة 100.000 سهم وعن عدد الأسهم التي هي الآن أسهم خزينة (10.000 سهم) الفرق بين الأسهم المصدرة 100000 سهم وأسهم الخزينة 10000 سهم يمثل الأسهم المتداولة (90000 سهم متداول).

والمقصود بمفهوم الأسهم المتداولة Outstanding stock هو عدد الأسهم التي هي في ملكية حملة الأسهم.

المعالجة المحاسبية لبيع أسهم الخزينة:

كما ذكرنا سابقاً تقوم الشركة بشراء أسهمها من السوق بغرض إلغائها أو بغرض إعادة بيعها.

فإذا قامت الشركة بإعادة بيع أسهم الخزينة التي حصلت عليها عن طريق الشراء، فإن المعالجة المحاسبية لبيع أسهم الخزينة يعتمد على السعر. فإذا كان سعر بيع أسهم الخزينة معادلاً لتكلفة شرائها فإن سعر البيع يسجل محاسبياً بجعل حساب النقدية مدينًا وحساب أسهم الخزينة دائنًا.

7.000.000	من ح/ النقدية	
7.000.000	إلى ح/ أسهم الخزينة	
	بيع 10.000 سهم من أسهم الخزينة	
	بسعر 700 ل.س للسهم	

أما إذا كان سعر بيع أسهم الخزينة غير معادل للتكلفة، فإن المعالجة المحاسبية عن بيع أسهم الخزينة المباعة يعتمد على ما إذا كانت تلك الأسهم مباعة بأعلى من تكلفة شرائها أو بأقل من تكلفة الشراء.

1- بيع أسهم الخزينة بأعلى من التكلفة:

عندما يكون سعر بيع أسهم الخزينة أعلى من تكلفة شرائها، فإن الفرق يضاف إلى حساب رأس المال المدفوع من أسهم الخزينة. لتوضيح ذلك، بفرض أن الشركة باعت 1000 سهم من أسهم الخزينة "التي تم الحصول عليها سابقاً بسعر 700 ل.س" بسعر 720 ل.س لكل سهم فالتقيد المحاسبي:

720.000	من ح/النقدية	إلى المذكورين
700.000		أسهم الخزينة
20.000		رأس المال المدفوع من أسهم الخزينة
		بيع 1000 سهم من أسهم الخزينة بسعر
		720 ل.س للسهم

نلاحظ أن الزيادة المتحققة من إعادة بيع أسهم الخزينة تم اعتبارها على أنها رأس المال المدفوع من أسهم الخزينة وليست ربح ناتج عن بيع أسهم الخزينة وذلك لسببين هما:

- 1- لأن الربح الناتج عن البيع، يحصل عند بيع أصل، وأن أسهم الخزينة ليس أصل.
 - 2- لا تحقق الشركة أرباح أو تتكبد خسائر من عمليات بيع متعلقة بأسهمها فالشركة لا تباع نفسها لنفسها.
- لذلك إن رأس المال المدفوع الذي يظهر بسبب بيع أسهم الخزينة يجب ألا يدخل في عملية قياس صافي دخل الشركة. وأن رأس المال المدفوع الناتج من بيع أسهم الخزينة يظهر بشكل منفصل على الميزانية كجزء من رأس المال المدفوع.

2- بيع أسهم الخزينة بسعر أقل من تكلفة الشراء:

عند بيع أسهم الخزينة بسعر أقل من تكلفة شرائها، فإن الزيادة في تكلفة الشراء عن سعر البيع تُحمل على رأس المال المدفوع من أسهم الخزينة. لذلك بفرض أن الشركة باعت 1000 سهم آخر من أسهم الخزينة بسعر 690 ل.س للسهم، فالمعالجة المحاسبية لهذه العملية :

من المذكورين حـ/ النقدية	690.000	
حـ/ رأس المال المدفوع من أسهم الخزينة	10.000	
إلى حـ/ أسهم الخزينة	700.000	
بيع 1000 سهم من أسهم الخزينة بسعر 690 ل.س. للسهم الواحد.		

نلاحظ من خلال قيدي البيع السابقين (البيع أعلى من سعر تكلفة الشراء والبيع بأقل من تكلفة الشراء) أن:

- 1- أسهم الخزينة أصبحت دائنة بتكلفة الشراء في كلا الحالتين.
 - 2- تم استخدام رأس المدفوع من أسهم الخزينة من أجل معالجة الفرق بين التكلفة وسعر إعادة البيع.
 - 3- إن الحساب الأساس لرأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية وحساب الأسهم العادية لم يتأثرا أيضاً.
- عندما يتم استنفاد رصيد حساب رأس المال المدفوع من أسهم الخزينة نتيجة إعادة بيع أسهم الخزينة بأقل من تكلفة الشراء، فإن أي زيادة للتكلفة على سعر البيع بعد ذلك يتم تحميلها على حساب الأرباح المحتجزة. لتوضيح ذلك، بفرض أن الشركة باعت 1000 سهم آخر من أسهم الخزينة بسعر 650 ل.س. للسهم فإن رصيد حساب رأس المال المدفوع من أسهم الخزينة يظهر على الشكل التالي:

حساب رأس المال المدفوع من أسهم الخزينة

10.000	أسهم الخزينة	20.000	من النقدية
<u>10.000</u>	رصيد		
<u>20.000</u>		<u>20.000</u>	
		10.000	رصيد

في هذه الحالة فإن الفرق بين تكلفة أسهم الخزينة $(700 \times 1000 = 700.000$ ل.س) وسعر إعادة بيع أسهم الخزينة $(650 \times 1000 = 650.000$ ل.س) البالغ 50.000 يتم تحميله على الشكل التالي:

10.000 ل.س على الرصيد الباقي من حساب رأس المال المدفوع من أسهم الخزينة والباقي البالغ 40.000 ل.س يُحمل على حساب الأرباح المحتجزة والقييد المحاسبي هو:

من المذكورين		
ح/ النقدية	650.000	
ح/ رأس المال المدفوع من أسهم الخزينة	10.000	
ح/ الأرباح المحتجزة	40.000	
إلى ح/ أسهم الخزينة	700.000	
بيع أسهم الخزينة		

جانب حقوق الملكية في الميزانية

حقوق ملكية حملة الأسهم

رأس المال المدفوع

أسهم عادية 100.000 سهم مصدر 500 ل.س قيمة السهم الاسمية

50.000.000 90.000 سهم متداول

2.000.000 رأس المال الإضافي

52.000.000 إجمالي رأس المال المدفوع

260.000 أرباح محتجزة

52.260.000 إجمالي رأس مال المدفوع والأرباح المحتجزة

ناقصاً: تكلفة شراء أسهم الخزينة

56.00.000

46660.000 إجمالي حقوق ملكية حملة الأسهم

3- إلغاء أسهم الخزينة Retiring treasury stock

يمكن لهيئة المديرين أن توافق على إلغاء أسهم الخزينة وسحبها نهائياً من التداول. ينتج من إلغاء أسهم الخزينة تخفيض عدد الأسهم المصدرة بالأسهم الملغاة بقيمتها الاسمية أم المحددة مقابل إقفال حساب أسهم الخزينة. إذا كانت الأسهم الملغاة قد سبق وأصدرت برأسمال مدفوع زيادة عن القيمة الاسمية أم المحددة يتم تخفيضه بما يخص الأسهم.

وإذا أسفرت عملية إلغاء الأسهم عن تحقيق أرباح وذلك في حال شراء أسهم الخزينة بأقل من سعر إصدارها، فيتم إضافة تلك الأرباح لحساب رأس المال المدفوع من أسهم الخزينة، لتوضيح ذلك: بفرض أن الشركة اشترت أسهم الخزينة بسعر 610

ل.س الذي كانت قد أصدرته بقيمة اسمية 600ل.س ليباع بـ 620ل.س للسهم الواحد وبفرض أن الشركة قامت بإلغاء 5000 سهم من أسهم الخزينة التي كانت قد اشترتها .

فالمعالجة المحاسبية تكون:

– عند شراء أسهم الخزينة:

3050.000	من ح/ أسهم الخزينة
3050.000	إلى ح/ النقدية
	شراء 5000 سهم بسعر 610ل.س

– عند الإلغاء :

3000.000	من المذكورين
100.000	ح/ رأس المال – أسهم عادية
	ح/ رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية
	إلى المذكورين
3050.000	أسهم الخزينة القيمة الاسمية
50.000	رأس المال المدفوع من أسهم الخزينة

أما إذا أسفرت عملية إلغاء أسهم الخزينة عن تحقيق خسائر وذلك في حال شراء أسهم الخزينة بأعلى من سعر إصدارها الأساسي ففي مثالنا السابق بفرض أن الشركة اشترت أسهم الخزينة بسعر 630ل.س ففي هذه الحالة يتم تحميل الخسائر أيضاً لحساب رأس المال المدفوع من أسهم الخزينة أما إن لم يكن هناك يوجد رصيد لهذا الحساب فيتم تحميلها لحساب الأرباح المحتجزة.

شراء أسهم الخزينة

3150.000	من ح/ النقدية	إلى ح/ أسهم الخزينة
3150000	شراء 5.000 سهم عادي بسعر 630 ل.س	للسهم

وعند اتخاذ قرار بإلغاء أسهم الخزينة يكون القيد المحاسبي

3000.000	من المذكورين	إلى ح/ أسهم الخزينة
100.000	ح/ رأس المال - أسهم عادية	إلغاء 5000 سهم من أسهم الخزينة
50.000	ح/ رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية	
3150.000	ح/ الأرباح المحتجزة	

وقد لا تسفر عملية إلغاء أسهم الخزينة عن أي ربح أو خسارة وذلك عند شراء الشركة لأسهم الخزينة بسعر معادل لسعر إصدارها الأساسي. ففي مثالنا السابق ولما كانت الأسهم قد أصدرت بقيمة اسمية 600 ل.س للسهم ليباع بـ 120 ل.س للسهم وبفرض أن الشركة اشترت 5000 سهم بسعر 620 ل.س من السوق وبعد ذلك قامت الشركة بإلغاء تلك الأسهم. فالمعالجة المحاسبية:

1- شراء أسهم الخزينة:

3100.000	ح/ أسهم الخزينة	إلى ح/ النقدية
3100.000	شراء 5000 سهم من أسهم الخزينة بسعر 620 ل.س للسهم	

2- إلغاء أسهم الخزينة:

من المذكورين		
ح/رأس المال - أسهم عادية		3000.000
ح/رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية		100.000
إلى ح/ أسهم الخزينة	3100.000	
إلغاء 5000 سهم من أسهم الخزينة		



المبحث السادس

تعديل رأس المال في الشركات المساهمة

قد تضطر الشركات إلى إجراء تعديل على رأس مال الشركة وذلك حسب الظروف التي تستدعي ذلك إما من حيث زيادة رأس المال وذلك عندما تكون الشركة بحاجة إلى أموال إضافية بقصد التوسع أو بقصد تمويل نشاطات استثنائية ليس لدى الشركة المال الكافي لذلك. أو قد تضطر الشركة إلى تخفيض رأس المال وذلك بسبب تعرضها لخسائر كبيرة، أو بسبب أن حجم رأس مال الشركة أكبر من مقدرة الشركة على استخدام تلك الأموال في الاستثمارات المتوفرة أو المتوقعة، لذلك تعتمد الشركة إلى تخفيض رأس المال للتخلص من تلك الخسائر وإزالتها من قوائمها المالية أو إعادة الزيادة في الأموال إلى المساهمين كي لا تشكل عبئاً على الشركة وبالتالي تؤدي إلى تخفيض حصة السهم من الأرباح (أي العائد على رأس المال).

زيادة رأس المال:

قد تضطر الشركة بعد تكوينها إلى موارد مالية إضافية، لذلك وتحسباً لهذه المسألة يلجأ المؤسسون إلى أن يكون رأس المال المصرح به أكبر من حاجة الشركة الآنية على الاستثمار وذلك وتحسباً لحاجتهم مستقبلاً إلى زيادة رأس المال. لأن إصدار رأس المال المصرح به لا يحتاج إلى الموافقات اللازمة لإصدار رأس مال جديد من خلال زيادة رأس المال المصرح به.

وقد اشترط قانون الشركات رقم 3 لعام 2008 عند زيادة رأس المال في مادته 101 أن يكون رأس المال قد سدد كاملاً وأن تكون الأقساط قد دفعت بكاملها وحتى تزيد الشركة رأسمالها لا بد لها من موافقة هيئتها العامة غير العادية

والوزارة وكذلك موافقة هيئة الأوراق والأسواق المالية. وهذا ما أتت عليه معظم القوانين في أغلب دول العالم حتى تتمكن الشركة من زيادة رأس مالها.

إجراءات زيادة رأس المال:

- يصدر قرار زيادة رأس المال من الهيئة العامة غير العادية للمساهمين بناءً على اقتراح من مجلس إدارة الشركة. لذلك يمكن تلخيص إجراءات زيادة رأس المال بالتالي:
- 1- دعوة المساهمين إلى هيئة عامة غير عادية لإقرار زيادة رأس المال.
 - 2- الحصول على قرار من وزارة الاقتصاد بالتصديق على قرار الهيئة العامة غير العادية وموافقة هيئة الأوراق والأسواق المالية
 - 3- نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.
 - 3- توجيه الدعوة للاكتتاب مع البيانات القانونية.
 - 4- تحديد المصرف الذي يتم فيه الاكتتاب، وتسجل المبالغ في حساب يفتح باسم الشركة.
 - 5- يقدم مجلس الإدارة وخلال شهرين من إغلاق الاكتتاب تصريحاً إلى وزارة الاقتصاد يتضمن عدد المكتتبين والمبالغ المدفوع.
 - 6- دعوة الهيئة العامة للمساهمين للإطلاع على تقرير المجلس المتعلق بالزيادة.
- طرق زيادة رأس المال:

- تتم زيادة رأس المال وفق إحدى الطرق التالية:
- 1- إصدار أسهم جديدة عادية أم ممتازة عن طريق إصدار الأسهم المصرح بها والغير مصدرة أو الحصول على موافقة جديدة من أجل إصدار رأس مال مصرح به جديد.
 - 2- من خلال الاحتفاظ بما سبق احتجازه من احتياطات أو أرباح غير موزعة وتحويلها إلى رأس المال.
 - 3- تحويل رأس المال المقترض إلى رأس مال الأسهم.
- وستتناول في هذا الفصل الحالات المتنوعة لزيادة رأس المال.

زيادة رأس المال عن طريق إصدار أسهم جديدة:

تؤدي هذه الطريقة إلى الحصول على أموال جديدة للشركة تدفع من قبل المساهمين القدامى أو من قبل مساهمين جدد أو من قبل الفريقين معاً. ويتم إصدار الأسهم الجديدة وتحصيل قيمتها وفقاً للقواعد والشروط نفسها الخاصة بإصدار الأسهم عند تأسيس الشركة. إلا أن زيادة رأس المال عن طريق إصدار أسهم جديدة قد يؤدي إلى الإضرار بالمساهمين القدامى، إذا ما كان سعر الإصدار مساوياً لقيمتها الاسمية. نظراً لأن المساهمين الجدد يشاركون المساهمين القدامى في الاحتياطات والأرباح غير الموزعة والتي سبق احتجازها قبل الإصدار الجديد مما يؤدي إلى انخفاض القيمة الدفترية للسهم وبالتالي القيمة البيعية له. لذا تعتمد الشركة إلى بيع الإصدار الجديد بسعر إصدار يزيد عن قيمته الاسمية بمبلغ يعادل نصيب السهم قبل الإصدار الجديد من الاحتياطات والأرباح غير الموزعة يسمى رأس المال المدفوع الإضافي (علاوة إصدار). هكذا، فإن رأس المال المدفوع الإضافي (علاوة الإصدار) هي الثمن الذي يدفعه المساهم الجديد بالإضافة إلى القيمة الاسمية للسهم وذلك مقابل انضمامه للشركة ودفعاً للضرر عن المساهمين القدامى. إن هذه العلاوة هي مثابة أموال احتياطية للمساهمين الجدد تضاف إلى الأموال الاحتياطية التي حققها المساهمون القدامى، ويجب أن تدفع بالكامل مع قسط الاكتتاب.

سعر إصدار الأسهم:

يتحدد سعر إصدار أسهم الزيادة في ضوء المركز المالي للشركة، فالمركز المالي للشركة يلعب دوراً أساسياً في تحديد القيمة السوقية للسهم لأن القيمة السوقية للسهم ترتفع وتنخفض حسب مركزها المالي والاحتياطات والأرباح التي تكون قد كونتها خلال حياتها. لذلك فإن سعر إصدار السهم الجديد قد يختلف عن قيمته الاسمية زيادة أو نقصاناً أو قد يكون مساوٍ للقيمة الاسمية. ولما كان إصدار الأسهم الجديدة بالقيمة

الاسمية يشكل ضرراً للمساهمين القدامى، لذلك يبقى على الشركة أن تصدر أسهمها بقيمة أعلى من قيمتها الاسمية. ولتحديد القيمة التي يجب أن تصدر بها أسهم الزيادة لابد من تحديد القيمة الدفترية للسهم التي تمثل القيمة الحقيقية للسهم والتي دائماً ما تكون قريبة من القيمة السوقية فالقيمة الدفترية للسهم تساوي إلى رأس المال مضافاً إليها الاحتياطات والأرباح المكونة خلال عمر الشركة مقسوماً على عدد الأسهم المصدرة والمدفوعة. تكون القيمة الدفترية للسهم في الغالب أعلى من القيمة الاسمية وهذه الزيادة تعود إلى ما يسمى رأس المال المدفوع الإضافي (علاوة الإصدار) التي يجب طلبها عند إصدار أسهم الزيادة. فعند بيع السهم الجديد بسعر إصدار معادل لقيمة السهم الدفترية لا يخسر المساهم القديم شيء كما أن المساهم الجديد لا يحقق أي مكاسب على حساب المساهم القديم. لتوضيح ذلك: بفرض أننا حصلنا على البيانات التالية من قسم حقوق الملكية في ميزانية إحدى الشركات المساهمة.

- رأس المال المصرح به	100.000 سهم	قيمة السهم الاسمية	500 ل.س.
- رأس المال المصدر والمدفوع	80.000 سهم	عادي	40.000.000
- احتياطي إجباري			4.000.000
- احتياطات اختيارية وأرباح محتجزة			<u>2.000.000</u>
- حقوق الملكية			<u>46.000.000</u>

ونظراً لأن الشركة بحاجة إلى أموال إضافية قررت إصدار 20.000 سهم جديد من أسهمها المسموح لها بإصدارها. فما هو سعر الإصدار الذي على الشركة أن تصدر سهمها به ؟

$$\text{القيمة الدفترية للسهم} = \frac{\text{رأس المال} + \text{الاحتياطات والأرباح المحتجزة}}{\text{عدد الأسهم المصدرة والمدفوعة}}$$

$$575 = \frac{6.000.000 + 40.000.000}{80.000}$$

لذلك، على الشركة أن تصدر أسهمها الجديدة بسعر 575 ل.س أي بزيادة مقدارها 75 ل.س عن قيمة السهم الاسمية تسمى علاوة إصدار. وهكذا يمكن للمساهمين القدامى والجدد شراء هذه الأسهم بسعر الإصدار هذا دون أن يحقق أي منها مكاسب على حساب الآخر. لتوضيح ذلك، كما ذكرنا لو أصدرت الشركة 20000 سهم جديد من أسهمها المصرح بها بسعر إصدار 575 للسهم الواحد، فهل تتغير القيمة الدفترية للسهم؟ الجواب لا. القيمة الدفترية على افتراض تمت الزيادة =

$$\text{رأس المال القديم} + \text{الاحتياطات والأرباح المحتجزة} + \text{رأس المال الجديد} + \text{علاوة إصدار الأسهم}$$

$$\text{عدد الأسهم القديمة} + \text{عدد الأسهم الجديدة}$$

$$575 \text{ ل.س} = \frac{1.500.000 + 10.000.000 + 6.000.000 + 40.000.000}{20.000 + 80.000}$$

لاحظ أن القيمة الدفترية للسهم لم تتغير إذا تم إصدار أسهم الزيادة بعلاوة إصدار قدرها 75 ل.س التي تمثل ما حققته الشركة من ازدهار خلال عمرها الإنتاجي والذي هو حق للمساهمين القدامى وحدهم، لا يجوز للمساهمين الجدد مشاركتهم فيه خلال بيع السهم بقيمته الاسمية. لأن بيع السهم الجديد بالقيمة الاسمية سيؤدي إلى تحقيق المساهمين الجدد مكاسب على حساب المساهمين القدامى، كذلك الأمر سيؤدي ذلك إلى تخفيض القيمة الدفترية وبالتالي السوقية للسهم. لتوضيح ذلك، بفرض أن

الشركة باعت أسهم الزيادة بقيمتها السوقية أي بـ 500 ل.س للسهم الواحد. تكون القيمة الدفترية:

$$560 \text{ ل.س} = \frac{10.000.000 + 6.000.000 + 40.000.000}{100.000}$$

وبالتالي يخسر المساهم القديم عن كل سهم يملكه مبلغ 15 ل.س هي الفرق بين القيمة الدفترية للسهم قبل الزيادة والقيمة الدفترية على افتراض تمت الزيادة ولكن بالقيمة الاسمية للسهم، كما أن المساهم الجديد يحقق مكسباً قدره 60 ل.س عن كل سهم يشتريه وهو يمثل الفرق بين القيمة الاسمية التي يشتري السهم بها وقيمة السهم الدفترية أي التي يستطيع أن يبيع السهم بها في سوق الأوراق المالية لو أراد ذلك.

تعويضاً للمساهمين القدامى عن ذلك، أعطى المشرع للمساهمين القدامى حق الأفضلية بالاكتتاب وذلك بالنسبة والتناسب لما يملكوه مع ما تصدره الشركة من أسهم جديدة. ففي مثالنا السابق يشمل حق الأفضلية في الاكتتاب سهم جديد مقابل أربع أسهم قديمة أي يحق لمن يملك أربع أسهم قديمة أن يشتري سهماً جديداً بسعر 500 ل.س أو أن يبيع هذا الحق لمساهم جديد كي يتمكن من شراء سهم جديد. وبالتالي فإن قيمة حق الأفضلية في الاكتتاب هي 15 ل.س عن كل سهم قديم والتي تمثل الفرق بين القيمة الدفترية للسهم قبل الزيادة والقيمة الدفترية للسهم على افتراض تمت الزيادة.

لذلك، على كل مساهم جديد يرغب بشراء سهم واحد أن يشتري أربع حقوق أفضلية من المساهم القديم حتى لا يحقق مكاسب على حساب المساهم القديم وبالتالي تصبح قيمة السهم التي على المساهم الجديد دفعها هي القيمة الاسمية للسهم 500 ل.س (والتي تمثل الآن سعر الإصدار الجديد) بالإضافة إلى قيمة أربع حقوق

أفضلية قيمة كل حق 15 ل.س أي 60 ل.س تدفع للمساهم القديم وخارج دفاتر الشركة عن كل سهم يشتريه المساهم الجديد.

إذاً ما يدفعه المساهم الجديد

= 500 ل.س القيمة الاسمية تدفع للشركة + 60 ل.س قيمة حقوق الأفضلية تدفع للمساهم القديم.

= 560

إن قيمة حقوق الأفضلية هذه لا علاقة لها بالدفاتر التجارية للشركة، تتم خارج دفاتر الشركة بين المساهمين القدامى والمساهمين الجدد. إن ما يخص الشركة هو سعر إصدار السهم أي مبلغ 500 ل.س.

بفرض أن أحد المساهمين قرر شراء 100 سهم من أسهم الزيادة التي أصدرتها الشركة في مثالنا السابق بقيمتها الاسمية 500 ل.س للسهم الواحد.

يكون على المساهم الجديد دفع مبلغ 50.000 ل.س إلى الشركة قيمة الأسهم وشراء 400 حق أفضلية (100 سهم جديد $\times$ 4 حقوق أفضلية للسهم) قيمة حق الأفضلية الواحد هو 15 ل.س أي عليه دفع مبلغ 6000 ل.س لأحد المساهمين القدامى مقابل شرائه لحقوق الأفضلية هذه.

تسجل الشركة في دفاترها قيمة الأسهم التي باعها بقيمتها الاسمية أي 50.000 ل.س أما مبلغ الـ 6000 ل.س الذي دفعه المساهم الجديد لشراء حقوق الأفضلية من المساهم القديم فهو عملية تجارية بين المساهم القديم والجديد تجري خارج دفاتر الشركة بين المساهمين.

لا بد من التنويه إلى أن أغلب الشركات تترك الآن لسوق الأوراق المالية تحديد قيمة أسهمها السوقية عند زيادة رأس المال. وحق المساهم هو في شراء أسهم جديدة بنسبة ما يملكه من أسهم بالنسبة لرأس المال وذلك حفاظاً على هذه النسبة بعد

الزيادة. على سبيل المثال: إذا قررت الشركة إصدار 10.000 سهم جديد، وإن المساهم يملك 10% من أسهم الشركة قبل الزيادة، في هذه الحالة له الحق بشراء 1000 سهم جديد قبل أي مساهم جديد (10.000 سهم $\times$ 10%) وذلك للحفاظ على نسبة ما يملك من رأس المال في الشركة.

مثال:

بالإطلاع على قسم حقوق الملكية لدى إحدى الشركات المساهمة في 2002/6/30 تبين ما يلي:

10.000.000	- رأس المال المصدر والمدفوع
2.000.000	أسهم عادية (20.000 سهم $\times$ 500 ل.س)
<u>12.000.000</u>	- احتياطي إجباري وأرباح محتجزة
	حقوق الملكية

بتاريخه قررت الشركة زيادة رأس المال إلى 15.000.000 ل.س من خلال إصدار 10.000 سهم عادي جديد بسعر إصدار قدره 550 ل.س للسهم الواحد.
المطلوب: 1- تحديد القيمة الحقيقية للسهم قبل زيادة رأس المال.

2- تحديد القيمة الحقيقية للسهم على افتراض تمت زيادة رأس المال.

3- تحديد علاوة الإصدار اللازمة كي لا يحقق أي من المساهمين مكسباً على حساب مساهم آخر.

4- تحديد حق الأفضلية في الاكتتاب.

4- إجراء القيود المحاسبية اللازمة، على افتراض أن القيمة طلبت

على قسطين متساويين وبافتراض أن شهادة السهم تصدر بعد سداد كامل قيمة الأسهم.

الحل:

رأس المال + الاحتياطات والأرباح المحتجزة

1- القيمة الحقيقية للسهم قبل الزيادة =

$$\text{عدد الأسهم} = \frac{2.000.000 + 10.000.000}{20.000} = 600 \text{ ل.س.}$$

2- القيمة الحقيقية للسهم على افتراض تمت الزيادة =

رأس المال القديم + الاحتياطات والأرباح المحتجزة + رأس المال الجديد + علاوة الإصدار

عدد الأسهم القديمة + عدد الأسهم الجديدة.

$$583.33 \text{ ل.س.} = \frac{500.000 + 5.000.000 + 2.000.000 + 10.000.000}{20.000 \text{ سهم قديم} + 10.000 \text{ سهم جديد}}$$

3- نلاحظ أن القيمة الحقيقية على افتراض تمت الزيادة قد انخفضت عن القيمة الحقيقية قبل الزيادة، وهذا ما يؤدي إلى خسارة المساهم القديم مبلغ 16.67 ل.س. عن كل سهم يملكه يمثل الفرق بين ما كان يمكن أن يبيع سهمه قبل الزيادة وما يمكنه من بيع سهمه بعد الزيادة (600 - 583.33). كما أن المساهم الجديد يحقق ربحاً قدره 33.34 ل.س. عن كل سهم يشتريه وهو يمثل الفرق بين ما دفعه للشركة قيمة كل سهم يشتريه 550 ل.س. وبين ما يمكنه بيع سهمه في السوق المالي وهو 583.33 ل.س. لذلك وتفادياً لهذه الخسارة كان على الشركة أن تصدر أسهمها بسعر يساوي

القيمة الدفترية قبل الزيادة أي بسعر 600 ل.س أي برأس مال إضافي قدره 100 ل.س (500-600) وليس برأس مال إضافي قدره 50 ل.س (500-550).

4- حق الأفضلية في الاكتتاب: يمثل الفرق بين القيمة الحقيقية للسهم قبل الزيادة والقيمة الحقيقية للسهم على افتراض تمت الزيادة أي 16.67 (583.33-600). لذلك على كل مساهم يرغب في شراء سهم جديد أن يشتري حق أو حقوق الأفضلية اللازمة وهي تمثل نسبة الأسهم الجديدة إلى الأسهم القديمة. عدد الأسهم القديمة يمثل ضعف عدد الأسهم الجديدة.

5- قيود اليومية اللازمة: لا تختلف إجراءات إثبات إصدار أسهم جديدة لزيادة رأس المال عن ماسبق بيانه بالنسبة لإصدار الأسهم عند تكوين الشركة.

وعلى فرض أن الشركة طرحت أسهم الزيادة على الاكتتاب العام لتحصيل قيمتها على قسطين أحدهما في 6/30 والثاني في 2007 /9/30

- بتاريخ الإصدار والاكتتاب بالأسهم

2002/6/30		
من حـ/البنك		3.000.000
إلى المذكورين		
حـ/اكتتاب محصلة-أسهم عادية	2.500.000	
حـ/رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية	500.000	
قبض قيمة قسط الاكتتاب عن 1000 سهم بواقع		
250 ل.س وعلاوة 50 ل.س		
بتاريخه		
من حـ/اكتتاب محصلة		2.500.000
إلى حـ/رأس المال- أسهم عادية	2.500.000	
إصدار شهادات الأسهم أو تخصيص الأسهم		

عند طلب القسط الثاني:

2.500.000	من ح/ أقساط تحت التحصيل - أسهم عادية	
2.500.000	إلى ح/ رأس المال - أسهم عادية	
	طلب القسط الثاني	

طلب القسط الثاني:

2.500.000	من ح/ البنك	بتاريخه
2.500.000	إلى ح/ أقساط تحت التحصيل - تخصيص	
	قبض قسمة القسط الثاني	

2- زيادة رأس المال عن طريق ضم الأرباح المحجوزة:

تعتمد الشركات عادة إلى حجز جزء من أرباحها السنوية في صورة احتياطات أو أرباح غير موزعة، وتستخدم تلك الاحتياطات والأرباح غير الموزعة في تمويل نشاط الشركة، لذلك، فإن توزيع جزء منها في ضوء ما يسمح به القانون يؤدي إلى المساس بالمركز المالي للشركة. لذلك، تلجأ الشركات إلى ضم تلك الأرباح إلى رأس المال لأن إدماجها في رأس المال يمنع إمكانية توزيعها مستقبلاً، علماً أن إدماجها في رأس المال لا يؤدي إلى زيادة الموارد المالية للشركة إلا أنه يكفل للشركة الاحتفاظ بها بشكل دائم.

تصدر الشركات مقابل تلك الأرباح والاحتياطات المدموجة في رأس المال أسهم جديدة تعادل قيمتها ما تم ضمه من الأرباح والاحتياطات إلى رأس المال وتوزع هذه الأسهم على المساهمين مقابل الأرباح التي كان يفترض أن توزع عليهم نقداً

وتسمى أسهم منحة. ويحقق هذا الإجراء مصلحة كل من الشركة والمساهمين والدائنين.

حيث يسمح هذا الإجراء للشركة بالاحتفاظ بالأموال بصفة دائمة وفي الوقت نفسه تقوم بإجراء توزيعات أرباح للمساهمين في شكل أسهم وبالتالي توصل جزء من الأرباح للمساهمين دون إضعاف المركز النقدي للشركة. كما أن الشركات تلجأ إلى هذا الأسلوب من أجل توزيع أسهم مكافأة للإداريين والعمال النشيطين في الشركة من خلال منحهم خيارات لشراء سهم الشركة بسعر محدد وفي زمن محدد. كما أن هذا الإجراء يحقق مصلحة المساهمين حيث يحصل كل منهم على أسهم دون مقابل ودون خضوع تلك التوزيعات إلى ضريبة الدخل حيث أن هذا الشكل من التوزيعات معفى من ضريبة الدخل لأنه لا يعد دخلاً من وجهة نظر ضريبة الدخل.

كما أن هذا الإجراء يحقق مصلحة دائني الشركة، من حيث أنه يزيد الضمان المكفول للدائنين. وغني عن القول أن توزيع أسهم منحة يؤدي إلى تخفيض القيمة الدفترية للسهم وقد يؤدي إلى انخفاض القيمة السوقية أيضاً مما يزيد في حجم الطلب على أسهم الشركة في السوق المالي أي يصبح السهم أكثر ملاءمة للتعامل التجاري. عند اتخاذ قرار إدماج الأرباح المحجوزة (أو الاحتياطي أو الأرباح غير الموزعة) يتم جعل حساب الأرباح المحجوزة أو حساب الاحتياطي أو الأرباح غير الموزعة (تبعاً للحالة) مديناً وجعل حساب توزيعات أسهم دائناً. وعندما يتم إصدار وتوزيع الأسهم على المساهمين يجعل حساب توزيعات أسهم مديناً وحساب رأس المال أسهم عادية أو ممتازة دائناً.

لتوضيح ذلك: بفرض أن إحدى الشركات المساهمة والتي يبلغ رأسمال مالها 10.000.000 ل.س مقسم إلى أسهم عادية قيمة السهم الاسمية 500 ل.س. كما أن هناك احتياطات وأرباح محتجزة قدرها 2.000.000 ل.س.

قررت الشركة زيادة رأس المال عن طريق ضم نصف الاحتياطي على رأس المال مقابل إصدار أسهم عادية مدفوعة بالكامل على المساهمين بمعدل سهم واحد عن كل مئة سهم يملكها المساهم.

القيود اللازمة لإثبات ذلك:

- اتخاذ قرار إدماج الأرباح والاحتياطي برأس المال

1.000.000	من حـ/ الاحتياطات والأرباح المحتجزة
1.000.000	إلى حـ/ أسهم منحة مستحقة التوزيع
	اتخاذ قرار الهيئة العامة بتوزيع اسهم منحة

قرار توزيع أسهم منحة على المساهمين بمعدل سهم واحد عن مئة سهم من خلال ضم الاحتياطات.

- إصدار الأسهم وتوزيعها على المساهمين

1.000.000	من حـ/ أسهم منحة مستحقة التوزيع
1.000.000	إلى حـ/ رأس المال - أسهم عادية
	إثبات إصدار 1.000 سهم عادي قيمة السهم الاسمية 500 ل.س مدفوعاً كاملاً

وتظهر حقوق الملكية في الميزانية على الشكل التالي:

حقوق الملكية:

رأس المال المصدر والمدفوع	
22.000 سهم عادية قيمة السهم 500 ل.س	11.000.000
الاحتياطيات والأرباح المحتجزة	1.000.000
رأس المال المدفوع	12.000.000

نلاحظ أن إصدار أسهم المنحة لم يضعف المركز المالي للشركة بل أدى إلى الحفاظ على مقدرتها المالية، الذي حصل هو إجراء تعديل على حقوق ملكية حملة الأسهم فقط.

لابد من التنويه إلى أن الشركة وعند زيادة رأس مالها من خلال إصدار أسهم منحه بتحويل جزء من الأرباح المحتجزة والاحتياطيات، تعتمد كأساس في تحديد سعر الإصدار على ما إذا كان التوزيع كبيراً، 20%-25% من الأسهم المتداولة أم كان التوزيع صغيراً (أقل من ذلك). إذا كان التوزيع كبيراً يكون الهدف تخفيض القيمة السوقية للسهم لذلك، تعتمد الشركة القيمة الاسمية للسهم كأساس كما هو في مثالنا. أما إذا كان التوزيع صغيراً تعتمد الشركة كأساس القيمة السوقية للسهم لأن أثر ذلك على سعر السوق سوف يكون ضعيفاً.

-تحويل السندات القابلة للتحويل إلى أسهم:

السندات القابلة للتحويل هي السندات التي يمكن تحويلها خلال مدة زمنية محددة بعد إصدارها إلى أوراق مالية أخرى. يجمع السند القابل للتحويل كلاً من منافع السند وامتياز تبديله بأسهم حسب الخيار الذي يحمله.

تصدر الشركات أوراق مالية قابلة للتحويل لسببين اثنين:

- 1- الرغبة في زيادة التمويل بالملكية دون التنازل عن السيطرة أكثر مما هو ضروري. لتوضيح ذلك، بفرض أن إحدى الشركات المساهمة ترغب بتجميع 9.000.000 ل.س خلال المدة التي يباع فيها سهمها العادي بـ 600 ل.س.

إن إصدار كهذا يتطلب بيع 15000 سهم (9.000.000 ÷ 600 ل.س) وذلك بغض النظر عن تكلفة الإصدار.

إذا باعت الشركة 6000 سند قيمة السند الاسمية 1500 ل.س، كل سند قابل للتحويل إلى سهمين عاديين، يمكن للشركة عندها أن تجمع مبلغ 9.000.000 ل.س من خلال تعهدها بإصدار 12.000 سهم من أسهمها العادية.

2- السبب الثاني هو الحصول على تمويل بأسهم عادية بمعدلات منخفضة. إن ميزة تحويل السندات إلى أسهم عادية تُغري المستثمر بقبول معدل فائدة أقل مما لو أن السندات أُصدرت دون ميزة التحويل. إن قبول المستثمر بمعدل فائدة أقل يعود إلى حقه بشراء أسهم الشركة العادية بسعر ثابت حتى تاريخ الاستحقاق.

الحاسبة عن سندات الدين القابلة للتحويل تتطلب التقرير عن مسائل تتعلق بـ:

1- تاريخ الإصدار A time of issuance

2- تاريخ التحويل A time of conversion

3- تاريخ الاستدعاء A time of retirement

1- تاريخ الإصدار:

طريقة تسجيل السندات القابلة للتحويل بتاريخ الإصدار هي الطريقة نفسها المتبعة عند تسجيل سندات الدين المصدرة دون ميزة التحويل. أي خصم أو علاوة ناتجة من إصدار السندات القابلة للتحويل تستنفذ حتى تاريخ الاستحقاق لأنه من الصعوبة توقع متى يتم التحويل.

2- تاريخ التحويل:

عند تحويل سندات الدين إلى أوراق مالية أخرى، تكمن المشكلة المحاسبية في تحديد المبلغ الذي يجب أن تسجل به الأوراق المالية المستبدلة بسندات دين. هناك طريقتان:

1- استخدام طريقة القيمة الدفترية لتسجيل تحويل السندات، تعدّ

الطريقة الأكثر استخداماً من الناحية العملية والأكثر قبولاً من

قبل المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً GAAP.

2- استخدام طريقة القيمة السوقية عند تسجيل عملية التحويل.

لتوضيح ذلك نورد المثال التالي:

بفرض أن إحدى الشركات المساهمة أصدرت سنداً قيمته الاسمية 1000 ل.س بعلاوة إصدار قدرها 60 ل.س قابل للتحويل إلى سهمين من أسهمها العادية قيمة السهم الاسمية 500 ل.س. بتاريخ التحويل كان مبلغ العلاوة غير المستنفذ 50 ل.س وقيمة السند السوقية 1200 ل.س وسعر السهم في السوق 520 ل.س.

القيد المحاسبي وفق أسلوب القيمة الدفترية:

من المذكورين		
حـ/سندات الدين المستحقة	1000	
حـ/علاوة إصدار السندات	50	
إلى المذكورين		
حـ/رأس المال - أسهم عادية	1000	
حـ/رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية	50	
تسجيل تحويل سند قيمته الاسمية 1000 ل.س وعلاوة إصداره غير المستنفذ 50 ل.س مقابل 10 أسهم عادية		

إن ما يؤيد طريقة القيمة الدفترية هي أنها تستند إلى أن هناك اتفاق قد نشأ بتاريخ الإصدار مفاده هو أن تدفع الشركة مبلغ نقدي محدد بتاريخ الاستحقاق أو أن تصدر عدد محدد من أسهم رأس المال. لذلك عند تحويل سندات الدين إلى أسهم ملكية استناداً إلى شروط التحويل بموجب عقد تحويل، فإنه يجب عدم الاعتراف بربح أو بخسارة ناتجة عن عملية التحويل.

القيد المحاسبي وفق أسلوب القيمة السوقية:

من المذكورين		
حـ/سندات الدين المستحقة		1000
حـ/علاوة إصدار السندات		50
حـ/خسارة استدعاء السندات		150
إلى المذكورين		
حـ/رأس المال - أسهم عادية	1000	
حـ/رأس المال الإضافي زيادة عن القيمة الاسمية	200	
تسجيل تحويل سند قيمته السوقية 1200 ل.س وعلاوة		
إصدار غير المستنفذة 50 ل.س مقابل سهمين عاديين		

بما أن عملية التحويل قد تمت من قبل حامل السند (وليس من قبل مصدره) فهو ليس إطفاءً مبكراً للدين. لذلك، يجب عدم الإفصاح عن الربح أو الخسارة كعنصر استثنائي في قائمة الدخل (Extraordinary item).

والقيد المحاسبي:

150		من حـ/ ملخص الدخل
	150	إلى حـ/ خسارة استدعاء السندات
		قفل خسارة استدعاء السندات في ملخص الدخل

ولابد من الإشارة إلى أن عقد إصدار السندات القابلة للتحويل إلى أوراق مالية يتضمن شروط التحويل والتي تشمل المدة التي يكون فيها حق التحويل مضموناً لحامل السند، وسعر التحويل، ومعدل تحويل. ويمثل سعر التحويل العلاقة بين القيمة الاسمية للسند وبين عدد الأوراق المالية التي يحصل عليها حامل السند مقابل تحويل السند الذي يملكه إلى أوراق مالية أخرى. فإذا كانت القيمة الاسمية للسند القابل للتحويل إلى أسهم عادية 1000 ل.س، وكانت شروط التحويل تنص على حق حامل السند في تحويل السند الذي يملكه إلى أربعة أسهم عادية في أي وقت. بعد مرور ثلاث

سنوات من تاريخ الإصدار، يكون عندها سعر التحويل 250 ل.س (1000 ل.س ÷ 4)، أما معدل التحويل فيمثل عدد الأسهم العادية التي يحصل عليها حامل السند عند استعماله لحق التحويل، حسب مثالنا فإن معدل التحويل هو 4 أسهم عادية لكل سند، أي عند تحويل مائة سند إلى أسهم عادية، يحصل حملة السندات على 400 سهم عادي مقابل 100 سند.

مثال:

أصدرت إحدى الشركات المساهمة 10.000 سند 7% قابلة للتحويل إلى أسهم عادية القيمة الاسمية للسند 1000 ل.س وأن عقد الإصدار ينص على حق حامل السند في تحويل السند إلى سهم ونصف من الأسهم العادية للشركة في أي وقت، بعد سنتين من تاريخ الإصدار وحتى تاريخ الاستحقاق. كانت القيمة الاسمية لأسهم الشركة 550 ل.س وسعر إصدار السند 600 ل.س. قام أحد حملة السندات باستخدام حق تحويل سندات المائة التي يملكها إلى أسهم عادية، في وقت كان رصيد حساب السندات القابلة للتحويل 10.000.000 ل.س وعلاوة إصدار السندات 250.000 ل.س وكانت القيمة السوقية للسند في تاريخ التحويل 1200 ل.س.

الحل:

السندات المحوَّلة	100 سند
عدد الأسهم المصدرة (100 سند × 1.5 أسهم)	150 سهم
القيمة الاسمية للسندات المحوَّلة	$100 \text{ سند} \times 1000 = 100.000$
علاوة إصدار السندات المحوَّلة	250.000
السندات ÷ 10.000 سند = 25 ل.س	
100 سند محوَّل × 25 = 2500 ل.س	
(رصيد علاوة إصدار السندات المحوَّلة).	
القيمة السوقية للسندات المحوَّلة	$100 \times 1200 = 120.000 \text{ ل.س}$

القيود المحاسبية حسب الطريقة الأولى - عدم تحقيق ربح أو خسارة نتيجة التحويل:
(بالقيمة الاسمية للسندات المحوَّلة)

من المذكورين		
حـ/سندات دين مستحقة		100.000
حـ/علاوة إصدار سندات		2500
إلى المذكورين		
حـ/رأس المال - أسهم عادية	75.000	
حـ/رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية	27500	
تحويل 100 سند إلى 150 سهم عادي		

القيود المحاسبية حسب طريقة القيمة السوقية - الاعتراف بالربح والخسارة الناتجة من التحويل:

من المذكورين		
حـ/سندات دين مستحقة		100000
حـ/علاوة إصدار سندات		2500
حـ/خسارة استدعاء السندات		17500
إلى المذكورين		
حـ/رأس المال - أسهم عادية	75.000	
حـ/رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية	45.000	
تحويل 100 سند إلى 400 سهم عادي		

بنهاية الدورة يتم قفل خسارة السندات في ملخص الدخل

التحويلات المستحقة (المستعجلة) **Induced conversion**:

يرغب مصدر السندات أحياناً في أن يشجع حملة السندات القابلة للتحويل إلى أوراق مالية (ملكية) بتحويل سنداتهم بشكل مبكر حتى يُخفّض من تكاليف الفائدة أو حتى يُحسّن من مستوى التمويل بالملكية بالنسبة لمستوى التمويل بالدين. لذلك، يمكن

لمصدر السندات أن يقدم بعض المحفّذات الإضافية (بشكل نقدي أو على شكل أسهم) تسمى حلاوة (Sweetener) تشجيعاً لعملية التحويل. يتم التقرير عن تلك الحلاوة على أنها نفقة تُحمّل على الدورة الحالية بمبلغ يساوي للقيمة العادلة للأوراق المالية الإضافية أو كتعويض إضافي آخر.

نفرض أن لدى إحدى الشركات المساهمة سندات قيمتها الاسمية 1.000.000 ل.س. قابلة للتحويل إلى 1500 سهم عادي قيمة السهم الاسمية 500 ل.س. رغبت الشركة تخفيض تكلفة الدين السنوية، لذلك، وافقت على أن تدفع لحملة السندات القابلة للتحويل مبلغ 80.000 ل.س كتعويض إضافي إذا رغبوا بالتحويل. بفرض أنه تم تحويل كامل السندات، يكون القيد المحاسبي على الشكل التالي:

من المذكورين		1000.000
حـ/سندات الدين المستحقة		
حـ/نفقات تحويل سندات الدين		80.000
إلى المذكورين		
حـ/رأس المال - أسهم عادية	750.000	
حـ/رأس المال الإضافي	250.000	
حـ/النقدية	80.000	
تحويل سندات إلى أسهم عادية ودفع تعويض إضافي		

يسجل مبلغ الـ 80.000 ل.س المدفوع تشجيعاً لتحويل السندات على أنه نفقة تحمل على الدورة الحالية وليس تخفيضاً لحقوق الملكية.

من حـ/ملخص الدخل		80.000
إلى حـ/نفقات تحويل سندات الدين	80.000	
تحميل علاوة التحويل على إيرادات الدورة		

يرى بعض المختصين أن نفقة التحويل المستعجلة هذه تمثل تكلفة الحصول على رأس مال ملكية. لذلك يجب الاعتراف بها على أنها تخفيض (تكلفة) رأس المال

المكتسب وليس عبئاً على الدورة. على أية حال، ترى هيئة معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB أنه عندما يكون هناك حاجة لدفع مبالغ إضافية لحث حملة السندات على تحويل سنداتهم، فإن المبلغ المدفوع يكون من أجل خدمة (أن يحول حملة السندات بالزمن المحدد) وبالتالي يجب التقرير عنها على أنها عبء. إلا أنه لا يتم التقرير عنها في قائمة الدخل على أنها عنصر استثنائي Extraordinary.

- تحويل الأسهم الممتازة إلى أسهم عادية (رأس المال)

محاسبياً الفرق بين السند القابل للتحويل والسهم الممتاز القابل للتحويل بتاريخ الإصدار هو أن السند القابل للتحويل يعتبر على أنه التزام، بينما يعدّ السهم الممتاز (إلا إذا كان هناك شرط استرداد قانوني) القابل للتحويل على أنه جزء من حقوق ملكية حملة الأسهم، إضافة لذلك عند التنفيذ على الأسهم الممتازة القابلة للتحويل ليس هناك مبرراً منطقياً للاعتراف بالمكسب أو الخسارة. ليس هناك اعتراف بمكسب أو خسارة عندما تتعامل الشركة مع حملة أسهمها في حدود مقدرتهم كمالكين للشركة.

يتم عندها تطبيق طريقة القيمة الدفترية: تصبح الأسهم الممتازة مع ما يخصها من رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية مدينة، وتصبح الأسهم العادية مع ما يخصها من رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية (إذا كان هناك زيادة بالمبلغ المسدد من الأسهم الممتازة ورأس المال المدفوع الذي يخصها) دائماً. يمكن أن يكون هناك معالجة مختلفة عندما تكون القيمة الاسمية للأسهم العادية المصدرة أكبر من القيمة الدفترية للأسهم الممتازة في هذه الحالة تصبح الأرباح المحتجزة مدينة بالفرق.

مثال:

أصدرت إحدى الشركات المساهمة 2000 سهم من أسهمها العادية (قيمة السهم الاسمية 500 ل.س) مقابل تحويل 1500 سهم ممتاز (قيمة السهم الاسمية 500 ل.س) كانت قد صدرت بعلاوة إصدار قدرها 60000 ل.س. القيد المحاسبي:

من المذكورين		
حـ/رأس المال - أسهم ممتازة قابلة للتحويل	750.000	
حـ/رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية	60.000	
حـ/الأرباح المحتجزة.	190.000	
إلى حـ/رأس المال - أسهم عادية	1000.000	
إصدار 2000 سهم عادي قيمة السهم الاسمية 500 ل.س بغرض تحويل 1500 سهم ممتاز قيمة السهم الاسمية 500 ل.س		

السبب المنطقي لجعل الأرباح المحتجزة مدينة بالفرق هو أنه عُرض على حملة الأسهم الممتازة عائد إضافي ليسهل تحويلها إلى أسهم عادية، تم تحميل الأرباح المحتجزة بهذا العائد الإضافي. يرى آخرون أن يتم تخفيض رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية بهذا العبء الإضافي.

مثال:

أصدرت إحدى الشركات المساهمة 1000 سهم عادي قيمة السهم الاسمية 1000 ل.س، مقابل تحويل 1000 سهم ممتاز قيمة السهم الاسمية 1500 ل.س وعلاوة إصدار 250 ل.س. قيود اليومية:

من المذكورين		1500.000
حـ/رأس المال - أسهم ممتازة		25.000
حـ/رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية		
إلى المذكورين		
حـ/ رأس المال - أسهم عادية	1000.000	
حـ/رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية	525.000	

بموجب هذا المثال، تم إضافة الزيادة في القيمة الاسمية للأسهم الممتازة ورأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية للأسهم المحولة إلى أسهم عادية إلى رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية - أسهم عادية - وبالتالي تم تطبيق طريقة القيمة الدفترية.

تخفيض رأس المال:

تلجأ الشركات إلى تخفيض رأس المال عند تعرضها لأحد الاحتمالات التالية:

أ- بهدف تغطية خسائر كبيرة تعرضت لها ولا يتوقع تغطيتها من الأرباح التي ينتظر تحققها في السنوات المقبلة. لا يترتب على إجراء كهذا رد أي مبلغ فعلي للمساهمين عند إجراء التخفيض، إلا أنه يسمح للشركة بتوزيع أرباح للمساهمين خلال السنوات التالية للتخفيض، إذا ما تحققت الأرباح المتوقعة. كما أن هذا الإجراء يؤدي إلى إظهار رأس المال بقيمته الحقيقية فضلاً عن الإفصاح عن المعدل الحقيقي للعائد على رأس المال المستثمر إذا ما تحققت الأرباح المتوقعة مستقبلاً.

ب- التخلص من الأرباح العاطلة والزائدة عن مقدرة الشركة على استثمارها في نشاطاتها الحالية أو المستقبلية. يتم في هذه الحالة رد مبالغ فعلية إلى المساهمين بحيث تعود بالفائدة عليهم من خلال استثمارهم تلك الأموال في مجالات أفضل. كما أن تخفيض رأس المال يؤدي إلى الإفصاح عن المعدل الحقيقي للعائد على رأس المال، مما يؤدي إلى رفع القيمة السوقية للسهم.

ج- إظهار الموجودات بقيمة غير صحيحة وذلك بسبب عدم إخضاعها لمعدلات استهلاك مناسبة مثلاً. لذلك لابد من إعادة تقييم موجودات الشركة ومطالبتها وإظهارها بقيمتها الحقيقية من خلال توسيط حساب إعادة التقدير.

د- حماية مصالح المساهمين في الشركات التي تتعلق نشاطاتها باستغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية أو مرفق من المرافق العامة لفترة محدودة من الزمن. يتم ذلك من الأرباح المحققة خلال عملها وذلك حفاظاً على مصالح المساهمين والدولة مانحة الامتياز ودائني الشركة. ويتم تخفيض رأس المال في مثل هذه الحالات إما عن طريق تخفيض القيمة الاسمية أو القيمة المحددة أو القيمة المكتتب بها (حالة الأسهم دون قيمة اسمية ودون قيمة محددة) أو عن طريق تخفيض عدد الأسهم المصدرة بإلغاء نسبة منها، أو عن طريق إعفاء المساهمين (أو المكتتبين) من دفع باقي الأقساط التي لم تطلب بعد. ولابد من الإشارة إلى أن تخفيض رأس المال يعود بالضرر على دائني الشركة نظراً لانتقاص قيمة الضمان العام المكفول لهم. لأنه لا يحق لدائني الشركة الرجوع على المساهمين لاقتضاء ديونهم إذا لم تكف أموال الشركة لسدادها. لذلك تضع القوانين عادة شروطاً معينة لاتخاذ قرار التخفيض أو تقييد من سلطة اتخاذ هذا القرار مع وضع الضمانات اللازمة للدائنين.

كما أن شراء الشركة لأسهم رأس مالها من السوق بقصد إلغائها أو بيعها يعني رد قيمة هذه الأسهم للمساهمين وبالتالي فإن اتخاذ قرار بإلغائها أو الاحتفاظ بها دون إعادة بيعها (دون اتخاذ قرار صريح بإلغائها) إنما هو إجراء ينطوي على تخفيض رأس المال، مما يتطلب اتخاذ الإجراءات التي يستلزمها القانون في الدولة موطن الشركة في هذه الحالة.

يتضح مما سبق أن تخفيض رأس المال يمكن أن يتم بوسائل عديدة أهمها:

- 1- تخفيض قيمة السهم
 - 2- تخفيض عدد الأسهم
 - 3- رد قيمة السهم (إستهلاك رأس المال)
 - 4- إلغاء الأسهم المقتناة (أسهم الخزينة)
- سنتناول فيما يلي المعالجة المحاسبية للحالات الثلاث الأولى، أما الحالة الرابعة فقد تمت معالجتها مع أسهم الخزينة.

1- تخفيض قيمة السهم:

أحد طرق تخفيض رأس المال، تخفيض القيمة الاسمية أو القيمة المحددة أو القيمة المكتتب بها وذلك:

- 1) لتغطية خسائر محققة أو 2) لرد قيمة الجزء المخفض من رأس المال إلى المساهمين أو
- 3) اعفائهم من سداد باقي الأقساط التي لم تطلب بعد. ولا يجوز أن تقل القيمة الاسمية للسهم عن القيمة الاسمية المحددة طبقاً لقانون الشركات رقم 3 لعام 2008

لتوضيح ذلك:

بفرض أن رأس مال إحدى الشركات المساهمة 20.000.000 ل.س مقسم إلى 25.000 سهم عادي قيمة السهم الاسمية 800 ل.س مدفوع بالكامل، وبفرض أن الشركة اتخذت الإجراءات القانونية (قرار الجمعية العامة غير العادية وموافقة وزارة الاقتصاد وهيئة الأسواق والأوراق المالية) لتخفيض القيمة الاسمية للسهم إلى 700 ل.س .

القيود المحاسبية لذلك:

20.000.000	من ح/رأس المال - أسهم عادية (قيمة اسمية 400 ل.س)
17500000	إلى المذكورين ح/رأس المال - أسهم عادية
25000000	ح/رأس المال - إعادة تقويم الأسهم
	إثبات تخفيض القيمة الاسمية للسهم من 800 ل.س إلى 700 ل.س بقرار الجمعية العامة غير العادية

بالنسبة إلى حساب رأس المال - إعادة تقويم أسهم، يمكن استخدامه في تغطية الخسائر المحققة وبالتالي يجعل هذا الحساب مديناً ويجعل حساب الخسائر دائناً. بفرض أن الخسائر كانت معادلة لمبلغ إعادة التقويم.

2500000	من ح/رأس المال - إعادة تقويم الأسهم
2500000	إلى ح/خسائر محققة من إعادة التقويم
	استخدام حساب إعادة التقويم في تغطية الخسائر المحققة

أما إذا تم استخدام تلك المبالغ في رد قيمة الجزء المخفض من رأس المال فيجعل هذا الحساب مديناً ويجعل حساب المساهمين دائناً:

2500000	من ح/رأس المال - إعادة تقويم الأسهم
2500000	إلى ح/ المساهمين
	قرار إعادة مبلغ التخفيض إلى المساهمين

وعندما يتم دفع القيمة المردودة للمساهمين، يجعل حساب المساهمين مديناً ويجعل حساب البنك دائناً.

2500000	من ح/ المساهمين	إلى ح/ البنك
2500000	رد مبلغ تخفيض رأس المال إلى المساهمين	

أما إذا كانت قيمة السهم غير مدفوعة بالكامل وتقرر تخفيض رأس المال عن طريق إعفاء المساهمين من سداد القسط أو الأقساط الباقية، فإن الأمر لا يحتاج إلى قيود محاسبية، وإنما يحتاج إلى إثبات قرار الجمعية العامة غير العادية بهذا الخصوص بصورة بيانية في اليومية العامة.

تخفيض عدد الأسهم:

في هذه الحالة يتم تخفيض رأس المال من خلال إلغاء عدد من الأسهم بالنسبة لكل مساهم على أساس نسبة معينة من الأسهم التي يملكها وبحيث لا يترتب على ذلك إخراج أحد المساهمين ولا أن يترتب عليه تجزئة السهم، مع الاحتفاظ بالقيمة الاسمية أو القيمة المحددة أو القيمة المكتتب بها على ما كانت عليه قبل تخفيض رأس المال. لتوضيح ذلك:

بفرض وحسب مثالنا السابق كان قرار الجمعية غير العادية تخفيض رأس المال من خلال إلغاء 40.000 سهم من أسهم الشركة أي بمعدل سهم واحد من كل خمسة أسهم. يتم إثبات هذا القرار بالقيد التالي:

2.000.000	من ح/ رأس المال - أسهم عادية	إلى ح/ رأس المال - إعادة تقويم
2.000.000	إثبات قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ .. رقم .. بتخفيض عدد الأسهم بمعدل سهم واحد من كل خمسة أسهم	

بالنسبة للجزء المخفض من رأس المال والمحوّل لحساب رأس المال - إعادة تقويم أسهم يتم معالجته كما مر معنا في الفقرة السابقة. فيما لو كان إطفاءً لخسائر كانت الشركة قد تكبدتها:

2.000.000	من ح/رأس المال - إعادة تقويم	
2.000.000	إلى ح/خسائر محققة - إعادة التقويم	
	استخدام الجزء المخفض من رأس المال بإطفاء	
	الخسائر المحققة	

أما إذا تم إعادة المبلغ إلى المساهمين وذلك برد قيمة الجزء الملغى من الأسهم:

2.000.000	من ح/رأس المال - إعادة تقويم	
2.000.000	إلى ح/ المساهمين	
	إثبات قرار الجمعية العامة غير العادية بإلغاء عدد	
	من الأسهم ورد المبلغ إلى المساهمين	

حين دفع القيمة إلى المساهمين

4.000.000	من ح/ المساهمين	
4.000.000	إلى ح/ البنك	
	رد قيمة الأسهم الملغاة إلى المساهمين	

رد قيمة السهم بالكامل (استهلاك رأس المال):

تلجأ الشركات المساهمة التي تتكون لاستغلال مورد من الموارد الطبيعية كشركات المناجم والمحاجر وآبار النفط، أو التي تتكون لاستغلال مرفق من المرافق العامة (امتيازاً حكومياً كشركات الكهرباء أو الشركة التي تتكون لاستغلال أحد الفنادق) إلى رد قيمة أسهم رأس مالها إلى المساهمين خلال حياتها من الأرباح المحققة وذلك حفاظاً على مصالح المساهمين والدولة مانحة الامتياز ودائني الشركة. فإذا قامت

الشركة برد قيمة بعض أسهمها دون تحقيق أرباح أو بما يزيد عن الأرباح المحجوزة لهذا الغرض، فإن ذلك يؤدي لإنقاص قيمة الأصول ورأس المال في آن واحد. وبالتالي إلى الإضرار بالدائنين من حيث إنقاص الضمان العام المكفول لهم، كما أنه يؤدي بالإضرار بالجهة مانحة الامتياز، ذلك أن رد جزء من رأس المال دون تحقيق أرباح كافية لتغطية قيمة الجزء المردود يؤدي لإنقاص (أو استنفاد) رأس المال استنفاداً حقيقياً وبالتالي استنفاد ما يقابله من أصول.

وفي هذه الحالة قد لا تجد الشركة في نهاية حياتها أصولاً لتسليمها للجهة مانحة الامتياز مما يعتبر إضراراً بتلك الجهة. لتوضيح ذلك:

بفرض أن أصول إحدى الشركات المساهمة ورأس مالها عند التكوين بلغ 10.000.000 ل.س بفرض أنه بنهاية العام حققت الشركة أرباحاً قدرها 1.000.000 ل.س تظهر الميزانية على الشكل التالي:

أصول	11.000.000	رأس المال	10.000.000
		أرباح محجوزة	1.000.000
	<u>11.000.000</u>		<u>11.000.000</u>

بفرض أن الشركة ردت جزءاً من رأس المال يعادل الأرباح المحتجزة. يؤدي ذلك إلى إنقاص كل من الأصول ورأس المال، وتظهر الأصول بمبلغ 10.000.000 ل.س ورأس المال 9.000.000 ل.س واحتياطي رد الأسهم المحتجزة 1.000.000 ل.س.

الميزانية

أصول	10.000.000	رأس المال	9.000.000
		احتياطي رد الأسهم	1.000.000
	<u>10.000.000</u>		<u>10.000.000</u>

نلاحظ أنه بالرغم من رد جزء من رأس المال فقد تم إحلال احتياطي رد الأسهم محل هذا الجزء المخفض لتحويل الأصول، ومن ثم فلا ضرر يقع على الجهة مانحة الامتياز أو على الدائنين.

بفرض أن الشركة قامت برد مبلغ 1.500.000 ل.س إلى المساهمين، تصبح الأصول في هذه الحالة 9.500.000 يقابلها رأس المال 8.500.000 ل.س واحتياطي رد الأسهم 1.000.000 ل.س. وهذا يعني أن الشركة ردت جزء من رأس المال المدفوع وليس من الأرباح المحتجزة أي كأنها باعت جزء من أصولها.

الميزانية

أصول	9.500.000	رأس المال	8.500.000
		احتياطي رد الأسهم	1.000.000
	<u>9.500.000</u>		<u>9.500.000</u>

نلاحظ أن رأس المال قد انخفض بمبلغ 1.500.000 ل.س ولم يتم تعويض ذلك إلا بمبلغ 1.000.000 ل.س من الأرباح المحتجزة أي أن الأموال المتاحة لتمويل الأصول نقصت 500.000 ل.س وهو نفس المقدار الذي نقصت فيه الأصول. لو استمر الحال على هذا المنوال سينتهي الأمر إلى رد كامل قيمة رأس المال ولكن على حساب الأصول التي ستصبح في نهاية عمر المشروع صفر.

هناك عدة طرق يمكن للشركة اتباعها لرد قيمة الأسهم في حالة الشركات التي تقوم باستغلال مورد من الموارد الطبيعية أو مرفق عام لمدة محددة من الزمن.

1- رد قيمة نسبة معينة من الأسهم سنوياً لكل مساهم بما يتناسب مع عدد الأسهم التي يملكها (ومن ثم إلغاؤها)، كأن ترد الشركة قيمة سهم واحد من كل عشرة أسهم يمتلكها المساهم، وفي السنة الثانية ترد قيمة سهمين من كل خمسة عشر سهم يمتلكه المساهم مثلاً.

2- رد قيمة الأسهم للمساهمين عن طريق الاختيار العشوائي (القرعة). وفي هذه الحالة لا بد من إصدار أسهم تمتع مقابل الأسهم المستهلكة، وذلك بواقع سهم تمتع مقابل كل سهم ردت قيمته. وتخول أسهم التمتع صاحبها بكامل الحقوق التي كانت تخوله إياها الأسهم التي ردت إليه. يتم إثبات إصدار أسهم التمتع في اليومية العامة بصورة بيانية ويتم الإفصاح عنها في الميزانية ضمن عناصر حقوق الملكية دون تضمين أي قيمة لها.

3- رد جزء من قيمة السهم لجميع المساهمين كل سنة بحيث يتم رد قيمة السهم للمساهمين في نهاية عمر الشركة وهنا لا ضرورة لإصدار أسهم تمتع لأن جميع المساهمين على قدم المساواة.

4- شراء الأسهم من البورصة، ومن ثم إلغاؤها وهذا تم شرحه عند الحديث عن أسهم الخزينة.

والقيود المحاسبية المتعلقة باستهلاك (رد قيمة الأسهم) على الشكل التالي:

1- عند تخصيص جزء من الأرباح المحققة لتكوين احتياطي لرد قيمة الأسهم:

من ح/ توزيع الأرباح	xxx	
إلى ح/ احتياطي رد قيمة السهم	xxx	
إثبات تخصيص جزء من الأرباح لتكوين احتياطي رد		
قيمة السهم للمساهمين		

3- عند اتخاذ قرار رد قيمة السهم وتحديد عددها وتخصيصها

للمساهمين:

من ح/ رأس المال- أسهم عادية	xxx	xxx
إلى ح/ المساهمين	xxx	
إثبات رد قيمة .. سهم للمساهمين بمعدل ... سهم عن كل .. سهم		

3- عند قيام المساهمين بسحب قيمة الأسهم التي تقرر رد قيمتها فعلاً:

من ح/ المساهمين	xxx	xxx
إلى ح/ البنك	xxx	
إثبات دفع قيمة... سهم إلى المساهمين		

بشكل عام سيؤدي هذا الإجراء إلى انخفاض رأس المال، إلا أن ظهور احتياطي رد قيمة الأسهم سيعوض هذا الانخفاض.

إن رد قيمة الأسهم للمساهمين كاملة أو بجزء منها لا يترتب عليه حرمان المساهم أو المساهمين بأي حق من الحقوق التي كانت تضمنها له الأسهم التي تم رد قيمتها إليه.

مثال:

في 2002/1/1 تكونت شركة مساهمة لاستغلال أحد الفنادق على مدى عشر سنوات برأسمال 20.000.000 ل.س وقد كانت نتيجة أعمال الشركة بنهاية العام الأول على الشكل التالي:

الميزانية		
رأس المال	20.000.000	أصول 22.000.000
(40.000 سهم × 500)		
أرباح محتجزة	2.000.000	
	<u>22.000.000</u>	<u>22.000.000</u>

قرر مجلس إدارة الشركة رد 10% من قيمة السهم لكافة المساهمين

المطلوب:

- القيود اللازمة لاستهلاك رأس المال وإعداد الميزانية بعد رد قيمة السهم
- وضع الميزانية بعد استهلاك جزء من رأس المال.

قيود اليومية:

2.000.000	من ح/ الأرباح والخسائر المحتجزة	
2.000.000	إلى ح/ احتياطي رد قيمة الأسهم	
	إثبات تخصيص جزء من الأرباح لتكوين	
	احتياطي رد قيمة الأسهم بمعدل 10% من	
	الأسهم العادية	
2.000.000	من ح/ رأس المال	
2.000.000	إلى ح/ المساهمين	
	إثبات رد قيمة 40.000 سهم للمساهمين	
	بمعدل 10% من الأسهم المصدرة	
2.000.000	من ح/ المساهمين	
2.000.000	إلى ح/ البنك	
	إثبات دفع 10% قيمة 40.000 سهم	
	للمساهمين	

الميزانية بعد إثبات رد قيمة الأسهم

رأس مال	20.000.000	أصول
رأس المال المصدر	18.000.000	
والمدفوع 360.000		
احتياطي رد قيمة	2.000.000	
الأسهم		
<u>20.000.000</u>		<u>20.000.000</u>

نلاحظ أن رأس المال قد انخفض بمقدار 2.000.000 ل.س ليحل محله رصيد احتياطي رد الأسهم بالمقابل انخفض رصيد الأصول 2.000.000 ل.س أيضاً.



أسئلة الفصل الثاني

التمرين الأول :

في 2006/1/1 تكونت إحدى الشركات المساهمة من خلال السماح لها بإصدار 100.000 سهم عادي بقيمة اسمية 500 ل.س للسهم الواحد. تم الاكتتاب بـ 80.000 سهم وسدد المكتتبون 50% من قيمة السهم عند الاكتتاب أما الباقي فتم تحصيله على الشكل التالي:

في 7/5 تم تحصيل 25% من قيمة الأسهم الباقية.
في 9/5 تم تحصيل الباقي من قيمة الأسهم.
المطلوب:

- 1- تسجيل قيود اليومية اللازمة لإصدار الأسهم وسداد القيمة.
- 2- بيان قسم حقوق الملكية على الميزانية.

التمرين الثاني:

في 2005/1/1 عرضت إحدى الشركات المساهمة على أساس الاكتتاب العام ولعدد محدود من الأفراد الحق في شراء 1000 سهم لكل منهم، قيمة السهم الاسمية 500 ل.س، لبيع نقداً بسعر 520 ل.س. قبل هذا العرض 1000 شخص ممن عرضت عليهم الأسهم ودفعوا 40% من قيمة السهم كدفعة أولى، على أن يطلب مجلس الإدارة الأقساط الباقية على الشكل التالي:

في 2005/6/5 تم طلب 35% من قيمة السهم
في 2005/9/7 تم طلب الباقي من قيمة السهم.
المطلوب:

-قيود اليومية اللازمة لتكوين الشركة وسداد قيمة الأسهم وإصدار شهادات الأسهم.

التمرين الثالث:

في 2004/1/1 تكونت شركة مساهمة من خلال السماح لها بالإصدار 1500.000 سهم عادي قيمة السهم الاسمية 500 ل.س. اكتتب المؤسسون في 20% من تلك الأسهم. طرحت باقي أسهم رأس المال على الاكتتاب العام على أن تحصل قيمتها على ثلاث أقساط على النحو التالي:

200 ل.س قسط اكتتاب في 2004/1/1

200 ل.س قسط تخصصي في 6/1 إلى 6/30

100 ل.س قسط ثالث في 10/1 إلى 10/30

فيإذا علمت :

- سدد المؤسسون قيمة الأسهم التي اكتتبوا بها نقداً:

- أقفل باب الاكتتاب في 2004/7/1، وتبين أن الأسهم المكتتب بها قد تجاوزت ما طرح على الاكتتاب العام وبلغت 1.700.000 سهم، لذا تقرر التخصيص على النحو التالي:

1- مكنتين في أقل من 2000 سهم خصص لهم كامل الأسهم التي اكتتبوا بها وبلغت اكتتاباتهم 200.000 سهم.

2- مكنتين في 2000 سهم وأقل من 4000 سهم خصص لهم 80% من طلباتهم البالغة 300.000 سهم.

3- مكنتين في 4000 سهم وأقل من 6000 سهم خصص لهم 70% من طلباتهم البالغة 500.000 سهم.

4- مكنتين في 6000 سهم وأقل من 10.000 سهم خصص لهم 60% من طلباتهم البالغة 600.000 سهم.

5- مكتبتين بأكثر من 10.000 سهم خصص لهم 50% من طلباتهم البالغة 100.000 طلب.

فإذا علمت أنه تم استخدام الزيادة الواردة مع قسط الاكتتاب لسداد بقيمة الأقساط، وأن شهادات الأسهم تصدر عند التخصيص (قبل استيفاء كامل قيمة السهم).

المطلوب: 1- إعداد قائمة الاكتتاب والتخصيص الخاصة بالاكتتاب العام.

2- قيود اليومية اللازمة لإثبات إصدار الأسهم.

3- تصوير الحسابات اللازمة.

4- إعداد الميزانية الافتتاحية للشركة.

التمرين الرابع:

في 2005/6/1 وافقت الهيئة العامة غير العادية للشركة السورية للمعادن على زيادة رأس مالها من خلال إصدار 100.000 سهم عادي قيمة اسمية 500 ل.س بسعر إصدار 550 ل.س، و 50.000 سهم ممتاز 6% بمجمعة الأرباح قيمة اسمية 500 ل.س بسعر إصدار 520 ل.س.

اكتب المساهمون القدامى في 25% من الأسهم العادية و 20% من الأسهم الممتازة وسددوا قيمة أسهمهم بالكامل نقداً في تاريخ الإصدار.

أما باقي الأسهم فقد طرحت للاكتتاب العام على أن تحصيل قيمتها على ثلاث أقساط على النحو التالي:

البيان	أسهم عادية	أسهم ممتازة
قسط اكتتاب يحصل من 2005/6/30-6/1	250 ل.س	220 ل.س
	بما فيه العلاوة	بما فيه العلاوة
قسط تخصيص يحصل من 8/31-8/1	150	150
قسط أخير يحصل من 11/30-11/1	150	150

تم الاكتتاب بالأسهم الممتازة كاملة وسددت جميع الأقساط في مواعيدها.
بالنسبة للأسهم العادية وردت اكتتابات في 130.000 سهم وتم التخصيص على
الشكل التالي:

- مكتتبون في 60.000 سهم خصص لهم 50% من اكتتاباتهم.
 - مكتتبون في 50.000 سهم خصص لهم 80% من اكتتاباتهم.
 - مكتتبون في 20.000 سهم خصص لهم 25% من اكتتاباتهم.
- المطلوب:**

1- تسجيل قيود اليومية اللازمة لإثبات زيادة رأس المال بافتراض أن شهادة السهم تصدر عند التخصيص.

2- تصوير الحسابات اللازمة لإثبات زيادة رأس المال.

3- بافتراض أن المساهم غسان المكتتب بـ 5000 سهم تأخر عن سداد المستحق عليه من قسط التخصيص، في 2005/10/15 باعت الشركة أسهمه إلى عصام بسعر 480 ل.س بعد أن حملته بمصاريف بيع 20.000 ل.س وفوائد تأخير قدرها 5000 ل.س. علماً أن المساهم غسان ضمن الذين خصص لهم 25% من اكتتاباتهم.

المطلوب:

إجراء قيود اليومية وتصوير الحسابات اللازمة لإثبات زيادة رأس المال ومعالجة الأسهم المتأخر عنها وإعادة إصدارها.

التمرين الخامس:

في 2004/1/1 أصدرت إحدى الشركات المساهمة 1000.000 سهم عادي قيمة السهم الاسمية 500 ل.س للسهم. تم الاكتتاب في هذه الأسهم على النحو التالي:

1- اكتتب بعض المؤسسين بـ 100.000 سهم وتم دفع القيمة نقداً.

2- اكتب مؤسس آخر في عدد من الأسهم مقابل تقديمه الأصول الآتية:
آ- قطعة أرض تبلغ تكلفتها 2000000 ل.س، قدرت قيمتها بـ 2500000 ل.س

ب- بضاعة تبلغ تكلفتها 1500000 ل.س، قدرت قيمتها 1750000 ل.س.
ج- أسهم في شركة أخرى تبلغ تكلفتها 500000 قدرت قيمتها بـ 750000 ل.س

3- تم طرح الأسهم على الاكتتاب العام على أن يدفع المكتتبين 40% من القيمة الاسمية للسهم عند الاكتتاب، و 30% من قيمة السهم عند التخصيص خلال الفترة 8/25 إلى 9/15، ويدفع باقي قيمة السهم بقسط واحد خلال الفترة من 11/1 إلى 11/15.

تم الاكتتاب في عدد من الأسهم يعادل مرة ونصف عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب العام. وتم التخصيص على الشكل التالي:

آ- خصص للمكتتبين بعد قليل من الأسهم 1000 سهم وما دون 100% من أسهمهم وبلغت 85.000 سهم.

ب- خصص للمكتتبين بـ 50.000 سهم وما دون 90% من اكتتاباتهم التي بلغت 200.000 سهم.

ج- خصص للمكتتبين بـ 40.000 سهم وما دون 80% من اكتتاباتهم التي بلغت 300.000 سهم.

د- خصص للمكتتبين بـ 30.000 سهم وما دون 70% من اكتتاباتهم التي بلغت 350.000 سهم.

هـ- خصص للمكتتبين بـ 20000 سهم وما دون 35% من اكتتاباتهم التي بلغت 400000 سهم.

فإذا علمت أن الشركة قررت الاحتفاظ بالاككتابات الزائدة لمقابلة الأقساط التالية عن الأسهم المخصصة، وأن جميع الأقساط حصلت في مواعيدها وأن شهادة السهم يتم إصدارها عند التخصيص.

المطلوب:

1- إعداد قائمة الاككتاب والتخصيص الخاصة بالاككتاب العام.

2- إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات ما تقدم.

التمرين السادس:

في 2004/1/1 تكونت شركة مساهمة لاستغلال أحد الفنادق لمدة 20 سنة وذلك برأس مال قدره 400.000 سهم قيمة السهم الاسمية 500 ل.س. قررت الشركة رد قيمة أسهمها خلال حياتها موزعة بالتساوي على مدار فترة الاستغلال وذلك بطريقة القرعة مع إصدار أسهم تمتع بنفس عدد الأسهم التي ترد قيمتها لأصحابها. لذا قامت الشركة باحتجاز مبلغ من أرباح العام يكفي لتغطية قيمة الأسهم التي تقرر ردها علماً أن الأرباح المحققة عن عام 2004 بلغت 15000000 ل.س.

المطلوب:

إجراء قيود اليومية اللازمة بفرض تمام عملية الرد في 2004/12/31 وبيان أثر ذلك على الميزانية في ذلك التاريخ.

التمرين السابع:

أصدرت إحدى الشركات المساهمة 5000 سهم عادي قيمة السهم الاسمية 1000 ل.س وقيمتها السوقية 1250 ل.س و 2000 سهم ممتاز قيمة السهم الاسمية 500 ل.س وقيمتها السوقية 750 ل.س مقابل مبلغ إجمالي قدره 6500.000 ل.س.

المطلوب:

توزيع المبلغ الإجمالي هذا:

أولاً: وفق الطريقة التناسبية.

ثانياً: وفق طريقة الزيادة على فرض أنه ليس للأسهم الممتازة قيمة سوقية بعد.

التمرين الثامن:

أصدرت إحدى الشركات المساهمة في 2005/6/30، 1000 سهم عادي قيمة السهم الاسمية 500 ل.س وذلك مقابل أتعاب لمؤسسه المحاماة التي تتعامل معها:

المطلوب: تسجيل عملية إصدار الأسهم العادية وفق الاحتمالات الآتية:

أ- القيمة السوقية العادلة للأسهم غير معروفة إلا أن التكلفة العادلة لأتعاب المحاماة معروفة على أنها 600.000 ل.س.

ب- القيمة السوقية العادلة للأسهم معروفة على أنها 750.000 ل.س غير أن التكلفة العادلة لأتعاب المحاماة غير معروفة.

ج- كلاً من القيمة السوقية العادلة للأسهم والتكلفة العادلة لأتعاب المحاماة غير معروفة. وتم تقدير التكلفة العادلة لأتعاب المحاماة من قبل خبير مستقل بمبلغ 550.000 ل.س.

التمرين التاسع:

في 2004/6/1 طرحت إحدى الشركات المساهمة 100.000 سهم عادي على الاكتتاب العام قيمة السهم الاسمية 500 ل.س على أن يسدد على ثلاث أقساط على

الشكل التالي:

قسط اكتتاب 200 ل.س يدفع في 2004/6/1

قسط تخصيص 150 ل.س يدفع في 2004/11/15

قسط ثالث 150 ل.س يدفع في 2005/1/15

يدفع مع قسط الاكتتاب 20 ل.س عن كل سهم مصاريف إصدار .

المطلوب:

إجراء قيود اليومية اللازمة على فرض أن شهادة السهم سوف تصدر بعد سداد كامل قيمة السهم وأن مصاريف الإصدار الفعلية كانت :

- آ- بلغت مصاريف الإصدار الفعلية 2.000.000 ل.س.
ب- بلغت مصاريف الإصدار الفعلية 2.200.000 ل.س.
ج- بلغت مصاريف الإصدار الفعلية 1.800.000 ل.س.

التمرين العاشر:

إليك بعض الأرصدة التي ظهرت في دفاتر إحدى الشركات المساهمة في 2005/1/1:

- حساب رأس المال 200.000 سهم عادي قيمة السهم الاسمية 500 ل.س.
 - حساب الأرباح المحتجزة 5.000.000 ل.س.
 - حساب أسهم بالخزينة 1500.000 ل.س (تكلفة شراء السهم 600 ل.س).
 - وقد قامت الشركة خلال العام بالعمليات الآتية فيما يتعلق بأسهم الخزينة:
 - 1- قامت الشركة بشراء 10.000 سهم من أسهم رأس مالها بسعر 590 ل.س.
 - 2- قامت الشركة ببيع 8000 سهم بسعر 650 ل.س.
 - 3- قامت الشركة ببيع 5000 سهم بسعر 620 ل.س (تتضمن رصيد الأسهم التي كانت موجودة في الخزينة ببداية العام).
 - 4- قررت الشركة إلغاء باقي الأسهم الموجودة بالخزينة.
- المطلوب:

إجراء قيود اليومية وتصوير الحسابات اللازمة لإثبات العمليات السابقة .

التمرين الحادي عشر:

تأسست في 2004/1/1 شركة النماء للأعمال الزراعية المساهمة المغفلة برأس مال قدره 200.000.000 ل.س (400.000 سهم عادي قيمة السهم الاسمية 500

ل.س. تم الاكتتاب بجميع الأسهم وسددت قيمتها بالكامل في حساب الشركة لدى المصرف.

في 2005/5/1 قررت الشركة زيادة رأس مالها إلى 250.000.000 ل.س من خلال إصدار 100.000 سهم عادي جديد بسعر إصدار 520 ل.س للسهم الواحد، وكانت شروط الإصدار تقضي بتسديد قيمة الأسهم على الشكل التالي:

220 ل.س قسط أول يدفع في 2005/5/1

200 ل.س قسط ثاني يدفع في 2005/9/1

100 ل.س قسط ثالث يدفع في 2005/12/1

طرحت الأسهم على الاكتتاب العام بعد أن تنازل المساهمون القدامى عن أفضليتهم في الاكتتاب وبيعهم لهذا الحق للمكتتبين الجدد، وقد تم الاكتتاب بجميع الأسهم وسددت الأقساط في مواعيدها إلى المصرف. في 2005/12/31 ظهرت الأرصدة التالية علاوة على الأرصدة الناتجة عن العمليات السابقة.

أرصدة مدينة ومجموعها (401.415.000 ل.س)

أراضٍ 84.705.000، مبانٍ 100.000.000، بضاعة 18.750.000، أثاث 55.000.000، سيارات 25.000.000، زبائن 25.000.000، مشتريات 78.500.000، دعاية وإعلان 1.500.000، مردودات مبيعات 2.500.000، رسوم جمركية على المشتريات 1.925.000، عمولة وكلاء الشراء 385.000، وراتب إدارية 1.500.000، قرطاسية ولسوازم مكتبية 2.500.000، تأمين ضد الحريق 750.000، مصاريف نقل مبيعات 150.000، مصاريف إدارية مختلفة 750.000، خصم ممنوح على المبيعات 2.500.000. أرصدة دائنة مجموعها (161.915.000 ل.س).

مبيعات 115.500.000، موردون 12.500.000، مردودات مشتريات 3.500.000، خصم مكتسب 3.165.000، احتياطي إجباري 9.500.000، مجمع اهتلاك مباني 10.000.000، مجمع اهتلاك أثاث 2.750.000، مجمع اهتلاك سيارات 5.000.000 ل.س.

في 2005/12/31 تبين ما يلي:

- 1- قدرت بضاعة آخر المدة بمبلغ 15.350.000 ل.س
- 2- تبين أن مصاريف الاستهلاك تحتسب على الشكل التالي:
المباني 10% الأثاث 5% السيارات 20%.
- 3- إن ما يخص العام الحالي من نفقات الدعاية والإعلان 900.000 ل.س.
- 4- تبين أن ما يخص العام الحالي من المصاريف الإدارية 500.000 ل.س.
- 5- تبلغ الرواتب الشهرية 130.000 ل.س.
- 6- تبين أن الديون السيئة والتي لا يمكن تحصيلها مبلغ 2.000.000 ل.س وتقرر تشكيل مخصص للديون المشكوك في تحصيلها للعام القادم بمعدل 15% من رصيد المدينين.

المطلوب:

- 1- تكملة ميزان المراجعة.
- 2- تسجيل قيود زيادة رأس المال علماً أن شهادة السهم تصدر قبل سداد كامل قيمة السهم.
- 3- احتساب حق الأفضلية في الاكتتاب.
- 4- إعداد قائمة الدخل والميزانية الختامية في 2005/12/31.

الفصل الثالث

المطالب

مقدمة

المبحث الأول : المطالب المتداولة (قصيرة الأجل)

المبحث الثاني : المطالب طويلة الأجل.

المبحث الثالث : أوراق الدفع طويلة الأجل.

أسئلة على الفصل الثالث



ليس من السهل أن تجيب على هذا السؤال: ما هي المطالبات ؟ على سبيل المثال، يمكن للمرء أن يسأل ما إذا كانت الأسهم الممتازة حق دين (خصوم) أم هي حق ملكية. ردة الفعل الأولى هي أن نقول أن الأسهم الممتازة في الحقيقة هي حق ملكية ويجب أن تُعرض كجزء من حقوق ملكية حملة الأسهم.

في الحقيقة، تحتوي الأسهم الممتازة على العديد من عناصر الدين أيضاً. مصدر الأسهم الممتازة (وفي بعض الأحيان حاملها) غالباً ما يكون له الحق باستدعاء الأسهم الممتازة خلال فترة زمنية محددة - هذا يجعلها مماثلة لإعادة المبلغ الأصلي للقرض. في أغلب الأحيان تكون أرباح الأسهم الممتازة مضمونة (شرط تجميع الأرباح) ذلك يجعل أرباح الأسهم كالفائدة على السندات. لذلك فالأسهم الممتازة ما هي إلا واحدة من الأدوات المالية التي يصعب تصنيفها.

للمساعدة في حل بعض هذه الخلافات، عرفت هيئة معايير المحاسبة المالية FASB المطالبات على أنها تضحيات مستقبلية محتملة لمنافع اقتصادية ناشئة عن تعهدات حاضرة لمنشأة ما وذلك بأن تنقل أو تتنازل عن أصول أو تقدم خدمات إلى منشآت أخرى في المستقبل كنتيجة لعمليات أو صفقات أو أحداث ماضية.

بكلمة أخرى هناك ثلاث ميزات أساسية للمطالبات:

1- إنها تعهد حاضر يستلزم تسوية مستقبلية محتملة من خلال نقل أو استخدام

النقد، البضائع أو الخدمات.

2- إنها تعهد لا يمكن تجنبه.

3- العملية أو الحدث الذي خلق الالتزام يكون قد حدث في ذلك الحين.

بما أن المطالبات تستدعي دفعات مستقبلية لأصول أو خدمات، فإن أحد أهم

ميزاتها هو التاريخ الذي تصبح فيه مستحقة. بشكل عام، يجب دفع التعهدات

المستحقة مباشرة وخلال الدورة الطبيعية للمنشأة إذا كانت أعمال المنشأة سوف تستمر.

المطالب التي تحمل تاريخ استحقاق طويل الأجل لا تدفع مباشرة ، كقاعدة عامة، تمثل الالتزامات المتداولة حقاً أو مطلباً في الموارد المتداولة للمنشأة ولذلك فهي تقع ضمن تصنيف مختلف قليلاً. هذه الميزة قدمت ظهوراً للتقسيم الأساسي للمطالب إلى:

- 1- Current liabilities مطالبات متداولة
- 2- Long-term debts ديون طويلة الأجل

المبحث الأول

المطالب المتداولة

Current liabilities

يمكن أن يقدم التحليل المتأني للمطالب قصيرة الأجل فكرة واضحة عن سيولة الشركة وربحياتها. الغرض الأساسي من هذا الفصل هو توضيح المبادئ الأساسية فيما يتعلق بالحاسبة والتقرير عن المطالب المتداولة والاحتمالات الطارئة. إن محتوى هذا الفصل سيكون على الشكل التالي:

المطالب المتداولة والاحتمالات



What is a current liabilities

ما المطالب قصيرة الأجل:

هي التزامات من المتوقع أن يتطلب سدادها إلى استخدام الموارد المتوفرة والتي يمكن أن تكون مصنفة على أنها أصول متداولة أو قد يؤدي إلى خلق مطالب أخرى. نلاحظ أن هذا التعريف يأخذ في الحسبان الدورات التشغيلية في الصناعات المتنوعة كما أنه يركز على أهمية العلاقة بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة. المقصود بالدورة التشغيلية هي الفترة الزمنية الممتدة بين الحصول على البضائع والخدمات ذات العلاقة بالعملية التصنيعية والتحقق النهائي للنقود الآتي من المبيعات

والتحصيلات التالية. بعض الصناعات تمتد فيها الدورة التشغيلية لأكثر من عام. من ناحية أخرى مؤسسات التجزئة والمؤسسات الخدمية لها دورات تشغيلية متنوعة خلال العام.

هناك الكثير من الأنواع المختلفة للمطالب المتداولة. الآتي بعض من هذه

الأنواع، سيتم تغطية بعضها خلال هذا الفصل.

1- مطالب دائنة.

2- سندات (أوراق) مستحقة الدفع.

3- الاستحقاق الجاري للديون طويلة الأجل.

4- مطالب قصيرة الأجل يتوقع إعادة تمويلها.

5- أرباح أسهم.

6- ودائع مستلمة من الآخرين .

7- إيراد مقبوض مقدماً.

8- ضريبة مبيعات مستحقة.

9- ضريبة أملاك مستحقة.

10- ضريبة دخل مستحقة.

11- مطالب تخص العمال .

سندات (أوراق) الدفع المستحقة (قصيرة الأجل): Notes Payable

هي محرر مكتوب على أن تدفع مبلغ محدد من النقود بتاريخ محدد في المستقبل ويمكن أن ينشأ هذا المبلغ عن مشتريات، تمويل، أو عن عمليات أخرى. في بعض الصناعات تعتبر أوراق الدفع جزء من عمليات البيع والشراء (وغالباً ما تسمى أوراق الدفع التجارية) عوضاً عن حساب الدائنين.

أوراق الدفع المستحقة للبنوك أو لشركات الإقراض غالباً ما تنشأ عن قروض نقدية. يمكن أن تصنف أوراق الدفع على أنها قصيرة الأجل أم طويلة الأجل وذلك استناداً إلى تاريخ استحقاق سدادها. ويمكن أن تكون أوراق الدفع أيضاً حاملة للفائدة أم غير حاملة للفائدة.

سندات (أوراق) الدفع حاملة الفائدة Interest bearing note issued :

تكون الفائدة مسجلة على متن ورقة الدفع، وتصدر الورقة عندها بقيمتها الاسمية (بمبلغ الاستحقاق) .

بفرض أن أحد البنوك التجارية وافق على أن يقدم قرض قدره 100.000 ل.س في 2001/3/1 إلى إحدى الشركات المساهمة التي وقعت على ورقة تجارية بمبلغ 100.000 ل.س 12% تستحق بعد أربعة أشهر. يكون القيد المحاسبي للحصول على النقدية من البنك على الشكل التالي:

3/1		
من حـ/النقدية	100.000	100.000
إلى حـ/ سندات الدفع	100.000	
تسجيل إصدار ورقة دفع 12% أربع أشهر		
لصالح بنك		

إذا كانت الشركة المقترضة (مصدرة سند الدفع) تجهز قوائمها المالية بشكل نصف سنوي، يتطلب ذلك إجراء قيد تسوية يتم بموجبه الاعتراف بمصروف الفائدة عن الفترة المنتهية وتسجيل الفائدة المستحقة التي تبلغ 4000 ل.س $(100.000 \times 12\% \times 12/4)$ قيد التسوية هو:

4000	4000	6/30 من حـ/مصرف الفائدة إلى حـ/الفائدة المستحقة تسجيل استحقاق الفائدة عن أربع أشهر لصالح بنك...
------	------	---

بتاريخ استحقاق القرض 7/1 على الشركة المقترضة سداد مبلغ القرض
(ورقة الدفع) بالإضافة إلى مبلغ الفائدة البالغ 4000 ل.س (12% × 100.000)
12/4/.

والقيد المحاسبي لدفع مبلغ القرض والفائدة على الشكل التالي:

100.000	من المذكورين حـ/أ. الدفع	
4000	حـ/الفائدة المستحقة	
104.000	إلى حـ/النقدية تسجيل دفع ورقة الدفع حاملة الفائدة والفائدة المستحقة بتاريخ الاستحقاق	

Zero interest bearing note issued : سندات الدفع التي لا تحمل فائدة :

يمكن إصدار ورقة دفع لا تحمل فائدة Zero interest bearing note عوضاً
عن ورقة الدفع بفائدة. ورقة الدفع دون فائدة (بفائدة صفر) لا توضع الفائدة بشكل
واضح على وجه الورقة. إلا أن الفائدة لا تزال تتحمل لأن على المقرض أن يدفع
بتاريخ الاستحقاق مبلغ أكبر من المبلغ الذي حصل عليه نقداً بتاريخ الإصدار. بكلمة
أخرى يكون المقرض قد حصل على القيمة الحالية لورقة الدفع. القيمة الحالية للورقة
تساوي إلى القيمة الاسمية للورقة بتاريخ الاستحقاق ناقصاً الفائدة أو أعباء الخصم التي

فرضها المقرض عن عمر الورقة. من حيث الأساس، يأخذ البنك أتعابه مباشرة عوضاً أن ينتظر استحقاق الورقة التجارية.

لتوضيح ذلك، نفترض أن إحدى الشركات أصدرت في 2005/3/1 سند دفع دون فائدة قيمتها الاسمية (سعر استحقاقها) 104.000 ل.س لمدة أربع أشهر لصالح أحد البنوك. والقيمة الحالية لهذه الورقة هي 100.000 ل.س.

القيد المحاسبي لتسجيل هذه العملية لدى الشركة المصدرة:

من المذكورين		
حـ / النقدية		100.000
حـ / الخصم على أ. الدفع		4000
إلى حـ / سندات الدفع	104.000	
تسجيل إصدار ورقة دفع لمدة أربع أشهر لا تحمل معدل فائدة لصالح بنك..		

لاحظ، تم جعل حساب سندات الدفع دائناً بالقيمة الاسمية لورقة الدفع والتي تزيد بمقدار 4000 ل.س عن المبلغ النقدي المستلم. تم جعل حساب الخصم على أوراق الدفع مدينناً بالفرق بين المبلغ النقدي المستلم والقيمة الاسمية لورقة الدفع. الخصم على أوراق الدفع هو حساب مقابل لأوراق الدفع. لذلك، يظهر على الميزانية مطروحاً من أوراق الدفع. لذلك تظهر الميزانية في 3/1 على الشكل التالي:

الميزانية العمومية لشركة بتاريخ 2005/3/1

التزامات متداولة		
أوراق الدفع	104.000	
الخصم على أ. الدفع	<u>4000</u>	100.000

إن مبلغ الخصم 4000 ل.س يمثل في هذه الحالة تكلفة اقتراض 100.000 ل.س لمدة 4 أشهر. بالاستناد لذلك، فإن مبلغ الخصم يتم تحميله لمصروف الفائدة على مدى عمر الورقة. ذلك يعني أن رصيد ورقة الدفع يمثل مصروف الفائدة القابل للتحميل على الفترات القادمة. لذلك، سيكون غير صحيحاً إذا جعلت حساب مصروف الفائدة مديناً بمبلغ 4000 ل.س بتاريخ الحصول على القرض، لأن هذه الفائدة لم تتحقق بعد ليتم الاعتراف بها.

الاستحقاق الجاري للديون طويلة الأجل:

Current maturities of long-term debt

جزء من قرض السندات، السندات برهن، وغيرها من الأوراق التجارية طويلة الأجل الذي يستحق في العام المالي القادم (الاستحقاق الجاري من الديون طويلة الأجل) يتم التقرير عنه على أنه التزام متداول.

عندما يكون هناك جزء من الدين طويل الأجل مستحق الدفع خلال الإثني عشر شهراً القادمة، كما هو الحال في السندات المتسلسلة (Serial bonds) والتي يجب استدعاؤها خلال سلسلة من الأقساط السنوية، فإن الجزء المستحق من الدين طويل الأجل يتم التقرير عنه على أنه التزام متداول، أما الرصيد فيبقى ديناً طويل الأجل.

يجب عدم التقرير عن الاستحقاقات الجارية للديون طويلة الأجل ضمن المطالبات المتداولة عندما يتعلق الأمر في الحالات التالية:

1- إذا كانت ستستدعي من خلال أصول تم تراكمها لهذا الغرض والتي ربما لم يفصح عنها كأصول متداولة، كالحساب الخاص بسداد السندات طويلة الأجل. حيث يرد هذا الحساب كعنصر من عناصر الاستثمارات طويلة الأجل في جانب الأصول بقائمة المركز المالي.

2- إذا تطلب إعادة تمويلها أو استدعاءها إصدار دين جديد.

3- إذا كان سيتم تحويلها إلى أسهم رأس المال.

بموجب الحالات السابقة، على اعتبار أنه ليس هناك استخدام لأصول متداولة أو خلق لالتزامات متداولة أخرى، فإن تصنيفات تلك الاستحقاقات الجارية ضمن المطالبات المتداولة أمر غير مناسب. لذلك، يجب الإفصاح عن الخطط الموضوعة لتصفية هكذا ديون إما بين قوسين أو بملاحظة مرفقة بالقوائم المالية.

على أية حال، بالنسبة للالتزامات المستحقة القابلة للاستدعاء من قبل المقرض أو ستكون مستحقة عند الطلب خلال عام (أو الدورة التشغيلية، إذا كانت أطول) يجب أن تصنف على أنها التزامات متداولة.

تصبح الالتزامات مستحقة الاستدعاء من قبل الدائنين عندما يكون هناك مخالفة لاتفاق الدين. على سبيل المثال، أغلب اتفاقيات الدين تتطلب أن تحتفظ الشركة بمستوى ملكية بالنسبة للدين المستخدم في تمويل أعمال الشركة، أو أن يكون رأس المال العامل في حده الأدنى. إذا تمت مخالفة الاتفاق، فإنه يجب تصنيف الدين على أنه متداول وأن رأس المال العامل يُتوقع أن يستخدم لتسوية الدين. أما إذا تبين أن المخالفة يمكن معالجتها خلال فترة السماح (Grace period) المعطى بموجب الاتفاق، عندها يمكن أن يصنف الدين على أنه دين غير متداول.

بفرض أن إحدى الشركات أصدرت قرضاً قدره 2.000.000 ل.س بفائدة 10% في 2005/1/1 يستحق السداد على مدى خمس سنوات بأقساط متساوية.

في 2005/12/31 يظهر رصيد هذا القرض في الميزانية على الشكل التالي:

الميزانية العمومية في 2005/12/31

التزامات قصيرة الأجل		
المستحق من قرض السندات	400.000	
التزامات طويلة الأجل		
قرض السندات 10%		1.600.000

ودائع متوجبة الرد Returnable deposits

يمكن أن تتضمن الالتزامات المتداولة ودائع نقدية مستلمة من الغير (الزبائن والعاملين) يمكن أن تستلم الودائع من الزبائن من أجل ضمان إنجاز العقد أو الخدمة أو كضمان يغطي دفعه التزامات متوقعة مستقبلاً. على سبيل المثال، الوديعة التي تتطلبها شركة الهاتف عن تركيب خط الهاتف. الودائع التي تستلم من الزبائن كضمان عن أضرار يمكن أن تقع لممتلكات باستلام الزبون، كالضمان المستلم مقابل سيارات التأجير. إن تصنيف هذه العناصر ضمن الالتزامات المتداولة أو غير المتداولة يعتمد على المدة الزمنية بين تاريخ الوديعة وانتهاء العلاقة التي تطلبت الوديعة.

إيراد مقبوض مقدماً Unearned revenue:

هي أموال تستلمها الشركة قبل إرسال البضاعة أو قبل تنفيذ الخدمة، تعتبر هذه الأموال على أنها إيراد غير مكتسب (Unearned revenue) لذلك تسجل كالالتزام على الشركة لحين إرسال البضاعة أو تنفيذ الخدمة. وتعالج محاسبياً:

1- عند استلام الدفعة، تصبح النقدية مدينة بها، وحساب الإيراد المقبوض مقدماً دائماً بما بحيث يبين مصدر هذا الالتزام.

2- عند تحقق الإيراد بإرسال البضاعة أو تنفيذ الخدمة، يتم جعل حساب الإيراد المقبوض مقدماً مدينياً بالإيراد المتحقق فعلاً وحساب الإيراد المتحقق دائماً.

الجدول الآتي يبين حسابات الإيراد غير المتحققة والإيراد المتحقق المستخدم من أنواع مختارة من منشآت الأعمال:

اسم الحساب		نوع منشأة الأعمال
إيراد متحقق	إيراد غير متحقق (مقبوض مقدماً)	
إيراد الزبائن	إيراد بطاقات الزبائن المقبوضة مقدماً	الخطوط الجوية
إيراد الاككتاب	إيراد الاككتاب المقبوض مقدماً	ناشر المجلات
إيراد إيجار	إيراد الآجار المقبوض مقدماً	الفنادق
إيراد المضان	إيراد الضمان مقبوض مقدماً	تاجر السيارات

يجب التقرير على الميزانية عن أي تعهدات (التزامات) قابلة للاسترداد على شكل بضاعة أو خدمات، ويجب التقرير على قائمة الدخل عن الإيرادات المتحققة خلال الدورة.

لتوضيح ذلك: باعت الجامعة 10.000 بطاقة لحضور خمس مباريات لكرة القدم خلال الفصل قيمة كل بطاقة 50 ل.س وذلك في 2002/8/6 القيد المحاسبي عند البيع:

8/6		
من حـ / النقدية	500.000	500.000
إلى حـ / إيراد مقبوض مقدماً		
بيع 10.000 بطاقة فصلية		

عند إقامة كل لعبة يتم إجراء القيد التالي وذلك للاعتراف بالإيراد المتحقق ولتخفيض مبلغ الالتزام:

من حـ / إيراد مقبوض مقدماً	100.000	
إلى حـ / إيراد بطاقات كرة القدم		100.000
تسجيل الإيراد المتحقق من بيع بطاقات كرة القدم		

يتم التقرير عن الإيراد المقبوض مقدماً كالتزام متداول على الميزانية. عند تحقق الإيراد يتم نقل الجزء المتحقق من الإيراد من حساب الإيراد المقبوض مقدماً إلى حساب الإيراد. وبالتالي يتم قفل الإيراد المتحقق في قائمة الدخل (ملخص الدخل) ورصيد الإيراد المقبوض مقدماً يبقى في الميزانية ضمن الالتزامات المتداولة.

ضريبة المبيعات المستحقة Sales taxes payable

ضريبة تفرض على نقل ملكية شخصية مادية وعلى بعض الخدمات، تحصل من الزبائن مع سعر البيع وتحول إلى السلطة الحكومية المناسبة. الضريبة المحصلة والتي لم تحول إلى الحكومة تصبح التزاماً على الشركة. يجعل حساب ضريبة المبيعات المستحقة دائماً بحيث تعكس الالتزام الذي تخلقه ضريبة المبيعات المستحقة.

والقيد المحاسبي الملائم الذي يعكس ضريبة المبيعات على الشكل التالي: بفرض أن المبيعات بلغت 3000ل.س وأن ضريبة المبيعات 4%.

3120	من حـ/ النقدية أو حـ/ الزبائن	
	إلى المذكورين	
3000	حـ/ المبيعات	
120	حـ/ ضريبة مبيعات مستحقة	
	تسجيل المبيعات وضريبة المبيعات المستحقة	

قد يختلف مبلغ ضريبة المبيعات وفق الصيغة التي تستخدمها الحكومة عن المبلغ المحسوب والمسجل في حساب ضريبة مبيعات مستحقة، في هذه الحالة يجب إجراء قيد تسوية لحساب المطالبين هذا يأخذ في الحسبان المكسب أو الخسارة عن ضريبة المبيعات المحصلة. تتم معالجة هذا الفرق في حساب الأرباح المحتجزة ((صافي من الضريبة)) على اعتبار أنه خطأ في التقدير.

في العديد من الشركات لا يتم الفصل بين مبلغ ضريبة المبيعات ومبلغ المبيعات عند البيع، حيث يتم جعل حساب المبيعات دائماً بكلاً المبلغين. في هذه الحالة وحتى يتم إظهار مبلغ المبيعات الصحيح والالتزام الناشئ عن ضريبة المبيعات، يُجعل حساب المبيعات مدينياً بمبلغ ضريبة المبيعات المستحقة عن تلك المبيعات وجعل حساب ضريبة المبيعات المستحقة دائماً بالمبلغ نفسه.

مثال:

بفرض أن رصيد حساب المبيعات كان 150000 ل.س متضمناً ضريبة مبيعات قدره 4%. بما أن المبلغ المسجل في حساب المبيعات مساوٍ إلى المبيعات بالإضافة إلى 4% من المبيعات، أي أن هذا المبلغ يمثل 1.04 من إجمالي المبيعات، عندئذٍ تكون المبيعات $(1.04/150.000) = 144230.77$. وبالتالي فإن الالتزام الناشئ عن ضريبة المبيعات المستحقة هو:

$$5769.23 = 0.04 \times 144230.77$$
$$(144230.77 - 150.000)$$

عندها يتم إجراء القيد التالي لتسجيل الضريبة المستحقة.

5769.23	من حـ/ المبيعات
5769.23	إلى حـ/ ضريبة المبيعات المستحقة
	تسجيل ضريبة المبيعات المستحقة

تظهر ضريبة المبيعات هذه كالتزام على الشركة ضمن المطالبات المتداولة في الميزانية لحين سدادها للحكومة.

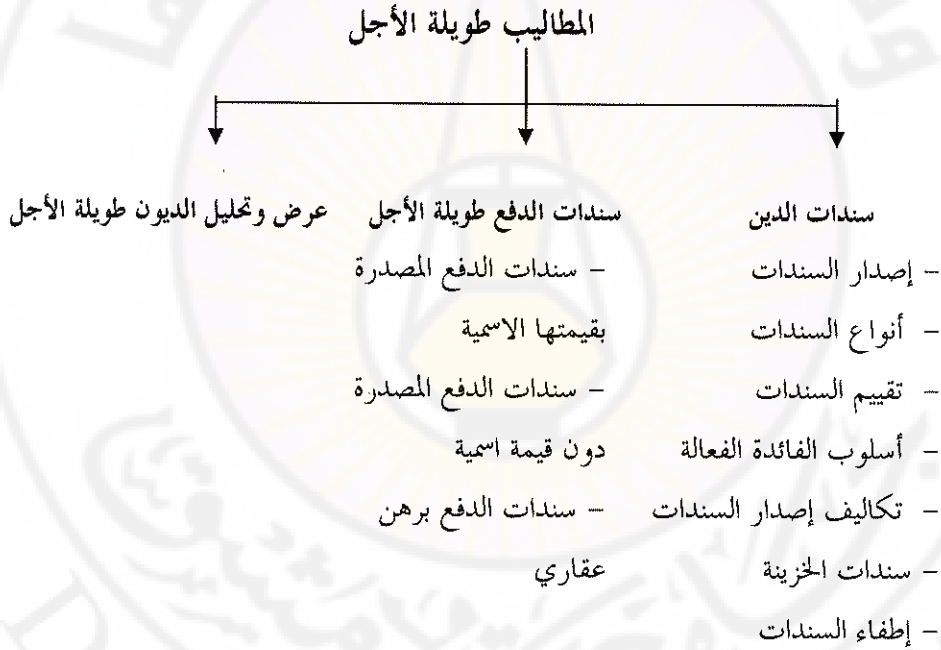


المبحث الثاني

المطالب طويلة الأجل

Long-term liabilities

لا تزال الديون طويلة الأجل تؤدي دوراً هاماً في أسواق رأس المال لأن الشركات والحكومات تحتاج إلى مبالغ كبيرة من الأموال لتمويل نموها. في العديد من الحالات فإن الأسلوب الفعال للحصول على الأموال يتم من خلال إصدار سندات دين طويلة الأجل. إن محتوى هذا الفصل وتنظيمه سيكون على الشكل التالي:



مقدمة:

تتكون الديون طويلة الأجل من تضحيات مستقبلية محتملة لمنافع اقتصادية ناشئة عن تعهدات (التزامات) حالية (حاضرة) ليست مستحقة الدفع خلال عام أو خلال الدورة التشغيلية للمنشأة أيهما أطول.

أمثلة على ذلك، سندات الدين المستحقة، أوراق الدفع طويلة الأجل، أوراق الدفع برهن عقاري... الخ.

يترافق إصدار السندات غالباً مع إجراءات شكلية. على سبيل المثال، غالباً ما تتطلب الأنظمة الداخلية للشركات موافقة مجلس الإدارة وحملة الأسهم قبل إصدار قرض السندات أو إجراء أي دين طويل الأجل.

بشكل عام غالباً ما يكون على الديون طويلة الأجل الكثير من القيود والتعهدات من أجل حماية المقرضين والمقرضين. يُنص على هذه التعهدات وغيرها من الشروط التي تحكم علاقة المقرض بالمقرض في عقد إصدار القرض أو السند التجاري. والعناصر التي يتضمنها عقد إصدار القرض تحتوي على مبلغ القرض، معدل الفائدة، تاريخ أو تواريخ الاستحقاق، شروط الاستدعاء، الأملاك الموضوعة كرهن متطلبات صندوق احتياطي استهلاك السندات، القيود على رأس المال العامل وتوزيع أرباح الأسهم، وقيود متعلقة بإصدار دين إضافي. يجب الإفصاح عن هذه الشروط في القوائم المالية أو بملاحظات مرفقة، للوصول إلى فهم كامل للوضع المالي وللنتائج التشغيلية للمنشأة.

بالرغم مما يبدو على أن هذه التعهدات تقدم حماية كافية لحامل السند طويل الأجل، إلا أن الكثير من حملة السندات يعانون من خسائر لا بأس بها عند إضافة ديون جديدة على بنية تمويل الشركة. وبالرغم من وجود نصوص واتفاقات لحماية حملة السندات إلا أن هذه النصوص تكتب بأسلوب يحتمل التفسيرات المختلفة.

إصدارات السندات :

ضمن الإلتزامات طويلة الأجل المعروضة في ميزانية الشركة تعدّ السندات النموذج الأكثر شيوعاً للديون طويلة الأجل والغرض الرئيسي منها هو الاقتراض طويل الأجل عندما يكون مبلغ المال اللازم أكبر من استطاعة مقرض واحد.

فمن خلال إصدار سندات من فئات 100 ل.س، 1000 ل.س يمكن الحصول على مبلغ كبير من الدين طويل الأجل والذي يمكن تقسيمه إلى وحدات استثمارية صغيرة تسمى السند، وهكذا يمكن لأكثر من مقرض واحد من المساهمة في تمويل القرض.

يمثل السند الناتج عن عقد السندات وعد بدفع: (1) مبلغ من النقود بتاريخ استحقاق محدد (2) فائدة دورية بمعدل محدد من القيمة الاسمية (مبلغ الاستحقاق) maturity amount. يتم إثبات كل سند من السندات المصدرة بشهادة السند التي غالباً ما تحمل قيمة اسمية. دفعات الفائدة على السند غالباً ما تكون نصف سنوية، بالرغم من أن معدل الفائدة على متن السند يُعبر عنها بمعدل سنوي.

يمكن بيع كامل السندات المصدرة إلى بنوك الاستثمار التي تتصرف بدورها كوكيل بيع في عملية تسويق السندات. بموجب إجراءات كهذه، يمكن لبنوك الاستثمار أن تغطي كامل الإصدار من خلال ضمان مبلغ محدد للشركة المصدرة، وبالتالي تتحمل بنوك الاستثمار مخاطر بيع السندات مقابل أي سعر يمكن أن تحصل عليه، أو يمكن لبنوك الاستثمار أن تبيع السندات المصدرة مقابل عمولة يمكن خصمها من مبلغ البيع المتحقق. خيار آخر، هو أن تختار الشركة المصدرة أن تطرح السند للاكتتاب بمفردها من خلال بيع الإصدار مباشرة لمؤسسة كبيرة، مالية أو غير مالية، دون مساعدة متعهد الإصدار.

أنواع السندات وتصنيفاتها Type and rating of bonds:

الآتي بعض النماذج الأكثر شيوعاً للسندات التي يمكن التعامل فيها في منشآت الأعمال.

1- السندات المضمونة والسندات غير المضمونة :

Secured and unsecured bonds

يكون السند مضموناً من خلال دعمه بنوع من أنواع الرهون. سندات الرهن تكون مضمونة بأحقيتها بأصول عقارية. السندات المضمونة بضمانات إضافية تكون مضمونة بأوراق مالية (أسهم، سندات) لشركة أخرى. السندات التي تكون غير مدعومة برهن تسمى سندات غير مضمونة unsecured أو debenture bond بالإضافة إلى أنها غير مضمونة فهي عالية المخاطرة، لذلك فهي تدفع معدل فائدة عالي. تستخدم هذه السندات عادة لتمويل عملية شراء شركة بأموال مقترضة.

سندات ذات أجل، السندات المتسلسلة، والسندات القابلة للاستدعاء :

Term, serial bonds, and callable bond

السند الصادر بتاريخ استحقاق واحد يسمى سندا ذا أجل، والسندات المصدرة بتاريخ استحقاق متسلسلة (أي التي يتم سداد أصل الدين الناشئ بسببها على دفعات) تسمى السندات المتسلسلة. السندات القابلة للاستدعاء تعطي الحق لمصدرها بأن يستدعي تلك السندات ويسحبها من التداول قبل تاريخ استحقاقها إذا وجد أن من مصلحته ذلك كما هو الحال عند انخفاض معدلات الفائدة في السوق عن الفائدة التي يدفعها على تلك السندات مع توفر المال اللازم لديه لاستدعاء تلك السندات. السندات القابلة للتحويل، المضمونة بالبضائع، وسندات الخصم الكبير:

Cobvertible, commodity- backed, and deep discount bond

السندات القابلة للتحويل هي السندات التي يمكن تحويلها إلى أوراق مالية أخرى من أوراق الشركة المالية خلال فترة محددة بعد الإصدار. تم تطوير نوعين جديدين من السندات في محاولة لجذب الأموال في سوق نقدي محدودة.

1- السندات المضمونة بالبضائع commodity backed bonds وهي سندات يمكن استردادها مقابل بضائع، مثل براميل من النفط، أطنان من الفحم، أو مقابل أونصات من المعادن الثمينة. مثال على ذلك، أن تباع إحدى شركات التعدين إصدارين من السندات القابلة للاستدعاء إما مقابل \$1000 نقداً أو مقابل 50 أونصة من الفضة، أي منها الأكبر قيمة بتاريخ الاستحقاق، علماً أنها تحمل معدل فائدة محدودة قدره 8.5%، المشكلة المحاسبية هي تقدير قيمة استحقاق تلك السندات (القيمة الاسمية) خصوصاً وأن أسعار الفضة تتباين بين \$4 و \$40 للأونصة منذ الإصدار.

2- سندات بخضم كبير deep discount bonds هي سندات طويل الأجل لا تحمل معدل فائدة، ويمكن أن تسمى سندات بفائدة صفر. تباع هذه السندات بخضم وتقدم لمشتريها مبلغ فائدة مدفوعة بكاملها بتاريخ الاستحقاق مثال على ذلك، أن تقترض من البنك مبلغ 10000 ل.س وتوقع على سند يستحق بعد مدة من الزمن بمبلغ 13000 ل.س. إن مبلغ 3000 ل.س يمثل مبلغ الخضم. أي أن عليك أن تسدد بتاريخ الاستحقاق 13000 ل.س.

السندات الاسمية والسندات لحاملها :

registered and bearer (coupon) bonds

السندات الاسمية هي السندات التي تصدر باسم مالكيها، وتتطلب لإتمام عملية البيع التنازل عن شهادة السند وإصدار شهادة جديدة. السندات بكوبون أو لحاملها، هي السندات التي لا يسجل عليها اسم مالكيها ويمكن تحويلها من مالك لآخر بالتسليم والاستلام.

income and revenue bonds : سندات الدخل وسندات الإيرادات :

سندات الدخل لا تدفع فائدة إلا إذا كانت الشركة المصدرة شركة رابحة.

سند الإيراد، سميت هكذا لأن الفائدة عليها تدفع من مصادر إيراد محددة، غالباً ما تصدر من قبل المطارات، منشآت المدارس، الهيئات الحكومية.. وبالتالي فإن الفائدة على هذه السندات تدفع مع الإيرادات المتحققة من هذه المنشآت.

تقييم السندات المستحقة - خصم الإصدار، علاوة إصدار :

Valuation of bonds payable discount and premium:

إن عملية إصدار السندات وتسويقها للجمهور لا تحدثان خلال ليلة وضحاها - غالباً ما تحتاج ذلك إلى أسابيع وأحياناً إلى أشهر. يجب تأمين ضامن (متعهد) لبيع السندات، ويجب الحصول على موافقة هيئة تداول الأوراق المالية، يمكن أن يكون مطلوباً أيضاً إصدار نشرة اكتتاب، كما أنه يجب طباعة شهادة السند. إن شروط السندات توضع بشكل مدروس قبل بيع السندات. خلال المدة بين وضع شروط إصدار السندات وبين الإصدار، يمكن أن تتغير الأوضاع المالية للشركة مصدرة السندات كما أن وضع السوق المالي يمكن أن يتغير أيضاً. إن تغييرات كهذه يمكن أن تؤثر على تسويق السند وعلى سعر بيع السند.

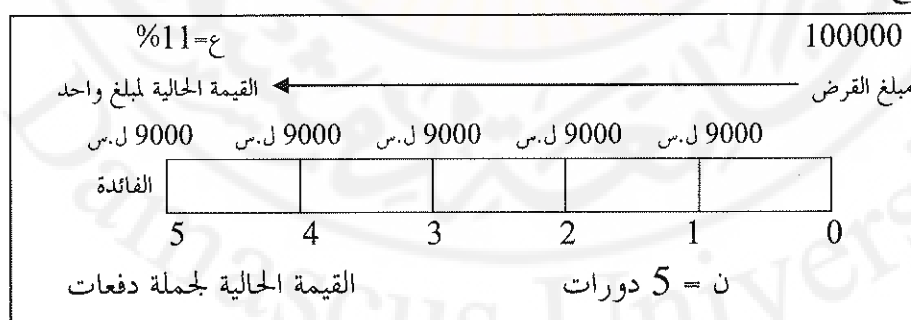
سعر بيع السند المصدر يوضع استناداً لقوانين العرض والطلب للبائع والمشتري، المخاطر ذات العلاقة، وضع السوق، والوضع الاقتصادي. يقيم مجتمع الاستثمار السند بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية والتي تتكون من (1) مبلغ الفائدة النقدي المدفوع عن كل دورة. (2) رأس مال السند (القيمة الاسمية). معدل الفائدة المستخدم لحساب القيمة الحالية لهذه التدفقات النقدية هو معدل الفائدة التي يقدم عائداً مقبولاً عن استثمار مكافئ أو معادل للمخاطر التي يتعرض لها مصدر السند (غالباً الفائدة السوقية).

معدل الفائدة المكتوب وفق شروط السند (تطبع على شهادة السند) تعرف على أنها فائدة اسمية، أو محددة، أو قسيمة (كوبون). هذه الفائدة التي توضع من قبل مصدر السندات يعبر عنها بنسبة من القيمة الاسمية أو قيمة استحقاق السند. إذا كان

معدل الفائدة المطبق من قبل مجتمع الاستثمار (المشترون) يختلف عن معدل الفائدة الموضوع فإن القيمة الحالية للسندات المحسوبة من قبل المشترون (وسعر الشراء الحالي) سوف يختلف عن القيمة الاسمية للسندات. الفرق بين القيمة الاسمية والقيمة الحالية للسندات إما أن يكون خصم إصدار أو علاوة إصدار. إذا بيعت السندات بأقل من قيمتها الاسمية، فإنها تباع بخصم إصدار إذا بيعت السندات بأعلى من قيمتها الاسمية عندها تباع بعلاوة إصدار.

معدل الفائدة الذي يحققه حملة السندات يسمى العائد الفعال أو معدل السوق. إذا بيع السند بخصم، يكون العائد الفعال أعلى من العائد المحدد على السند. على عكس ذلك إذا بيعت السندات بعلاوة، يكون العائد الفعال أقل من العائد المحدد على السندات. تتأثر أسعار السند خلال المدة التي يكون فيها السند متداولاً بمتغيرات متعددة، أهمها معدل الفائدة السوقي. فالعلاقة بين معدل الفائدة السوقي وسعر السند علاقة عكسية، فكلما ارتفع معدل الفائدة السوقي انخفض سعر السند.

لتوضيح احتساب القيمة الحالية للسند المصدر: نفترض أن إحدى الشركات المساهمة أصدرت سندات بقيمة 100.000 ل.س تستحق خلال خمس سنوات بمعدل فائدة سنوي 9% تدفع بنهاية كل عام. بتاريخ إصدار السندات كانت الفائدة السوقية على السندات المماثلة هي 11%. الرسم الآتي يبين التدفق النقدي لكل من الفائدة وبلغ القرض.



واضح أن سعر إصدار قرض السندات هو مجموع القيمة الحالية لمبلغ القرض زائد القيمة الحالية لجملة دفعات الفائدة.

تحتسب القيمة الحالية لمبلغ القرض من خلال استخدام معادلة القيمة الحالية لمبلغ واحد مخصوصاً بمعدل فائدة سوقي ولعدة دورات وهي:

$$\text{القيمة الحالية لمبلغ} = \frac{1}{(1 + r)^n} \text{ المبلغ}$$

حيث أن r : معدل الفائدة - n : عدد دورات دفع الفائدة.

وبالتالي فالقيمة الحالية لمبلغ 100.000 ل.س =

$$59345 = 0.59345 \times 100.000 = \frac{1}{(1 + 0.11)^5} 100.000 =$$

$$\left(\frac{1}{(1 + r)^n} - 1 \right) \frac{1}{r} \text{ القيمة الحالية لجملة دفعات الفائدة} = \text{الفائدة المدفوعة نقداً}$$

$$33263.1 = 3.6959 \times 9000 = \frac{\left(\frac{1}{(1 + 0.11)^5} - 1 \right)}{0.11} 9000 \text{ وهي في مثالنا}$$

$$92608.1 = 33263.1 + 59345 = \text{سعر إصدار هذا السند}$$

ويمكن الوصول إلى النتيجة نفسها من خلال استخدام جداول القيمة الحالية على الشكل التالي:

59345.00 ل.س

- القيمة الحالية لمبلغ القرض

(100.000 ل.س $\times 0.59345$)

(بالعودة لجدول القيمة الحالية لمبلغ واحد) الجدول (آ) نجد أن معامل القيمة الحالية لمعدل الفائدة 11% خمس سنوات هو

0.599345

القيمة الحالية لجملة دفعات الفائدة

(بالعودة لجدول القيمة الحالية لجملة دفعات) الجدول (ب) نجد أن معامل القيمة الحالية لمعدل فائدة 11% خمس سنوات هو

3.69590

33263.10 ل.س

(3.69590 $\times 9000$)

92608.10 ل.س

القيمة الحالية للسندات (سعر بيع السندات)

من خلال دفع مبلغ 92608.10 ل.س بتاريخ إصدار السندات، سيحقق المستثمر عائد فعال قدره 11% خلال السنوات الخمس من عمر السندات. سوف تباع هذه السندات بخصم إصدار قدره 7910.90 ل.س (100.000 - 92608.10 ل.س) السعر الذي تباع به السندات غالباً ما يوضع كنسبة مئوية من القيمة الاسمية للسندات. على سبيل المثال، بيعت سندات إحدى الشركات بـ 92.6 وذلك يعني 92.6% من القيمة الاسمية. إذا حصلت الشركة المصدرة على 102.000 ل.س يمكننا القول أن السندات بيعت بـ 102 أي (102% من القيمة الاسمية).

عندما تباع السندات بأقل من قيمتها الاسمية، ذلك يعني أن المستثمرين يطلبون معدل فائدة أعلى من المعدل المحدد على السند. ذلك يعني إن المستثمرين ليسوا راضين بمعدل الفائدة الموضوع لأنه يمكنهم الحصول على معدل فائدة أعلى على استثمارات بديلة بمخاطر مماثلة كما أنه لا يمكنهم تغيير معدل الفائدة الموضوع، إلا أنهم يرفضون دفع القيمة الاسمية التي على السند. وبالتالي من خلال تغيير المبلغ المستثمر (المدفوع

لشراء السند) يمكنهم تعديل معدل الفائدة الفعال. يستلم المستثمرون فائدة محددة محسوبة على أساس القيمة الاسمية، إلا أنهم يحققون معدل فائدة أعلى من المعدل الموضوع لأنهم يدفعون أقل من القيمة الاسمية التي على السند.
السندات المصدرة بالقيمة الاسمية بتاريخ الفائدة :

Bonds issued at par on interest date

عند إصدار السندات بالقيمة الاسمية وبتاريخ دفع الفائدة (أن تاريخ استحقاق الفائدة يتفق مع السنة المالية للشركة)، في هذه الحالة ليس هناك تسجيل لفائدة مستحقة ولا وجود لحصم إصدار أو لعلاوة إصدار. تُعد القيود المحاسبية بسهولة فيما يتعلق بالنقدية المتراكمة وبالقيمة الاسمية للسندات. لتوضيح ذلك:

بفرض أن إحدى الشركات المساهمة أصدرت في 2002/1/1 قرض سندات قيمته الاسمية 800.000 ل.س يحمل فائدة معدلها السنوي 10% مستحقة الدفع في 1/1 و 7/1 من كل عام ومدّة عشر سنين (علماً أن معدل الفائدة السنوي في السوق عن السندات المماثلة هو 10%).

القيود المحاسبية في دفاتر الشركة المصدرة سوف تكون:

2002/1/1		
من حـ / النقدية	800.000	
إلى حـ / سندات القرض المستحقة	800.000	
إصدار سندات قرض بقيمتها الاسمية		

- القيد المحاسبي لتسجيل الدفعة النصف سنوية الأولى للفائدة :

$40.000 = [12 \div 6 \times \%10 \times 800.000]$ سيكون على الشكل التالي⁽¹⁾:

2002/7/1		
من حـ/مصرفو الفائدة على السندات		40.000
إلى حـ/النقدية	40.000	
تسجيل استحقاق الدفعة الأولى للفائدة		

- القيد المحاسبي لتسجيل مصرفو الفائدة المستحقة في 2002/12/31 (نهاية العام) سوف تكون على الشكل التالي:

من حـ/مصرفو الفائدة على السندات		40.000
إلى حـ/الفائدة المستحقة على السندات	40.000	
تسجيل استحقاق الدفعة الثانية من الفائدة على السندات		

- القيد المحاسبي لتحميل إيرادات السنة المالية بمصرفو الفائدة:

من حـ/ملخص الدخل		80.000
إلى حـ/مصرفو الفائدة على السندات	80.000	
تحميل إيرادات الدورة بمصرفو الفائدة		

سندات القرض المصدرة بخضم أو علاوة إصدار بتاريخ الفائدة:

Bonds issued at discount or premium on interest date:

بفرض أن الشركة كانت قد أصدرت سندات القرض حسب مثالنا السابق في

2002/1/1 بـ 97 (تعني 97% من القيمة الاسمية). عندها يتم تسجيل الإصدار

على الشكل التالي:

1- لا بد من الإشارة هنا إلى أنه يستحق على هذه الفوائد ضريبة تسمى ضريبة ريع رؤوس الأموال المتداولة التي تحتجز من المنبع وتدفعها الشركة إلى الدوائر المالية ومقدارها 7.5% من مبلغ الفائدة.

من المذكورين		
حـ/النقدية (800.000×97%)		776.000
حـ/خصم الإصدار		24.000
إلى حـ/سندات القرض المستحقة	800.000	
إصدار السندات بخصم إصدار		

بما أن لخصم الإصدار علاقة بالفائدة على السندات (حيث هي فائدة تحملها مصدر السند مسبقاً)، يتم استنفاد خصم الإصدار ويتم تحميله على مصروف الفائدة على مدى الدورات التي يبقى فيها القرض متداولاً. بموجب أسلوب القسط الثابت لاستنفاد خصم الإصدار، فإن المبلغ المستنفذ سنوياً هو مبلغ ثابت. على سبيل المثال، باستخدام خصم الإصدار حسب مثالنا البالغ 24.000 ل.س، يكون المبلغ المستنفذ كل عام مدة عشر سنوات هو 2400 ل.س (24000 ÷ 10 سنين) وإذا تم تسجيل الاستنفاد سنوياً، يكون القيد المحاسبي على الشكل التالي:

2400	من حـ/مصروف الفائدة على سندات القرض	
2400	إلى حـ/خصم إصدار السندات	
	تسجيل استنفاد خصم الإصدار وتحميله للفائدة	

بنهاية العام 2002، وكنتيجه لقيد استنفاد خصم الإصدار، يكون رصيد خصم الإصدار غير المستنفذ عن السندات مستحقة الدفع هو 2400-24000 = 21600 ل.س.

بفرض أن تاريخ إصدار سندات القرض 2002/10/1، وإذا كانت السنة المالية للشركة تنتهي في 12/31، عندها يكون مبلغ الخصم المستنفذ خلال عام 2002 هو 600 ل.س (2400 × 3 ÷ 12).

يجب تسجيل فائدة مستحقة عن ثلاثة أشهر أيضاً في 2002/12/31 والتي تبلغ 20.000 ل.س (800.000 × 10% × 3 ÷ 12) والقيود المحاسبية لتسجيل الفائدة المستحقة ومبلغ الخصم المستنفذ هي:

2002/12/31		
من حـ/الفائدة على السندات		20.600
إلى المذكورين		
حـ/الفائدة المستحقة على السندات	20.000	
حـ/خصم إصدار السندات	600	
تسجيل الفائدة المستحقة والمستنفذ من خصم الإصدار		
بتاريخه		
من حـ/ملخص الدخل		20600
إلى حـ/الفائدة على السندات	20600	
تحميل إيرادات الدورة بمصروف الفائدة على السندات		

يتم معالجة علاوة إصدار السندات بالأسلوب نفسه الذي تمت فيه معالجة خصم الإصدار. لتوضيح ذلك، بفرض أن الشركة كانت قد أصدرت سندات القرض التي قيمتها الاسمية 800.000 ل.س 10 سنوات والمؤرخة في 2002/1/1 — 103 (103% من قيمتها الاسمية) عندها تكون السندات مصدرة بعلاوة إصدار والقيود المحاسبية لمعالجة الإصدار هو :

2002/1/1		824.000
من حـ/النقدية		
إلى المذكورين		
حـ/سندات قرض مستحقة	800.000	
حـ/علاوة إصدار سندات قرض	24000	
تسجيل إصدار سندات قرض بـ 103% من قيمتها الاسمية		

بنهاية عام 2002 وفي نهاية كل عام تبقى فيه السندات متداولة، يكون قيد استنفاد علاوة الإصدار وفق أسلوب القسط الثابت على الشكل التالي:

من حـ/علاوة إصدار السندات		2400
إلى حـ/مصرف الفائدة على السندات	2400	
تسجيل استنفاد علاوة إصدار		

لاحظ أن الفائدة على السندات تزداد بالمستنفذ من خصم الإصدار وتنقص بالمستنفذ من علاوة الإصدار "سيتم معالجة خصم الإصدار وعلاوة الإصدار وفق أسلوب الفائدة الفعالة لاحقاً".

بعض السندات تكون قابلة للاستدعاء من قبل المصدر بعد تاريخ محدد وبسعر محدد وهكذا يمكن أن يكون لدى الشركة المصدرة فرصة تخفيض ديونها أو الحصول على مزايا فائدة أقل. سواءً أكانت السندات قابلة للاستدعاء أم غير قابلة للاستدعاء، يجب استنفاد خصم الإصدار أو علاوة الإصدار على مدى عمر القرض أي إلى تاريخ الاستحقاق لأن الاستدعاء المبكر ليس مؤكداً.

السندات المصدرة بين تواريخ استحقاق الفائدة:

Bonds issued between interest dates

غالباً ما تتم دفعات الفائدة على السندات بشكل نصف سنوي وبتواريخ محددة يعقد إصدار السند. عندما تكون السندات مصدرة بتواريخ غير تواريخ استحقاق دفع الفائدة، سيدفع مشتري السندات إلى البائع الفائدة المستحقة من آخر تاريخ استحقاق بموجبه دفع الفائدة وحتى تاريخ الإصدار. يدفع مشتري السندات، في الواقع، لمصدرها بشكل مسبق ذلك الجزء من الستة أشهر من دفعة الفائدة والتي ليست من حقهم بعد، لأنهم لم يملكوا السندات خلال تلك الفترة. سيحصل مشتري السندات على كامل الفائدة عن كامل الستة أشهر بتاريخ دفع الفائدة النصف سنوي التالي:

لتوضيح ذلك، بفرض أن سندات القرض البالغة (100.000) ل.س 10 سنوات 10% فائدة سنوية تدفع في 1/1 و 7/1 من كل عام والمؤرخة في 1/1/2002، كانت قد أصدرت في 2003/3/1 بالقيمة الاسمية بالإضافة للفائدة المستحقة، يكون القيد المحاسبي في سجلات الشركة المصدرة:

من ح/ النقدية	813333	
إلى المذكورين		
حـ / سندات قرض مستحقة	800.000	
حـ / مصروف الفائدة على السندات	13333	
($800.000 \times 10\% \times 2 \div 12$)		
إصدار سندات قرض بالقيمة الاسمية بين تواريخ استحقاق الفائدة. ⁽¹⁾		

(¹) ملاحظة : (يمكن جعل حساب فائدة السندات المستحقة دائناً عوضاً عن جعل حساب مصروف الفائدة على السندات دائن).

لاحظ أن مشتري السندات دفعوا فائدة عن شهرين بشكل مسبق، لأنه في 7/1 وبعد أربع أشهر من تاريخ شرائهم للسندات سيحصلون على فائدة من مصدر السندات عن ستة أشهر.

في 7/1 تجري الشركة المصدرة القيد المحاسبي التالي:

40.000	من حـ/ مصروف الفائدة على السندات
40.000	إلى حـ/ النقدية
	تسجيل دفع مصروف الفائدة عن ستة أشهر

يحتوي حساب مصروف الفائدة الآن على رصيد مدين قدره 26667 ل.س، وهي تمثل المبلغ الملائم من مصروف الفائدة 800.000 ل.س بفائدة 10% عن 4 أشهر.

حـ / مصروف الفائدة على السندات

40.000	إلى حـ/ نقدية	13.333	من حـ/ النقدية
		26.667	رصيد
40.000		40.000	

الآن، بفرض أن سندات القرض هذه أصدرت بـ 102%، يكون القيد المحاسبي في 2003/3/1 في سجلات الشركة على الشكل التالي:

829.333	من حـ/ النقدية	2003/3/1
	إلى المذكورين	
800.000	حـ/ سندات القرض المستحقة	
16.000	حـ/ علاوة الإصدار للسندات	
13.333	حـ/ مصروف الفائدة على السندات	
	إصدار سندات قرض بعلاوة بين تواريخ استحقاق الفائدة	

في هذه الحالة، تستنفذ العلاوة من تاريخ بيع السندات 2003/3/1 وليس من تاريخ إصدار السند، 2002/1/1. وبالتالي يكون مبلغ علاوة الإصدار المستنفذ عن أربع أشهر⁽¹⁾ هو 533.33 في 2002/7/1 وفي 2002/12/31 يكون المبلغ المستنفذ من العلاوة هو 1333.33، والقيد المحاسبي:

1333.33	من —/ علاوة إصدار
1333.33	إلى —/ الفائدة على سندات القرض
	استنفاد علاوة إصدار عن عشرة أشهر خلال
	العام الأول من عمر القرض

أسلوب الفائدة الفعالة: Effective interest method

الأسلوب الأفضل لاستنفاد علاوة أو خصم الإصدار هو أسلوب الفائدة الفعالة (ويسمى أيضاً أسلوب القيمة الحالية). يتم بموجب أسلوب الفائدة الفعالة:

- 1- حساب مصروف الفائدة أولاً من خلال ضرب القيمة الترحيلية⁽²⁾ للسندات في بداية الفترة الزمنية في الفائدة الفعالة (السوقية).
- 2- بعدها يقرر استنفاد الخصم أو العلاوة من خلال مقارنة مصروف الفائدة المدفوع نقداً مع الفائدة التي كان يجب دفعها (مصروف الفائدة)، والفرق يشكل المبلغ المستنفذ من خصم إصدار أو علاوة إصدار السندات.

يمكن توضيح عملية احتساب المبلغ المستنفذ من خصم الإصدار أو علاوة الإصدار على الشكل التالي:

(1) طريقة احتساب المستنفذ من العلاوة: المستنفذ سنوياً من العلاوة 1600 ل.س، والمستنفذ من أربع أشهر يكون $1600 \times 4 \div$

(12) = 533.33

1- تسمى أيضاً القيمة الدفترية، وهي تساوي إلى المبلغ الاسمي ناقصاً أي مبلغ غير مستنفذ من خصم الإصدار، أو المبلغ الاسمي زائداً أي مبلغ غير مستنفذ من علاوة الإصدار.

المبلغ المستفد من علاوة الإصدار أو خصم الإصدار	=	الفائدة المدفوعة نقداً على السندات القيمة الاسمية × المعدل المحدد على السندات متن السند	-	مصرفو الفائدة على السندات القيمة التحيلية للسندات في بداية الفترة الزمنية معدل الفائدة × الفعال
---	---	---	---	--

يخلق أسلوب الفائدة الفعالة مصرف فائدة دوري مساوي إلى نسبة ثابتة من القيمة التحيلية للسندات. بما أن هذه النسبة تمثل معدل الفائدة الفعال المتكبد من قبل المقترض بتاريخ الإصدار، فإن أسلوب الفائدة الفعالة يعد الأسلوب الأفضل لمقابلة المصاريف مع الإيرادات من أسلوب القسط الثابت.

إن أسلوب الفائدة الفعالة وأسلوب القسط الثابت يصلان إلى مبلغ إجمالي واحد لمصرفو الفائدة خلال عمر السندات، وأن المبالغ السنوي لمصرفو الفائدة على الغالب متماثلة. على أية حال، عندما تكون المبالغ السنوي مختلفة بشكل كبير، فإن الأسلوب المطلوب بموجب المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً هو أسلوب الفائدة الفعالة.

السندات المصدرة بخصم إصدار Bond issued at discount

لتوضيح استنفاد خصم الإصدار، نفترض أن إحدى الشركات المساهمة أصدرت سندات قيمتها الاسمية 100.000 ل.س. معدل فائدة سنوي 8% تستحق الدفع في 1/1 و 7/1 من كل عام، ومؤرخة في 2002/1/1 وتستحق في 2007/1/1. على اعتبار أن المستثمرين (مشترى السندات) يطلبون الحصول على معدل فائدة قدره 10%، فقد دفعوا مبلغ 92278 ل.س. مقابل سندات قيمتها الاسمية 100.000 ل.س.، وبذلك تم خلق خصم إصدار قدره 7722 ل.س. يمكن احتساب مبلغ الخصم هذا على الشكل التالي:

100.000 مبلغ استحقاق السندات (القيمة الاسمية للسندات)

- القيمة الحالية لمبلغ قدره 100.000 يستحق بعد خمس سنوات

61391 بفائدة سنوية مركبة 10% تدفع بشكل نصف سنوي
(الجدول آ) معامل القيمة الحالية لمبلغ واحد
(0.61391×100.000)

- القيمة الحالية لمبلغ قدره (4000 ل.س) فائدة مستحقة بشكل نصف

30887 سنوي عن خمس سنوات (10 دورات) بمعدل فائدة سنوي
مركبة 10%
(الجدول ب) معامل القيمة الحالية لجملة دفعات (4000)
(7.72173)

92278 - المبلغ المتحقق من بيع السندات (أو القيمة الحالية للسندات)
7722 خصم إصدار السندات

جدول استنفاد الخصم على مدى خمس سنوات بفائدة 8% تدفع بشكل نصف سنوي ليحقق
عائد قدره 10%

المبلغ التحميلي للسندات	المستنفذ من خصم الإصدار	مصرف الفائدة 5% من الرصيد التحميلي للسنوات	مبلغ الفائدة النقدي 4% من القيمة الاسمية	التاريخ
92278				2002/1/1
^d 92892	^c 614	^b 4614	^A 4000	2002/7/1
93537	645	4645	4000	2003/1/1
94214	677	4677	4000	2003/7/1
94925	711	4711	4000	2004/1/1
95671	746	4746	4000	2004/7/1
96454	783	4783	4000	2005/1/1
97277	823	4823	4000	2005/7/1
98141	864	4864	4000	2006/1/1
99048	907	4907	4000	2006/7/1
100.000	952	4952	4000	2007/1/1
	<u>7722</u>	<u>47722</u>	<u>40000</u>	

$$4000 - 4614 = 614 = c \quad 12 \div 6 \times \%8 \times 100.000 = 4000 = A$$

$$614 + 92278 = 92892 = d \quad 12 \div 6 \times \%10 \times 92278 = 4614 = b$$

القيود المحاسبية لتسجيل إصدار الشركة للسندات بخضم إصدار 2002/1/1 هي:

2002/1/1		
من المذكورين		92278
حـ / النقدية		7722
حـ / خضم إصدار السندات		
إلى حـ / سندات القرض المستحقة	100.000	

خضم إصدار سندات قرض قيمتها الاسمية 100.000 ل.س بخضم إصدار 7722
 القيد المحاسبي لتسجيل أول دفعة من دفعات الفائدة في 2002/7/1 واستنفاد خضم
 الإصدار هي:

4614		من حـ / الفائدة على السندات
		إلى المذكورين
614		حـ / خضم إصدار السندات
4000		حـ / النقدية
		تسجيل دفع الفائدة واستنفاد خضم الإصدار
		عن نصف السنة الأولى من عمر القرض

القيد المحاسبي لتسجيل الفائدة المستحقة في 2002/12/31 واستنفاد خضم الإصدار
 هي:

4645		من حـ / الفائدة على السندات
		إلى المذكورين
4000		حـ / الفائدة المستحقة على السندات
645		حـ / خضم الإصدار
		تسجيل الفائدة المستحقة عن النصف الثاني من السنة
		الأولى من عمر القرض واستنفاد خضم الإصدار

يمكن استنفاد خصم الإصدار أيضاً باتباع طريقة القسط الثابت تتم وفق مايلي:

جدول استنفاد الخصم- بطريقة القسط الثابت- فائدة 8% تدفع بشكل نصف سنوي على مدى خمس سنوات لتحقيق عاد قدره 10%

التاريخ	مبلغ الفائدة النقدي	المستنفذ من الخصم	مصرف الفائدة	المبلغ التجميعي للسندات
2002/1/1				92278
2002/7/1	^A 4000	^b 772.2	^c 4772.2	^d 93050.2
2003/1/1	4000	772.2	4772.2	93822.2
2003/7/1	4000	772.2	4772.2	94594.6
2004/1/1	4000	772.2	4772.2	95366.8
2004/7/1	4000	772.2	4772.2	96139.00
2005/1/1	4000	772.2	4772.2	96911.2
2005/7/1	4000	772.2	4772.2	97683.4
2006/1/1	4000	772.2	4772.2	98455.6
2006/7/1	4000	772.2	4772.2	99227.8
2007/1/1	4000	772.2	4772.2	100.000
	<u>40000</u>	<u>7722</u>	<u>47722</u>	
$772 + 4000 = c \quad 12 \div 6 \times \%8 \times 100.000 = A$ $772.2 + 92278 = d \quad 10 \div 7722 = b \text{ دورات}$				

بالنسبة لتسجيل القيود المحاسبية للفائدة على السندات واستنفاد خصم الإصدار، لا تختلف عما تم تسجيله حين استنفاد خصم الإصدار وفق أسلوب الفائدة الفعالة إنما الذي يختلف هو الأرقام فقط.

السندات المصدرة بعلاوة إصدار : Bonds issued at premiums

بفرض أن السوق المالي بوضع جعل المستثمرين يقبلون معدل فائدة قدره 6% على سندات القرض حسب مثالنا السابق، عندها على مشتري السندات أن يدفع لمصدر السندات مبلغ 108530 ل.س، أو علاوة إصدار قدرها 8530 ل.س، تحسب حسب ما يلي:

طريقة حساب علاوة إصدار سندات القرض:

100.000

- مبلغ استحقاق سندات القرض

- القيمة الحالية لمبلغ 100.000 يستحق بعد

خمس سنوات مخصومة بمعدل فائدة فعال 6%

تدفع مرتين في العام نعود لجدول آ-لمعدل الفائدة

3% وعشر دورات فنجد أن معامل القيمة

الحالية المناسب هو 0.74409

0.74409×100.000

74409

- القيمة الحالية للفائدة 4000 ل.س تدفع

بشكل نصف سنوي على مدى خمس سنوات

لتحقق عائد فعال قدره 6% سنوياً (الجدول ب)

(8.53020×4000)

+ 34121

-108530

8530

القيمة الحالية للقرض

علاوة الإصدار

جدول استنفاد علاوة الإصدار وفق أسلوب الفائدة الفعال

المبلغ التحويلي للسندات	المستنفذ من العلاوة	مصرف الفائدة	مبلغ الفائدة المدفوع نقدي	التاريخ
108530				2002/1/1
^d 107786	^c 744	^b 3256	^A 4000	2002/7/1
107020	766	3234	4000	2003/1/1
106231	789	3211	4000	2003/7/1
105418	813	3187	4000	2004/1/1
104580	838	3162	4000	2004/7/1
103717	863	3137	4000	2005/1/1
102829	888	3112	4000	2005/7/1
101914	915	3085	4000	2006/1/1
100971	943	3057	4000	2006/7/1
100000	971	3029	4000	2007/1/1
	<u>8530</u>	<u>31470</u>	<u>40000</u>	
$12 \div 6 \times \%6 \times 108530 = b \quad 12 \div 6 \times \%8 \times 100.000 = A$ $744 - 108530 = d \quad 3256 - 4000 = c$				

من الجدول السابق يمكن إعداد القيود المحاسبية اللازمة لتسجيل قيود إصدار
سندات القرض والفائدة على السندات واستنفاد علاوة إصدار السندات في السجلات
المحاسبية للشركة وذلك على الشكل التالي:

2002/1/1		108.530
من حـ/ النقدية		
إلى المذكورين		
حـ/ سندات قرض مستحقة	100.000	
حـ/ علاوة إصدار سندات قرض	8530	
إصدار سندات قرض بعلاوة إصدار		

ثانياً: القيود اللازمة لتسجيل الدفعة الأولى للفائدة في 2002/7/1 واستنفاد علاوة الإصدار
والدفعة الثانية للفائدة المستحقة في 2002/12/31 واستنفاد علاوة الإصدار:

2002/7/1		
من المذكورين		
حـ/ مصروف الفائدة على السندات		3256
حـ/ علاوة إصدار السندات		744
إلى حـ/ النقدية	4000	
تسجيل سداد الفائدة على السندات واستنفاد علاوة		
إصدار السندات.		

قيود اليومية اللازمة لتسجيل الفائدة المستحقة في 2002/12/31 واستنفاد علاوة الإصدار

2002/12/31		
من المذكورين		
حـ/ مصروف الفائدة على السندات		3256
حـ/ علاوة إصدار السندات		766
إلى حـ/ الفائدة المستحقة على السندات	4000	
تسجيل سداد الفائدة على السندات واستنفاد		
علاوة إصدار السندات.		

- بتاريخه لا بد من تحميل حساب الأرباح والخسائر أو حساب ملخص الدخل بعبء الفائدة الحقيقي البالغ $3234 + 3256 = 6490$ ل.س عن عام 2002 والقيّد المحاسبي.

6490	من حـ / ملخص الدخل
9490	إلى حـ / الفائدة على السندات
	قفل مصروف الفائدة بملخص الدخل

- لاحظ أن مبلغ الفائدة المفترض دفعه نقداً هو 8000 ل.س (4000 ل.س فائدة دفعت في 2002/7/1 و 4000 ل.س فائدة مستحقة في 2002/12/31 ستدفع في أول يوم من العام التالي).

بينما مبلغ مصروف الفائدة الحقيقي المحمّل لحساب ملخص الدخل 6490 ل.س يعود هذا الفرق إلى المستنفذ من علاوة الإصدار حيث أن علاوة الإصدار هي فائدة حصل عليها مصدر السندات من مشتريها بشكل مسبق مقابل إعطائه فائدة أعلى من الفائدة السائدة في السوق على سندات مماثلة، لذلك لا يجوز لمصدر السندات أن يحمّل تلك الفائدة (العلاوة) على أرباح الدورة لأنه في الواقع يعيد لحملة السندات ما كان قد حصل عليه منهم مسبقاً.

يمكن أيضاً استنفاد علاوة الإصدار باتباع أسلوب القسط الثابت كما تم معنا في استنفاد خصم الإصدار وذلك على النحو التالي:

جدول استنفاد علاوة الإصدار - بطريقة القسط الثابت - فائدة مركبة 8% تدفع بشكل نصف سنوي على مدى خمس سنوات لتحقيق عائد فعال قدره 6%

التاريخ	مبلغ الفائدة المدفوع نقداً	المستنفذ من العلاوة	مصرف الفائدة	المبلغ التحويلي للسندات
2002/1/1	-	-	-	108530
2002/7/1	^A 4000	^b 853	^c 3147	^d 107677
2003/1/1	4000	853	3147	106824
2003/7/1	4000	853	3147	105971
2004/1/1	4000	853	3147	105118
2004/7/1	4000	853	3147	104265
2005/1/1	4000	853	3147	103412
2005/7/1	4000	853	3147	102559
2006/1/1	4000	853	3147	101706
2006/7/1	4000	853	3147	100853
2007/1/1	4000	853	3147	100000
	<u>40000</u>	<u>853</u>	<u>31470</u>	
$A = 100.000 \times 8\% \times 6 \div 12 = 4000$ $b = 8530 \div 10 \text{ دورات}$ $c = 4000 - 853$ $d = 108530 - 853$				

أما بالنسبة لقيود اليومية المتعلقة بإصدار السندات والفائدة على السندات واستنفاد علاوة الإصدار لا تختلف عما هي عليه عند اتباع أسلوب الفائدة الفعالة، إنما الذي يختلف هو أرقام المستنفذ من العلاوة ومصرف الفائدة.

الفائدة المستحقة (المترابكة): **Accruing interest**

في أمثلتنا السابقة، كانت تواريخ دفع الفائدة وتواريخ إعداد القوائم المالية متطابقة. على سبيل المثال، عندما باعت الشركة السندات بعلاوة إصدار، توافقت

تواريخ دفع الفائدة مع تواريخ التقارير المالية للشركة. إلا أنه ما الذي يمكن أن يحدث فيما لو رغبت الشركة بتقديم تقاريرها المالية في نهاية شهر شباط 2002؟ في هذه الحالة، يتم تخصيص العلاوة بالعدد المناسب من الأشهر للوصول إلى الفائدة المناسب عن الفترة حسب ما يلي باستخدام مثالنا في الصفحة 285 - 286:

1333.33	المستحق من الفائدة $(6 \div 2 \times 4000)$
<u>(248.00)</u>	المستنفذ من العلاوة $(6 \div 2 \times 744)$
<u>1085.33</u>	مصرف الفائدة (شهري كانون 2 وشباط)

والقيود المحاسبية لتسجيل هذا الاستحقاق هو على الشكل التالي:

2002/3/1		
من المذكورين		
حـ/ مصرف الفائدة على السندات		1085.33
حـ/ علاوة إصدار السندات		248.00
إلى حـ الفائدة المستحقة على السندات	1333.33	
تسجيل الفائدة المستحقة عن شهري كانون 2		
وشباط واستنفاد العلاوة		

إذا كانت الشركة تعد قوائمها المالية بعد ستة أشهر، يتم اتباع نفس الإجراءات السابقة، ويتم استنفاد العلاوة على الشكل التالي:
طريقة حساب استنفاد العلاوة:

496.00	العلاوة المستنفذة (آذار - حزيران) $(4/6 \times 744)$
<u>255.33</u>	العلاوة المستنفذة (تموز - آب) $(2/6 \times 766)$
<u>751.33</u>	العلاوة المستنفذة (آذار - آب)

إن احتساب استنفاد العلاوة يكون أكثر بساطة وسهولة باستخدام أسلوب القسط الثابت على سبيل المثال، إجمالي علاوة الإصدار حسب مثالنا هو 8530 ل.س، والتي توزع في النهاية على مدى خمس سنوات، لذلك فإن المستنفذ من العلاوة كل شهر هو 142.17 ل.س (8530 ÷ 60 شهر).

جدول استنفاد علاوة الإصدار عندما لا يكون هناك تطابق بين تاريخ استحقاق

الفائدة وتاريخ السنة المالية للشركة

التاريخ	مبلغ الفائدة المدفوع نقداً	مصرف الفائدة	المستنفذ من علاوة الإصدار	المبلغ التجميعي للسندات
2002/1/1	-	-	-	108530
1/1 لغاية	^A 1333.33	^b 1085.33	^c 248.00	
2002/3/1				
3/1 لغاية	2666.67	2170.6	496.00	^d 107786
2002/7/1				
7/1 لغاية	^E 4000.00	^F 3233.58	^G 766.4	^H 107.019.60
2002/12/31				
1/1 لغاية	1333.33	1070.20	263.13	
2003/3/1				
3/1 لغاية	2666.67	2140.40	526.27	106230.20
2003/7/1				
7/1 لغاية	4000.00	3186.90	813.00	105417.2
2003/12/31				
1/1 لغاية	1333.33	1054.17	279.16	
2004/3/1				
3/1 لغاية	2666.67	2108.34	558.32	104579.72
2004/7/1				
7/1 لغاية				

103717.12	862.60	3137.4	4000.00	2004/12/31
	296.16	1037.17	1333.33	1/1 لغاية 2005/3/1
102828.63	592.33	274.34	2666.67	3/1 لغاية 2005/7/1
101913.48	915.15	3084.85	4000.00	7/1 لغاية 2005/12/31
	314.2	1019.13	133.33	1/1 لغاية 2006/3/1
100970.88	628.4	2038.27	2666.67	3/1 لغاية 2006/7/1
100.000	<u>970.88</u>	<u>3029.13</u>	<u>4000</u>	7/1 لغاية 2006/12/31
	<u>8530</u>	<u>31470</u>	<u>40000</u>	
$12 \div 2 \times 0.06 \times 108530 = b$ $12 \div 2 \times \%8 \times 100.000 = A$ $(496+248)-108530 = d$ $1085.33-1333.33 = c$ $12 \div 6 \times 0.06 \times 107786 = F$ $12 \div 6 \times 0.08 \times 100.000 = E$ $766.4-107786 = H$ $3233.58-4000 = G$				

قيود اليومية في 2002/7/1

2002/7/1		
من المذكورين		
حـ/ مصروف الفائدة المستحقة على السندات		1333.33
حـ/ مصروف الفائدة على السندات		2170.6
حـ/ علاوة إصدار السندات		496.00
إلى حـ/ النقدية	4000	
تسجيل دفع مصروف الفائدة عن ستة أشهر		
واستنفاد علاوة الإصدار عن أربع أشهر		

في 2002/12/31:

2002/12/31		
من المذكورين		
حـ/ مصروف الفائدة		3233.58
حـ/ علاوة الإصدار		766.4
إلى حـ/ الفائدة المستحقة على السندات	4000	
تسجيل مصروف الفائدة والمستنفذ من علاوة الإصدار		
عن ستة أشهر		
بتاريخه		
من حـ/ ملخص الدخل		6737.5
إلى حـ/ مصروف الفائدة	673705	
قفل مصروف الفائدة بحساب ملخص الدخل		

تصنيف علاوة الإصدار وخصم الإصدار:

Classification of discount and premium

لا يعتبر خصم إصدار السندات من أصول المنشأة لأنها لا تقدم أي منفعة اقتصادية مستقبلية. تستخدم الشركة الأموال المقرضة، وهي في مقابل ذلك تدفع فائدة. فخصم الإصدار يعني أن الشركة تقترض أموال بأقل من القيمة الاسمية التي ستدفعها بتاريخ استحقاق السندات لذلك فهي تتحمل معدل فائدة (حقيقي) أعلى من المعدل المطبوع على متن المستند. من المفهوم أن خصم إصدار السندات هي حساب تقييم للالتزام، ذلك يعني أنها تخفيض من المبلغ الاسمي أو مبلغ الاستحقاق للالتزام ذي العلاقة. يعود هذا الالتزام إلى ما يسمى حساب مقابل "Contra account".

ليس هناك وجود لعلاوة إصدار السندات بشكل منفصل عن الدين ذي العلاقة. ينتج عن ذلك مصروف فائدة أقل لأن المبلغ المتراكم من الاقتراض يتجاوز المبلغ الاسمي أو مبلغ استحقاق الدين. من المعروف أن علاوة إصدار السندات هي

حساب تقييم للالتزام، ذلك يعني أنها تضاف إلى المبلغ الاسمي أو مبلغ استحقاق الالتزام ذي العلاقة. يعود هذا الحساب إلى ما يسمى حساب ملحق "Adjunct Account". بالنتيجة تطلب مهنة المحاسبة أن يتم التقرير عن علاوة الإصدار أو خصم الإصدار كإضافة مباشرة أو تخفيض مباشر للقيمة الاسمية لقرض السندات.

تكلفة إصدار السندات : Cost of issuing bonds

إصدار السندات يتطلب تكاليف طباعة وزخرفة، أجور محاسبة وقانونية، عمولات، تكاليف إعلان ودعاية، أعباء أخرى مماثلة. استناداً لرأي هيئة المبادئ المحاسبية رقم 20 يجب جعل حساب أعباء مؤجلة (Deferred charge) (أصول) مديناً بتكلفة إصدار السندات الغير مستنفذة على مدى عمر الدين، بأسلوب مماثل لذلك المستخدم في استنفاد خصم إصدار السندات. على أية حال ترى هيئة معايير المحاسبة المالية FASB بقائمة مفاهيمها رقم 3 أن يتم معالجة تكلفة إصدار الدين أما كمصروف أو كتخفيض من الدين ذي العلاقة. لا تعدّ تكلفة إصدار الدين على أنها أصل لأنها لا تقدم منافع اقتصادية مستقبلية، تؤدي تكلفة إصدار الدين إلى تخفيض العائد المتراكم من الدين المصدر وزيادة معدل الفائدة الفعال وبالتالي يمكن معالجتها بنفس أسلوب معالجة خصم الإصدار غير المستنفذ، أي معالجة تكلفة إصدار الدين كعبء مؤجل وأن يتم استنفاده على مدى عمر الدين.

لتوضيح المعالجة المحاسبية لتكلفة إصدار الدين، نفترض أن إحدى الشركات المساهمة باعت قرض سندات 20.000.000 ل.س 10 سنوات بمبلغ 20.795.000 ل.س في 2002/1/1 (وهو أيضاً تاريخ إصدار الدين). تكلفة إصدار الدين كانت 245.000 ل.س. القيود المحاسبية في 2002/1/1 وفي 2002/12/31 لإصدار الدين واستنفاد تكلفة إصدار الدين ستكون على الشكل التالي:

2002/1/1		
من المذكورين		
من حـ/ النقدية		20.550.000
حـ/ تكلفة إصدار السندات غير مستنفذة		245.000
إلى المذكورين		
حـ/ قرض السندات.	20.000.000	
حـ/ علاوة إصدار السندات	795.000	
تسجل إصدار السندات		
2002/12-31		
من حـ/ تكلفة إصدار السندات		24500
إلى حـ/ تكلفة إصدار السندات غير مستنفذة	24500	
استنفاد تكلفة إصدار سندات عن سنة باستخدام		
أسلوب القسط الثابت		

حيث أنه من المفترض استنفاد إصدار السندات وفق أسلوب الفائدة الفعالة، إلا أنه يتم استخدام أسلوب القسط الثابت بشكل عام لأنه أسلوب أسهل ولا يؤدي إلى اختلاف كبير في النتائج.

سندات الخزينة : Treasury bonds

سندات القرض التي يتم استحوادها (إعادة شرائها) من قبل الشركة المصدرة أو من قبل وكيلها والتي يتم إلغاؤها تسمى سندات خزينة يجب عرض تلك السندات في الميزانية بالقيمة الاسمية كتخفيض من السندات المصدرة للوصول إلى الرقم الصافي الممثل لقرض السندات المتداول -عندما يتم بيعهم أو إلغائهم فإنه يجب جعل حساب سندات الخزينة دائماً بقيمة السندات المباعة أو الملغاة.

إطفاء أو سداد قرض السندات : Extinguishments of debits

كيف يتم تسجيل دفع (سداد) الدين؟ - غالباً ما يسمى إطفاء الدين "Extinguishment" أو تصفية الدين. إذا تم الاحتفاظ بالسندات (أو أي أوراق دين أخرى) لتاريخ الاستحقاق، فإن الجواب بكل وضوح - لا يُحتسب مكسب أو خسارة - لأن أي علاوة أو خصم أو تكاليف إصدار سوف تكون قد استنفذت كاملةً بتاريخ استحقاق السندات. نتيجة لذلك، فإن المبلغ التحميلي للسندات سوف يكون مساوياً للقيمة الاسمية (لقيمة الاستحقاق) للسند (أو ما يسمى القيمة الدفترية). كما أن قيمة الاستحقاق (الدفترية) تكون أيضاً مساوية للقيمة السوقية للسندات في تلك المدة، ليس هناك وجود لمكسب أو خسارة.

في بعض الحالات، يتم تصفية الدين قبل تاريخ الاستحقاق. يسمى المبلغ المدفوع عند تصفية الدين، أو الاسترداد قبل الاستحقاق. بما فيه أي علاوة استدعاء، أو مصاريف إعادة الاستحواذ سعر إعادة الاستحواذ "reacquisition price".

في أي تاريخ محدد، فإن المبلغ التحميلي للسندات هو المبلغ المستحق الدفع بتاريخ السداد معدلاً بعلاوة الإصدار أو خصم الإصدار، وبتكلفة الإصدار الغير مستنفذة. أي زيادة في صافي المبلغ التحميلي عن سعر إعادة الاستحواذ يعتبر على أنه مكسب ناتج عن تصفية الدين. في حين أي زيادة في سعر إعادة الاستحواذ على صافي المبلغ التحميلي يعتبر على أنه خسارة ناتجة عن تصفية الدين بتاريخ إعادة الاستحواذ مبلغ أي علاوة أو خصم وأي تكاليف إصدار متعلقة، يجب استنفادها حتى تاريخ إعادة الاستحواذ.

لتوضيح ذلك - بفرض أنه في 2002/1/1 أصدرت إحدى الشركات المساهمة قرض سندات قيمته الاسمية 800.000 ل.س بـ 97% يستحق بعد عشرين عاماً. تكلفة إصدار السندات كانت 16.000 ل.س.

تم استدعاء الإصدار كاملاً بعد ثماني سنوات من تاريخ الإصدار بسعر 1.01% وتم تصفية الدين. تم احتساب المكسب أو الخسارة الناتجة من استدعاء (تصفية الدين) على الشكل التالي (تم استخدام القسط الثابت في عملية الاستنفاد للسهولة).

حساب الخسارة الناتجة من استدعاء السندات:

808.000	سعر إعادة الاستحواذ (10.01×800.000)
	صافي المبلغ التحميلي للسندات المستحوذة
800.000	القيمة الاسمية
(14400)	خصم إصدار غير مستنفذ $(20 \div 12 \times 24000)^{(1)}$
(9600)	تكلفة إصدار غير مستنفذة $(20 \div 12 \times 16.000)$
	(تم استخدام أساس القسط الثابت لاستنفاد كلاً من خصم وتكلفة الإصدار)
<u>776.000</u>	
<u>32.000</u>	خسارة استدعاء السندات
	$((1) = (0.97 - 1) \times 800.000)$

والقيود المحاسبية لتسجيل إعادة الاستحواذ وإلغاء السندات هي:

من المذكورين		
حـ / سندات القرض		800.000
حـ / خسارة استدعاء السندات (غير عادية)		32.000
إلى المذكورين		
حـ / النقدية	808.000	
حـ / خصم إصدار السندات	14.400	
حـ / تكلفة إصدار السندات	9600	
تسجيل استدعاء سندات وإلغائها		

1- هناك نوعين من الإطفاء (تصفية الدين) لا يتم التقرير عنهما على أنهما عناصر استثنائية "Extraordinary"
أ- المكسب والخسارة الناتجة من اتفاقيات التحويل وهي جزء من عقد الدين الأساسي. ب- المكسب والخسارة
الناتجة من شراء دين نقداً تحقيقاً لمتطلبات صندوق استهلاك الدين حالياً أم مستقبلاً.

لاحظ أنه غالباً ما يكون من مصلحة الشركة المصدرة استدعاء الإصدار المتداول كاملاً من السندات واستبداله بإصدار سندات جديد يحمل معدل فائدة أقل من معدل فائدة السندات المستدعاة. إن عملية استبدال الإصدار الموجود بآخر جديد تسمى إعادة تمويل "refunding" أو تسديد. سواء أكانت عملية الاستدعاء المبكر أم تصفية السندات المتداولة هي حالة إعادة تمويل (تسديد) أو ليست كذلك، فإن الفرق (مكسب أو خسارة) بين سعر إعادة الاستحواذ والمبلغ التحميلي للسندات المستدعاة يجب تسجيله في دخل الدورة التي حصل فيها الاستدعاء، وأن يصنف على أنه عنصر غير عادي (ضمن العمليات غير المستمرة).

يتم معالجة المكسب أو الخسارة على أنه غير عادي (ضمن العمليات غير المستمرة) سواء كان الإطفاء (التصفية) مبكراً، بتاريخ استحقاق مجدول، أو فيما بعد، دون الأخذ بعين الاعتبار عامل ((الطبيعة غير العادية)) ((والحدوث غير المتكرر)) يتم التقرير عن المكسب والخسارة ضمن العناصر الاستثنائية (غير العادية) حتى يمكن لقارئ القوائم المالية من تقدير أهميتهم، يجب تقديم الإفصاحات الآتية:

- 1- وصف لعمليات الإطفاء (تصفية الدين)، بما فيها مصادر أي أموال مستخدمة لإطفاء الدين إذا كان تحديد مصادر الإطفاء ممكناً.

- 2- أثر ضريبة الدخل في الفترة التي تم فيها الإطفاء (تصفية الدين).

- 3- حصة كل سهم من الكسب والخسارة الإجمالية، صافية من الضريبة ذات العلاقة.

بفرض أن ذلك السند مصدر بسعر إصدار 103%، وتم استدعاء تلك السندات بعد ثماني سنوات أيضاً بسعر استدعاء 101% يتم حساب المكسب أو الخسارة بين عملية الاستدعاء على الشكل التالي:

808000	سعر إعادة الاستحواذ
	المبلغ التحميلي للسندات المستحوذ :
800000	- القيمة الاسمية للسنوات المستحوذة
1440 -	-علاوة إصدار غير مستنفذة $(20 \div 12 \times 24000)$
<u>(9600)</u>	-تكلفة إصدار غير مستنفذة $(16000) \times$
	$(20 \div 12)$
<u>804800</u>	القيمة التحويلية للسندات المستحوذة
<u>3200</u>	خسارة إستدعاء

السندات ذات تواريخ الاستحقاق المتسلسلة : Serial bonds

السندات التي سيتم سداد أصل الدين الناشئ بسببها على دفعات يستحق كل منها في تاريخ استحقاق مختلف تسمى السندات المتسلسلة (Serial bonds). كأن تصدر الشركة سندات 300.000 ل.س 9% سنوياً 5 سنوات لتحقق عائد فعال قدره 10% تستحق السداد على ثلاث دفعات خلال عمر القرض أو أن تستحق الدفعة الأولى البالغة 150.000 ل.س بعد ثلاث سنوات والدفعة الثانية البالغة 50.000 ل.س بنهاية السنة الرابعة من عمر القرض والدفعة الثالثة الباقية بنهاية السنة الخامسة من عمر القرض. علماً أن الفائدة تدفع في 1/1 من كل عام وذلك انسجاماً مع السنة المالية للشركة.

قد تصدر السندات المتسلسلة بقيمتها الاسمية أو بعلاوة إصدار أو بخصم إصدار. حيث يتم تحديد سعر إصدار السندات عن طريق تحديد سعر إصدار لكل جزء من الإصدار على حدة طبقاً لتاريخ استحقاقه.

حسب مثالنا السابق يتم تحديد سعر إصدار الدفعة الأولى البالغة 150.000 ل.س والتي تستحق بعد ثلاث سنوات من عمر القرض، وسعر إصدار الدفعة الثانية البالغة 50.000 ل.س والتي تستحق بعد أربع سنوات من عمر القرض وسعر إصدار

الدفعة الثالثة البالغة 100.000 ل.س وتستحق بعد خمس سنوات من عمر القرض بنفس الأسلوب التي حسبنا فيها سعر إصدار السندات التي تستحق السداد دفعة واحدة، ومن ثم يتم جمع أسعار إصدار الأجزاء للحصول على سعر إصدار السندات ذات تواريخ الاستحقاق المتسلسلة.

لابد من الإشارة إلى أن المعالجة المحاسبية لإصدار السندات والفائدة على السندات واستنفاد خصم أو علاوة الإصدار لا تختلف عما هو متبع بالنسبة للسندات التي تستحق دفعة واحدة لتوضيح ذلك، نقوم بـ:

1- تحديد سعر الإصدار:

أولاً: سعر إصدار الدفعة الأولى البالغة 150.000 ل.س والتي تستحق بعد ثلاث سنوات.

- القيمة الحالية لمبلغ واحد قدره 150.000 ل.س مخصومة بمعد

$$\frac{1}{(1+E)^n} \quad \text{فائدة مركبة سوقي قدره } 10\% \text{ وبثلاث دفعات} = M$$

أو نعود لجدول القيمة الحالية لجملة دفعة واحدة
نجد أن معامل الخصم المقابل لمعدل 10% وثلاث دورات هو 0.75132

$$112698 = 0.75132 \times 150.000$$

وبالتالي

القيمة الحالية لمجموعة دفعات قدر الواحدة منها 13500 ل.س

(الفائدة النقدية) مخصومة بمعدل فائدة مركبة سوقي

$$\frac{1 - (1+E)^{-n}}{E} \quad \text{قدره } 10\% \text{ لجملة دفعات} = \text{الفائدة}$$

أو بالعودة لجدول القيمة الحالية (ب) لجملة دفعات

مخصومة بمعدل فائدة مركبة سوقي 10% وثلاث

دورات نجد أن معامل الخصم هو 2.48685

$$33572.5 = 2.48685 \times 13.500$$

سعر إصدار هذه الدفعة 146270.5

ثانياً: سعر إصدار الدفعة الثانية البالغة 50.000 ل.س

مخصومة بمعدل فائدة مركبة سوقي 10%

$$\text{لمدة أربع دفعات} = \frac{1}{(1+0.1)^n}$$

أو نعود لجدول القيمة الحالية (آ) لجملة دفعة واحدة مخصومة بمعدل فائدة 10% مع

أربع دورات فنجد أن معامل الخصم هو 0.68301

$$34150.5 = 0.68301 \times 50.000$$

القيمة الحالية لمجموعة دفعات (الفائدة) قدر الواحدة 4500 ل.س

مخصومة بمعدل فائدة مركبة سوقي قدره 10% ولأربع دفعات،

$$\frac{1 - \frac{1}{(1+0.1)^n}}{0.1}$$

حسب قانون القيمة الحالية = الفائدة × ع

أو بالعودة لجدول القيمة الحالية (ب) لعدة دفعات نجد أن

معامل الخصم المقابل لأربع دورات بمعدل فائدة مركبة

10% هو 3.16986 وبالتالي

$$14264.4 = (3.16986 \times 4500)$$

48414.9

ثالثاً : سعر إصدار الدفعة الثالثة البالغة 100.000 ل.س والتي تستحق بعد خمس

سنوات.

- القيمة الحالية لجملة مبلغ قدره 100.000 ل.س مخصوماً بمعدل فائدة مركبة

$$\text{سوقي } 10\% \text{ لخمس دورات} = \frac{1}{(1+0.1)^n} \text{ م}$$

أو نعود لجدول القيمة الحالية (آ) لجملة دفعة واحدة مخصومة بمعدل فائدة سوقي

10% وخمس دورات فنجد أن معامل الخصم هو 0.62092

وبالتالي فالقيمة الحالية هي $0.62092 \times 100.000 = 62092$

- القيمة الحالية لجملة دفعات قدر الواحدة 9000 ل.س مخصومة بمعدل فائدة

سوقي مركبة قدره 10%

$$\text{سنوياً ولخمس دورات} = \frac{\frac{1}{(1+0.1)^n} - 1}{0.1} \text{ ع}$$

أو بالعودة لجدول القيمة الحالية لجملة دفعات (ب) نجد أن معامل

الخصم المقابل لخمس سنوات ومعدل فائدة 10% هو

3.79079 وبالتالي تكون القيمة الحالية لجملة دفعات

$$\frac{34117}{96209} = (3.7979 \times 9000 \text{ ل.س}) \text{ هي الواحد } 9000 \text{ ل.س}$$

وهكذا، لتحديد سعر إصدار هذه السندات المتسلسلة بنجمع أسعار الإصدار المجزأة التي

تم حسابها للدفعات الثلاث فنجد أنه يساوي إلى 290894 ل.س وبالتالي فإن هذه

السندات المتسلسلة تصدر بخصم إصدار قدره 9106 ل.س (300.000 -

290.894).

استنفاد خصم الإصدار :

عند استنفاد خصم أو علاوة الإصدار، هناك أسلوبان كما نعلم الأسلوب الأول حسب طريقة القسط الثابت حيث يتم استنفاد خصم الإصدار من خلال قسمة خصم الإصدار الخاص بكل جزء من السندات على عدد فترات الفائدة الخاصة به، ثم يتم تحديد المستنفذ من خصم الإصدار لكل مدة بناءً على ذلك. حسب مثالنا السابق يتم تحديد خصم الإصدار المستنفذ لكل مدة فائدة عن الجزء الأول من خلال تحديد خصم إصدار الجزء الأول أولاً ومن ثم تقسيمه على عدد دورات الفائدة على الشكل التالي:

- خصم إصدار الدفعة الأولى (الجزء الأول) =

$$3729.5 = 146270.5 - 150.000$$

- المستنفذ من خصم الإصدار لكل مدة =

$$3729.5 \div 3 = 1243 \text{ ل.س في كل دورة.}$$

فيما يتعلق بالدفعة (الجزء) الثانية والثالثة يتم تحديد استنفاد خصم الإصدار المخصص لكل دورة فائدة. بنفس الأسلوب السابق. أما إذا لم تكن علاوة أو خصم الإصدار مخصصة على أجزاء الإصدار كما هو في مثالنا وكانت مبلغ واحداً، يتم عندها تحديد نصيب كل دفعة (جزء) من علاوة أو خصم الإصدار بطريقة تقريبية وذلك على أساس نسبة القيم الاسمية للدفعة مرجحة بالمدة الزمنية. بفرض أن خصم الإصدار حسب مثالنا هو مبلغ واحد قدره 9106 ل.س كما حسبناه إذا أردنا توزيع خصم الإصدار هذا على الدفعات الثلاث فإن ذلك يتم وفق مايلي:

1- الدفعة الأولى مرجحة بالمدة (أي بعدد فترات الفائدة من تاريخ استحقاق الدفعة الأولى) = 150.000×3 فترات = 450.000 ل.س

2-الدفعة الثانية مرجحة بالمدة (أربع دورات فائدة) =

$$4 \times 50.000 = 200.000 \text{ ل.س}$$

3-الدفعة الثالثة مرجحة بالمدة (خمس سنوات) = $5 \times 100.000 = 500.000$

حساب نصيب إجمالي الدفعات مرجحة بالمدة الزمنية لكل منها =

$$1150.000 = 500.000 + 200.000 + 450.000$$

$$450.000$$

-نصيب الدفعة الأولى من خصم الإصدار = $9106 \times \frac{450.000}{1150.000} = 3563.2$

$$1150.000$$

$$200.000$$

-نصيب الدفعة الثانية من خصم الإصدار = $9106 \times \frac{500.000}{1150.000} = 1583.64$

$$1150.000$$

$$500.000$$

-نصيب الدفعة الثالثة من خصم الإصدار = $9106 \times \frac{450.000}{1150.000} = 3959.16$

$$1150.000$$

وطبقاً لطريقة القسط الثابت يتم استنفاد خصم الإصدار الخاص بالدفعة الأولى على ثلاث دورات لدفع الفائدة، واستنفاد خصم الإصدار الخاص بالدفعة الثانية على أربع دورات لدفع الفائدة، واستنفاد خصم الإصدار الخاص بالدفعة الثالثة على خمس دورات لدفع الفائدة. وبناءً على ذلك، فإن المستنفذ من خصم الإصدار في نهاية السنة الأولى يحسب على الشكل التالي:

$$\text{المستنفذ من الجزء الأول} = 3463.2 \div 3 \text{ دفعات للفائدة} = 1187.73$$

$$\text{المستنفذ من الجزء الثاني} = 1583.64 \div 4 \text{ دفعات للفائدة} = 395.91$$

$$\text{المستنفذ من الجزء الثالث} = 3959.16 \div 5 \text{ دفعات للفائدة} = 791.83$$

-المستنفذ من خصم الإصدار بنهاية السنة الأولى =

$$2375.5 = 791.83 + 395.91 + 1187.73$$

ونهاية السنة الثانية ونهاية السنة الثالثة هو المبلغ نفسه المحسوب للسنة الأولى.
كما يبلغ المستنفذ من خصم الإصدار بنهاية السنة الرابعة =

$$1187.74 = 791.83 + 395.91$$

ويبلغ المستنفذ من خصم الإصدار بنهاية السنة الخامسة مبلغ 791.83 فقط.
وهكذا يكون إجمالي المستنفذ من خصم الإصدار بنهاية عمر القرض هو 9106 وهو
مجموع المستنفذ بنهاية كل دورة من دورات دفع الفائدة. حيث أن المستنفذ بنهاية
الدورات الثلاث الأولى هو مبلغ 2375.5 في كل دورة، يكون المستنفذ بنهاية
الدورات الثلاث هو $7126.5 = 3 \times 2375.5$

والمستنفذ بنهاية الدورة الرابعة هو 1187.73

والمستنفذ بنهاية الدورة الخامسة هو 791.83

والمجموع يمثل خصم الإصدار المستنفذ بنهاية عمر القرض والبالغة

$$9106 \text{ ل.س.} = 791.83 + 1187.73 + 7126.5$$

أما بالنسبة للقيود المتعلقة بالفوائد واستنفاد خصم أو علاوة الإصدار لا تختلف عن
القيود التي مرت معنا. كما أنه يتم إجراء قيود لرد السندات التي حل تاريخ استحقاقها
وذلك بجعل حساب السندات مدينياً بالقيمة الاسمية للسندات التي حل تاريخ
استحقاقها مقابل جعل حساب حملة السندات دائئاً، ثم جعل حساب حملة السندات
مدينياً مقابل جعل حساب النقدية (البنك أو الصندوق) دائئاً. أو يمكن أن تتم بقيد
محاسبي واحد بجعل حساب السندات مدينياً وحساب النقدية دائئاً.

أما في حال استخدام طريقة الفائدة الفعالة (الحقيقية) يتم إعداد جدول
لاحساب المستنفذ من علاوة أو خصم الإصدار بنفس الطريقة السابق اتباعها مع

فارق واحد حيث تم تخفيض القيمة الدفترية للسندات بالقيمة الاسمية للسندات التي حل تاريخ استحقاقها.

الآتي جدول استنفاد خصم الإصدار لطريقة الفائدة الفعال



جدول استنفاد خصم إصدار المستندات ذات تواريخ الاستحقاق المتسلسلة طبقاً لطريقة القاعدة الفعالة

التاريخ	القاعدة المدفوعة تقديماً	القاعدة الفعالة	المستفاد من خصم الإصدار	رصيد خصم الإصدار	قيمة السنوات المتعددة	القيمة الدفعية للسنوات
تاريخ الإصدار	-	-	-	9106	-	290894.00
نهاية السنة الأولى	27000 (أ)	29089.4 (ب)	2089.4 (جـ)	7016.6 (د)	-	292983.4 (هـ)
نهاية السنة الثانية	27000	29298.34	2298.34	4718.26	-	295281.74
نهاية السنة الثالثة	27000	29528.17	2528.17	2190.09	150.000	147809.9 (و)
نهاية السنة الرابعة	13500	14780.99	1280.99	909.1	5000	99090.9
نهاية السنة الخامسة	<u>9000</u>	<u>9909.09</u>	<u>909.09</u>	<u>صفر</u>	<u>100.000</u>	<u>صفر</u>
	103500	112605.99	9105.99		300.000	
(أ) 300.000 ل.س. × 0.09		(ب) 290894.00 ل.س. × 0.10	(جـ) 29089.4 - 2700			
(د) 9106 - 2089.4		(هـ) 290894 + 29089.4	(و) 295281.74 - 150.000 + 2528.17			

القيود المحاسبية المتعلقة بالفائدة على السندات واستنفاد خصم الإصدار ورد السندات
خلال عمر القرض:

بنهاية السنة الأولى 12/31		
من حـ / الفائدة على السندات		29089.4
إلى المذكورين		
حـ / النقدية	2700	
حـ / خصم الإصدار	2089.4	
تسجيل الفائدة المدفوعة نقداً عن السندات والمستنفذ من خصم الإصدار بتاريخه		
من حـ / الأرباح والخسائر أو ملخص الدخل		29089.4
إلى حـ / الفائدة على السندات	29089.4	
تحميل حساب الأرباح والخسائر بالفائدة الحقيقية على السندات		
بنهاية السنة الثانية		
من حـ / الفائدة على السندات		29298.34
إلى المذكورين		
حـ / النقدية	27.000	
حـ / خصم الإصدار	2298.34	
تسجيل الفائدة المدفوعة نقداً على المدفوعة نقداً والمستنفذ من خصم الإصدار		

بتاريخه		
من حـ/ الأرباح والخسائر أو ملخص الدخل		29298.34
إلى حـ/ الفائدة على السندات	29298.34	
تحميل حساب الأرباح والخسائر بالفائدة الحقيقية		
على السندات		
بنهاية السنة الثالثة		
من حـ/ الفائدة على السندات		29528.17
إلى المذكورين		
حـ/ النقدية	27.000	
حـ/ خصم الإصدار	2528.17	
تسجيل الفائدة على السندات المدفوعة نقداً		
والمستنفذ من خصم الإصدار		
بتاريخه		
من حـ/ الأرباح والخسائر أو ملخص الدخل		29528.17
إلى حـ/ الفائدة على السندات	29528.17	
تحميل حساب الأرباح والخسائر بالفائدة الحقيقية		
على السندات		

سداد الدفعة الأولى من القرض:

بتاريخه		
من حـ/ قرض السندات		150.000
إلى حـ/ حملة السندات	150.000	
تسجيل المستحق استرداده من السندات المتسلسلة		
لصالح حملة السندات		
بتاريخه		

150.000	من حـ/ حملة السندات	
	إلى حـ/ النقدية	150.000
	سداد قيمة السندات المستردة حملة السندات	

ويمكن اعتماد قيد واحد لسداد المستحق من قرض السندات على الشكل التالي:

150.000	من حـ/ قرض السندات	
	إلى حـ/ النقدية	150.000
14780.99	بنهاية السنة الرابعة من حـ/ الفائدة على السندات	
	إلى المذكورين	
	حـ/ النقدية	13500
	حـ/ خصم الإصدار	1280.99
	تسجيل الفائدة على السندات المدفوعة نقداً والمستفد من خصم الإصدار بتاريخه	
14780.99	من حـ/ الأرباح والخسائر أو ملخص الدخل	
	إلى حـ/ الفائدة على السندات	14780.99
	تحميل حساب الأرباح والخسائر بالفائدة الحقيقية على السندات بتاريخه	
50.000	من حـ/ قرض السندات	
	إلى حـ/ حملة السندات	50.000
	تسجيل المستحق استرداده من السندات المتسلسلة لصالح حملة السندات	
50.000	من حـ/ حملة السندات	
	إلى حـ/ النقدية	50.000
	سداد قيمة المستحق استرداده من السندات المتسلسلة لحملة السندات	
	بنهاية السنة الخامسة	

من حـ/ الفائدة على السندات		9909.09
إلى المذكورين		
حـ/ النقدية	9000	
حـ/ خصم الإصدار	909.09	
تسجيل الفائدة على السندات المدفوعة نقداً والمستفد من خصم الإصدار		
بتاريخه		
من حـ/ الأرباح والخسائر أو ملخص الدخل		9909.09
إلى حـ/ الفائدة على السندات	9909.09	
تحميل حساب الأرباح والخسائر بالفائدة الحقيقية على السندات		
بتاريخه		
من حـ/ قرض السندات		100.000
إلى حـ/ حملة السندات	100.000	
تسجيل الدفعة الأخيرة من قرض السندات المتسلسلة لصالح حملة السندات		
بتاريخه		
من حـ/ حملة السندات		100.000
إلى حـ/ النقدية	100.000	
السداد لحملة السندات		

نلاحظ أنه يمكن دمج القيدتين السابقين المتعلقين باسترداد المستحق استرداده من السندات المتسلسلة بقيد واحد على الشكل التالي. وكذلك الأمر بالنسبة للقيود المماثلة بنهاية السنة الرابعة والخامسة.

من المذكورين		
حـ / الفائدة على السندات		9909.09
حـ / قرض السندات		100.000
إلى المذكورين		
حـ / النقدية	100.000	
حـ / خصم الإصدار	9909.09	

تسجيل سداد الفائدة والمستحق استرداده من قرض السندات وخصم الإصدار

التقرير عن السندات في الميزانية العمومية:

يجب أن يتم التقرير عن جميع المعلومات بالسندات في الميزانية العمومية، حيث يتم الإفصاح عن عدد السندات والقيمة الاسمية ومعدل الفائدة الاسمي، وتاريخ استحقاق السندات، وأي ضمانات تكون مكفولة للسندات (مثل رهن بعض الأصول) كما أنه إذا تعددت إصدارات السندات، يجب الإفصاح عن المعلومات الخاصة بكل إصدار بصورة مستقلة.

عند إصدار السندات بعلاوة أو بخصم إصدار يجب التقرير عن السندات في الميزانية بقيمتها الدفترية (القيمة الاسمية ناقصاً رصيد خصم الإصدار أو القيمة الاسمية مضافاً إليها رصيد علاوة الإصدار) في تاريخ إعداد الميزانية العمومية.

تظهر السندات في الميزانية العمومية بجانب الخصوم ضمن الالتزامات طويلة الأجل. أما بالنسبة للسندات ذات تواريخ الاستحقاق المتسلسلة فيجب إظهار الدفعة التي يحل تاريخ استحقاقها في السنة المالية التالية ضمن الالتزامات قصيرة الأجل مع إظهار قيمة باقي الإصدار ضمن الالتزامات طويلة الأجل.

حسب مثالنا، وفي نهاية السنة الثانية تظهر السندات على الميزانية على الشكل

التالي:

الالتزامات متداولة :

150.000

المستحق من قرض السندات

التزامات طويلة الأجل :

150.000

قرض سندات

(4718.26)

- خصم إصدار

145281.74



المبحث الثالث

سندات الدفع طويلة الأجل

Long-term Notes Payable

الفرق بين سندات (أوراق) الدفع قصيرة الأجل وسندات الدفع طويلة الأجل هو تاريخ الاستحقاق. يتوقع دفع قيمة أوراق الدفع قصيرة الأجل خلال عام أو الدورة التشغيلية أيهما أطول. أوراق الدفع طويلة الأجل مشابهة من حيث الجوهر للسندات من حيث أن لكليهما تاريخ استحقاق ثابت ويحملان إما فائدة صريحة محددة أو معدل فائدة ضمني. على أية حال، فإن تداول أوراق الدفع ليس بنفس جاهزية تداول السندات في بورصة الأوراق المالية.

المحاسبة عن سندات القرض وأوراق الدفع متشابهة إلى حد ما. كما هو الحال بالسندات، تقيّم أوراق الدفع بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية لمبلغ الورقة والفائدة المستقبلية، مع استنفاد أي علاوة أو خصم على مدى عمر الورقة. إن احتساب القيمة الحالية لورقة الدفع حاملة الفائدة، وتسجيل إصدارها واستنفاد أي خصم وتسجيل تراكم الفائدة (استحقاقها) هو مماثل لما تم بالنسبة للسندات سابقاً.

أوراق الدفع المصدرة بقيمتها الاسمية : Notes issued at face value

كما ذكرنا سابقاً، تسجل ورقة الدفع بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية لمبلغ الورقة والفائدة المستقبلية مع استنفاد أي علاوة - أو خصم على مدى عمر الورقة. ورقة الدفع التي تكون قيمتها الحالية مساوية لقيمتها الاسمية تكون مصدرة بمعدل فائدة مركبة مساوي لمعدل الفائدة السوقي لأوراق دفع تحمل نفس المخاطر. ذلك يعني أنه ليس هناك علاوة أو خصم إصدار ينتج عن إصدار ورقة كهذه.

لتوضيح ذلك، نفترض أن إحدى الشركات المساهمة أصدرت ورقة تجارية قيمة اسمية 10000 ل.س. بمعدل فائدي سنوي 10% تدفع سنوياً عمرها ثلاث سنوات، لتحقيق عائد فعال قدرة 10% (معدل السوق 10%).

إن احتساب القيمة الحالية لورقة الدفع هذه تتم على الشكل التالي:

10.000	القيمة الاسمية لورقة الدفع
7513	القيمة الحالية لمبلغ ورقة الدفع (الجدول آ) $-(0.75132 \times 10.000)$
2487	القيمة الحالية للفائدة (الجدول ب) $-(2.48685 \times 1000)$
10.000	القيمة الحالية لورقة الدفع
000	الفرق

في هذه الحالة، القيمة الحالية لورقة الدفع وقيمتها الاسمية هي نفسها 10.000 ل.س، لأن الفائدة الفعالة والفائدة المسجلة على متن الورقة هي نفسها أيضاً.

القيود المحاسبية لإصدار تلك الورقة:

10.000	من حـ / النقدية
10.000	إلى حـ / أوراق الدفع
	تسجيل إصدار ورقة دفع قيمتها الاسمية 10.000 ل.س بفائدة سنوية 10%

كما أن الشركة المصدرة تسجل بنهاية كل عام مصروف الفائدة المتحققة على الشكل التالي، إذا كانت الشركة تدفع مصروف الفائدة بنهاية كل دورة أو عام.

100	من حـ / مصروف الفائدة
100	إلى حـ / النقدية
	تسجيل دفع مصروف الفائدة المستحقة على ورقة الدفع

أما إذا كانت الشركة تراكم مصروف الفائدة حتى تاريخ استحقاق ورقة الدفع، عندها يتم تسجيل مصروف الفائدة المستحقة بنهاية كل عام على الشكل التالي:

1000	من حـ / مصروف الفائدة	
1000	إلى حـ / الفائدة المستحقة على ورقة الدفع	
	تسجيل الفائدة المستحقة على ورقة الدفع	

عند استحقاق ورقة الدفع بعد ثلاث سنوات، تدفع الشركة قيمة الورقة والفائدة معاً بالقيود التالي:

10.000	من المذكورين	
3000	حـ / أوراق الدفع	
	حـ / الفائدة المستحقة	
13000	إلى حـ / النقدية	
	سداد قيمة الفائدة وورقة الدفع	

أوراق الدفع التي لا تصدر بقيمة اسمية : Notes Not issued at face value

أوراق الدفع بفائدة صفر : Zero-Interest-Bearing notes

عند إصدار ورقة دفع غير حاملة للفائدة (فائدة صفر) مقابل نقد، يتم قياس قيمتها الحالية بالنقدية المستلمة من قبل مصدر الورقة. معدل الفائدة الضمني هو المعدل الذي يوازن بين المبلغ المستلم مع المبالغ المستلمة في المستقبل. يسجل الفرق بين المبلغ الاسمي والقيمة الحالية (النقدية المستلمة) على أنه خصم ويستهلك كمصروف فائدة على مدى عمر الورقة. مثال على ذلك:

أصدرت إحدى الشركات المساهمة أوراق دفع بفائدة صفر (دون فائدة) مدتها ثماني سنوات بقيمة اسمية (سعر استحقاق) 1000 ل.س لكل ورقة، بيعت تلك الورقة بسعر 327 ل.س - بخصم عال قدره 673 ل.س لكل ورقة. القيمة الحالية لكل ورقة هي النقدية المتحققة والبالغة 327 ل.س. يمكن حساب معدل الفائدة من خلال

تحديد معدل الفائدة الذي يساوي بين المبلغ المدفوع حالياً من قبل المستثمر مع تلك المبالغ التي ستستلم في المستقبل، وهكذا، تستنفذ الشركة مصدرة الورق خصم الإصدار على مدى ثماني سنوات التي هي عمر ورقة الدفع باستخدام معدل الفائدة الفعال 15%⁽⁶⁾ لتوضيح القيود المحاسبية وجدول الاستنفاد.

افترض أن شركتك أصدرت ورقة دفع غير حاملة للفائدة قدرها 10.000 ل.س. مدة ثلاث سنوات لصالح شركة أخرى مقابل مبلغ نقدي 7721.8 ل.س. يكون مبلغ الفائدة الضمني الذي يحقق توازن النقدية الواجب دفعها (10.000 ل.س. بتاريخ الإصدار) 9%. (القيمة الحالية لـ ليرة سورية واحدة مخصومة بمعدل فائدة مركبة 9% هو 0.77218 ل.س.).
والقيد المحاسبي لتسجيل إصدار ورقة الدفع على الشكل التالي:

من المذكورين		
من حـ/ النقدية	7721.80	
من حـ/ الخصم على أوراق الدفع	2278.20	
إلى حـ أوراق الدفع	10.000	
تسجيل إصدار أوراق الدفع قيمة اسمية 10.000 ل.س.		
فائدة 10% لمدة 3 سنوات		

يتم استنفاد الخصم وتسجيل مصروف الفائدة بشكل سنوي باستخدام أسلوب الفائدة الفعالة على الشكل التالي:

جدول استنفاد خصم إصدار ورقة الدفع بأسلوب الفائدة الفعالة

$$6- \text{معامل القيمة الحالية: } 1 \quad 1 \quad 1 \quad 327$$

$$\text{القيمة الحالية} = م = \frac{327}{(1+ع)^0} \times 100 = 327 \text{ أي } \frac{327}{(1+ع)^0} = \frac{327}{1000}$$

بالعودة للجدول (آ) نبحث مقابل 8 دورات عن معامل 0.327 أو معامل قريب منه فنجد أنه يقابل فائدة 15%.

فائدة ورقة الدفع صفر مخصومة بمعدل 9%

التاريخ	النقدية المدفوعة	مصرف الفائدة	استنفاد الخصم	المبلغ التحميلي للورقة
تاريخ الإصدار	-	-	-	7721.80
بنهاية العام الأول	0 ل.س	a 694.96	b 694.96	8416.76
بنهاية العام الثاني	0 ل.س	757.51	757.51	9174.27
بنهاية العام الثالث	0 ل.س	825.73	d 825.73	1.000.000
$a: 0.09 \times 7721.8$ $b: 694.96 - 0$ $c: 7721.8 + 694.96$ $d: \text{فارق 5 قروش يعود للتقريب بعد الفاصلة.}$				

يتم تسجيل مصرف الفائدة بنهاية العام الأول باستخدام أسلوب الفائدة الفعالة على الشكل التالي:

694.96	من حـ / مصرف الفائدة
694.96	إلى حـ / خصم إصدار ورقة الدفع
	تسجيل مصرف الفائدة واستنفاد خصم ورقة الدفع

إجمالي مبلغ الخصم 2278.20 ل.س في هذه الحالة يمثل مصرف الفائدة الذي يجب أن يتحقق على ورقة الدفع على مدى ثلاث سنوات.

أوراق الدفع حاملة الفائدة : Interest bearing notes

ورقة الدفع بفائدة صفر تمثل مثلاً للفارق الكبير بين معدل الفائدة المحدد ومعدل الفائدة الفعال. في الكثير من الحالات الفرق بين هذه المعدلات ليس كبيراً. على سبيل المثال :

أصدرت إحدى الشركات ورقة دفع مقدارها 10.000 ل.س 10% فائدة سنوية، مدة ثلاث سنوات لصالح شركة أخرى، علماً أن الفائدة السوقية على أوراق دفع مماثلة 12%.

في هذه الحالة حيث أن معدل الفائدة 12% أكبر من معدل الفائدة المثبت على متن الورقة 10%، فإن القيمة الحالية للورق تكون أقل من قيمتها الاسمية، ذلك يعني، أن هذه الورقة يتم تداولها بخخص. يتم تسجيل الورقة من قبل الشركة المصدرة على الشكل التالي:

من المذكورين		
حـ/ النقدية		9520
حـ/ الخصم على أوراق الدفع		480
إلى حـ/ أوراق الدفع	10.000	
تسجيل إصدار أوراق الدفع بفائدة 10% مدة 3 سنوات		

تم حساب القيمة الحالية لهذه الأوراق على الشكل التالي:

10.000

القيمة الاسمية لورقة الدفع (قيمة الاستحقاق)

القيمة الحالية لمبلغ الورق (الجدول (أ))

7117.8

(10.000 × معامل الفائدة الفعال 0.71178)

القيمة الحالية للفائدة (الجدول ب)

(2.40183 × 1000)

2401.3

9520

القيمة الحالية لورق الدفع

480

خصم الإصدار

عندها يمكن استنفاد الخصم وتسجيل الفائدة سنوياً باستخدام أسلوب الفائدة الفعال.

الآتي جدول استنفاد خصم الإصدار ومصرف الفائدة على ثلاث سنوات.

جدول استنفاد خصم إصدار ورقة الدفع - أسلوب الفائدة الفعالة -

فائدة 10% مخصومة بـ 12%

التاريخ	الفائدة المدفوعة نقداً	مصرف الفائدة	الخصم المستنفذ	المبلغ الترحيلي للورقة
تاريخ الإصدار	-	-	-	9520.00
بنهاية العام الأول	a 1000	b 1142.00	c 142.00	d 9662.00
بنهاية العام الثاني	1000	1159.00	159.00	9821.00
بنهاية العام الثالث	1000	1179.00	179.00	1.000.000
a : 0.10×10.000				
b : $12\% \times 9520$				
c : $1142 - 1000$				
d : $142 + 9520$				

يتم تسجيل استنفاد خصم الإصدار ومصرف الفائدة للعام الأول من قبل الشركة المصدرة على الشكل التالي:

1142	من حـ / مصرف الفائدة
1000	إلى المذكورين
142	حـ / النقدية
	حـ / خصم الإصدار
	تسجيل مصرف الفائدة واستنفاد خصم الإصدار عن السنة الأولى للورقة

عندما تقل القيمة الاسمية عن القيمة الحالية، عندها يتم تداول ورقة الدفع بعلاوة إصدار. يتم تسجيل علاوة إصدار ورقة الدفع بالجانب الدائن وتستنفذ باستخدام أسلوب الفائدة الفعالة على مدى عمر الورق كتخفيض سنوي لمبلغ مصرف الفائدة المسجلة لتوضيح ذلك، بفرض أن الفائدة المسجلة على ورقة الدفع السابق كانت 12% والفائدة السوقية على أوراق الدفع الماثلة 10% عندها تصدر الورق بعلاوة إصدار، وتحسب قيمتها الحالية وعلاوة الإصدار على الشكل التالي:

10.000

القيمة الاسمية للورق

القيمة الحالية لمبلغ 10.000 ل.س مخصومة بمعدل

فائدة 10% مركبة سنوي لمدة

7513

ثلاث سنوات $0.75132 \times$ (الجدول آ)

القيمة الحالية لمبلغ الفائدة 1200 ل.س مخصومة

بمعدل سنوي مركبة 12% ولمدة ثلاث

دورات 2.48685 (الجدول ب)

2984

10497

القيمة الحالية لورقة الدفع

497 ل.س

علاوة الإصدار

ويمكن إعداد جدول استنفاد علاوة الإصدار وتسجيل مصروف الفائدة سنوياً:

جدول ورقة دفع واستنفاد العلاوة، فائدة مدفوعة 12%، مخصومة بفائدة 10%

التاريخ	الفائدة المدفوعة نقداً	مصروف الفائدة	الخصم المستنفذ	المبلغ التحميلي للورقة
تاريخ الإصدار	-	-	-	10497
نهاية السنة الأول	a 1200	b 1049.7	c 150.3	d 10346.7
نهاية السنة الثاني	12000	1034.7	165.3	10181.4
نهاية السنة الثالث	1200	1018.14	181.8	10.000
	3600	3102.5	497.5	
a : $10.000 \times 12\%$		b : 10497×0.10		
c : $1200 - 1049.7$		d : $10497 - 150.3$		

قيود إصدار ورقة الدفع تتم على الشكل التالي:

10497	من حـ / النقدية	
	إلى المذكورين	
	حـ / أوراق الدفع	10.000
	حـ / علاوة إصدار أوراق الدفع	497
	تسجيل إصدار ورق دفع بفائدة 12%	

بنهاية السنة الأولى، يتم تسجيل استنفاد العلاوة ومصرف الفائدة على الشكل التالي:

1049.7	من المذكورين	
	حـ / مصرف الفائدة	
150.3	حـ / علاوة إصدار ورقة الدفع	
	إلى حـ / النقدية	1200
	تسجيل استنفاد العلاوة ومصرف الفائدة عن السنة الأولى	



أسئلة

الفصل الثالث

التمرين الأول:

في 2004/11/1 وافق المصرف التجاري السوري على منح شركة النماء الزراعية المساهمة قرض قدره 1.000.000 ل.س بفائدة سنوية 12%، وقعت الشركة على ورقة تجارية مقابل ذلك تستحق في 2005/2/1.

المطلوب:

إجراء القيود المحاسبية المتعلقة بإصدار الورقة التجارية وتسجيل الفائدة المستحقة، وسداد القرض مع الفائدة بتاريخ الاستحقاق وذلك في دفاتر شركة النماء.

التمرين الثاني:

في 2004/6/1 حصلت من المصرف التجاري على قرض قيمته الحالية 1000000 ل.س ووقعت مقابل ذلك على ورق تجارية مقدارها 1040000 تستحق بعد أربع أشهر.

المطلوب:

تسجيل القيد المحاسبي المتعلق بإصدار هذه الورق التجارية في دفاترك.

التمرين الثالث:

في 2005/6/28 استلمت طلبية من أحد الزبائن مرفقة بدفعة نقدية مقدارها 100.000 ل.س لبيعه بضائع من منتجات شركتكم. ولما كانت شركتكم تعد حساباتها في 6/30 مما يجعل تنفيذ الطلبية غير ممكن.

المطلوب: تسجيل القيد المحاسبي المتعلق بهذه العملية.

التمرين الرابع:

كان رصيد حساب المبيعات في 2005/6/30 مبلغ 10.000.000 ل.س متضمناً
ضريبة مبيعات معدلها 5%.

المطلوب:

- حساب ضريبة المبيعات المستحقة.
- تسجيل القيد المحاسبي المتعلق بضريبة المبيعات.

التمرين الخامس:

في 2005/1/1 أصدرت إحدى الشركات المساهمة 10.000 سند 8% فائدة
سنوية تدفع في 1/1 و 7/1 من كل عام خمس سنوات قيمة السند الاسمية 1000
ل.س وذلك لتحقيق عائد فعال قدره 9%.

المطلوب:

- 1- حساب سعر إصدار هذه السندات.
- 2- قيود اليومية اللازمة لإصدار السندات.
- 3- جدول استنفاد خصم الإصدار خلال عمر القرض.

التمرين السادس:

في 2004/3/1 أصدرت إحدى الشركات المساهمة 10.000 سند 8% فائدة
سنوية تدفع في 1/1 و 7/1 من كل عام خمس سنوات قيمة السند الاسمية 1000
ل.س وذلك لتحقيق عائد فعال قدره 7% علماً أن تاريخ تلك السندات هو
2004/1/1.

المطلوب:

- 1- حساب سعر إصدار هذه السندات.
- 2- قيود اليومية اللازمة لإصدار السندات والفائدة عن السنة الأولى من عمر القرض.

3- جدول استنفاد خصم الإصدار خلال عمر القرض.

التمرين السابع:

في 2004/1/1 أصدرت إحدى الشركات المساهمة 10.000 سند 6% فائدة سنوية تدفع 1/1 من كل عام قيمة السند الاسمية 1000 ل.س علماً أن السنة المالية للشركة تنتهي في 2/28 من كل عام وذلك لتحقيق عائد فعال قدره 5% سنوياً.

المطلوب:

- 1- احتساب سعر إصدار السندات.
- 2- إعداد جدول استنفاد علاوة الإصدار.
- 3- تسجيل قيود اليومية اللازمة للفائدة واستنفاد العلاوة عن السنتين الأوليتين من عمر القرض.

التمرين الثامن:

في 2000/1/1 أصدرت إحدى الشركات قرض سندات قيمته الاسمية 1.000.000 ل.س بـ 1.03% يستحق السداد بعد عشر سنوات. تكلفة إصدار السندات كانت 10.000 ل.س تم استدعاء 50% من الإصدار بعد خمس سنوات من تاريخ الإصدار بسعر 1.05%.

المطلوب:

- 1- احتساب المكسب أو الخسارة الناتجة عن استدعاء السندات.
- 2- قيود اليومية اللازمة لتسجيل عملية الاستدعاء.

التمرين التاسع:

أصدرت إحدى الشركات المساهمة سندات قيمتها الاسمية 1.000.000 ل.س. 10% سنوات لتحقيق عائد فعال قدره 8% وتستحق السداد على ثلاث دفعات خلال عمر القرض على الشكل التالي:

الدفعة الأولى بعد ثلاث سنوات مبلغها 500.000 ل.س.

الدفعة الثانية بعد خمس سنوات مبلغها 250.000 ل.س.

الدفعة الثالثة بعد ستة سنوات مبلغها 250.00 ل.س.

علماً بأن الفائدة تدفع في 1/1 و 7/1 من كل عام.

المطلوب:

- 1- تحديد سعر إصدار هذه السندات.
- 2- تسجيل قيود اليومية اللازمة لإصدار السندات.
- 3- تسجيل قيمة هذه السندات.
- 4- تسجيل قيود اليومية اللازمة للعائدة واستنفاد علاوة الإصدار.

التمرين العاشر:

أصدرت إحدى الشركات المساهمة في 2002/1/1 ورق دفع دون فائدة تستحق بعد عشر سنوات بسعر استحقاق 6000 ل.س. بيعت الآن (بقيمتها الحالية) بمبلغ 3250 ل.س.

المطلوب:

- 1- حساب معدل الفائدة الضمني.
- 2- تسجيل قيود اليومية اللازمة لإصدار تلك الورقة.
- 3- جدول استنفاد خصم إصدار ورقة الدفع والقيود اللازمة لذلك.

الجدول (آ)

القيمة الحالية لمبلغ 1 ل.س

Periods (n)	1%	1½%	2%	2½%	3%	3½%	4%	5%	6%	Periods (n)
1	0.990	0.985	0.980	0.976	0.971	0.966	0.962	0.952	0.943	1
2	0.980	0.971	0.961	0.952	0.943	0.934	0.925	0.907	0.890	2
3	0.971	0.956	0.942	0.929	0.915	0.902	0.889	0.864	0.840	3
4	0.942	0.942	0.924	0.906	0.888	0.871	0.855	0.823	0.792	4
5	0.951	0.928	0.906	0.884	0.863	0.842	0.822	0.784	0.747	5
6	0.942	0.915	0.888	0.862	0.837	0.814	0.790	0.746	0.705	6
7	0.933	0.901	0.871	0.841	0.813	0.786	0.760	0.711	0.665	7
8	0.923	0.888	0.853	0.821	0.789	0.759	0.731	0.677	0.627	8
9	0.914	0.875	0.837	0.801	0.766	0.734	0.703	0.645	0.592	9
10	0.905	0.862	0.820	0.781	0.744	0.709	0.676	0.614	0.558	10
11	0.896	0.849	0.804	0.762	0.728	0.685	0.650	0.585	0.527	11
12	0.887	0.836	0.788	0.744	0.701	0.662	0.625	0.557	0.497	12
13	0.879	0.824	0.773	0.725	0.681	0.639	0.601	0.530	0.469	13
14	0.870	0.812	0.758	0.708	0.661	0.618	0.577	0.505	0.442	14
15	0.861	0.800	0.743	0.690	0.648	0.597	0.555	0.481	0.417	15
16	0.853	0.788	0.728	0.674	0.623	0.577	0.534	0.458	0.394	16
17	0.844	0.776	0.714	0.657	0.605	0.557	0.513	0.436	0.371	17
18	0.836	0.765	0.700	0.641	0.587	0.538	0.494	0.416	0.350	18
19	0.828	0.754	0.686	0.626	0.570	0.520	0.475	0.396	0.331	19
20	0.820	0.742	0.673	0.610	0.554	0.503	0.456	0.377	0.312	20
21	0.811	0.731	0.660	0.595	0.538	0.486	0.439	0.359	0.294	21
22	0.803	0.721	0.647	0.581	0.522	0.469	0.422	0.348	0.278	22
23	0.795	0.710	0.634	0.566	0.507	0.445	0.406	0.326	0.262	23
24	0.788	0.700	0.622	0.553	0.492	0.438	0.390	0.310	0.247	24
25	0.780	0.689	0.610	0.539	0.478	0.423	0.375	0.295	0.233	25
26	0.772	0.679	0.598	0.526	0.464	0.409	0.361	0.281	0.220	26
27	0.764	0.669	0.586	0.513	0.450	0.395	0.347	0.268	0.207	27
28	0.757	0.659	0.574	0.501	0.437	0.382	0.333	0.255	0.196	28
29	0.749	0.649	0.563	0.489	0.424	0.369	0.321	0.243	0.185	29
30	0.742	0.640	0.552	0.477	0.412	0.356	0.308	0.231	0.174	30
35	0.706	0.594	0.500	0.421	0.355	0.300	0.253	0.181	0.130	35
40	0.672	0.551	0.453	0.372	0.307	0.253	0.208	0.142	0.097	40
45	0.639	0.512	0.410	0.329	0.264	0.213	0.171	0.111	0.073	45
50	0.608	0.475	0.372	0.291	0.228	0.179	0.141	0.087	0.054	50

الجدول (آ)

القيمة الحالية لمبلغ 1 ل.س

Periods (n)	7%	8%	10%	12%	14%	15%	16%	18%	20%	Periods (n)
1	0.935	0.962	0.909	0.893	0.877	0.870	0.862	0.847	0.833	1
2	0.873	0.857	0.826	0.797	0.769	0.756	0.743	0.718	0.694	2
3	0.816	0.794	0.751	0.712	0.675	0.658	0.641	0.609	0.579	3
4	0.763	0.735	0.683	0.636	0.592	0.572	0.552	0.516	0.482	4
5	0.713	0.681	0.621	0.567	0.519	0.497	0.476	0.437	0.402	5
6	0.666	0.630	0.564	0.507	0.456	0.432	0.410	0.370	0.335	6
7	0.623	0.583	0.513	0.452	0.400	0.376	0.354	0.314	0.279	7
8	0.582	0.540	0.467	0.404	0.351	0.327	0.305	0.266	0.233	8
9	0.544	0.500	0.424	0.361	0.308	0.284	0.263	0.225	0.194	9
10	0.508	0.463	0.386	0.322	0.270	0.247	0.227	0.191	0.162	10
11	0.475	0.4429	0.350	0.287	0.237	0.215	0.195	0.162	0.135	11
12	0.444	0.397	0.319	0.257	0.208	0.187	0.168	0.137	0.112	12
13	0.415	0.368	0.290	0.229	0.182	0.163	0.145	0.116	0.093	13
14	0.388	0.340	0.263	0.205	0.160	0.141	0.125	0.099	0.078	14
15	0.362	0.315	0.239	0.183	0.140	0.123	0.108	0.084	0.065	15
16	0.3339	0.292	0.218	0.163	0.123	0.107	0.093	0.071	0.054	16
17	0.317	0.270	0.198	0.146	0.108	0.093	0.080	0.060	0.045	17
18	0.296	0.250	0.180	0.130	0.095	0.081	0.069	0.051	0.038	18
19	0.277	0.232	0.164	0.116	0.083	0.070	0.060	0.043	0.031	19
20	0.258	0.215	0.149	0.104	0.073	0.061	0.051	0.037	0.026	20
21	0.242	0.199	0.135	0.093	0.064	0.053	0.044	0.031	0.022	21
22	0.226	0.184	0.123	0.083	0.056	0.046	0.038	0.026	0.018	22
23	0.211	0.170	0.112	0.074	0.049	0.040	0.033	0.022	0.015	23
24	0.197	0.1185	0.102	0.066	0.043	0.035	0.028	0.019	0.013	24
25	0.184	0.146	0.092	0.059	0.038	0.030	0.024	0.016	0.010	25
26	0.172	0.135	0.084	0.053	0.033	0.026	0.021	0.014	0.009	26
27	0.161	0.125	0.076	0.047	0.029	0.023	0.018	0.011	0.007	27
28	0.150	0.116	0.069	0.042	0.026	0.020	0.016	0.010	0.006	28
29	0.141	0.107	0.063	0.037	0.022	0.017	0.014	0.008	0.005	29
30	0.131	0.099	0.057	0.033	0.020	0.015	0.012	0.007	0.004	30
35	0.094	0.068	0.036	0.019	0.010	0.008	0.006	0.003	0.002	35
40	0.067	0.046	0.022	0.011	0.005	0.004	0.003	0.001	0.001	40
45	0.048	0.031	0.014	0.006	0.003	0.002	0.001	0.001	-	45
50	0.034	0.021	0.009	0.003	0.001	0.001	0.001	-	-	50

الجدول (ب)

القيمة الحالية لمبلغ 1 ل.س استلمت أو دفعت في نهاية الدورة ولعدة دورات

Periods (n)	1%	1½%	2%	2½%	3%	3½%	4%	5%	6%	Periods (n)
1	0.990	0.985	0.980	0.976	0.971	0.966	0.962	0.952	0.943	1
2	1.970	1.956	1.942	1.927	1.913	1.900	1.886	1.859	1.833	2
3	2.941	2.912	2.884	2.856	2.829	2.802	2.775	2.723	2.673	3
4	3.902	3.854	3.808	3.762	3.717	3.673	3.630	3.546	3.465	4
5	4.853	4.783	4.713	4.646	4.580	4.515	4.452	4.329	4.212	5
6	5.795	5.697	5.601	5.508	5.417	5.329	5.242	5.076	4.917	6
7	6.728	6.598	6.472	6.349	6.230	6.115	6.002	5.786	5.582	7
8	7.652	7.486	7.325	7.170	7.020	6.874	6.733	6.463	6.210	8
9	8.566	8.361	8.162	7.971	7.786	7.608	7.435	7.108	6.802	9
10	9.491	9.222	8.983	8.752	8.530	8.317	8.111	7.722	7.360	10
11	10.368	10.071	9.787	9.514	9.253	9.002	8.760	8.306	7.887	11
12	11.255	10.908	10.575	10.258	9.954	9.663	9.385	8.863	8.384	12
13	12.134	11.732	11.348	10.983	10.635	10.303	9.986	9.394	8.853	13
14	13.004	12.543	12.106	11.691	11.296	10.921	10.563	9.899	9.295	14
15	13.865	13.343	12.849	12.381	11.938	11.517	11.118	10.380	9.712	15
16	14.718	14.131	13.578	13.055	12.561	12.094	11.652	10.838	10.106	16
17	15.562	14.908	14.292	13.712	13.166	12.651	12.166	11.274	10.477	17
18	16.398	15.673	14.992	14.353	13.754	13.190	12.659	11.690	10.828	18
19	17.226	16.426	15.678	14.979	14.324	13.710	13.134	12.085	11.158	19
20	18.046	17.169	16.351	15.589	14.877	14.212	13.590	12.462	11.470	20
21	18.857	17.900	17.011	16.185	15.415	14.698	14.029	12.821	11.764	21
22	19.660	18.621	17.658	16.765	15.937	15.167	14.451	13.163	12.042	22
23	20.456	19.331	18.292	17.332	16.444	15.620	14.857	13.489	12.303	23
24	21.243	20.030	18.914	17.885	16.936	16.058	15.247	13.799	12.550	24
25	22.023	20.720	19.523	18.424	17.413	16.482	15.622	14.094	12.783	25
26	22.795	21.399	20.121	18.951	17.877	16.890	15.983	14.375	13.003	26
27	23.560	22.068	20.707	19.464	18.327	17.285	16.330	14.643	13.211	27
28	24.316	22.727	21.281	19.965	18.764	17.667	16.663	14.898	13.406	28
29	25.066	23.376	21.844	20.454	19.189	18.038	16.984	15.141	13.591	29
30	25.808	24.016	22.396	20.930	19.600	18.392	17.292	15.372	13.765	30
35	29.409	27.076	24.999	23.145	21.487	20.001	18.665	16.374	14.498	35
40	32.835	29.916	27.355	25.103	23.115	21.355	19.793	17.159	15.046	40
45	36.095	32.552	29.490	26.833	24.519	22.495	20.720	17.774	15.456	45
50	39.196	35.000	31.424	28.362	25.730	23.456	21.482	18.256	15.762	50

الجدول (ب)

القيمة الحالية لمبلغ 1 ل.س استلمت أو دفعت في نهاية الدورة ولعدة دورات

Periods (n)	7%	8%	10%	12%	14%	15%	16%	18%	20%	Periods (n)
1	0.935	0.962	0.909	0.893	0.877	0.870	0.862	0.847	0.833	1
2	1.808	1.783	1.736	1.690	1.647	1.626	1.605	1.566	1.528	2
3	2.624	2.577	2.487	2.402	2.322	2.283	2.246	2.174	2.106	3
4	3.387	3.312	3.170	3.037	2.914	2.855	2.798	2.690	2.589	4
5	4.100	3.993	3.791	3.605	3.433	3.352	3.274	3.127	2.991	5
6	4.767	4.632	4.355	4.111	3.898	3.784	3.685	3.498	3.326	6
7	5.389	5.206	4.868	4.564	4.288	4.160	4.039	3.812	3.605	7
8	5.971	5.747	5.335	4.968	4.639	4.487	4.344	4.078	3.837	8
9	6.515	6.247	5.759	5.328	4.946	4.772	4.607	4.303	4.031	9
10	7.024	6.710	6.145	5.650	5.216	5.019	4.833	4.494	4.192	10
11	7.499	7.139	6.495	5.938	5.453	5.234	5.029	4.656	4.327	11
12	7.943	7.536	6.814	6.194	5.660	5.421	5.197	4.793	4.439	12
13	8.358	7.904	7.103	6.424	5.842	5.583	5.342	4.910	4.533	13
14	8.745	8.244	7.367	6.628	6.002	5.742	5.468	5.008	4.611	14
15	9.108	8.559	7.606	6.811	6.142	5.847	5.575	5.092	4.645	15
16	9.447	8.851	7.824	6.974	6.265	5.954	5.669	5.192	4.730	16
17	9.763	9.122	8.022	7.120	6.373	6.047	5.749	5.222	4.775	17
18	10.059	9.372	8.201	7.250	6.467	6.128	5.818	5.273	4.812	18
19	10.336	9.604	8.365	7.366	6.550	6.198	5.877	5.316	4.844	19
20	10.594	9.818	8.514	7.469	6.623	6.257	5.929	5.353	4.870	20
21	10.836	10.017	8.649	7.562	6.687	6.312	5.973	5.384	4.891	21
22	11.061	10.201	8.772	7.645	6.743	6.359	6.011	5.410	4.909	22
23	11.272	10.371	8.883	7.718	6.792	6.399	6.044	5.432	4.925	23
24	11.469	10.529	8.985	7.784	6.835	6.434	6.073	5.451	4.937	24
25	11.654	10.675	9.077	7.843	6.873	6.464	6.097	5.467	4.948	25
26	11.826	10.810	9.161	7.896	6.906	6.491	6.118	5.480	4.956	26
27	11.987	10.935	9.237	7.943	6.935	6.514	6.136	5.492	4.964	27
28	12.137	11.051	9.307	7.984	6.961	6.534	6.152	5.502	4.970	28
29	12.278	11.158	9.370	8.022	6.983	6.551	6.166	5.510	4.975	29
30	12.409	11.258	9.427	8.055	7.003	6.566	6.177	5.517	4.979	30
35	12.948	11.655	9.644	8.176	7.070	6.617	6.215	5.539	4.992	35
40	13.332	11.925	9.779	8.244	7.105	6.642	6.234	5.548	4.997	40
45	13.606	12.108	9.863	8.283	7.123	6.654	6.242	5.552	4.999	45
50	13.801	12.233	9.915	8.304	7.133	6.661	6.246	5.554	4.999	50

الفصل الرابع

حقوق حملة الأسهم





رأس المال المدفوع - الأرباح المحتجزة - توزيعات الأرباح :

يقدم حملة الأسهم كمالكين للشركة الكثير من رأس المال من أجل نشاطاتها. أظهرنا في الميزانية تحت قسم حقوق ملكية حملة الأسهم رأس المال المستثمر في الشركة على أنه رأس المال المدفوع. يوجد أيضاً ضمن حقوق حملة الأسهم رأس المال المكتسب من خلال احتجاز جزء من أرباح الشركة (أرباح محتجزة). يعدّ رأس المال المدفوع على أنه الجزء الدائم نسبياً من حقوق حملة الأسهم. أما رصيد الأرباح المحتجزة فيعتبر على أنه الجزء المؤقت من رأس مال الشركة وهو مصدر توزيع الأرباح لحملة الأسهم.

ناقشنا في الفصل الثاني رأس المال المدفوع الذي تم الحصول عليه من خلال إصدار أسهم رأس المال بشكل نقدي، أملاك، أو خدمات. نناقش في هذا الفصل مصادر أخرى لرأس المال وعناصر تؤثر على الأرباح المحتجزة.

الأرباح المحتجزة:

تشكل الأرباح المحتجزة جزءاً من حقوق ملكية حملة الأسهم وتشكل بشكل نموذجي من أرباح الشركة التي تتراكم عاماً بعد عام. وتشكل الأرباح المحتجزة مورداً لأصول الشركة مثلها مثل رأس المال المدفوع. لذلك، فإن رأس المال المدفوع هو الاستثمار الحقيقي من قبل حملة الأسهم، أما الأرباح المحتجزة فهي استثمار من قبل حملة الأسهم من خلال الأرباح التي لم يتم سحبها من الشركة.

إن رصيد حساب الأرباح المحتجزة في الشركة هو صافي دخل الشركة ناقصاً صافي خسائرها، من تاريخ بدء الشركة حتى الآن، ناقصاً منه إجمالي الأرباح الموزعة خلال المدة. صافي الدخل يؤدي إلى زيادة الأرباح المحتجزة بينما يؤدي صافي الخسارة وتوزيعات الأرباح إلى تخفيض الأرباح المحتجزة في السنة المحددة.

لذلك، فإن رصيد الأرباح المحتجزة يمثل صافي الدخل المتراكم في الشركة الذي لم يتم توزيعه لحملة الأسهم.

عندما يكون رصيد الأرباح المحتجزة مديناً، يكون هناك عجز، وتشير الشركة إلى العجز من خلال تسجيل الأرباح المحتجزة بمبلغ سلبي في قسم حقوق حملة الأسهم في الميزانية. ليس على الشركة أن تغير اسم الحساب في دفتر الأستاذ العام حتى وإن كان الرصيد مديناً.

يتضمن صافي الدخل أنواعاً عديدة من مصادر الدخل، ويتضمن بما يتضمن الدخل الناتج عن العمليات الأساسية للمنشأة (مثل المنتجات المصنّعة أو البيعية) بالإضافة إلى نشاطات إضافية أو مساعدة مثل (التخلص من الخردة أو تأجير مكان غير مشغول) بالإضافة لما ينتج من إيراد من عناصر غير اعتيادية. كل ما سبق يؤدي إلى زيادة الدخل الصافي الذي يؤدي إلى زيادة الأرباح المحتجزة. والعناصر الأساسية التي تؤدي إلى زيادة أو إنقاص الأرباح المحتجزة يمكن إظهارها على شكل حساب على الشكل التالي:

حساب الأرباح المحتجزة

1- صافي الدخل	1- الخسارة الصافية
2- تعديلات الدورة السابقة (تصحيح أخطاء) وتعديلات محددة في المبادئ الحسابية	2- تعديلات الفترة السابقة (تصحيح أخطاء)
3- تعديلات بسبب شبه إعادة التنظيم (إعادة تنظيم حسابات الموجودات والمطلوبات ورأس المال).	3- توزيعات أرباح نقدية أو سندات
	4- توزيعات أرباح على شكل أسهم المنحة.
	5- توزيعات أرباح عينية
	6- بعض عمليات أسهم الخزينة

سياسة توزيع الأرباح: Dividend policy

إن تحديد المبلغ المناسب للتوزيع من الأرباح يعتبر قراراً إدارياً صعباً. لا ترغب الشركات التي توزع أرباحاً في أن تلغي أو حتى تخفف توزيع الأرباح لأنها تخشى أن ينظر إليها بشكل سلبي من قبل سوق الأوراق المالية. لذلك فإن الشركات التي توزع أرباحاً سوف تبذل قصارى جهدها للاستمرار في ذلك. بالإضافة إلى أن نوع حملة الأسهم (خاضعين للضريبة أو لا، مستثمرين أفراداً أو مستثمرين في هيئة شركات) يؤدي دوراً كبيراً في سياسة توزيع الأرباح. على سبيل المثال، المنشآت غير الخاضعة للضريبة تفضل التوزيع النقدي للأرباح وليس على شكل أسهم لأن مسألة الضريبة أو الإعفاءات التي تتمتع بها الأرباح الرأس مالية ليست ذات أهمية بالنسبة لهم. لا توزع الشركات عادة كامل الأرباح المحتجزة المتوفرة لديها وذلك للأسباب التالية:

- 1- تستلزم اتفاقيات القروض مع بعض الدائنين الاحتفاظ بكامل أو بجزء من الأرباح، على شكل أصول، لإنشاء حماية إضافية للدائنين في مواجهة خسارة محتملة.
- 2- تتطلب بعض القوانين أن تحتفظ الشركة بإيرادات معادلة لتكلفة أسهم الخزينة المشتراة حتى تتمكن من الإعلان عن توزيع أرباح.
- 3- الرغبة في الاحتفاظ بأصول كان يمكن أن توزع كأرباح، من أجل النمو والتوسع. وتسمى هذه الحالة بالتمويل الداخلي، أو إعادة توظيف الأرباح في المنشأة ثانية.
- 4- الرغبة في تخفيف مسألة توزيع الأرباح من عام لآخر من خلال تراكم الأرباح في السنوات الجيدة واستخدام أرباح متراكمة كهذه أساساً لتوزيع الأرباح في السنوات السيئة.

5- الرغبة في بناء أساس لمواجهة احتمال الخسارة أو الأخطاء في حساب الأرباح.

إذا رغبت الشركة في الإعلان عن توزيع أرباح، عليها أن تطرح سؤالين أساسيين هما:

1- هل يسمح الوضع العام للشركة بتوزيع أرباح من الناحية القانونية؟

2- هل يسمح الوضع العام للشركة بتوزيع أرباح من الناحية الاقتصادية؟

قانونية توزيع الأرباح: Legality of dividend

يمكن تحديد قانونية توزيع الأرباح من خلال مراجعة القوانين المطبقة في البلد. ففي أمريكا يتم تقسيم الولايات المتحدة الأمريكية إلى ثلاث مجموعات بغرض مقارنة القيود على توزيع الأرباح والتوزيعات الأخرى على المالكين.

1- العدد الأكبر يسمح بالتوزيعات طالما أن الشركة غير معسرة، والمقصود بالإعسار هو عدم مقدرة الشركة على دفع ديونها عند استحقاق تلك الديون في الدورة الطبيعية لأعمال الشركة. بشكل عام، يجب أن يتم التوزيع من الأرباح الحالية أو من الأرباح المحتجزة.

2- المجموعة الثانية تضع قيوداً على التوزيع مثل:

أ- أن تكون الشركة قادرة ومليئة مالياً لسداد التزاماتها.

ب- ألا يتجاوز التوزيع القيمة العادلة لصافي الأصول.

بموجب المعيار الأخير لا يقتصر التوزيع على الأرباح المحتجزة أو الإيرادات

الجارية المقررة. بموجب المعايير المحاسبية المقبولة عموماً، عوضاً عن ربط التوزيعات بالقيمة الدفترية للأصول تم ربطها بالقيمة العادلة (التخمينية) للأصول.

3- المجموعة الثالثة تستخدم قيوداً متعددة هجينة تتشكل من الملاءة المالية

وتحليل السيولة والمخاطرة التي تقدمها ميزانية الشركة. من أجل تجنب

التوزيعات غير القانونية لأصول الشركة لحملة الأسهم فإنه يجب تفحص قانون الشركات في الدولة ذات العلاقة.

أما في سورية، يخضع توزيع الأرباح في الشركات المساهمة لقانون الشركات رقم 3 لعام 2008 وذلك بناء على قرار الهيئة العامة للشركة. وعلى مجلس الإدارة تسليم تلك الأرباح خلال ثلاثين يوماً من تاريخ اجتماع الهيئة العامة.

إلا أن أهم القيود على توزيع الأرباح لا يجوز توزيع الاحتياطي الإجمالي على المساهمين، إنما يمكن استعماله فقط لتأمين الحد الأدنى المسموح به في النظام الأساسي للمساهمين وذلك في السنوات التي لا تسمح فيها أرباح الشركة بتأمين هذا الحد. ونصت المادة 246 فقرة 4 أن لا يتجاوز هذا الحد الأدنى 5% وأن يعاد إلى الاحتياطي ما أخذ منه عندما تسمح أرباح السنوات الآتية بذلك. أما قانون الشركات الجديد فلم يتطرق لنسبة الحد الأدنى هذا.

الوضع المالي وتوزيعات الأرباح:

Financial condition and dividend distribution

تولي إدارة الشركة الجيدة اهتماماً لأمر أكثر من الجوانب القانونية لتوزيع الأرباح،— يجب إعطاء أهمية للجوانب الاقتصادية في الشركة، والوضع الأكثر أهمية هو مسألة السيولة في الشركة.

بفرض أن ميزانية إحدى الشركات أظهرت الوضع التالي:

400.000 رأس المال	500.000 أصول ثابتة
100.000 أرباح محتجزة	
500.000	500.000

يبدو أن رصيد الأرباح المحتجزة في هذه الشركة دائن بمبلغ 100.000 ل.س، يمكن لهذه الشركة إذا لم يكن هناك قيود أخرى أن توزع أرباح أسهم في حدود الأرباح المحتجزة، لكن وحيث إن كامل أصول الشركة هي أصول ثابتة ومستخدمة في أعمال الشركة، لا يمكن لهذه الشركة أن توزع أرباحاً نقدية إلا إذا باعت من تلك الأصول في حدود الأرباح التي ترغب في توزيعها، أو أن تقوم بالاقتراض من أجل ذلك.

أما إذا أظهرت الميزانية أن هناك أصولاً متداولة، فالسؤال يبقى ما إذا كانت الشركة ستحتاج هذه النقدية لأغراض أخرى؟
بفرض أن ميزانية الشركة كانت على الشكل التالي:

التزامات متداولة	60.000	100.000 نقدية
حقوق الملكية		460.000 أصول ثابتة
رأس المال 400.000		
<u>أرباح محتجزة 100.000</u>		
500.000		
	<u>560.000</u>	<u>560.000</u>

إن وجود التزامات متداولة تشير إلى أن جزءاً من الأرباح سوف يُحتاج لمواجهة هذه الديون عند استحقاقها. كما أن هناك حاجات للنقدية يوم بيوم من أجل الأجور وغيرها من المصاريف الإدارية على الإدارة أن تأخذها بالحسبان قبل الإعلان عن مقدرة الشركة على توزيع أرباح.

كما أن على الإدارة أن تأخذ في الحسبان التضخم النقدي وتكاليف الاستبدال قبل التعهد بتوزيع أرباح. فخلال مدة التضخم النقدي الكبير هناك

بعض التكاليف (تكلفة استهلاك الأصول الثابتة) التي تُحْمَل كمصروف حسب مبدأ التكلفة التاريخية للمحاسبة تبدو هذه التكاليف على أنها منخفضة مقارنة بسعر شرائها المقارن، لذلك يبدو الدخل على أنه أكبر مما هو في الحقيقة لأن عدداً من التكاليف لم يُعَدَل حسب التضخم النقدي. لتوضيح ذلك، نفترض أن إحدى الشركات المساهمة أعلنت عن دخل صافٍ قدره 179 مليون ليرة سورية حسب التكلفة التاريخية.

إلا أنه، عندما تم تعديل هذا الدخل حسب التضخم العام أصبح الدخل الصافي قدره 68 مليون ليرة، بالرغم من أن الشركة كانت قد وزعت أرباحاً نقدية قدرها 72 مليون ليرة حسب دخلها الجاري فإن كان التوزيع النقدي للأرباح مبالغ فيه؟

في الولايات المتحدة الأمريكية، تشجع هيئة تداول الأوراق المالية الشركات أن تفصح عن سياسات توزيع الأرباح في تقاريرها السنوية. وذلك بالنسبة للشركات التي تكون قد حققت إيرادات إلا أنها أخفقت في توزيع الأرباح، والشركات التي لا يتوقع أن توزع أرباحاً بالمدى المنظور، بالإضافة إلى أن الشركات التي اعتادت على توزيع أرباح فإن عليها أن تفصح ما إذا كانت ستستمر بهذه السياسة مستقبلاً أم لا.

أنواع توزيعات الأرباح Types of dividends

تستند توزيعات الأرباح في الغالب، إما على الأرباح المتراكمة والمتمثلة في الأرباح المحتجزة، أو على عنصر آخر من عناصر رأس المال الذي هو رأس المال المدفوع الإضافي. من الطبيعي أن يتوقع حملة الأسهم أن الشركة قد عملت بشكل ناجح وأنهم يحصلون على توزيعات أرباح هي جزء من الأرباح التي حققتها. أما بالنسبة لتوزيعات التصفية Liquidating dividends التي هي (توزيعات أرباح على

الأسهم لا تستند إلى الأرباح المحتجزة) على الشركة أن تفصح عن ذلك بشكل كافٍ برسالة لحملة الأسهم وهكذا تكون الشركة قد استبعدت مسألة سوء الفهم عن مصدر تلك التوزيعات. توزيعات الأرباح غالباً تكون من النماذج التالية:

1- توزيعات أرباح نقدية Cash dividend

2- توزيعات أرباح عينية Property dividend

3- توزيعات أرباح بسندات دفع Script dividend

4- توزيعات التصفية Liquidating dividend

5- توزيعات الأرباح على شكل أسهم المنحة Stock dividend

على هيئة المديرين (مجلس الإدارة) الإعلان عن توزيعات الأرباح قبل دفع تلك الأرباح حتى يتم تسجيلها في دفتر محاضر جلسات الشركة. هناك ثلاث تواريخ هامة فيما يتعلق بتوزيع أرباح الأسهم:

1- تاريخ الإعلان: يشير إلى تاريخ قرار مجلس الإدارة بالموافقة على دفع أرباح. إن قرار مجلس الإدارة يخلق التزاماً على الشركة مفاده أن هناك أرباحاً مستحقة للتوزيع.

2- تاريخ التسجيل: تحدد هيئة المديرين تاريخ التسجيل (هي التي تقرر آياً من حملة الأسهم قد حصلوا على أرباح). تسجل الشركة حملة أسهمها الذين يستحقون توزيعات الأرباح.

3- تاريخ الدفع: يبين متى ستدفع الشركات الأرباح لحملة الأسهم.

لتوضيح العلاقة بين هذه التواريخ الثلاثة في الواقع العملي، نفترض أن هيئة المديرين في إحدى الشركات المساهمة أعلنت عن توزيع أرباح نقدية في 5 أيار من العام 2002 (تاريخ الإعلان). التوزيعات النقدية المعلنة والتي هي 10.25 ل.س

للسهم الواحد لحملة الأسهم المسجلين في اتموز من العام 2002 (تاريخ التسجيل)، مستحق الدفع في 10 تموز (تاريخ الدفع).

بما أن العمليات المالية قد حصلت في كل من تاريخ الإعلان (يكون قد حصل التزام) وفي تاريخ الدفع (الدفع نقداً)، يتم تسجيل قيود اليومية اللازمة لهذه العمليات في هذين التاريخين. ليس هناك ضرورة لقيود يومية عند تاريخ التسجيل. والسبب وراء ذلك أنه قد تتم عمليات بيع أسهم بين تاريخ الإعلان وتاريخ التسجيل. لذلك، فإن عمليات البيع التي تحصل بين هذين التاريخين تؤخذ بالحسبان. أما إذا حصلت عمليات بين تاريخ الدفع وتاريخ التسجيل فلا تؤخذ بالحسبان.

توزيعات أرباح نقدية:

تصوت الهيئة العامة للمساهمين على الإعلان عن توزيع أرباح نقدية، وإذا تمت الموافقة على ذلك أصولاً، يتم الإعلان عن التوزيعات ذلك يعني خلق التزام على الشركة. قبل دفع الأرباح، يجب إعداد قائمة حديثة بأسماء حملة الأسهم، لذلك يكون هناك فاصل زمني بين تاريخ الإعلان وتاريخ الدفع هذا الفاصل هو تاريخ التسجيل. إذا تمت الموافقة على التوزيع في 1/10 (تاريخ الإعلان) يمكن لهيئة المديرين أن تحدد أن تاريخ الاستحقاق (تاريخ الدفع) هو 2/5 لجميع حملة الأسهم المسجلين في 1/25 (تاريخ التسجيل). هذه الفترة بين 1/10 و 1/25 تعطي وقتاً لأي عملية نقل ملكية أسهم لم تنجز لأن تنجز وتسجل مع وكيل نقل الملكية، والمدة الزمنية بين 1/25 و 2/5 تعطي الفرصة لوكيل نقل الملكية أو لقسم المحاسبة (ذلك يعتمد على من أنجز العمل) لأن يجهز قائمة بأسماء حملة الأسهم في 1/25 ولتجهيز الشك بالأرباح الموزعة لإرساله بالبريد.

تمثل عملية الإعلان عن توزيع أرباح الأسهم نقداً التزاماً على المنشأة، وبما أن الدفع مطلوب خلال مدة قصيرة فهي تُعدّ التزاماً متداولاً على المنشأة. تجري المنشأة قيود اليومية التالية لتسجيل الإعلان عن التوزيع والدفع للأرباح المستحقة نقداً.

مثال:

أعلنت شركة الخليج المساهمة في 24 حزيران عن توزيعات أرباح نقدية قدرها 1ل.س عن كل سهم من الأسهم البالغة 1.8 مليون سهم تستحق الدفع في 26 تموز لكل حامل سهم مسجل في 15 تموز. تكون القيود المحاسبية على الشكل التالي:

تاريخ الإعلان 24 حزيران		
1.800.000	من حـ/الأرباح المحتجزة	
1.800.000	إلى حـ/أرباح مستحقة التوزيع	
	الإعلان عن توزيع أرباح بمعدل 1ل.س عن 1.8 مليون سهم	

تاريخ التسجيل - 15 تموز - ليس هناك قيود محاسبية :

تاريخ الدفع في 26 تموز		
1.800.000	من حـ/أرباح مستحقة التوزيع	
1.800.000	إلى حـ/النقدية	
	دفع الأرباح المستحقة التوزيع لحملة الأسهم	

يمكن الإعلان عن توزيع الأرباح إما على شكل نسبة مئوية معينة من القيمة الاسمية للسهم 6% مثلاً أرباح عن الأسهم العادية أو على شكل مبلغ لكل سهم كأن يكون 0.60ل.س عن كل سهم من الأسهم العادية مثلاً. في الحالة

الأولى يتم ضرب النسبة المئوية بالقيمة الاسمية للأسهم المتداولة للوصول إلى إجمالي الأرباح الموزعة. وفي الحالة الثانية يتم ضرب المبلغ المقرر توزيعه عن كل سهم بعدد الأسهم المتداولة. لابد من الإشارة إلى أنه لا يتم الإعلان عن توزيع أو دفع أرباح عن أسهم الخزينة.

توزيع الأرباح عينياً : Property dividend or Dividends in kinds

يمكن أن يكون توزيع الأرباح عينياً على شكل بضائع، أو عقارات، أو استثمارات أو على أي شكل آخر تقرره هيئة المديرين. غالباً ما يكون على شكل توزيع لاستثمارات الشركة في أوراق مالية لشركة أخرى.

إن توزيع الأرباح عينياً يمثل نقلاً غير تبادلي (باتجاه واحد، من الشركة إلى حملة الأسهم أو العكس) بين الشركة ومالكها. وتسجل عملية نقل الملكية هذه (توزيع الأرباح العينية) بالقيمة العادلة لهذه الأصول، حيث نص رأي هيئة المبادئ المحاسبية صراحة على ذلك (إن نقل الأصول غير النقدية في عملية غير تبادلية لحملة الأسهم أو لإنشاء أخرى يجب أن تسجل بالقيمة العادلة للأصول المنقولة، ويجب الاعتراف بالربح أو الخسارة الناتجتين عن التخلص من هذه الأصول)⁽¹⁾.

تقاس القيمة العادلة للأصول غير النقدية الموزعة على أساس القيمة المتحققة في عملية بيع إجمالية تمت خلال فترة قريبة من التوزيع. مبلغ كهذا يجب أن يُحدّد استناداً للقيمة المقدرة القابلة للتحقق في عملية نقدية للأصول نفسها أو لأصول مشابهة، أسعار السوق (البورصة)، من خلال مقيمين مستقلين أو من خلال غير ذلك من الإثباتات.

(¹) Accounting for nonmonetary transaction, "opinions of the accounting principles board no. 29 (New York: AIC PA, 1973), par 18.

عند الإعلان عن التوزيعات العينية، على الشركة أن تثبت قيمة الأصول غير النقدية التي سيتم توزيعها بقيمتها العادلة، وتعترف بأي مكسب أو خسارة آتية من الفرق بين القيمة العادلة للأصول والقيمة المقدرة بتاريخ الإعلان. يمكن عندها تسجيل توزيع الأرباح العينية من خلال جعل حساب الأرباح المحتجزة مديناً وحساب أرباح عينية مستحقة التوزيع دائناً بمبلغ مساوٍ للقيمة العادلة للأصول التي سيتم توزيعها. عند توزيع الأرباح العينية (الدفع) يتم جعل حساب أرباح عينية مستحقة مديناً والحساب الذي يحتوي على الأصول الموزعة دائناً (والمعاد تقييمه بالقيمة العادلة) على سبيل المثال:

قررت إحدى الشركات المساهمة نقل بعض استثماراتها في الأوراق المالية السوقية التي تبلغ تكلفتها 1.250.000 ل.س من خلال الإعلان عن توزيع أرباح عينية بتاريخ 2000/12/28 والتي تستحق التوزيع في 2001/1/30 لحملة الأسهم المسجلين في 2001/1/15. بتاريخ الإعلان كانت القيمة السوقية لتلك الأوراق المالية 2.000.000 ل.س

القيود المحاسبية لإثبات ذلك: 2000/12/28

750.000	من حـ/ الاستثمار في الأوراق المالية
750.000	إلى حـ/ المكاسب الناتجة عن زيادة القيمة السوقية للأوراق المالية
	إثبات الزيادة في قيمة الأوراق المالية حسب قيمتها العادلة

تاريخ الإعلان 2000/12/28

2.000.000	من حـ/الأرباح المحتجزة	
2.000.000	إلى حـ/ أرباح مستحقة التوزيع عيناً	
	الإعلان عن توزيع أرباح أسهم عينية	

تاريخ التوزيع 2001/1/30:

2.000.000	من حـ/أرباح مستحقة التوزيع عيناً	
2.000.000	إلى حـ/الاستثمارات في الأوراق المالية	
	توزيع أرباح الأسهم المستحقة التوزيع عيناً	

توزيع أرباح الأسهم بسندات دفع: Script dividend

أرباح الأسهم مستحقة التوزيع بسندات، تعني أنه عوضاً عن دفع أرباح الأسهم مباشرة (الآن) اختارت الشركة أن تدفعها في تاريخ لاحق. السند المصدر لحملة الأسهم كتوزيع أرباح هي شكل خاص من أشكال أوراق الدفع. يتم الإعلان عن توزيع أرباح بسندات دفع عندما يكون هناك قصور في نقدية الشركة إلا أن الشركة كانت قد حققت نجاحات جيدة. يمكن لمستلم أرباحه بورقة دفع أن يحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق أو أن يبيعها في سوق الأوراق المالية ليحصل على نقوده مباشرة، أو يخصمها لدى البنك.

عند الإعلان عن توزيع أرباح بسندات دفع يصبح حساب الأرباح المحتجزة مديناً، وحساب أوراق الدفع المستحقة لحملة الأسهم دائناً، ويتم التقرير عن هذا الالتزام ضمن التزامات الشركة في الميزانية. عند الدفع، يصبح حساب أوراق الدفع المستحقة لحملة الأسهم مديناً وحساب النقدية دائناً. إذا كانت أوراق الدفع هذه حاملة للفائدة، فإن الجانب المتعلق بدفع الفائدة نقداً يجب أن يصبح

مديناً بمصروف الفائدة لا أن يعامل على أنه جزء من أرباح الأسهم. على سبيل المثال:

أعلنت إحدى الشركات المساهمة عن توزيع أرباح بسندات دفع في 2002/5/27 تستحق بعد شهرين بمقدار 1.5 ل.س. للسهم، علماً أن أسهم الشركة العادية كانت في ذلك التاريخ 2545000 سهم متداول ومستحق الدفع بتاريخ التسجيل 2002/6/5. تحمل أوراق الدفع معدل فائدة قدرها 10% سنوياً وتستحق في 2002/7/27. القيود المحاسبية لمعالجة ذلك:

بتاريخ الإعلان 5/27:

3.817.500	من حـ/ الأرباح المحتجزة
3.817.500	إلى حـ/ أوراق الدفع لحملة الأسهم
	الإعلان عن توزيع أرباح أسهم بسندات دفع

بتاريخ الدفع 2002/7/27:

3.817.500	من المذكورين
63.625	حـ/ أوراق الدفع لحملة الأسهم
	حـ/ مصروف الفائدة
	$(12/2 \times 0.10 \times 3817500)$
3.881.125	إلى حـ/ النقدية
	دفع قيمة أوراق الدفع المصدرة لحملة الأسهم مع مصروف الفائدة.

*- المدة التي حسبت على أساسها الفائدة تبدأ من تاريخ الإعلان عن توزيع الأرباح ولتاريخ الدفع.

توزيعات أرباح الأسهم من رأس المال المدفوع أو ما يسمى توزيعات التصفية:

Liquidating dividends

تستخدم بعض الشركات رأس المال المدفوع أساساً من أجل توزيع أرباح الأسهم. إلا أن عدم الإفصاح المناسب عن هذه الحقيقة، يجعل بعض حملة الأسهم يعتقدون أن الشركة تعمل بربح. وبالنتيجة يمكن أن يؤدي ذلك إلى بيع أسهم إضافية بسعر أعلى من السعر المضمون لها. لكلمة أخرى، إن أي توزيع للأرباح لا يستند على الإيرادات يعتبر تخفيضاً لرأس مال الشركة المدفوع وبالتالي فهو توزيع تصفية. يمكن تجنب هذا النوع من التضليل المقصود أو غير المقصود من خلال طلب قائمة تبين مصدر كل توزيع من توزيعات الأرباح المرافقة لشك توزيع الأرباح. إن قانونية دفع أرباح تصفية كهذه يعتمد على مصدر رأس المال المدفوع وقوانين الشركات في الدولة. بشكل عام يمكن للشركات التي تعمل في المناجم والمقالع أن توزع أرباح أسهم مساوية لإجمالي الدخل المتراكم والاستنفاد. يعدّ جزء الأرباح الموزع الزائد عن الدخل المتراكم على أنه إعادة لجزء من استثمارات حملة الأسهم (استهلاك لرأس المال). على سبيل المثال:

أعلنت إحدى الشركات المساهمة عن توزيع أرباح أسهم لحملة أسهمها العادية قدرها 1.200.000 ل.س. إن إعلان توزيع الأرباح النقدية أشار إلى أن 900.000 ل.س يجب أن تُعدّ على أنها توزيع من أرباح الشركة والباقي يُعدّ من رأس المال المدفوع.

والقيود المحاسبية هي: بتاريخ الإعلان:

من المذكورين		
حـ/ الأرباح المحتجزة	900.000	
حـ/ رأس المال المدفوع	300.000	
إلى حـ/ أرباح مستحقة التوزيع	1.200.000	
الإعلان عن توزيع أرباح		

بتاريخ الدفع:

1.200.000	1.200.000	من حـ / أرباح مستحقة التوزيع إلى حـ / النقدية دفع الأرباح المستحقة التوزيع
-----------	-----------	--

في بعض الأحيان، يمكن أن تقرر الإدارة وقف عمل الشركة وتعلن عن توزيعات تصفية. في هذه الحالات، يمكن أن تأخذ التصفية عدداً من السنوات لتحقيق بيعاً عادلاً للأصول، وكل دفعة من توزيعات التصفية هذه تؤدي إلى تخفيض رأس المال المدفوع.

توزيعات أرباح الأسهم على شكل أسهم منحة: Stock dividends:

إذا أرادت الشركة رسملة جزء من إيراداتها (إعادة تصنيف المبالغ من رأس مال مكتسب إلى رأس مال مدفوع) يمكنها أن تصدر أسهم منحة من نوع الأسهم نفسها المملوكة من قبل حملة أسهمها:

ليس لأسهم المنحة من أثر في حجم حقوق ملكية حملة الأسهم أو على صافي أصولها. إنما تؤدي إلى تخفيض الأرباح المحتجزة وزيادة رأس المال المدفوع بمبلغ متساوٍ. تصبح القيمة الدفترية لكل سهم من الأسهم المماثلة أقل بعد توزيع أسهم المنحة مباشرة، يحصل هذا الانخفاض لأن عدد الأسهم المتداولة يكون قد ازداد دون زيادة في إجمالي حقوق ملكية حملة الأسهم. كما أن أسهم المنحة لا تؤثر في نسبة ملكية السهم في الشركة، على سبيل المثال، حامل أسهم يملك 1000 سهم في شركة مساهمة عدد أسهمها المتداولة 100.000 سهم، إنه يملك 1% من الأسهم المتداولة. إذا أصدرت الشركة 10% أسهم منحة، يبقى حامل الأسهم هذا مالكاً لـ 1% من الأسهم المتداولة - 1100 سهم من أصل 110.000 سهم متداول.

يمكن للشركة أن تعلن عن توزيع أرباح من خلال إصدار أسهم منحة وذلك لعدة أسباب:

- 1- يمكن أن تكون الأرباح المحتجزة قد أصبحت كبيرة بالنسبة لحقوق حملة الأسهم، وهكذا يمكن للشركة أن ترغب في رأس مال دائم أكبر.
- 2- يمكن أن يكون السعر السوقي لأسهم الشركة قد زاد عن مستوى التبادل التجاري المرغوب. لذلك، فإن أسهم المنحة تخفض بشكل عام القيمة السوقية لكل سهم من الأسهم العادية للشركة من خلال زيادة عدد أسهم الشركة المعروضة للتداول.
- 3- يمكن أن ترغب هيئة مديري الشركة في زيادة عدد حملة أسهم الشركة (الذين يمكن أن يشتروا منتجاتها) وبالنسبة لزيادة عددهم من خلال زيادة عدد الأسهم المتداولة. كما أن بعض حملة الأسهم يحصلون على أسهم منحة من أجل بيعها إلى آخرين.
- 4- يمكن أن تعوض توزيعات أسهم المنحة رغبات حملة الأسهم العادية بتوزيع أرباح نقدية حيث قد لا يكون هناك نقدية كافية من أجل دفع الأرباح نقدًا. إن نسبة الأسهم المصدرة تحدد ما إذا كانت أسهم المنحة هي أسهم قليلة أو أسهم منحة كبيرة. تستخدم الشركات معالجات محاسبية مختلفة لكل صنف من أصناف أسهم المنحة.

تسجيل أسهم المنحة القليلة Recording small stock dividend

عندما تكون أسهم المنحة أقل من 20-25% من الأسهم المتداولة بتاريخ الإعلان عن التوزيعات يكون لحجم أسهم المنحة الصغير هذا أثر قليل على السعر السوقي لتلك الأسهم. لذلك فإن مهنة المحاسب تتطلب أن يتم تحويل قيمة توزيعات هذه بأسهم منحة من حساب توزيع الأرباح وبالقيمة السوقية العادلة

للأسهم المحولة. إن مبرر هذا الأسلوب في معالجة أسهم المنحة هو أن أغلب مستلمي أسهم المنحة ينظرون إليها على أنها توزيع (لأرباح الشركة المحتجزة) وغالباً بقيمة معادلة للقيمة السوقية للأسهم الإضافية المستلمة. لتوضيح ذلك:

بفرض أنه سُمح لإحدى الشركات المساهمة بإصدار 20000 سهم عادي مصدر ومتداول قيمة السهم الاسمية 500 ل.س، مصدر ومتداول منها 8000 سهم. أعلنت هيئة المديرين عن توزيع أسهم منحة قدره 10%. كان السعر السوقي لتلك الأسهم 525 ل.س للسهم الواحد مباشرة قبل الإعلان عن أسهم المنحة. كان رصيد الأرباح المحتجزة 2500000 ل.س.

بما أن التوزيعات هي أقل من 20-25% من الأسهم المتداولة فإن أرباح الأسهم الموزعة هذه تعالج بالقيمة السوقية. إن قيود اليومية لتسجيل الإعلان عن أسهم المنحة في 2002/8/10 هي:

105.000	من حـ/الأرباح المحتجزة
إلى المذكورين	
100.000	حـ/أسهم المنحة مستحقة التوزيع (2000 سهم × 500 ل.س)
50.000	حـ/رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية (2000 سهم × 25 ل.س)
	تسجيل الإعلان عن توزيعات أسهم منحة 10% يجب توزيع الأسهم في 2002/9/20 لحملة الأسهم المسجلين في 2002/8/30

لاحظ أنه ليس هناك أصول أو التزامات قد تأثرت بالإعلان عن أسهم المنحة. بشكل مجرد لم يكن القيد أكثر من إعادة تصنيف لحقوق حملة الأسهم. إذا تم تجهيز ميزانية بين تاريخي الإعلان عن توزيع أرباح والتوزيع يجب إظهار أسهم المنحة العادية مستحقة التوزيع في قسم حقوق الملكية بشكل إضافة لرأس مال الأسهم (بينما تظهر التوزيعات النقدية والتوزيعات العينية المستحقة على أنها التزامات متداولة).

عند إصدار أسهم المنحة فالقيد المحاسبي لتسجيل الإصدار:

100.000	من حـ/ أسهم المنحة مستحقة التوزيع
100.000	إلى حـ/ رأس المال - أسهم عادية
	تسجيل توزيع 2000 سهم من الأسهم العادية كما
	سُمح بالإعلان عن أسهم المنحة بتاريخ 2002/8/10

ليس مهماً القيمة العادلة بتاريخ أسهم المنحة، بحيث يحتفظ كل حامل سهم بالنسبة نفسها من حقوق الملكية في الشركة. إذا تم إعداد الميزانية بين تاريخ الإعلان عن توزيع 10% أسهم منحة وتاريخ إصدار الأسهم فإن القائمة المناسبة لعرض آثار أسهم المنحة هي:

حقوق حملة الأسهم

رأس المال المدفوع

أسهم عادية 20000 سهم عادي مصدر ومتداول قيمة السهم الاسمية 500 ل.س
10000.00 ل.س

أسهم منحة مستحقة التوزيع بتاريخ 2002/9/20،

1000.000

2000 سهم بالقيمة الاسمية

11000.000

القيمة الاسمية للأسهم المصدرة والتي يجب إصدارها

<u>50.000</u>	رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية من أسهم المنحة
11050000	إجمالي رأس المال المدفوع
<u>1500.000</u>	أرباح محتجزة
<u>9550000</u>	إجمالي حقوق ملكية حملة الأسهم

تسجيل توزيعات أرباح أسهم المنحة الكبير :

Recording large stock dividends

أسهم المنحة التي تزيد عن 20-25% من الأسهم المتداولة تُعدّ توزيع كبير لأسهم المنحة. بما أن هناك هدفاً واحداً من التوزيع الكبير لأسهم المنحة ألا وهو تخفيض القيمة السوقية للأسهم وبالتالي فإنه يمكن تداول الأسهم بسهولة أكبر، فإن الشركة لا تستخدم القيمة السوقية العادلة للأسهم في قيودها. تعالج الشركات توزيعات كهذه بالقيمة الاسمية أو بالقيمة المحددة وليس بالقيمة السوقية العادلة. بالنسبة للأسهم المصدرة دون قيمة اسمية أو قيمة محددة، تقوم هيئة المديرين بوضع قيمة لتلك الأسهم.

لتوضيح معالجة أسهم المنحة التي تزيد عن 20-25%: بفرض أن إحدى الشركات كان قد سُمح لها بإصدار 10.000 سهم عادي قيمة السهم الاسمية 500 ل.س، جميع الأسهم مصدرة ومتداولة. أعلنت الشركة عن توزيع أرباح 30% أسهم منحة في 2002/9/20 لتصدر في 2002/10/15 لحملة الأسهم المسجلين في 2002/10/10.

القيود المحاسبية لذلك:

بتاريخ الإعلان 2002/9/20:

15.00000	من حـ / الأرباح المحتجزة
15.00000	إلى حـ / أسهم المنحة مستحقة التوزيع
	3000 سهم × 500 ل.س
	الإعلان عن توزيع 30% أسهم منحة كأرباح

بتاريخ التوزيع 2002/10/15:

15.000	من حـ / أسهم المنحة مستحقة التوزيع
15.000	إلى حـ / رأس المال - أسهم عادية
	(3000 سهم × 500 ل.س)
	إصدار 30% أسهم منحة كأرباح

بما أن هناك اختلاف في المعالجة المحاسبية بين الإعلان عن أسهم المنحة الكبير وأسهم المنحة الصغير فإنه على المحاسبين أن يقرروا الحجم المناسب لأسهم المنحة قبل إجراء أي قيود محاسبية.

اشتقاق الأسهم: Stock splits

اشتقاق الأسهم هو توزيع 100% أو أكثر من الأسهم الإضافية لأسهم الشركة المصدرة يترافق مع تخفيض القيمة الاسمية للسهم. لا تستلم الشركة أي أصول مقابل هذه العملية. يؤدي اشتقاق السهم إلى انخفاض كبير في القيمة السوقية لكل سهم من الأسهم المتداولة. إن عملية اشتقاق 1-2 تضاعف عدد الأسهم المتداولة مرتين وعملية اشتقاق 1-3 تضاعف عدد الأسهم ثلاث مرات وهكذا دواليك. بالرغم من أن اشتقاق الأسهم يخفض القيمة الاسمية للسهم إلا أن المبلغ الدائن في حساب رأس المال - أسهم عادية يبقى نفسه. على سبيل المثال، إن إعلان عملية اشتقاق أسهم 1-2 تؤدي إلى تخفيض القيمة الاسمية للسهم إلى

النصف. تلجأ الشركات إلى اشتقاق الأسهم عندما تكون أسعار أسهمها في السوق مرتفعة وبالتالي تكون عملية تداول أسهمها في البورصة قليلة من قبل المستثمرين. هناك اعتقاد لدى الكثير من إدارات الشركات ضرورة أن تكون أسعار الأسهم منخفضة لتكون ممتناول أكبر عدد من المستثمرين. لذلك تلجأ الشركات إلى عمليات اشتقاق الأسهم.

من وجهة النظر المحاسبية، ليس هناك ضرورة لقيود محاسبية لاشتقاق الأسهم، إلا أنه يجب كتابة ملاحظات تشير إلى أن القيمة الاسمية للأسهم قد تغيرت وأن عدد الأسهم قد ازداد. هذا النقص في حقوق ملكية حملة الأسهم الآتي من عملية الاشتقاق يمكن توضيحه من خلال عملية اشتقاق أسهم إحدى الشركات المساهمة 1-2 حيث إنه لدى الشركة 1000 سهم قيمة السهم الاسمية 100 ل.س إن عملية الاشتقاق أدت إلى مضاعفة عدد الأسهم المصدرة وتخفيض القيمة الاسمية للسهم إلى النصف:

حقوق ملكية حملة السهم قبل الاشتقاق 1-2	حقوق ملكية حملة السهم بعد الاشتقاق 1-2
أسهم عادية 1000 سهم عادي قيمة اسمية 1000 ل.س أرباح محتجزة 50.000 حقوق الملكية 1050.000	أسهم عادية 2000 سهم عادي قيمة اسمية 500 ل.س أرباح محتجزة 50.000 حقوق الملكية 1050.000

يرى بعض الباحثين ضرورة إجراء قيود محاسبية في اليومية العامة والمساءلة لا تتعدى- جعل حساب رأس المال أسهماً عادية مدينة وكذلك الأمر في حساب رأس مال أسهم عادية دائنة مع شرح عملية القيد بحيث يتم إظهار أن عدد الأسهم أصبح مضاعفاً والقيمة الاسمية للسهم انخفضت إلى النصف.

100.000	من حـ/ رأس المال - أسهم عادية
100.000	إلى حـ/ رأس المال - أسهم عادية تسجيل عملية اشتقاق أسهم 1-2 1000 سهم قيمة اسمية 100 ل.س. للسهم استبدلت بـ 2000 سهم قيمة اسمية 50 ل.س. للسهم الواحد.

الفرق بين أسهم المنحة واشتقاق الأسهم:

إن إصدار أسهم منحة يؤدي إلى زيادة رأس المال وانخفاض الأرباح المحتجزة بمبلغ متساوٍ. أما اشتقاق الأسهم فإنه لا يؤثر على رأس المال ولا على الأرباح المحتجزة إنه بشكل مجرد يؤدي إلى زيادة عدد الأسهم المشتقة وتخفيض القيمة الاسمية للسهم الذي يتم اشتقاقه. ليس لأسهم المنحة واشتقاق الأسهم أي تأثير على إجمالي حقوق ملكية حملة الأسهم.

آثار توزيعات أرباح الأسهم الممتازة : Effects of dividend preferences

في حال وجود نوعين من الأسهم في بنية رأس مال الشركة المساهمة (أسهم ممتازة، وأسهم عادية) فإن لامتياز الأسهم الممتازة أثراً على توزيع الأرباح، يتجلى هذا الأثر من خلال تحديد أهم أشكال امتياز الأسهم الممتازة التي يمكن حصرها فيما يلي:

- 1- أن الأسهم الممتازة ممتازة بالأرباح فقط.
 - 2- أن الأسهم الممتازة مجمعة وغير مشاركة في الأرباح.
 - 3- أن الأسهم الممتازة غير مجمعة لكنها مشاركة في الأرباح.
 - 4- أن الأسهم الممتازة مجمعة ومشاركة في الأرباح.
- الأمثلة الآتية توضح العديد من آثار توزيعات أرباح الأسهم الممتازة على توزيعات الأرباح بين حملة الأسهم الممتازة وحملة السهم العادي.

بفرض أنه في إحدى الشركات المساهمة كانت أرباح العام 50.000 ل.س يجب توزيعها كأرباح أسهم نقدية. والقيمة الاسمية للأسهم العادية المتداولة 400.000 ل.س، والقيمة الاسمية للأسهم الممتازة 6% هي 100.000 ل.س يتم توزيع الأرباح لكل صنف من أصناف الأسهم على الشكل التالي، حسب الافتراضات السابقة:

1- أن الأسهم الممتازة ممتازة بالأرباح فقط:

إجمالي	أسهم ممتازة	أسهم عادية
6000	6000	-
44.000		44.000
50.000	6000	44.000

6% من 100.000 ل.س
الباقي لحملة الأسهم العادية
المجموع

3- إذا كانت الأسهم الممتازة مجمعة إلا أنها غير مشاركة، وأن الأرباح لم توزع لحملة الأسهم الممتازة عن سنتين ماضيتين يتم أولاً توزيع أرباح للأسهم الممتازة عن السنتين اللتين لم توزع الشركة عنهما أرباح والباقي يعتبر من حق حملة الأسهم العادية بعد اقتطاع أرباح للأسهم الممتازة عن العام الحالي أيضاً:

إجمالي	أسهم ممتازة	أسهم عادية
12.000	12.000	-
6000	6000	-
32.000		32.000
50.000	18.000	32.000

توزيعات أرباح أسهم ممتازة مجمعة متأخرة
6% من 100.000 ل.س عن سنتين (100.000 ل.س × 6% × 2)
توزيعات أرباح أسهم ممتازة مجمعة 6%
عن العام الحالي
الباقي لحملة الأسهم العادية
المجموع

3- إذا كانت الأسهم الممتازة غير مجمعة إلا أنها مشاركة في الأرباح بشكل كامل⁽¹⁾:
وذلك يعني أنه بعد أن توزع الشركة أرباحاً للأسهم الممتازة والأسهم العادية حسب امتياز
الأسهم الممتازة، يوزع الباقي من الأرباح بنسبة رأس المال وذلك على الشكل التالي:

إجمالي	أسهم عادية	أسهم ممتازة	
30.000	24.000	6000	أرباح أسهم عن العام الحالي 6%
20.000	16.000	4000	توزيع أرباح أسهم مشاركة 4%
50.000	40.000	10.000	المجموع

تم تحديد المشاركة في الأرباح على الشكل التالي:

أرباح أسهم العام الحالي

إجمالي		
30.000	6000	أسهم ممتازة 6% من 100.000 ل.س
20.000	24.000	أسهم عادية 6% من 400.000 ل.س
		المبلغ المتوفر للمشاركة (30.000-50.000)
		القيمة الاسمية للأسهم المشاركة
500.000		(400000+100.000)=500.000 ل.س
4%		معدل المشاركة (500.000÷20.000)
		أرباح الأسهم المشاركة
4000 ل.س		أسهم ممتازة 4% من 100.000 ل.س
16.000		أسهم عادية 4% من 400.000 ل.س
20.000		

(1) عندما تكون الأسهم الممتازة مشاركة، يمكن أن يكون هناك اتفاقات متنوعة عن كيفية تنفيذ مزية المشاركة. في حال غياب أي

اتفاق خاص يمكن اعتماد الإجراءات الآتية:

أ- بعد تحديد الأرباح الموزعة للأسهم الممتازة عن السنة الجارية، تحصل الأسهم العادية على النسبة نفسها من القيمة الاسمية للأسهم المتداولة وهي في مثالنا 6% من 400.000 ل.س .

ب- إذا كان هناك متبقٍ من الأرباح المعلقة للتوزيع على الأسهم العادية والممتازة، يوزع هذا المتبقي مشاركة بالنسبة والتناسب بين الأسهم الممتازة والأسهم العادية المتداولة حسب قيمتها الاسمية - 20.000 × (500.000/100.000) للممتازة و 20.000 × (500.000/400.000) للعادية.

4- إذا كانت الأسهم الممتازة مجمعة الأرباح ومشاركة بشكل كامل بالأرباح، علماً أن الأرباح لم توزع على الأسهم الممتازة لسنتين ماضيتين (يتم استخدام الإجراءات المتبعة في المثال السابق نفسها).

إجمالي	أسهم ممتازة	أسهم عادية
12.000	12.000	-
توزيعات أرباح أسهم ممتازة 6% مجمعة من 100.000 ل.س متأخر عن سنتين		
30.000	6000	24.000
توزيعات أرباح أسهم العام الحالي		
توزع أرباح المشاركة		
الباقى من الأرباح -		
(42.000 - 50.000) = 8000 نسبة		
8000	1600	6400
نسبة المشاركة =		
$500.000 \div 8000 = 1.6\%$		
50.000	19.600	30.400
المجموع		

توزيع الأرباح المحتجزة Appropriation of retained earning

إن عملية تخصيص الأرباح المحتجزة تتعلق بسياسة الشركة وتتطلب موافقة من هيئة المديرين (مجلس الإدارة). استناداً لبيان هيئة معايير المحاسبة المالية رقم 5 (FASB statement #5) التي ترى أن تخصيص الأرباح المحتجزة يُعدّ عملاً مقبولاً، بشرط أن يظهر ضمن قسم حقوق الملكية في قائمة المركز المالي ويظهر بشكل واضح على أنه توزيع للأرباح المحتجزة⁽¹⁾.

إن عملية تخصيص الأرباح المحتجزة ليس أكثر من إعادة تصنيف لتلك الأرباح ولأغراض محددة. إن عملية التوزيع لا تضع النقدية جانباً؛ إنها تبين أن الإدارة لا تهدف إلى توزيع الأصول إنما توزيع أرباح الأسهم لمستوى معادل للمبلغ

¹ - Accounting for contingencies, statement of financial accounting standards no.5 (Stamford, conn: FASB, March 1975), par 15.

المخصص لأن الشركة تحتاج تلك الأصول لأغراض محددة. عند إجراء التخصيص، يصبح حساب الأرباح المحتجزة مديناً (يخفض) بالمبلغ المخصص، وينشأ حساب جديد لغرض محدد تم التخصيص من أجله يصبح دائماً بالمبلغ المحوّل من الأرباح المحتجزة. عندما تصبح عملية التخصيص غير ضرورية، إما لأن الهدف الخاص بها والتي احتجزت الأرباح بسببها قد تم إنجازه، أو أن هناك خسارة قد حصلت، أو أنها لم تعد تبدو على أنها ممكنة، يجب إعادة المبلغ المحتجز إلى حساب الأرباح المحتجزة وغير المخصصة. انسجاماً مع بيان هيئة معايير المحاسبة المالية رقم 5 والتي ترى أنه (يجب عدم تحميل الأعباء أو الخسائر للمخصص من الأرباح والخسائر، ويجب عدم تحويل جزء من الأرباح المخصصة إلى دخل)⁽¹⁾.

هناك العديد من الأسباب التي يمكن ذكرها من أجل تخصيص الأرباح المحتجزة والتي أهمها:

1- حجوزات قانونية Legal restriction

قوانين بعض الدول تمنع الشركة من شراء أسهمها (أسهم الخزينة) إلا إذا كانت هناك أرباح محتجزة متوفرة للتوزيع على حملة الأسهم بمبلغ معادل لتكلفة أسهم الخزينة. إذاً، يجب احتجاز أرباح للتعويض عن أسهم رأس المال التي تم استحوادها مؤقتاً باسم أسهم الخزينة. بكلمة أخرى، لا يمكن شراء أسهم الخزينة إلا من أرباح الشركة، وليس من رأس المال المدفوع.

2- حجوزات تعاقدية Contractual restriction

غالباً ما يكون هناك قيود على إصدار بعض السندات، تحتوي على ضرورة تخصيص أرباح بمبلغ محددة كل عام من عمر القرض. الأرباح المخصصة

¹ -Ibid, par 15.

هذه غير متوفرة للتوزيع كأرباح أسهم حتى يتم سداد القرض. الأرباح المخصصة وفق شروط كهذه تسمى احتياطي استهلاك السندات.

3- تخصيص أرباح لمواجهة خسائر محتملة

Existence of possible or expected loss

يمكن تخصيص الأرباح لمواجهة خسائر متوقعة مقدرة ناتجة عن دعاوى قضائية، التزامات تعاقدية ملزمة، استدعاء الدين. تخصيصات كهذه لا تخفض إجمالي الأرباح المحتجزة. إنها تُظهر لقارئ القوائم المالية أن جزءاً من الأرباح المحتجزة غير ممكن توزيعه كأرباح أسهم نقداً. وهكذا، فإن تسجيل هذه التخصيصات يضمن أن الشركة قد حددت التدفق النقدي الخارج من أجل أرباح أسهم نقدية خلال فترة سداد القرض. إن تسجيل عملية تخصيص الأرباح المحتجزة لا تستلزم حجز نقود جانباً لمواجهة الغرض المحجوزة من أجله.

4- حماية رأس المال العامل:

Protection of working capital position

يمكن لهيئة المديرين أن تسمح بتخصيص أرباح " من أجل رأس المال العامل" من الأرباح المحتجزة حتى تشير إلى أن المبلغ الموجود غير متوفر ليوزع كأرباح على حملة الأسهم، لأن هناك رغبة قوية بالحفاظ على وضع قوي للشركة. مثال آخر على ذلك هو اتخاذ هيئة المديرين قرار بتمويل برنامج بناء من خلال التمويل الداخلي. إن عملية تخصيص الأرباح للتوسع الصناعي جاءت لتشير إلى أن الأرباح المخصصة للتوسع سوف لن يُنظر إليها من قبل مجلس الإدارة على أنها متوفرة للتوزيع كأرباح أسهم نقدية.

تضع بعض الشركات مخصصات من أجل الخسائر الطارئة العامة، أو تخصيص أرباح لأغراض عامة غير محددة. تُعدّ هذه الأمور مبررة في بعض الأحيان من الناحية القانونية أو بموجب قيود تعاقدية.

توزيع الأرباح في الشركات المساهمة في سورية:

تخضع عملية توزيع الأرباح في الشركات المساهمة في سوريا إلى قانون الشركات رقم 3 لعام 2008 وقد حددت المادة 200 من القانون المذكور الأرباح الصافية على أنها الفارق بين مجموع الإيرادات المتحققة في أي سنة مالية والمصروفات والاستهلاك في تلك السنة من جهة أخرى وقبل توزيع المخصص لضريبة دخل الأرباح الصافية للشركة، لذلك يمكن القول أن الأرباح الصافية والتي تخضع للتوزيع هي الأرباح قبل اقتطاع مؤونة الضريبة والتي يتم توزيعها على الشكل التالي:

1- مؤونة ضريبة الدخل : يقتطع من الربح الصافي الخاضع لضريبة دخل الأرباح المبلغ الذي يعادل الضريبة محسوبا وفقاً للأسس التي نص عليها قانون ضريبة الدخل.

2- الاحتياطي الإجباري: أوجب قانون الشركات في مادته 197 اقتطاع 10% من الأرباح الصافية لتكوين احتياطي إجباري وللشركة أن توقف هذا الاقتطاع إذا بلغ هذا الاحتياطي ربع رأس المال إلا أنه يجوز الاستمرار في هذا الاقتطاع حتى يبلغ مجموع الاقتطاع لهذا الاحتياطي كامل رأس المال.

يستعمل هذا الاحتياطي لتأمين الحد الأدنى للربح المحدد في النظام للتوزيع على المساهمين وذلك في السنوات التي لا تسمح فيها أرباح الشركة بتأمين هذا الحد أو لمواجهة الظروف الاستثنائية وغير المنتظرة.

3- الاحتياطي الاختياري: المادة 198 من قانون الشركات نصت على أن للهيئة العامة للمساهمين أن تقرر سنوياً اقتطاع مالا يزيد عم 20% من أرباحها الصافية عن تلك السنة لحساب الاحتياطي

الاختياري ويستعمل هذا الاحتياطي وفقا لما يقرره مجلس الإدارة أو الهيئة العامة للمساهمين وللهيئة العامة أن تقرر توزيع الجزء غير المستهلك منه أو أي جزء منه كأرباح على المساهمين.

4- تعويضات مجلس الإدارة : نصت المادة 156 من قانون الشركات على ان النظام الأساسي للشركة أن يعين طريقة تحديد المكافآت السنوية لأعضاء مجلس الإدارة على ألا تزيد هذه المكافآت عن 5% من الأرباح الصافية على أن تحدد الهيئة العامة بدلات الحضور والمزايا الأخرى لأعضاء المجلس في ضوء نشاطات الشركة.
مثال:

أظهرت قائمة الدخل لإحدى الشركات المساهمة أرباح صافية قدرها 1000.000 ل.س وذلك قبل اقتطاع ضريبة الدخل البالغة 200.000 ل.س.

المطلوب: توزيع هذه الأرباح وفق قانون الشركات رقم 3 لعام 2008 علما ان الهيئة العامة للمساهمين قررت اقتطاع 15% من الأرباح الصافية من أجل الاحتياطي الاختياري ومكافأة المجلس 5%

مشروع التوزيع:

1000000	- احتياطي إجباري
150000	- احتياطي اختياري
<u>50000</u>	- مجلس الإدارة
300000	توزع بين حملة الأسهم العادية والممتازة

حساب الأرباح والخسائر

1000000	احتياطي إجباري	100000
من ح / أ.خ	احتياطي اختياري	150000
	تعويضات مجلس الإدارة	50000
	حصة المساهمين	700000

توزيع الأرباح بين الأسهم الممتازة والأسهم العادية:

الذي يحكم توزيع الأرباح بين الأسهم الممتازة والأسهم العادية هو امتياز الأسهم الممتازة والذي سبق شرحه في فصل سابق.

بفرض ان الأسهم الممتازة 6% من مجموع الأرباح ومشاركة في حدود 9% وأن الشركة لم توزع أرباح عن عامين سابقين علما ان رأس المال موزع على الشكل التالي:

1- 3000000 ل. س أسهم عادية

2- 2000000 ل. س اسهم ممتازة 6% بمجمعة الأرباح ومشاركة بحدود 9%.

التوزيع:

البيان	أسهم ممتازة	أسهم عادية
أرباح مجمعة عن سنتين $2000000 * 6\% * 2$	240000	—
توزيعات العام الحالي	120000	180000
توزيعات المشاركين	60000	90000
الباقى من حق حملة الأسهم العادية	—	10000
المجموع	420000	280000

قائمة حقوق ملكية حملة الأسهم: Statement of stockholders

يحتوي التقرير السنوي لأغلب الشركات على أربع قوائم مالية هي، الميزانية، قائمة الدخل، قائمة حقوق الملكية (عوضاً عن قائمة الأرباح المحتجزة)، وقائمة التدفقات النقدية. قائمة حقوق الملكية هي ملخص للعمليات التي تؤثر على الحسابات في قسم حقوق حملة الأسهم في الميزانية خلال دورة محددة. تتضمن هذه العمليات نشاطات تؤثر على حسابات رأس المال المدفوع وعلى الأرباح المحتجزة. وهكذا، فإن قائمة حقوق الملكية تتضمن معلومات موجودة في قائمة الأرباح المحتجزة بالإضافة إلى معلومات أخرى إضافية.

تعكس الأعمدة الموجودة في قائمة حقوق الملكية أسماء الحسابات ضمن قسم حقوق الملكية: نوع الأسهم المصدرة والمتداولة، رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية (أو المحددة)، الأرباح المحتجزة، وأسهم الخزينة. يشير كل صف إلى أثر العمليات الرئيسية التي تؤثر في حساب أو أكثر من حسابات حقوق الملكية. وهكذا، فإن قائمة حقوق ملكية الأسهم غالباً ما تعكس:

1- رصيد أول الفترة الزمنية Balance at the beginning of the period

2- إضافات Addition

3- تخفيضات Deductions

4- الرصيد بنهاية الفترات الزمنية Balance at the end of the period

إن الإفصاح عن التغييرات في الحسابات المنفصلة والتي تشكل حقوق ملكية حملة الأسهم أصبح أمراً مطلوباً حتى تصبح القوائم المالية قوائم معلوماتية بشكل أكثر فعالية.

انظر إلى التوضيح الآتي الذي يمثل قائمة حقوق ملكية حملة أسهم إحدى الشركات المساهمة.

قائمة حقوق ملكية حلة الأسهم للمدة المالية المنتهي في 2002/12/31 (*)						
إجمالي	أسهم الخزينة	أرباح مختصرة	رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية	أسهم عادية قيمة اسمية 700 ل.س	أسهم ممتازة 6% قيمة السهم الاسمية 50 ل.س	رصيد 2002/1/1 إصدار 10000 سهم عادي أسهم متدة 5% من الأسهم العادية (1250) سهم شراء 1200 سهم رأسهم خزينة) صافي الدخل أرباح أسهم نقداً: أسهم ممتازة أسهم عادية
1708.0000	420000,	2500.000	2000000	10500.000	2500.000	
8000.000	-	-	1000000	7000000	-	
-	-	(1150000),	27.5000	875.000	-	
(900.000)	(900.000),	-	-	-	-	
185.0000	-	185.0000	-	-	-	
(150.000)	-	(15.0000),	-	-	-	
(45.0000)	-	(45.0000),	-	-	-	
<u>25430000</u>	<u>(1320000)</u>	<u>2600000</u>	<u>32.7500</u>	<u>18375000</u>	<u>2500000</u>	رصيد 2002/12/31

لاحظ أن قائمة حقوق الملكية كانت ملخص لأهم أرصدة الحسابات المتعلقة بقسم حقوق ملكية.

فقد أظهر الصف الأول رصيد أول المدة لكل حساب من حسابات حقوق الملكية. أظهر الصف الثاني أن الشركة أصدرت 10000 سهم جديد من الأسهم العادية، وأعلنت ن أسهم منحة 5% من الأسهم العادية.

في الصف الثالث، كما أن الصف الرابع بين أن الشركة اشترت 1200 سهم من أسهمها العادية (أسهم خزينة) وهكذا بالنسبة لبقية الصفوف. لتبيان أثر كل عملية على كل صف من صفوف، نقوم بجمع وطرح محتويات كل عمود للوصول إلى الرصيد النهائي لحسابات حقوق ملكية حملة الأسهم.

أسئلة

الفصل الرابع

التمرين الأول:

قررت إحدى الشركات المساهمة توزيع أرباح عينية على حملة الأسهم بتاريخ 2004/12/25 من خلال نقل بعض استثماراتها في الأوراق المالية والتي تبلغ كلفتها 2.500.000 ل.س. وتستحق التوزيع في 2005/1/25 للمسجلين في 2005/1/10 . بتاريخ الإعلان كانت القيمة السوقية لتلك الأوراق المالية 2.700.000 ل.س.

المطلوب:

إجراء القيود المحاسبية اللازمة للقيام بعملية التوزيع.

التمرين الثاني:

في 2005/12/20 قررت إحدى الشركات المساهمة توزيع أرباح على شكل أسهم منحه قدرها 2.000.000 ل.س، علماً أن القيمة الاسمية للسهم 500 ل.س والقيمة السوقية 600 ل.س. على أن التوزيع في 2006/1/17 للمسجلين في 2006/6/10.

المطلوب:

1- تسجيل القيود اللازمة لتوزيع الأرباح هذه بفرض أن هذه التوزيعات تمثل 15% من أسهم رأس المال.

2- أن هذه التوزيعات تمثل 30% من أسهم رأس المال.

التمرين الثالث:

في 2005/12/31 كان رصيد الأرباح القابلة للتوزيع بين حملة الأسهم الممتازة 6% والأسهم العادية 500.000 ل.س. علماً أن القيمة الاسمية للأسهم العادية 2.000.000 ل.س والقيمة الاسمية للأسهم الممتازة 6% هي 1.000.000 ل.س.

المطلوب:

توزيع هذه الأرباح بين الأسهم العادية والممتازة ضمن الفرضيات التالية:

1- أن الأسهم الممتازة ممتازة بالأرباح.

- 2- أن الأسهم الممتازة مجمعه ومشاركة في الأرباح.
- 3- أن الأسهم الممتازة غير مجمعة لكنها مشاركة في الأرباح.
- 4- الأسهم الممتازة مجمعة ومشاركة في الأرباح.

التمرين الرابع:

كان ناتج أعمال إحدى الشركات المساهمة بعد الضريبة مبلغ 25000000 ل.س. علماً أن ضريبة الدخل تشكّل 20%.

المطلوب:

توزيع الأرباح وفق قانون الشركات رقم 3 لعام 2008.

الفصل الخامس

التقارير والقوائم المالية في شركات الأموال

مقدمة

المبحث الأول: قائمة الدخل والمعلومات المتعلقة بها

المبحث الثاني: الميزانية

المبحث الثالث: قائمة التدفقات النقدية

أسئلة على الفصل الخامس



مقدمة :

مرة كل عام تتواصل الشركة مع حملة أسهمها وغيرهم من المهتمين بالشركة من خلال إصدار مجموعة من القوائم المالية الكاملة والمدققة. وتتم عملية الاتصال هذه عن طريق ما يسمى بالتقرير السنوي. يلخص التقرير السنوي النتائج المالية لعمليات الشركة خلال العام وخططها للمستقبل. فالوظيفة الأساسية للتقرير السنوي هي تقديم المعلومات المالية، وهي في الغالب نتاج نظام الشركة المحاسبي. علماً أن متطلبات الإفصاح في التقرير السنوي قد ازدادت بشكل جوهري في السنوات الأخيرة وتعود أسباب هذه الزيادة إلى:

- 1- تعقيد بيئة الأعمال: حيث أن نشاطات الشركة أصبحت أكثر تعقيداً كتلك المتعلقة بالمشتقات، ودمج الشركات، الاعتراف بالإيراد والضرائب المؤجلة... الخ.
 - 2- ضرورة الحصول على المعلومات في حينها، حيث أصبح مطلوباً تقارير مرحلية كاملة.
 - 3- أصبحت المحاسبة أداة للرقابة والتحكم، حيث تم اختيار المحاسبين ومدققي الحسابات كوكلاء عن الحكومة وكأدوات للمساعدة في رقابة وتوجيه أعمال تتعلق بمكافآت أو تعويضات العمال، تلوث البيئة، الأمور غير القانونية... الخ.
- أصبح محتوى وتنظيم التقرير السنوي معياري (نموذجي) إلى حد ما، وهكذا أصبحت العناصر التالية الأجزاء التقليدية للتقرير السنوي:

1- التركيز على الجوانب المالية الهامة Financial highlight

يسمى أيضاً الملخص ويقدم غالباً ضمن غلاف التقرير، يقدم هذا القسم المبالغ الإجمالية وحصة كل سهم لخمس أو عشر عناصر مالية للعام الجاري ولعام أو أكثر من الأعوام السابقة. وأهم العناصر التي تعرض في قائمة الدخل وقائمة المركز المالي هي: المبيعات، الدخل من العمليات المستمرة، صافي الدخل، صافي دخل كل سهم، حصة السهم العادي من الأرباح، والأرباح الموزعة لكل سهم ومبلغ المصروفات الرأسمالية.

2- رسالة إلى حملة الأسهم:

توجه إلى حملة الأسهم من رئيس مجلس الإدارة أو من المدير العام (أو من كليهما). تعرض هذه الرسالة إنجازات الشركة خلال الدورة الماضية وتسلط الضوء على الأحداث الهامة.

3- تقرير الإدارة:

يغطي هذا التقرير ثلاث جوانب أساسية وهامة تتعلق بدور الإدارة ومسؤوليتها عن دقة ونزاهة القوائم المالية وهي: سيولة المنشأة، مصادرها التمويلية، ونتائج أعمالها. بموجب هذا التقرير تكون مسؤولية كل من رئيس مجلس الإدارة والمدير العام والمدير المالي ما يلي:

أ- المسؤولية الأساسية عن القوائم المالية والملاحظات المتعلقة بها.

ب- تحديد وتقييم نظام الرقابة الداخلية في الشركة.

ج- يعلن أن القوائم المالية معدة وفق المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً.

د- تقييم وانتقاد التدقيق والمراجعة التي قام بها مدقق الحسابات القانوني وبنية ودور لجنة التدقيق في هيئة المديرين.

4- تقرير مفتش الحسابات:

يشكل مصدر آخر للمعلومات، فالمفتش محاسب مهني يجري اختبارات مستقلة للبيانات المحاسبية المقدمة من قبل الشركة. عند إعداد مدقق الحسابات لتقريره، عليه إتباع المعايير التقريرية التالية:

- 1- أن يبين ما إذا كانت القوائم المالية معدة وفق المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً أم لا.
 - 2- أن يحدد المجالات التي ليس فيها اتساق في تطبيق المبادئ المحاسبية في الدورة الجارية مع ما طبق في دورة أو دورات سابقة.
 - 3- يفترض أن المعلومات التي تحتويها القوائم المالية كافية بشكل معقول إلا إذا نص التقرير عن ذلك.
 - 4- على التقرير أن يتضمن رأي صريح فيما يتعلق بالقوائم المالية ككل.
- يتكون التقرير النموذجي لمفتش الحسابات من ثلاث فقرات هي:

- 1- فقرة المقدمة .
 - 2- فقرة مجال وعرض التقرير.
 - 3- فقرة رأي مدقق الحسابات.
- القوائم المالية والملاحظات المرافقة:**
- تتكون المجموعة المعيارية للقوائم المالية من:
- 1- قائمة دخل مقارنة عن ثلاث سنوات.
 - 2- قائمة الأرباح المحتجزة عن ثلاث سنوات (قائمة حقوق الملكية).
 - 3- قائمة المركز المالي.
 - 4- قائمة التدفقات النقدية.
 - 5- مجموعة من الملاحظات المرفقة التي تعدّ جزءاً مكملًا من القوائم المالية.



المبحث الأول

قائمة الدخل والمعلومات المتعلقة بها

Income statement and related information

هي تقرير يبين المقدرة الربحية للمنشأة خلال فترة محاسبية. وتعتبر قائمة الدخل من أكثر القوائم المالية استخداماً من قبل الدائنين والمالكين والحكومة لأنها تزودهم بمعلومات تساعد على التنبؤ بالمبالغ، توقيتها، وعدم التأكد من التدفقات النقدية المستقبلية. إن قياس الدخل الصافي يعتبر من أهم التحديات التي تواجه المحاسبين لأن قياس الدخل الصافي في وقته المناسب وبشكل صحيح يعتبر مسألة جوهرية للأسباب الآتية:

- 1- يمكن المالكين من تقدير مستوى أداء الشركة عن الفترة الماضية.
 - 2- يمكن الدائنين من توجيه ومراقبة الموارد المالية التي كانوا قد أقرضوها للشركة وبشكل آمن ومضمون.
 - 3- يمكن الإدارة من تقييم أداء العمليات في الشركة ووضع الخطط وأدوات ووسائل الرقابة.
 - 4- يمكن الهيئات والمؤسسات المالية من تقييم فرص الاستثمار البديلة ضمن المنشآت المنافسة.
- لا بد من الإشارة هنا إلى أن قياس الدخل يخضع لعدد من المبادئ والافتراضات المحاسبية أهمها:

- 1- الدورات المحاسبية (Periodicity): أي يتم إعداد قائمة الدخل خلال مُددٍ زمنية ومالية من حياة المنشأة إما بشكل سنوي، نصف سنوي، ربع سنوي، أو حتى شهري.

2- مقابلة المصروفات بالإيرادات (Matching priciple): أي

عدم تحميل إيرادات فترة زمنية بمصروفات لا تعود للمدد الزمنية نفسها.

3- تحقق الإيراد (Recognition): أي عدم تسجيل الإيراد ضمن

القوائم المالية إلا بعد تحققه بالبيع مثلاً سواء تم البيع نقداً أم آجلاً.

عناصر قائمة الدخل:

تشتمل قائمة الدخل على عمليات الإيرادات، والنفقات، والمكاسب والخسائر التي تحققت خلال مدة زمنية معينة.

تأخذ الإيرادات أشكالاً متعددة كالمبيعات، الأتعاب والأجور الناتجة من خدمات قدمتها الشركة، الفوائد الدائنة، أرباح الأسهم المستلمة، الإجازات الدائنة. كما أن المصاريف تأخذ أيضاً صيغاً كثيرة مثل تكلفة البضاعة المباعة. الاستهلاكات الفوائد المدينة، مصروف الإجار، الرواتب والأجور، والضرائب.

المكاسب والخسائر يمكن أن تأخذ صيغاً متعددة، كالمكاسب أو الخسائر الناتجة من بيع الاستثمارات أو بيع أحد الأصول الثابتة في المنشأة، أو عن سداد الديون، أو عن إتلاف أو شطب بعض أصول المنشأة بسبب بطلان استعمالها أو بسبب الحوادث أو السرقة. إن التمييز بين الإيرادات والمكاسب والتميز بين المصاريف والخسائر مسألة هامة ويعتمد لدرجة كبيرة على النشاطات النموذجية للمنشأة. عندما تبيع المنشأة منتجاتها (الكمبيوترات التي تنتجها مثلاً) يسجل عندها سعر البيع على أنه إيراد. أما إذا باعت المنشأة الآلات التي تنتج الكمبيوتر فإن أي زيادة في سعر البيع عن القيمة الدفترية لتلك الآلات يسجل على أنه مكسب.

إن تقديم عناصر قائمة الدخل بشكل تفصيلي وبشكل مقارن مع سنوات سابقة، يسمح لمتخذي القرار بتقييم الدخل والتدفقات النقدية المستقبلية بشكل أفضل.

هناك طريقتان لإعداد قائمة الدخل هما:

1- قائمة الدخل ذات المرحلة الواحدة Single- step income statement

2- قائمة الدخل متعدد المراحل Multiple- step income statement

قائمة الدخل ذات المرحلة الواحدة:

تحتوي قائمة الدخل ذات الخطوة الواحدة على مجموعتين من العناصر هما:

1- الإيرادات 2- النفقات (المصاريف)

يتم تخفيض المصاريف من الإيرادات للوصول إلى صافي الربح أو الخسارة. غالباً يتم التقرير عن ضريبة الدخل بشكل منفصل كآخر عنصر قبل صافي الدخل إظهار علاقتها بالدخل قبل الضريبة. يمكن أن تظهر قائمة الدخل ذات المرحلة الواحدة على الشكل التالي:

قائمة الدخل ذات المرحلة الواحدة

الإيرادات	
صافي إيراد المبيعات	xxx
إيراد أرباح الأسهم	xxx
إيراد الآجار	xxx
	<u>xxx</u>
	xxx
المصروفات	
تكلفة البضاعة المباعة	xxx
نفقات بيعية	xxx
نفقات إدارية	xxx
مصروف الفائدة	xxx
مصروف ضريبة	xxx
	<u>xxx</u>
	xxx
صافي الدخل	xxx
ربحية السهم =	صافي الدخل
	<u>عدد الأسهم</u>
	xxx

المرية الرئيسية لقائمة الدخل ذات المرحلة الواحدة تقع في سهولة عرضها والابتعاد عن التعقيدات المتعلقة في أولويات عرض عناصر الدخل والمصروفات. لذلك تم إزالة مشكلة التصنيف من قائمة الدخل ذات المرحلة الواحدة.

قائمة الدخل متعددة المراحل:

تميّز قائمة الدخل متعددة المراحل بين الإيرادات والمصروفات التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بعمليات المشروع الرئيسية وتلك التي لا ترتبط بالنشاط الرئيسي للمشروع، بالإضافة إلى المكاسب والخسائر الرأسمالية. يتم بموجب هذا النموذج إظهار النفقات الإدارية للشركة بشكل منفصل عن تكاليف الإنتاج وذلك لإظهار مدى كفاءة موظفي الإدارة وتأثيرهم في تحقيق أرباح المشروع.

إن لإظهار العلاقة بين الإيرادات والمصروفات من خلال قائمة الدخل أهمية خاصة عند تقييم المقدرة الكسبية للمنشأة وذلك:

أ- تفرق قائمة الدخل متعددة الخطوات بين الدخل الناتج عن النشاطات الاقتصادية الرئيسية للمنشأة وبين الدخل الناتج عن أنشطة عرضية أو ثانوية.

ب- تفرق قائمة الدخل بين المصروفات الخاصة بالأنشطة الأساسية للشركة وبين المصروفات العرضية الناتجة عن ظروف أو سياسات مالية معينة.

ج- تصنيف المصروفات حسب وظائفها: كأن تصنف على أنها تجارية أم صناعية (تكلفة البضاعة المباعة)، مصروفات بيعية وإدارية. يسمح هذا التصنيف بإجراء مقارنة مع سنوات سابقة وتكاليف من أقسام أخرى خلال نفس العام.

د- إنها تركز الضوء على عدد من المكونات الوسيطة للدخل والتي تستخدم لحساب نسب تستخدم لتقييم أداء المنشأة.

المكونات الوسيطة لقائمة الدخل:

Intermediate components of the income statement

عند إعداد قائمة الدخل متعددة المراحل، فإنه يمكن إعداد الأقسام الرئيسية

والأقسام الفرعية التالية أو بعضاً منها.

أقسام قائمة الدخل:

أولاً- القسم التشغيلي Operation section

ويتضمن الأقسام الفرعية التالية:

1- المبيعات أو الإيرادات Sales or revenue section

2- تكلفة البضاعة المباعة Cost of good sold

3- المصاريف التشغيلية Operation expenses

وتحتوي على :

أ- المصاريف البيعية Selling expenses

ب- المصاريف الإدارية العامة

Administrative and general expenses

ثانياً- قسم العمليات غير التشغيلية Nonoperating section

ويتضمن المصاريف الناتجة من النشاطات المساعدة أو الثانوية للشركة

بالإضافة إلى عرض المكاسب والخسائر غير العادية أو غير المتكررة ولكن ليس

كلتيهما معاً. وهي:

أ- مكاسب وإيرادات أخرى Other revenue and gains

ب- مصاريف وخسائر أخرى Other expenses and losses

ثالثاً- قسم ضريبة الدخل Income taxes section

يعرض الضريبة على الدخل من العمليات المستمرة.

رابعاً- العمليات غير المستمرة Discontinued operation

يعرض المكاسب أو الخسائر الهامة (الجوهرية) صافي من الضريبة الناتجة من

التخلص من قسم من أقسام المنشأة كلها.

خامساً- قسم العناصر الاستثنائية Extraordinary items

يعرض المكاسب والخسائر الاستثنائية الناتجة عن أحداث وظروف غير

عادة (قوة قاهرة) وغير متكررة صافية من ضريبة الدخل.

سادساً- الأثر التراكمي للتغير في المبادئ المحاسبية

Cumulative effect of a change in accounting preinciples

يقيس الأثر الناتج عن التغير من مبدأ محاسبي إلى آخر من تاريخ تطبيق

المبدأ المحاسبي المتخلى عنه لتاريخ تبني المبدأ المحاسبي الجديد (صافي من الضريبة)

سابعاً- ربحية السهم Earning per share

يعرض حصة السهم من الأرباح الناتجة عن كل عنصر من عناصر الدخل

المستمرة وغير المستمرة.

وبالتالي يمكن أن تظهر قائمة الدخل على الشكل التالي (باستخدام الجرد الدوري):

الشركة			
قائمة الدخل عن الفترة المنتهية في ...			
xxxx			إيراد المبيعات
	xxx		ناقصاً: الحسم الممنوح على المبيعات
	xxx		مردود المبيعات ومسموحاتها
(xxx)			
xxx			صافي إيراد المبيعات
			تكلفة البضاعة المباعة
	xxx		بضاعة أول الدورة 1/1
			يضاف: صافي المشتريات
		xxx	المشتريات
		(xxx)	ناقص: الحسم على المشتريات
		(xxx)	مردودات المشتريات ومسموحاتها
		xxx	صافي المشتريات
		xxx	يضاف: نفقات نقل المشتريات
	xxxx		
	xxx		إجمالي البضاعة المتوفرة للبيع
	(xxx)		ناقص: بضاعة آخر الدورة 12/31
(xxx)			تكلفة البضاعة المباعة
xxx			مجمّل الربح
			المصروفات التشغيلية
			المصروفات البيعية

	xxx	رواتب وعمولات المبيعات
	xxx	رواتب بيع مكتبية
	xxx	مصرفات نقل وحفلات
	xxx	مصرفات الدعاية
	xxx	مصرفات نقل المبيعات
	xxx	استهلاك أدوات المبيعات
	xxx	مصرفات الهاتف والانترنت/ المبيعات
xxx		
		المصرفات الإدارية
	xxx	رواتب المديرين والإداريين
	xxx	رواتب مكتبية (موظفين)
	xxx	خدمات قانونية ومهنية
	xxx	مصرفات عامة
	xxx	مصرفات التأمين
	xxx	استهلاك الأبنية
	xxx	استهلاك أدوات المكاتب
	xxx	طوابع، لوازم ورقيات
	xxx	مصرفات مكتبية متنوعة
xxxx		
(xxxx)		إجمالي المصرفات التشغيلية
xxxx		الدخل من العمليات التشغيلية
		إيرادات ومكاسب أخرى
	xxx	إيراد أرباح الأسهم
	xxx	إيراد إيجار

		فوائد دائنة	xxx
	xxx	مصروفات وخسائر أخرى (غير عادية)	xxx
		فوائد مدينة عن سندات وأوراق تجارية	xxx
		مصروفات إيجار	xxx
		خسائر ناتجة عن الحريق	xxx
	(xxx)		
(xxxx)		دخل النشاط المستمر قبل ضريبة الدخل	
xxx		ضريبة الدخل	
(xxx)		صافي الدخل (الدخل من العمليات	
xxx		المستمرة)	
xx		صافي الربح	
		حصة السهم من الأرباح =	
		عدد الأسهم	
		المتداولة	
		العمليات غير المستمرة والاستثنائية والتغير	
		في المبادئ المحاسبية	
		التخلص من قسم من أقسام المنشأة	
	xxx	- الدخل التشغيلي من القسم لتاريخ	
		التخلص منه (صافي من الضريبة)	
	(xxx)	-خسارة التخلص من القسم (صافي من	
		الضريبة)	
	xxx	المكسب أو الخسارة الناتجة عن التخلص من	

		القسم
xxx		الدخل قبل العناصر الاستثنائية والأثر التراكمي للتغير في المبادئ المحاسبية
		العناصر الاستثنائية
(xxx)		خسارة ناتجة من زلزال (صافي من الضريبة)
xxx		الأثر التراكمي للتغير في تطبيق مبدأ محاسبي (صافي من الضريبة)
xxx		صافي الدخل
		حصة السهم العادي من الأرباح
xx		الدخل من العمليات المستمرة
xx		الدخل التشغيلي للقسم المتخلص منه
(xx)		خسارة التخلص من العمليات غير المستمرة
xx		الدخل قبل العناصر الاستثنائية والأثر التراكمي
(xx)		خسارة استثنائية
xx		الأثر التراكمي للتغير في المبادئ المحاسبية
xx		صافي الدخل

لاحظ أن قائمة الدخل هذه تضمنت رقمين لصافي الدخل هما:

1- صافي الدخل من العمليات المستمرة.

2- صافي الدخل

للوصول إلى صافي الدخل من العمليات المستمرة تم عرض ثلاثة مجاميع هي صافي إيرادات المبيعات، مجمل الربح، والدخل من العمليات التشغيلية، ومن ثم الدخل من

العمليات العرضية أو غير العادية. إن التقرير عن مجمل الربح يمكن أن يقدم رقماً مفيداً من أجل تقييم الأداء وتقدير الإيرادات المستقبلية، فهو يقدم مؤشراً عن مدى استخدام الشركة لمواردها. كما أن الإفصاح من العمليات التشغيلية يساعد مستخدمي القوائم المالية على فهم أن النشاطات العارضة (غير العادية) سوف لن تستمر بنفس المستوى. وللوصول إلى صافي الدخل حال وجود عمليات غير مستمرة يلزم الشركات بالإفصاح عن عناصر كتلك المتعلقة بالتخلص من قسم من أقسام المنشأة، والمكسب والخسارة الناتجة عن أحداث غير عادية بطبيعتها وغير متكررة أيضاً، وعن الأثر التراكمي للتغير في المبادئ المحاسبية، وسنقدم شرحاً موجزاً لكل من العناصر السابقة الذكر وكيفية التقرير عنها على قائمة الدخل.

العمليات غير المستمرة:

حتى تعتبر العملية على أنها غير مستمرة، يجب تمييز الأصول الناتجة من عمليات ونشاطات القسم بوضوح مادياً وعملياتياً عن غيرها من الأصول الناتجة من غيرها من عمليات ونشاطات المنشأة. تظهر الآثار الناتجة من التخلص من قسم من أقسام المنشأة صافية من ضريبة الدخل بتصنيف منفصل.

لتوضيح ذلك:

قررت إحدى الشركات التخلص من قسم الإلكترونيات لديها. كانت خسائر قسم الإلكترونيات خلال العام 300.000 ل.س (صافي من الضريبة) وتم بيع القسم بنهاية العام بخسارة قدرها 500.000 ل.س (صافي من الضريبة) علماً أن معدل ضريبة الدخل 20%

تظهر قائمة الدخل على الشكل التالي:

عرض العمليات غير المستمرة على قائمة الدخل	
الدخل من العمليات المستمرة	20.000.000
العمليات غير المستمرة	
خسارة تشغيلية من قسم الإلكترونيات المتخلص منه	375.000
ناقص: ضريبة الدخل	(75.000)
	300.000
خسارة التخلص من قسم الإلكترونيات	625.000
ناقص ضريبة الدخل	(125.000)
	500.000
	(800.000)
	19.200.000

والقيود المحاسبية للتخلص من قسم الإلكترونيات:

من المذكورين		
حـ/ملخص الدخل	800.000	
حـ/ضريبة دخل مؤجلة	200.000	
إلى حـ/خسارة التخلص من الإلكترونيات	1.000.000	

ملاحظة:

تستخدم فقرة (الدخل من العمليات المستمرة) فقط عند حصول مكسب أو خسارة من العمليات غير المستمرة.

العناصر الاستثنائية: هي أحداث وعمليات متميزة بطبيعتها وبعدم تكرار حدوثها. حتى يتم تصنيف حدث أو عملية على أنها استثنائية يجب أن تتصف بالميزتين التاليتين:

1- غير عادية بطبيعتها: يجب أن يتصف الحدث بدرجة كبيرة من الشذوذ (غير طبيعية) وأن يكون من النوع الغير عائد للنشاطات العادية للمنشأة آخذين بعين الاعتبار البيئة التي تعمل بها الشركة.

2- الحدوث غير المتكرر: يجب أن لا يكون الحدث من هذا النوع متوقع التكرار في المدى المنظور، آخذين بعين الاعتبار البيئة التي تعمل بها المنشأة.

لتوضيح ذلك، حدوث زلزال في المنطقة التي توجد بها أصول الشركة، يتصف ذلك بالقوة القاهرة أي أنه حدث غير اعتيادي. لكن هل المنطقة التي حدث بها الزلزال تتعرض وبشكل متكرر للزلازل أي أن الزلزال متوقع الحدوث. إذا كان الزلزال متوقع الحدوث فإن الأثر الناتج منه يُعدُّ غير عادياً ويتم الإفصاح عنه ضمن العمليات المستمرة على قائمة الدخل أي ضمن قسم مكاسب وإيرادات أو خسائر ومصاريف أخرى. أما إذا كان الزلزال غير متوقع الحدوث أي في منطقة لا تتعرض للزلازل، فيعدُّ الأثر الناتج منه استثنائياً ويتم الإفصاح عنه ضمن العناصر الاستثنائية (صافي من الضريبة) بعد التخلص من قسم من أقسام المنشأة.

مثال: بالعودة لمثالنا: تعرضت الشركة لفيضان مفاجئ وعنيف أدى إلى حدوث خسارة قدرها 250.000 ل.س. علماً أن المنطقة الموجودة فيها الشركة لا يحدث فيها فيضانات كهذه. تظهر هذه الخسارة الاستثنائية في قائمة الدخل على الشكل التالي علماً أن معدل ضريبة الدخل 20%.

عرض العناصر الاستثنائية على قائمة الدخل	
الدخل قبل العناصر الاستثنائية والأثر التراكمي للتغيير في المبادئ المحاسبية	19.200.000
<u>عناصر استثنائية</u>	
خسائر ناتجة عن فيضان	250.000
ناقص ضريبة الدخل	(50.000)
	(200.000)
	<u>19.000.000</u>

والقيود المحاسبية لإقفال الخسارة:

من المذكورين		
حـ/ ملخص الدخل / أو أ.خ		200.000
حـ/ ضريبة الدخل المؤجلة		50.000
إلى حـ/ الخسائر الناتجة عن الفيضان	250.000	
قفل الخسارة الناتجة عن الفيضان. ملخص الدخل		

التغيير في المبادئ المحاسبية Change in accounting principle

يعني تبني مبدأ محاسبي مختلف عن المبدأ المحاسبي المستخدم عن فترات سابقة. كالتغير في أساليب تسعير البضاعة من الوارد أولاً صادر أولاً (FiFo) إلى الوارد أخيراً صادر أولاً (LiFo) أو إلى وسطي تكلفة المخزون. أو التغير في طريقة استهلاك الأصول الثابتة من طريقة القسط الثابت إلى طريقة الرصيد المتناقص المضاعف.

يسجل التغيير في المبادئ المحاسبية بتضمين الأثر التراكمي للتغيير من بداية السنة (صافي من ضريبة الدخل) التي تم فيها تبني المبدأ المحاسبي المتخلى عنه وحتى بداية العام الذي تم فيه تبني مبدأ محاسبي جديد. ويتم الإفصاح عن الأثر التراكمي على الدخل الناتج من تبني مبدأ محاسبي جديد كعنصر مستقل بعد البنود الاستثنائية على قائمة الدخل.

لتوضيح ذلك: بالعودة لمثالنا السابق، قررت الشركة في 2004/1/1 تغيير طريقة حساب استهلاك الآلات من طريقة مجموع أرقام السنين إلى طريقة القسط الثابت حيث أن تكلفة الآلات عند شرائها عام 2002 كان 100.000 ل.س ولها عمر منتج أربع سنوات.

يمكن عرض المعطيات المتعلقة بهذه الآلات والأثر التراكمي للتغير على الشكل التالي (علماً أن معدل ضريبة الدخل 30%).

تراكم التغير في المبدأ المحاسبي

السنة	الاستهلاك وفق أرقام السنين	الاستهلاك وفق أسلوب القسط الثابت	الزيادة في أسلوب مجموع أرقام السنين عن القسط الثابت
2002	40.000 ل.س	25.000 ل.س	15.000 ل.س
2003	30.000 س	25.000	5.000
			20.000 ل.س

30.000	من حـ / مجمع اهتلاك الآلات
14.000	إلى المذكورين
6000	حـ / الأثر التراكمي للتغير في المبادئ المحاسبية
	حـ / ضريبة دخل مؤجلة
	تخفيض مخصص اهتلاك الآلات بالزيادة الناتجة عن التغير في المبادئ

يقفل الأثر التراكمي في حساب ملخص الدخل بالقيد التالي:

14.000	من حـ / الأثر التراكمي للتغير
14.000	إلى حـ / ملخص الدخل في المبادئ المحاسبية
	قفل الأثر التراكمي للتغير في ملخص الدخل

جدير بالملاحظة أن اهتلاك الآلات عن عام 2004 سيتم قياسه على القسط الثابت أي 25.000 ل.س والقيد المحاسبي :

25.000	من حـ / استهلاك الآلات
25.000	إلى حـ / مجمع استهلاك الآلات

لا بد من التنويه إلى أن هناك عناصر غير عادية أخرى تؤثر على صافي الدخل من العمليات المستمرة أهمها:

- 1- المكاسب والخسائر غير العادية.
- 2- التغيير في التقدير.

أولاً- المكاسب والخسائر غير العادية Unusual gains and losses

هي مكاسب أو خسائر ناتجة من عناصر غير عادية أو من عناصر غير متكررة ولكن ليس الاثنین معاً. مثال على ذلك، بفرض أن الشركة حسب مثالنا السابق تعرضت للزلازل أدى إلى تدمير جزء من أبنية الشركة إلا أن المنطقة الموجودة بها الأبنية تتعرض كل عامين للزلازل. حدث كهذا لا يعتبر عنصراً استثنائياً بل يصنف ضمن العناصر غير العادية أي ضمن العمليات المستمرة لأنه يتصف بأحد صفتين: إما القوة القاهرة (كعنصر غير طبيعي) أو الصفة الثانية وهي تكرار حدوث الزلازل يمنع تصنيفها ضمن العناصر الاستثنائية لتصنف ضمن العناصر غير العادية أي ضمن العمليات المستمرة.

بفرض أنه نتج من الزلازل خسارة قدرها 100.000 ل.س

يمكن عرض هذا العنصر على قائمة الدخل على الشكل التالي:

صافي المبيعات	xxx
تكلفة البضاعة المباعة	(xxx)
مجمّل الربح	xxx
مصاريف تشغيلية	
مصاريف بيعية	xx
مصاريف إدارية	xx
	xxx
	xxx
الدخل من العمليات التشغيلية	
خسائر ومصروفات غير عادية	
خسائر ناتجة عن الزلزال	
صافي الربح قبل الضريبة	100.000
الضريبة	xxx
صافي الربح	xxx

لاحظ أنه يتم التقرير عن المكاسب أو الخسائر غير العادية في قسم إيرادات ومكاسب أخرى أو مصاريف وخسائر أخرى. ولا يتم عرضها صافية من ضريبة الدخل لتضمن أن مستخدمي القوائم المالية يمكنهم وبسهولة التمييز بين العناصر الاستثنائية (يتم التقرير عنها صافية من ضريبة الدخل) وعناصر ذات تأثير مادي (كبيرة) لكنها إما غير طبيعية أو غير متكررة ولكن ليس الاثنين معاً.

التغيير في التقدير: Change in estimate

يمكن أن يتم التغيير في تقدير العمر المنتج وقيمة النفاية للأصول القابلة للاستهلاك، التغيير في تقدير الذمم المدينة الغير قابلة للتحصيل، والتغير في قيم المخزون الثالفة. تغييرات كهذه تحسب عن السنة التي حصل فيها التغيير في التقدير إذا كانت تؤثر على تلك الفترة، أو على مدة التغيير وعلى المدد المقبلة إذا أثر التغيير في كلا المدتين.

لتوضيح التغيير في التقدير الذي يؤثر في مدة التغيير. بفرض أن الشركة تقدر مصروف ديونها السيئة بمعدل 1% من المبيعات الآجلة. في العام 2001 قررت إدارة الشركة أن تقديرها للديون السيئة للعام الحالي من المبيعات الآجلة يجب مراجعتها لتصبح 2%. باستخدام معدل 2% يؤدي إلى تحميل مصروف الديون السيئة مبلغ قدره 250.000 ل.س يتم تسجيل هذا الاحتياطي للديون السيئة في 2001/12/31 على الشكل التالي:

250.000	من —/ مصروف الديون
250.000	إلى —/ مخصص الديون المشكوك فيها
	تحميل مصروف الديون السيئة وفق المعدل الجديد

يتم قفل مصروف الديون في ملخص الدخل. ليس للتغيير في التقدير أثر رجعي، أي لا يستدعي تعديل تقديرات سنوات سابقة. هناك اختلاف بين التغيير في التقدير والتغيير في المبدأ المحاسبي. فالتغيير من القسط الثابت إلى مجموع أرقام السنين في استهلاك الأصول الثابتة يعتبر تغيير في المبادئ المحاسبية وله أثر رجعي. أما تغيير تقدير العمر المنتج للأصل الثابت مثلاً من 15 سنة إلى 25 سنة يعتبر تغيير في التقدير ويؤثر على السنة التي حصل فيها التغيير.

لتوضيح ذلك: اشترت الشركة بناء عام 2000 بمبلغ 300.000 ل.س وقدر العمر المنتج للبناء 15 عام وليس له قيمة نفاية. تم تسجيل استهلاك البناء لخمس سنوات أي حتى 2004/12/31 في 2005/1/1 تم مراجعة العمر المنتج لهذا البناء وتبين أن إجمالي عمر المنتج يمكن أن يكون 25 سنة. عندها يظهر الحساب في بداية السنة السادسة على الشكل التالي:

البناء 300.000 ل.س

ناقص: مجمع استهلاك البناء

100.000 ل.س

(300.000 ÷ 15 × 5)

200.000 ل.س

القيمة الدفترية

والقيد المحاسبي لتسجيل استهلاك عام 2005 هو:

10.000	من حـ/مصرف الاستهلاك
10.000	إلى حـ/ مجمع استهلاك الأبنية
	تسجيل مصرف الاستهلاك عن عام 2005

وتم حساب مصرف الاستهلاك البالغ 10.000 ل.س حسب المعادلة الآتية:

القيمة الدفترية للأصل 200.000 ل.س

أعباء الاستهلاك = _____ = _____ = 10.000 ل.س

العمر المتبقي للأصل 20 سنة

يجب أن يتم الإفصاح عن التغيير في التقدير بملاحظة التقرير السنوي تبين العمر المنتج القديم والعمر المنتج الجديد وأسباب التغيير والأثر الآتي من التغيير... الخ.

تصحيح الأخطاء :

ليس هناك منشأة صغيرة أو كبيرة يمكن أن تكون خالية من الأخطاء. إلا أنه يمكن تخفيض المخاطر الكبيرة للأخطاء من خلال تطبيق نظام رقابة داخلية جيد على العمليات والإجراءات المحاسبية. يجب تصحيح الأخطاء عند اكتشافها بموجب قيود محاسبية تتناول الحسابات ذات العلاقة ويجب التقرير على ذلك في القوائم المالية. ترى مهنة المحاسبة أن يتم معالجة الأخطاء على أنها تسويات لفترات

سابقة، ويجب أن تسجل في العام الذي اكتشفت فيه الأخطاء، ويجب التقرير عنها في القوائم المالية كتنسوية لرصيد أول الدورة للأرباح المحتجزة. إذا كان يتم التقرير في قوائم مالية مقارنة، يجب إعادة إعداد القوائم المالية السابقة المتأثرة بالخطأ المكتشف. يجب أن لا يُعاد الإفصاح عن تصحيح الخطأ في الدورات اللاحقة.

مثال:

في العام 2002 اكتشف ماسك دفاتر شركة الإلكترونيات الحديثة أنه في العام 2001 فشلت الشركة في تسجيل مبلغ 20.000 ل.س في حساب مصروف استهلاك أبنية مقامة حديثاً. تم تضمين الاستهلاك بشكل صحيح في الدخل الخاضع للضريبة. إلا أنه وبسبب الاختلافات العديدة المؤقتة، تم التقرير في العام 2001 عن صافي دخل قدره 150.000 ل.س وعن دخل خاضع للضريبة قدره 110.000 ل.س. على فرض أن معدل ضريبة الدخل الفعال كان 40% .

تم إجراء القيد المحاسبي التالي في العام 2001 لإظهار ضريبة الدخل

من حـ / مصروف ضريبة الدخل	60.000
إلى المذكورين	
ضريبة دخل مستحقة	44.000
ضريبة دخل مؤجلة	16.000
تسجيل ضريبة الدخل عن عام 2001	

كنتيجة لحذف 20.000 ل.س بسبب الخطأ حدث ما يلي:

- تم تخفيض مصروف الاستهلاك 20.000 ل.س
- تم تخفيض مجمع الاستهلاك 20.000
- ازداد مصروف ضريبة الدخل بمبلغ (20.000 × 40%) 8.000
- ازداد صافي الدخل بمبلغ 12.000

-ازداد مبلغ ضريبة الدخل المؤجلة (التزام) بمبلغ 8.000
في العام 2002 القيد المحاسبي اللازم لتصحيح الخطأ الواقع في العام 2001 هو
تصحيح أخطاء في العام 2002

12.000	حـ / الأرباح المحتجزة	
8.000	حـ / ضريبة دخل مؤجلة	
20.000	إلى حـ / مجمع استهلاك الأبنية	
	تسجيل تصحيح خطأ في الاستهلاك عن عام 2001	

القيد المحاسبي لتصحيح الخطأ هو نفسه سواء كان التصحيح عن فترة واحدة أو عن فترات مقارنة . إلا أن الإفصاح عن ذلك في القوائم المالية سوف يختلف . إذا تم إعداد قائمة مالية واحدة (غير مقارنة)، يجب أن يتم الإفصاح عن الخطأ كتسوية لرصيد أول المدة لقائمة الأرباح المحتجزة في الدورة التي تم فيها اكتشاف الخطأ. وتظهر قائمة الأرباح المحتجزة على الشكل التالي:

250.000		الأرباح المحتجزة في 2002/1/1 كما تم التقرير عنها سابقاً
	20.000	تصحيح خطأ في الاستهلاك
	(8000)	ناقص تخفيض في ضريبة الدخل المطبقة
(12.000)		رصيد الأرباح المحتجزة المعدل
238.000		يضاف صافي الدخل للعام 2002
400.000		أرباح محتجزة 2002/12/31
738.000		

أما في حال إعداد قوائم مالية مقارنة، يجب إجراء تسويات لتصحيح مبالغ كافة الحسابات التي تأثرت والتي تم التقرير عنها في القوائم المالية عن كافة الفترات التي تم عنها التقرير. يجب إعادة إعداد كافة البيانات التي سبق التقرير عنها حسب

الأساس الصحيح، ويجب التقرير عن أي تسويات لاحقة على أنها تسويات لفترة سابقة للأرباح المحتجزة للفترة السابقة التي التقرير عنها. حسب مثالنا.

إن حذف مبلغ 20.000 ل.س كخطأ في الاستهلاك في العام 2001 والذي تم اكتشافه في العام 2002، ينتج عنه إعادة إعداد القوائم المالية للعام 2001 عند تقديمها بشكل مقارن مع القوائم المالية للعام 2002 بحيث تظهر على الشكل التالي:

التقرير عن الخطأ في القوائم المالية المقارنة

في الميزانية	
زيادة 20.000	مجمع استهلاك الأبنية
نقص 8.000	ضريبة دخل مؤجلة
نقص 12.000	أرباح محتجزة - رصيد آخر الدورة
في قائمة الدخل	
زيادة 20.000	مصروف الاستهلاك
نقص 8.000	مصروف الضريبة
نقص 12.000	صافي الدخل
في قائمة الأرباح المحتجزة	
نقص 12000	أرباح محتجزة، رصيد آخر الدورة (بسبب انخفاض صافي الدخل للدورة)

يتم إعداد القوائم المالية للعام 2002 مقارنة بقوائم 2001 وكان الخطأ لم يحدث. يجب أن تحتوي القوائم المالية للعام 2002 ملاحظة تتعلق بإعادة إعداد القوائم المالية للعام 2001 وتظهر أثر التصحيح على الدخل قبل العناصر الاستثنائية Extraordinary، صافية من الضريبة وحصة السهم من الأرباح ذات العلاقة.

حصة السهم من الأرباح : Earning per share

المقصود بربحية السهم هي ربحية السهم العادي، لأن للأسهم الممتازة نسبة أرباح محددة بعقد إصدارها. لذلك عند حساب حصة السهم العادي من الأرباح لابد من تخفيض أرباح الأسهم الممتازة من الأرباح المعدة للتوزيع ومن ثم يتم تقسيم الناتج على عدد الأسهم المتداولة بتاريخه. يتم تخفيض أرباح الأسهم الممتازة. إذا كانت أرباح الأسهم الممتازة معلن عنها، أما إذا لم تعلن الإدارة عن توزيع أرباح فلا يتم تخفيض أرباح الأسهم الممتازة إلا إذا كانت مجمعة الأرباح فيتم تخفيضها حتى وإن لم يكن معلن عنها. لتوضيح ذلك:

بفرض أن إحدى الشركات المساهمة أعلنت عن تحقيق أرباح قدرها 350.000 ل.س، وأعلنت ودفعت أرباح أسهم ممتازة قدرها 50.000 ل.س. وعدد الأسهم المتداولة لذلك العام كان 100.000 سهم. تكون عندها حصة السهم من الأرباح 3 ل.س.

صافي الدخل - أرباح الأسهم الممتازة

ربحية السهم =

عدد الأسهم العادية المتداولة

$$50.000 - 350.000$$

$$= \frac{3 \text{ ل.س.}}{100.000}$$

$$100.000$$

لاحظ أن ربحية السهم تقيس عدد الليرات التي ربحها كل سهم من الأسهم العادية وليس المبلغ النقدي الذي دُفع لحامل السهم العادي على شكل أرباح. وبسبب أهمية ربحية السهم، مطلوب الإفصاح عن ربحية السهم على وجه قائمة الدخل. وبالنسبة للشركة التي تعرض على قائمة دخلها بنود العمليات الغير مستمرة عليها أن تعرض حصة السهم من هذه البنود إما على وجه قائمة الدخل أو بملاحظات مرفقة بالقوائم المالية كما لاحظنا سابقاً.

قائمة الأرباح المحتجزة: Retained earning statement

يؤدي صافي الدخل إلى زيادة الأرباح المحتجزة، كما أن صافي الخسارة تؤدي إلى إنقاص الأرباح المحتجزة. كما أن التسويات التي تنشأ عن أخطاء حدثت في دورة سابقة يمكن أن تؤدي إلى زيادة أو تخفيض الأرباح المحتجزة (صافية من الضريبة) وبالتالي يتم استبعادها من تحديد صافي دخل الدورة. لتوضيح ذلك: كان رصيد الأرباح المحتجزة في 2002/1/1 في إحدى الشركات المساهمة 1.500.000 ل.س وكانت نتيجة أعمال الشركة في 2002/12/31 هي 2.500.000 ل.س علماً أن محاسب الشركة اكتشف أن هناك مبلغ 200.000 ل.س عجزت الشركة عن تسجيله كمصروف استهلاك بناء عام 2001. وقد قررت الشركة توزيع أرباح نقداً قدرها 1.000.000 ل.س. يتم عرض قائمة الأرباح المحتجزة بعد إجراء القيد المتعلق بتسوية الخطأ المكتشف على الشكل التالي (بفرض أن معدل الضريبة الفعال هو 40%):

من المذكورين		
حـ/ الأرباح المحتجزة		120.000
حـ/ ضريبة دخل مؤجلة		80.000
إلى حـ/ مجمع اهتلاك الأبنية	200.000	
تسجيل اكتشاف خطأ في حساب استهلاك الأبنية		

وتظهر عندها قائمة الأرباح المحتجزة على الشكل التالي:
الشركة...

قائمة الأرباح المحتجزة للعام المنتهي في 2002/12/31

1.500.000		رصيد 1/1 كما هو مقرر
	200.000	ناقص: تصحيح أخطاء سابقة في استهلاك الأبنية
	<u>80.000</u>	ضريبة الدخل
<u>(120.000)</u>		
1.380.000		الرصيد المعدل للأرباح المحتجزة
<u>2.500.000</u>		يضاف: صافي الدخل
3880000		
<u>1000000</u>		ناقص: توزيع أرباح نقداً
2880000		رصيد الأرباح المحتجزة في 2002/12/31



المبحث الثاني قائمة المركز المالي Balance sheet

تعرض الميزانية أصول ومطالب وحقوق ملكية الشركة بتاريخ محدد. تقدم هذه القائمة معلومات عن طبيعة ومبالغ الاستثمارات في موارد المنشأة، التزاماتها تجاه الدائنين وحقوق المالكين في صافي تلك الموارد. لذلك، فهي تساعد في التنبؤ بالمبالغ وتوقيتها، وعدم التأكد من التدفقات النقدية المستقبلية.

منافع قائمة المركز المالي:

من خلال تقديم الميزانية لمعلومات عن أصول المنشأة، مطالبها، وحقوق الملكية فإنها تقدم أساساً لحساب معدلات العائد وتقييم بنية رأس المال في المنشأة. كما أنه يمكن استخدام معلومات الميزانية من أجل تقدير المخاطر والتدفقات النقدية المستقبلية. لذلك، فإن الميزانية مفيدة في تحليل سيولة المنشأة، ملاءمتها المالية، ومرونتها المالية.

سيولة المنشأة Liquidity: تتعلق بالمدة الزمنية المتوقعة أن تنقضي حتى يتم تحويل أصل من أصول المنشأة إلى نقد أو حتى يتم سداد الالتزام.

الملاءة المالية Solvency: تتعلق بمقدرة المنشأة على سداد ديونها عند استحقاق تلك الديون.

المرونة المالية Financial flexibility: تقيس مقدرة المنشأة على اتخاذ خطوات فعالة لتغيير مبالغ وتوقيت التدفقات النقدية، وبالتالي مقدرتها على أن تستجيب للحاجات والفرص غير المتوقعة، وغالباً ما تتأثر المرونة المالية بسيولة المنشأة وملاءمتها المالية.

تصنيف الميزانية : Classification in the balance sheet

تصنف حسابات الميزانية في مجموعات كل مجموعة تحتوي على عناصر متشابهة للوصول إلى مجاميع فرعية هامة، ويتم ترتيبها بشكل تظهر العلاقة الهامة بين تلك العناصر.

تساعد عملية تصنيف الميزانية المحللين الماليين من خلال جمع العناصر ذات المواصفات المتماثلة وفصل العناصر ذات المواصفات المختلفة وفق مايلي:

- 1- حسب طبيعتها أو وظيفتها: تصنف الأصول التي تختلف من حيث النوعية أو الوظيفة المتوقعة لها في أعمال المنشأة كعناصر منفصلة مثال على ذلك، تصنيف المخزون السلعي بشكل منفصل عن أصول العمل وتجهيزاته.
 - 2- حسب أثرها في المرونة المالية: الأصول والالتزامات التي لها تطبيقات مختلفة فيما يتعلق بالمرونة المالية يجب التقرير عنها كعناصر منفصلة. مثال على ذلك، الأصول المستخدمة في الأعمال التشغيلية كالمباني والآلات يجب التقرير عنها بشكل منفصل عن أصول تحتفظ بها المنشأة بقصد الاستثمار. لذلك، يجب التقرير عن كل من الأصول التشغيلية والاستثمارات في مجموعات منفصلة في قائمة المركز المالي.
 - 3- حسب سيولتها: الأصول والالتزامات ذات مواصفات السيولة العامة المختلفة يجب التقرير عنها كعناصر منفصلة، مثال على ذلك، يجب التقرير عن النقدية بشكل منفصل عن المخزون السلعي.
- التصنيفات الثلاثة العامة لتلك العناصر الموجودة ضمن الميزانية هي الأصول، الالتزامات وحقوق الملكية وتعرف على الشكل التالي:

الأصول: هي منافع اقتصادية مستقبلية محتملة مملوكة أو مداره من قبل المنشأة كنتيجة لعمليات وأحداث حصلت في الماضي.

الالتزامات: منافع اقتصادية محتمل التضحية بها مستقبلاً والتي تنتج عن تعهدات حالية للمنشأة بأن تنقل أصول أو تقدم خدمات لمنشأة أخرى في المستقبل وذلك نتيجة لعمليات وأحداث حصلت في الماضي.

الملكية: الحقوق المتبقية في أصول المنشأة وذلك بعد تخفيض أو سداد التزاماتها.

يمكن تقسيم هذه العناصر إلى تصنيفات فرعية متعددة حسب الشكل التالي:

تصنيفات الميزانية	
الأصول:	الخصوم و: الملكية
- الأصول المتداولة.	- الالتزامات المتداولة
- استثمارات طويلة الأجل	- التزامات طويلة الأجل
- أصول المعمل وتجهيزاته الثابتة	- حقوق الملكية
- الأصول غير المادية	- رأس مال الأسهم
- أصول أخرى	- رأس المال المدفوع الإضافي
	- الأرباح المحتجزة

الأصول المتداولة:

تشتمل مجموعة الأصول المتداولة على النقدية وغيرها من الأصول المتوقع تحويلها إلى نقد أو تستهلك خلال عام واحد أو خلال الدورة التشغيلية للمنشأة أيهما أطول. ويقصد بالدورة التشغيلية هي متوسط المدة الزمنية بين الحصول على المواد واللوازم وتحقيق النقدية بالبيع للمواد واللوازم التي تم الحصول عليها خلال الدورة. ويتم عرض الأصول المتداولة في الميزانية حسب سيولتها. هناك خمسة عناصر أساسية يمكن تصنيفها ضمن قسم الأصول المتداولة وهي:

- 1- النقدية.
- 2- الاستثمارات قصيرة الأجل.
- 3- حسابات الذمم المدينة.
- 4- المخزن السلعي (البضائع).
- 5- النفقات المدفوعة مقدماً.

النقدية Cash:

تمثل الأموال الموجودة نقداً لدى الشركة أو لدى بنك أو أكثر يكون للشركة علاقة مباشرة معه. يجب الإفصاح عن أي حجوزات على النقدية. إذا كان هناك حجوزات على النقدية من أجل مواجهة التزامات جارية مستحقة (متداولة)، عندها يتم التقرير عن النقدية المحتجزة تحت قسم الأصول المتداولة على الشكل التالي:

عرض النقدية المحتجزة على الميزانية	
الأصول المتداولة	
النقدية	xxx
نقدية محتجزة (ملاحظة 1)	xxx
ملاحظة (1) أموال محتجزة: لدى الشركة مبلغ....موضوعة في المصرف التجاري السوري رقم... من أجل التوزيع على المساهمين في العام القادم أرباح أسهم كما أن لدى الشركة مبلغ.... في صندوق ائتمان محجوزة من أجل دفع أوراق دفع مستحقة.	

أما إذا تم احتجاز النقدية لأغراض غير الالتزامات المتداولة، يتم التقرير عنها في قسم غير قسم الأصول المتداولة، تحت بند أصول أخرى على الشكل التالي:

عرض النقدية المحتجزة لأغراض غير الالتزامات المتداولة على الميزانية

الأصول المتداولة

النقدية

xxx

أصول أخرى:

أموال محتجزة (ملاحظة 1)

xxx

ملاحظة (1): أموال محتجزة: خلال العام الجاري أجرت الشركة قرض طويل الأجل لتمويل بناء مركز توزيع. تم التقرير عن مبلغ الدين ضمن الديون طويلة الأجل، وتم الإفصاح عن النقدية المتراكمة وغير المصروفة بنهاية العام تحت بند أصول أخرى باسم نقدية محتجزة.

الاستثمارات قصيرة الأجل: Short term investment

الاستثمارات في أوراق الدين وأوراق الملكية يتم جمعها في ثلاث حقائب استثمارية منفصلة وذلك من أجل تقييمها والتقرير عنها. وتصنف هذه الحقائب على الشكل التالي:

- سندات دين يتم الاحتفاظ بها لتاريخ الاستحقاق. يتم التقرير عنها ضمن الأصول المتداولة أو غير المتداولة حسب الظروف. هي أوراق دين يكون للشركة منها موقف جيد.
- سندات دين وأوراق مالية ملكية يتم الاحتفاظ بها بقصد الاتجار (البيع) بها خلال فترة قصيرة. يجب التقرير عنها ضمن الأصول المتداولة. وقد تكون أوراق دين أو أوراق ملكية تُشتري ويتم الاحتفاظ بها من أجل البيع في الأجل القصير لتحقيق أرباح من فروق السعر.

- سندات دين وأوراق ملكية، لا تصنف ضمن الأوراق المالية المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق وليست ضمن الأوراق المالية بغرض الاتجار. يتم التقرير عنها ضمن الأصول المتداول أو غير المتداولة حسب الظروف. كافة الأوراق المالية للاتجار بها أم بغرض البيع يتم التقرير عنها بقيمتها العادلة. وتظهر الاستثمارات على الميزانية على الشكل التالي:

الميزانية	
عرض الاستثمار في الأوراق المالية	
<u>الأصول:</u>	
النقدية والنقدية المعادلة	xxx
- أوراق مالية متوافرة للبيع	
استثمارات في أوراق مالية	xxx
أوراق مالية برهن عقاري	xxx
- أوراق مالية محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق	
أوراق مالية برهن (القيمة العادلة 34 مليون)	35 مليون
- قروض مستحقة القبض، صافي	
محتفظ بها بغرض البيع	xxx
محتفظ بها بغرض الاستثمار	xxx

الذمم المدينة: Receivable

يجب تحديد أي نقص متوقع في حسابات الذمم المدينة ناتج من انتقاء إمكانية التحصيل، عن مبلغ وطبيعة الذمم المدينة غير التجارية وعن أي ذمم مخصصة أو مرتقنة كضمان إضافي للدائنين (Collateral):

الميزانية عرض الذمم المدينة	
أصول متداولة:	
	ذمم مدينة تجارية
xxx	حسابات الزبائن
xxx	الشركات الزميلة
xxx	عقود وسندات أقساط
xxx	إجمالي
(xxx)	ناقص: مسموحات لحسابات غير قابلة للتحصيل (د.م. في تحصيلها)
xxx	حسابات الذمم المدينة التجارية
xxx	حسابات ذمم من فروع غير مندمجة

المخزون السلعي (البضائع) Inventories

من أجل التقرير عن المخزون السلعي بشكل مناسب يجب الإفصاح عن أسس تقييم المخزون السلعي (التكلفة أو السوق أيهما أقل) وعن أسلوب تسعير البضاعة (FiFo أو LiFo). وبالنسبة للشركات الصناعية يجب الإفصاح عن مستوى إتمام المخزون السلعي أيضاً ويمكن أن يظهر المخزون السلعي على الشكل التالي:

الميزانية	
عرض للمخزون السلعي - مع إظهار مستوى الإتمام	
المخزون السلعي - بالتكلفة أو السوق أيهما أقل (سعر حسب FiFo الداخل أولاً صادر أولاً)	
xxx	بضائع تامة الصنع
xxx	بضائع تحت التشغيل
xxx	مواد خام وقطع تبديل مشتراة

النفقات المدفوعة مقدماً: Perpaid expenses

تصنف النفقة المدفوعة مقدماً ضمن الأصول المتداولة وهي مصروفات تم دفعها من أجل الحصول على منافع (غالباً خدمات) خلال عام أو خلال الدورة التشغيلية أيهما أطول. يتم التقرير عن النفقة المدفوعة مقدماً بالمبالغ الغير مستنفذة أو بالتكلفة الغير مستهلكة. من النفقات المدفوعة مقدماً والشائعة. الآجارات المدفوعة مقدماً، اللوازم المكتبية والتشغيلية، التأمين. يمكن أن تظهر النفقات المدفوعة مقدماً على الميزانية على الشكل التالي:

الميزانية	
عرض للنفقات المدفوعة مقدماً	
	الأصول المتداولة
xxx	المخزون السلعي
xxx	نفقة مدفوعة مقدماً

يتم التقرير في الشركات غالباً عن التأمين ومقدمات أخرى مدفوعة لسنتين أو ثلاث ضمن الأصول المتداولة بالرغم من أن جزءاً من المدفوعات المسبقة يجري على فترات لأكثر من عام أو الدورة التشغيلية الجارية.

الاستثمارات طويلة الأجل: Long- term investment

وتتكون من أحد أربع نماذج هي:

1- الاستثمار في الأوراق المالية مثل السندات، الأسهم العادية، وأوراق الدفع طويلة الأجل.

2- الاستثمار في أصول ثابتة مادية لا يتم استخدامها حالياً في أعمال الشركة كالاستثمار في أرض من أجل المضاربة.

3- استثمارات وضعت جانباً في صناديق خاصة كصندوق استهلاك الدين، صناديق التقاعد، وصناديق التأمين على الحياة.

4- الاستثمارات في فروع غير مندمجة أو في الشركات التابعة وفي الشركة الأم.

يتم الاحتفاظ بالاستثمارات طويلة الأجل لعدد من السنوات. غالباً ما يتم عرضها على الميزانية مباشرة أسفل الأصول المتداولة في قسم مستقل يسمى استثمارات. العديد من الأوراق المالية التي تظهر بشكل ملائم ضمن الاستثمارات طويلة الأجل هي في الحقيقة أوراق مالية سوقية يتم التقرير عنها ضمن بند استثمارات طويلة الأجل وليس ضمن الأصول المتداولة، لأن الغرض منها ليس تحويلها إلى نقد خلال فترة قصيرة.

يجب التقرير عن الأوراق المالية بغرض البيع بقيمتها العادلة. وبالنسبة للأوراق المالية المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق يتم التقرير عنها بتكلفة الاستنفاد. ويمكن أن تظهر الاستثمارات طويلة الأجل في الميزانية على الشكل التالي:

الميزانية	
عرض الاستثمارات طويلة الأجل	
استثمارات	
الاستثمار في شركة النجاح	xxx
استثمارات أخرى	xxx
ذمم مدينة طويلة الأجل	xxx
إجمالي الاستثمارات	xxx

الممتلكات، المصنع، المعدات والتجهيزات (الأصول الثابتة المادية) :

Property, Plant, and equipment

هي ممتلكات ذات طبيعة تحميلية تستخدم في أعمال الشركة النظامية، وتتكون هذه الأصول من ممتلكات مادية مثل الأرض، الأبنية والآلات، المفروشات، العدد والأدوات، ومواد تالفة (كالغابات والمعادن). أغلب هذه الأصول، (باستثناء الأرض) هي إما أصول قابلة للاستهلاك مثل الأبنية أو النفاذ مثل الغابات والمناجم وآبار النفط. تظهر تلك الأصول على الميزانية على الشكل التالي:

الميزانية	
عرض الممتلكات، المصانع، والمعدات	
ممتلكات، مصانع، معدات :	
أرض	xxx
أبنية	xxx
آلات، تجهيزات، ومعدات	xxx
عقود تأجير مرسمة	xxx
تحسينات العقارات المستأجرة	xxx
إجمالي	xxx
ناقص: مجمع استهلاك	(xxxx)
مناجم، قوالب، ناقص الاستنفاد	xxxx
ممتلكات، مصانع، تجهيزات (صافي)	xxx

يجب الإفصاح عن أسس تقييم الممتلكات، المصانع، المعدات، وعن أي حيازات أو رهون عقارية وعن مجمعات الاهتلاك - غالباً في ملاحظات مع القوائم المالية.

الأصول غير المادية: Intangible assets

هي أصول تفتقر في الغالب إلى الوجود المادي وغالباً ما تتصف بدرجة عالية من عدم التأكد فيما يتعلق بمنافعها المستقبلية وتشتمل هذه الأصول على براءة الاختراع، حقوق الطبع والنشر، الامتيازات، شهرة المحل، العلامات التجارية... الخ.

بشكل عام يتم استنفاد هذه الأصول خلال فترة بين 5-40 عاماً، يمكن أن يتم التقرير عن هذه الأصول في الميزانية على الشكل التالي:

الميزانية	
عرض للأصول غير الملموسة (المادية)	
أصول غير مادية	
شهرة محل ناقص مجمع استنفاد	xxx
براءة اختراع، علامات تجارية ناقص مجمع استنفاد	xxx
تكلفة تطوير برامج ناقص مجمع استنفاد	xxx
إجمالي الأصول غير الملموسة	xxx

أصول أخرى: Other assets

تتنوع الأصول الأخرى بشكل كبير من الناحية العملية. بعض هذه العناصر هي: الأعباء المؤجلة (نفقات مدفوعة مقدماً طويلة الأجل)، ذمم مدينة غير متداولة، ضرائب دخل مؤجلة (فروقات ضريبية للاسترداد) ممتلكات محتفظ بها بغرض البيع.

الالتزامات المتداولة: Current liabilities

هي تعهدات يتوقع أن يتم سدادها إما من خلال استخدام الأصول المتداولة أو من خلال خلق التزامات متداولة أخرى. وتحتوي على:

- 1- مستحقات ناتجة عن الحصول على بضائع وخدمات: مثل حسابات الدائنين، رواتب مستحقة، ضرائب مستحقة.
- 2- متحصلات تم الحصول عليها بشكل مسبق (إيرادات مقبوض مقدماً) لإرسال البضاعة أو إنجاز الخدمات مثل الآجار المقبوض مقدماً، إيرادات الاكتتاب (بالمحلات مثلاً).

3- التزامات أخرى سيتم تسديدها خلال الدورة التشغيلية مثل الجزء المستحق من قرض السندات طويل الأجل الذي يجب أن يتم دفعه خلال الدورة الجارية أو التزامات قصيرة الأجل التي تنشأ من شراء تجهيزات ... الخ.

لا يتم التقرير عن الالتزامات المتداولة وفق تسلسل ثابت أو دائم. معظم العناصر التي يتم تسجيلها أولاً هي: أوراق الدفع، حسابات الدائنين، ديون قصيرة الأجل، ضريبة الدخل المستحقة، المستحق من الديون طويلة الأجل، وتظهر الالتزامات المتداولة على الميزانية على الشكل التالي:

الميزانية	
عرض الالتزامات المتداولة	
	التزامات متداولة
xxx	ديون قصيرة الأجل
xxx	حسابات الدائنين العامة
xxx	حسابات الدائنين للشركات التابعة غير المندجة
xxx	دفعات وسلف من الزبائن
xxx	مكافآت ومنافع مستحقة

×××	تكلفة الضمان المستحقة
×××	ضرائب مستحقة غير ضريبة الدخل
×××	فوائد مستحقة
×××	التزامات متداولة مستحقة
×××	الجزء المتداول من الديون طويلة الأجل
×××	إجمالي الالتزامات المتداولة

الزيادة في قيمة الأصول المتداولة تعود إلى ما يسمى رأس المال العامل (وتدعى أحياناً صافي رأس المال العامل). يمثل رأس المال العامل السيولة الآمنة المتوفرة لمواجهة المطالب الحالية للدورة التشغيلية.

الالتزامات طويلة الأجل: Long-term liabilities

هي التزامات أو تعهدات لا يتوقع أن يتم سدادها خلال الدورة التشغيلية العادية للمنشأة، إلا أنها مستحقة الدفع بتاريخ ما بعد تلك الدورة. من الأمثلة على ذلك: سندات القرض، أوراق الدفع طويلة الأجل، بعض مبالغ ضريبة الدخل المؤجلة، الالتزامات التأجيلية، الالتزامات التعاقدية.

يتم الإفصاح عن المستحق من الديون طويلة الأجل خلال الدورة التشغيلية ضمن الالتزامات المتداولة إذا كان سدادها يتطلب استخدام أصول متداولة. غالباً ما تكون الالتزامات طويلة الأجل ضمن ثلاث تصنيفات أو نماذج هي:

- 1- التزامات تنشأ عن حالات تمويلية معينة مثل إصدار سندات القرض، أوراق الدفع طويلة الأجل، الالتزامات التأجيلية طويلة الأجل.
- 2- التزامات تنشأ عن الأعمال الاعتيادية للمنشأة مثل الالتزامات التعاقدية، التزامات ضريبة الدخل المؤجلة.

3- الالتزامات المحتملة والحوادث الطارئة: يعتمد وجودها على حدوث أو عدم حدوث واحد أو أكثر من الأحداث مستقبلاً لتأكيد المبلغ المستحق، أو الدافع أو تاريخ الدفع مثل كفالات المنتج، تكلفة الهدايا، وحوادث طارئة أخرى.

تظهر الديون طويلة الأجل والملاحظات المرفقة في الميزانية على الشكل التالي:

الميزانية	
عرض للديون طويلة الأجل	
التزامات طويلة الأجل	
240.000	ديون طويلة الأجل (ملاحظة 1)
xxx	التزامات بموجب عقود تأجير رأسمالية
xxx	ضرائب دخل مؤجلة
xxx	التزامات غير متداولة أخرى
400.000	ملاحظة 1: المديونية: يتكون الدين من أوراق دفع 9% بامتنياز
	تستحق بأقساط سنوية قدرها 10000 ل.س .
100.000	قروض برهن وغيرها من الأوراق التجارية تستحق بعد 11 عام
	(وسطي معدل الفائدة) 9.5%
60.000	اقتراض من البنك بمعدل 9.7%
100.000	أوراق تجارية بمعدل 9.4%
300.000	
(60000)	ناقص الجزء المستحق
240.000	إجمالي الديون طويلة الأجل

الأدوات المالية (الصكوك) Financial instrument

تعرف الأدوات المالية على أنها النقود، حقوق الملكية، الحق الناتج عن عقود (الحقوق التعاقدية) بأن تستلم نقوداً أو تتعهد بدفع نقوداً أو أدوات مالية أخرى. المقصود بالحقوق التعاقدية التي تحولك بأن تستلم نقوداً أو أدوات مالية أخرى هي الأصول، بينما المقصود بالحقوق التعاقدية التي ترتب عليك تعهداً بأن تدفع نقوداً أو أدوات مالية أخرى هي الالتزامات. من الأمثلة على الأدوات المالية، النقود، الاستثمارات، حسابات الزبائن، حسابات الدائنين . بسبب الاستخدام الزائد للأدوات المالية أخيراً، على الشركات أن تفصح عن القيمة الدفترية (التحليلية) والقيمة العادلة المقدرة للأدوات المالية. وقد تم مناقشة جزء من هذه الأدوات المالية في الفصل المتعلق في الالتزامات المتداولة والاحتمالات الطارئة.

حقوق الملكية: Qwners equity

تمثل حقوق الملكية القيمة المتبقية من أصول المنشأة بعد طرح قيمة التزاماتها تجاه الآخرين أي أنها صافي قيمة أصول المنشأة. غالباً يصنف هذا القسم إلى ثلاثة أجزاء.

قسم حقوق ملكية حملة الأسهم:

- 1- رأس مال الأسهم: Capital stock: وهي تُمثل القيمة الاسمية أو القيمة المحددة للأسهم المصدرة.
- 2- رأس المال المدفوع الإضافي: Additional paid capital: وهي المبالغ المدفوعة زيادة عن القيمة الاسمية أو القيمة المحددة.
- 3- الأرباح المحتجزة Retained earning: أرباح الشركة الغير موزعة.

إن متطلبات الإفصاح الأساسية عن أسهم رأس المال تتعلق بالإفصاح عن مبالغ كل من رأس المال المصرح به، رأس المال المصدر، والقيمة الاسمية لرأس المال

المتداول. غالباً ما يتم تقديم رأس المال الإضافي في مبلغ واحد، بالرغم من أن المجموع الفرعية لمصادر رأس المال الإضافي يمكن أن تقدم معلومات مفيدة إذا كانت تلك المجموع متنوعة ومادية (كبيرة).

قسم الأرباح المحتجزة يمكن يقسم إلى مبالغ غير مخصصة (المبلغ الذي يكون في الغالب متوفر ليعوز كأرباح على حملة الأسهم) وإلى مبالغ محتجزة Restricted (من أجل سداد قرض سندات أو أي عقود أو اتفاقيات قرضية أخرى) إضافة لذلك، أي مبلغ من أسهم رأس المال تم إعادة استحواذها (أسهم الخزينة) تظهر على شكل تخفيض لحقوق الملكية، كما أشرنا سابقاً. تختلف حسابات حقوق الملكية في الشركات المساهمة عنها في شركات الأشخاص والمشاريع الفردية الخاصة بشكل جوهري. حيث تظهر حسابات رأس مال الشركاء الدائمة والرصيد في حساباتهم المؤقتة (حسابات المسحوبات) بشكل منفصل. في المشاريع الفردية يتم غالباً استخدام حساب واحد فردي لرأس المال يشمل كافة عمليات حقوق الملكية.

يمكن أن يظهر قسمة حقوق الملكية في الشركات المساهمة على الشكل التالي:

الميزانية	
عرض لقسم حقوق الملكية (بالآف الليرات)	
حقوق الملكية	
أسهم ممتازة، ليس لها قيمة اسمية، 1.000.000 سهم مصرح به	
مصدر ومتداول 500000 سهم	5000
أسهم عادية قيمة السهم الاسمية /10/ل.س 25.000.000 سهم	
مصرح بها مصدر ومتداول 15.000.000 سهم	150000
رأس المال الإضافي	35000
الأرباح المحتجزة	75000
إجمالي حقوق الملكية	265000

شكل الميزانية: Balance sheet format

هناك تنظيم عام يتم إتباعه غالباً عند عرض الميزانية المصنفة على هيئة حساب. بموجب هذا الأسلوب يتم تسجيل الأصول على الجانب الأيمن من الحساب والمطالب وحقوق الملكية على الجانب الأيسر منه. والعيب الرئيسي لهذا الأسلوب هو الحاجة إلى صفحتين متقابلتين لإعداد الميزانية. ولتجنب هذه المشكلة، يتم اتباع أسلوب التقرير الذي يتم بموجبه تسجيل الالتزامات وحقوق الملكية بشكل مباشر تحت الأصول وعلى الصفحة نفسها حسب الشكل التالي:

شركة المنتجات العلمية (الأرقام افتراضية، بالآلاف الليرات السورية)	
الميزانية في 2003/12/31	
الأصول	
	الأصول المتداولة
5.000	النقدية
15.000	أوراق مالية بغرض البيع -
	بالقيمة العادلة
25.000	الزبائن
(5.000)	ناقص: مسموحات الديون
	المشكوك فيها
20.000	
15.000	أوراق القبض
75.000	البضاعة - بالتكلفة الوسطية -
5.000	لوازم
10.000	نفقات مدفوعة مقدماً
145.000	

80.000	استثمارات طويلة الأجل
	الاستثمار في شركة
	الاستثمارات السورية
	ممتلكات، مصانع تجهيزات
125.000	أرض - بالتكلفة
900.000	أبنية - بالتكلفة
600.000 (300.000)	ناقص مجمع اهتلاك أبنية
725.000	إجمالي الممتلكات والمصانع والتجهيزات
	أصول غير مادية
1000.000	شهرة محل
1.050.000	إجمالي الأصول
	الالتزامات وحقوق الملكية
	التزامات متداولة
50.000	أوراق دفع مصدرة للبنوك
190.000	حسابات الدائنين
500	فوائد مستحقة على أوراق الدفع
65.000	ضريبة دخل مستحقة
9.500	رواتب وأجور مستحقة
400	ودائع مستلمة من الزبائن
315.400	إجمالي الالتزامات المتداولة

ديون طويلة الأجل	
قرض سندات 12% 20 عام	500.000
يستحق في 2011/1/1	
إجمالي الالتزامات	815.400
<u>حقوق الملكية</u>	
رأس المال المدفوع	
أسهم ممتازة 7% مجمعة	50.000
مصرح بها، مصدرة، ومتداولة	
5000 سهم قيمة السهم	
الاسمية 10 ل.س	
أسهم عادية، مصرح بها 10000	80.000
سهم قيمة السهم الاسمية 10 ل.س	
مصدر ومتداول 8000 سهم	
رأس المال المدفوع زيادة عن	14.600
القيمة الاسمية	
رأس المال المدفوع	144600
الأرباح المحتجزة	90.000
إجمالي حقوق الملكية	234.600
إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية	1.050.000

معلومات إضافية يجب التقرير عنها:

Additional information reported

هناك أربعة نماذج من المعلومات يمكن أن تكون مكملة لأسماء الحسابات والمبالغ المقدمة في الميزانية.

هذه المعلومات الإضافية هي معلومات يمكن أن تكون معلومات لم تقدم في مكان آخر في القائمة، أو يمكن أن تكون معلومات وصفية عن عناصر الميزانية ونوعيتها. وهذه النماذج هي:

معلومات مكملة للميزانية
1- الأحداث المحتملة الطارئة Contingencies: هي أحداث لها أهمية مادية إلا أن نتائجها غير مؤكدة.
2- السياسات المحاسبية Accounting policies: تفسيرات لأساليب التقييم المستخدمة وللافتراضات الأساسية المتخذة والمتعلقة بتقييم المخزون، أساليب الاستهلاك، الاستثمارات في الشركات التابعة.
3- الحالات التعاقدية Contractual situation: توضيحات لقيود معينة أو لاتفاقيات مترافقة مع أصول معينة أو على الأغلب التزامات.
4- إفصاحات مابعد الميزانية: تمثل أحداث وتغييرات في المركز المالي حدثت بعد تاريخ الميزانية وقبل إصدار التقارير المالية.

أولاً: الأحداث المحتملة الطارئة:

عرفت هيئة معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB الأحداث المحتملة الطارئة على أنها وجود حالة أو مجموعة من الظروف يحتمل حدوثها لكن يصعب تحديد مخرجاتها بشكل دقيق من حيث المكاسب المحتملة أو الخسائر المحتملة بالنسبة للمنشأة إلا عند حدوثها أو عدم حدوثها في المستقبل.. بالمختصر هي أحداث لها أثر مادي غير أكيد حدوثها مستقبلاً (محتملة الحدوث)، مثال على المكسب

المحتمل، احتمال الحصول على نفود الهبات والترعات والمكافآت، احتمال الحصول على أموال من الحكومة عن ضرائب كانت موضع خلاف، الوفر الضريبي عن الخسائر التشغيلية والتي يمكن ترحيلها إلى سنوات قادمة.

أما الخسائر الطارئة، فهي خسائر متوقع حدوثها، ينشأ عنها التزامات طارئة. فالالتزامات الطارئة هي تعهدات يعتمد تحققها أو عدم تحققها على حدث أو أكثر يمكن أن يقع في المستقبل وبالتالي تؤكد على المبلغ المستحق، المدفوع له، وتاريخ استحقاق الدفع.

ثانياً : السياسات المحاسبية:

تنصح هيئة المبادئ المحاسبية (APB) بالإفصاح عن كل المبادئ والطرق المحاسبية التي يجب استخدامها من بين مجموعة المبادئ والطرق المتوفرة، أو تلك المبادئ الخاصة بضاعة معينة.

على سبيل المثال، يمكن حساب المخزون السلعي وفق عدد من طرق التسعير المختلفة مثل (LiFo أو FiFo)، ويمكن استهلاك الأصول الثابتة حسب عدد من الطرق المقبولة لتخصيص التكلفة مثل (القسط الثابت أو الرصيد المضاعف المتناقص). كما يُطلب من الشركات الإفصاح عن طبيعة عملها والتقييمات المستخدمة في إعداد وتجهيز القوائم المالية.

ثالثاً: الحالات التعاقدية:

يجب الإفصاح عن الحالات التعاقدية الهامة بملاحظات مرفقة بالقوائم المالية مثال على ذلك، الإفصاح عن الشروط الأساسية لعقود الإيجار، الالتزامات التعاقدية، وخطط خيار السهم. يجب الإفصاح أيضاً عن التعهدات المتعلقة بالاحتفاظ برأس المال العامل، تحديد مدفوعات أرباح الأسهم، الحجوزات الموضوعية على استخدام الأصول، والحفاظ على نسب مالية معينة إذا كانت مادة

"Material". لذلك على المحاسب أن يستخدم محاكمته وخبرته في أمور كهذه، فهو الذي يقرر ما إذا كان حذف معلومات كهذه يمكن أن يكون مضرلاً أم لا. ويجب أن تستند محاكمات المحاسب هذه إلى أمور أخلاقية لأن سلوكية الإفصاح عن المبادئ المحاسبية والأساليب وعن عناصر أخرى لها تأثيرات هامة على المنشأة وعلى الآخرين. على سبيل المثال، يمكن أن يستفيد القارئ من التركيز على معلومات مفصّل عنها بملاحظات شاملة، في حين لا ترغب في التركيز على معلومات بعينها بل يمكن أن تختار تقديم معلومات بملاحظات محددة.

رابعاً: الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية Post balance sheet events

يجب أن تشكل الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية إيضاحات لأي أحداث أو اتفاقيات هامة تقع بعد تاريخ الميزانية العمومي النظامي ولكن قبل إصدار القوائم المالية. يمكن أن توضّح فترة الأحداث اللاحقة على الشكل التالي:

تاريخ الميزانية	تاريخ إصدار القوائم المالية
مدة القوائم المالية	مدة الأحداث اللاحقة
1 كانون الثاني 2003	31 كانون الأول 2003
	3 آذار 2004

يمكن أن تمضي عدة أسابيع وأحياناً شهور بعد تاريخ الميزانية وقبل إعداد القوائم المالية وذلك بسبب جرد وتسعير المخزون السلعي، مطابقة دفاتر الأستاذ المساعدة مع حسابات المراقبة وإعداد التسويات الضرورية، الحصول على تدقيق القوائم المالية من قبل مدقق حسابات مستقل، وطباعة التقرير السنوي. وهكذا،

يمكن أن تحصل أو تحدث أمور على مركز الشركة المالي وأوضاعها التشغيلية. لذلك يجب الإشارة بملاحظات عن هذه الحالات حتى لا يكون القارئ مضللاً. يمكننا التمييز بين نوعين هامين من الأحداث أو العمليات التي تظهر بعد تاريخ الميزانية والتي يمكن أن يكون لها تأثير مادي هام على القوائم المالية.

1- أحداث تقدم إثباتات وبراهين إضافية عن حالات كانت قائمة عند تاريخ الميزانية وتؤثر على التقديرات المستخدمة في إعداد القوائم المالية، وبالتالي يجب تعديل القوائم المالية. تستخدم جميع المعلومات المتوفرة قبل إصدار القوائم المالية لتقييم وتقدير التقييمات المعمولة سابقاً مثال على ذلك: إذا كانت خسائر حسابات الزبائن ناتجة من إفلاس الزبون بعد تاريخ الميزانية، يجب تعديل القوائم المالية قبل إصدارها. لأن إفلاس الزبون نشأ عن الوضع المالي السيء له بتاريخ الميزانية. المعيار نفسه يطبق على تسوية الدعاوي القضائية. إذا كانت الأحداث التي أوجدت الدعاوي القضائية وقعت قبل

تاريخ الميزانية عندها يجب تعديل القوائم المالية (مثل الإصابات الشخصية، أو مخالفات براءة الاختراع). أما إذا كانت تلك الأحداث وقعت بعد تاريخ الميزانية، لا يتم تعديل للقوائم المالية، إنما يتم الإفصاح عنها. لتوضيح ذلك: الخسارة الناتجة من تعرض الزبون لفيضان أو حريق بعد تاريخ الميزانية، في هذه الحالة ليس هناك ضرورة لتعديل القوائم المالية.

2- معلومات وأحداث تبرهن عن أوضاع لم تكن موجودة بتاريخ الميزانية إلا أنها نشأت بعد ذلك التاريخ، فهي لا تتطلب تعديل للقوائم المالية. يجب الإفصاح عن بعض تلك الأحداث وذلك لإبعاد القوائم المالية عن التضليل. يمكن أن يكون الإفصاح على شكل ملاحظات، جداول متممة أو حتى في قوائم شكلية تكون البيانات المالية مجهزة وكأن الحدث قد حصل بتاريخ الميزانية. الآتي بعض الأمثلة التي تتطلب الإفصاح لكنها لا تؤدي إلى تعديل القوائم المالية :

- 1) بيع سندات، أو أسهم رأس المال، اشتقاق السهم، أو أسهم المنحة.
 - 2) اندماج الأعمال.
 - 3) تسوية الدعاوي القضائية عندما يكون الحدث المسبب بقيام الدعوى قد حدث بعد تاريخ الميزانية.
 - 4) خسارة أصول المعمل الثابتة والمخزون السلعي بسبب الحريق أو الفيضان.
 - 5) خسارة الذمم المدينة الناتجة من أوضاع (بسبب كارثة تعرض لها الزبون) نشأت بعد تاريخ الميزانية.
- هناك الكثير من الأحداث التالية لا تتطلب تسوية للقوائم المالية أو الإفصاح عنها في القوائم المالية.
- هي إما أحداث غير محاسبية أو أوضاع يمكن للإدارة إيصالها بوسائل أخرى.
- من هذه الأحداث، التغير في المنتج، التغير في الإدارة، الإضرابات، تكوين اتحادات عمال، وخسارة زبون مهم.

المبحث الثالث

قائمة التدفقات النقدية

Statement of cash flows

قائمة التدفقات النقدية:

تقدم قائمة التدفقات النقدية، النقدية المستلمة والنقدية المدفوعة وصافي التغير في النقدية عن الأنشطة التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية للمنشأة خلال الدورة بأسلوب يتم فيه تسوية أرصدة النقدية أول المدة مع أرصدة النقدية آخر المدة. فوائد قائمة التدفقات النقدية:

المعلومات الموجودة ضمن قائمة التدفقات النقدية تساعد المستثمرين، الدائنين وآخرين على معرفة ما جرى بالنسبة لأكثر أصول المنشأة سيولة وعلى تقييم الأمور التالية:

- 1- مقدرة المنشأة على خلق تدفق نقدي في المستقبل.
- 2- مقدرة المنشأة على دفع أرباح الأسهم ومواجهة التزاماتها.
- 3- أسباب الاختلاف بين صافي الدخل وصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية.
- 4- الاستثمارات النقدية وغير النقدية والعمليات التمويلية خلال الدورة.

محتوى وتصنيف قائمة التدفقات:

يتم تصنيف النقدية المستلمة والنقدية المدفوعة خلال الدورة على قائمة التدفقات النقدية ضمن ثلاثة أنشطة متنوعة هي تشغيلية، استثمارية، تمويلية⁽¹⁾.

¹ - الأسس المقترحة من قبل FASB لقائمة التدفقات في الحقيقة هي النقدية والنقدية المعادلة، حيث تمثل النقدية المعادلة استثمارات قصيرة الأجل درجة سيولتها عالية جداً وتتمتع بـ(أ) جاهزية التحويل إلى مبلغ معروف من النقدية. (ب) أن تكون قريبة من فترة الاستحقاق وبالتالي فإن درجة المخاطر من تفسير سعر الفائدة غير ذي معنى. غالباً ما يقع ضمن هذا التصنيف استثمارات مدتها ثلاث أشهر أو أقل، مثل سندات الخزينة، الأوراق التجارية، الأموال المستثمرة في سوق النقد.

تتميز هذه الأنشطة على الشكل التالي:

1- الأنشطة التشغيلية: تتعلق بالآثار النقدية من عمليات لها علاقة بتحديد صافي الدخل، مثل النقدية المستلمة من بيع البضائع وتقديم الخدمات، والنقدية المدفوعة للمردين والعمال عن البضاعة المستلمة والنفقات المدفوعة للعمال عن الخدمات المقدمة.

2- الأنشطة الاستثمارية: تتعلق في الغالب بالأصول طويلة الأجل أي النقدية المدفوعة من أجل الحصول على موارد الهدف منها خلق دخول وتدفقات نقدية في المستقبل وتتضمن:

أ- تقديم وتحصيل القروض، والنقدية المدفوعة للحصول على أدوات الدين وأدوات الملكية المصدرة من شركات أخرى، وكذلك النقدية الآتية من بيع هذه الاستثمارات.

ب- الحصول على والتخلص من الاستثمارات المنتجة طويلة الأجل (الأصول الثابتة).

3- الأنشطة التمويلية: تتعلق بعناصر الالتزامات وحقوق الملكية وهي تتضمن:

أ- الحصول على نقدية من الدائنين وإعادة المبالغ المقرضة.

ب- الحصول على رأس المال من المالكين وتقديم عوائد تلك الأموال المستثمرة لهم.

الجدول الآتي يبين بشكل نموذجي النقدية المستلمة والمدفوعة من منشآت

الأعمال مرتبة حسب الأنشطة التشغيلية، الاستثمارية، والتمويلية.

تصنيف التدفقات النقدية الداخلة والخارجة

الأنشطة التشغيلية:

- تدفق نقدي داخِل:

- من بيع البضائع أو تقديم الخدمات.
- من عوائد القروض (فوائد) وعوائد الأسهم (توزيعات أرباح).
- تدفق نقدي خارج:

- المدفوعات النقدية إلى الموردين من أجل البضائع المشتراة.
- المدفوعات النقدية إلى العمال من أجل الخدمات التي قدموها.
- المدفوعات النقدية إلى الحكومة من أجل الضرائب.
- المدفوعات النقدية إلى المقرضين من أجل الفوائد.
- المدفوعات النقدية إلى آخرين من أجل مصاريف مختلفة.

الأنشطة الاستثمارية :

- تدفق نقدي داخِل:

- من بيع الممتلكات، أصول المعمل وتجهيزاته.
- من بيع الأوراق المصدرة من قبل شركات أخرى (دين أو ملكية)
- من تحصيل القروض المقدمة لمنشآت أخرى.
- تدفق نقدي خارج:

- من أجل شراء الممتلكات، أصول العمل وتجهيزات .
- من أجل شراء الأوراق المالية المصدرة من قبل شركات أخرى (دين أو ملكية)
- من أجل تقديم القروض لشركات أخرى.

الأنشطة التمويلية :

- تدفق نقدي داخِل:

- من بيع أوراق مالية (ملكية).
- من إصدار سندات قرض (وأوراق الدفع).

- تدفق نقدي خارج:

- إلى حملة الأسهم كتوزيع أرباح.
- لاسترداد الديون طويلة الأجل وشراء أسهم رأس مال الشركة.

يتم تصنيف بعض التدفقات النقدية التي تعود إما إلى نشاطات استثمارية أو تمويلية على أنها نشاطات تشغيلية. على سبيل المثال، الحصول على إيرادات الاستثمار (عوائد وأرباح الأسهم) ودفع الفوائد إلى المقرضين على أنها أنشطة تشغيلية. بشكل عكسي، بعض التدفقات التي تعود إلى نشاطات تشغيلية تصنف على أنها نشاطات استثمارية أو تمويلية. على سبيل المثال، النقدية المستلمة من بيع الممتلكات، أصول المعمل وتجهيزاته بربح، بالرغم من أنه يتم التقرير عنها من قائمة الدخل، إلا أنها تصنف على أنها نشاط استثماري والأثر الناتج من المكسب الخاص بها سوف يكون ضمن صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية. بشكل مماثل، فإن المكسب أو الخسارة من دفع (إطفاء) الدين يكون جزءاً من التدفق النقدي الخارج المتعلق بإعادة دفع الأموال المقترضة وبالتالي فهي نشاط تمويلي.

خطوات إعداد قائمة التدفقات النقدية:

على عكس القوائم المالية الرئيسية، فإن قائمة التدفقات النقدية لا تجهز من ميزان المراجعة المعدل. غالباً ما تأتي المعلومات اللازمة لإعداد قائمة التدفقات النقدية من ثلاث مصادر هي:

- 1- من ميزانيات مقارنة تقدم التغيرات في مبالغ الأصول والالتزامات، وحقوق الملكية في المنشأة من بداية الفترة الزمنية إلى نهايتها.
- 2- تساعد المعلومات الموجودة ضمن قائمة الدخل الحالية القارئ بتحديد المبالغ النقدية المقدمة أو المستخدمة من قبل الأنشطة التشغيلية خلال الدورة.
- 3- تقدم البيانات المختارة من الأستاذ العام معلومات تفصيلية إضافية يحتاج إليها في تحديد كيف تم الحصول على النقدية أو كيف تم استخدام النقدية خلال الدورة.

إن إعداد قائمة التدفقات النقدية من مصادر البيانات السابقة يتطلب خطوات رئيسية هي:

أ- تحديد التغير في النقدية: من خلال إيجاد الفرق بين رصيد النقدية أول المدة ورصيد النقدية آخر المدة: يجب أن يتطابق مبلغ التغير هذا مع صافي الزيادة أو النقص في النقدية.

ب- تحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية: يتطلب هذا الأمر بالإضافة إلى تحليل عناصر قائمة الدخل عن السنة الجارية تحليل ميزانيات مقارنة وبيانات عن عمليات مختارة.

ج- تحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية: يجب تحليل جميع التغيرات في حسابات الميزانية لتحديد آثار تلك التغيرات على النقدية.

وهكذا يمكن إعداد قائمة التدفقات النقدية من خلال التمييز بين العمليات التي تخلق نقد وتلك العمليات التي تستهلك نقد ويتحقق ذلك من خلال المعادلة التالية:

1- العمليات التي تخلق نقد = النقص في الموجودات + الزيادة في المطالبات.
على سبيل المثال، إن بيع آلة قديمة وبيع جزء من المخزون ونقصان حساب الزبائن يعتبر على أنه نقص في الموجودات لكنها بنفس الوقت تؤدي إلى زيادة في النقدية أو مصدرًا من مصادر النقود. أما الزيادة في القروض البنكية والزيادة في حسابات الدائنين تؤدي إلى زيادة المطالبات وهي في الوقت نفسه تؤدي إلى زيادة في النقدية. لذلك، تعتبر من مصادر النقدية.

2- العمليات التي تستهلك نقد = زيادة الموجودات + النقص في المطالبات.

حيث أن زيادة المخزون السلعي وزيادة الزبائن وإقامة بناء جديد كل ذلك يؤدي إلى زيادة الموجودات لكنها جميعاً تؤدي إلى استخدام النقود. كما أن نقصان أوراق الدفع والدائنين يشكّلان نقصاً في المطالبات وهذا يعني أنه استخدام للنقود. يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق أحد أسلوبين:

1- وفق الأسلوب المباشر.

2- وفق الأسلوب غير المباشر.

أولاً: عرض قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة المباشرة:

بموجب الطريقة المباشرة يتم عرض النقدية المستلمة والنقدية المدفوعة من الأنشطة التشغيلية. يمثل الفرق بين النقدية المستلمة والنقدية المدفوعة صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية. بكلمة أخرى، بموجب الأسلوب المباشر يتم تخفيض النقدية التشغيلية المدفوعة من النقدية التشغيلية المستلمة (المقبوضة). لتوضيح ذلك □

مثال: أعلنت إحدى الشركات عن تحقق إيراد قدره 250.000 ل.س. وكان رصيد حساب الذمم المدينة قد ازداد بمبلغ 57.000 ل.س يكون عندها مبلغ قدره 193.000 ل.س من الإيرادات قد تم تحصيله نقداً (250.000 ل.س، 57.000، لذلك وحتى تصل إلى المبيعات النقدية لا بد من تخفيض الزيادة في حسابات الذمم المدينة من مبلغ الإيرادات.

وبفرض أن الشركة نفسها أعلنت عن مصروفات تشغيلية قدرها 85000 ل.س على قائمة الدخل إلا أن هناك حسابات مستحقة الدفع في الميزانية قد ازدادت بمبلغ 15000 ل.س خلال الدورة. على فرض أن هذه المستحقات تعود إلى المصروفات المستحقة يكون عندها مبلغ المصروفات التشغيلية النقدي هو 70.000 ل.س (85.000 ل.س 15.000 ل.س مستحقة). إذا لم تظهر

قائمة المركز المالي أن هناك ضريبة دخل مستحقة، يكون عندها كامل مصروف الضريبة الظاهر على الميزانية قد دفع نقداً وليكن مثلاً 10.000 ل.س.

وتظهر عندها قائمة التدفق النقدي على الشكل التالي:

التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية:

193.000

- النقدية المستلمة من الزبائن

المدفوعات النقدية :

70.000 -النقدية المدفوعة للمصروفات التشغيلية

10.000 -النقدية المدفوعة لضريبة الدخل

80.000

-صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية

113.000

لا بد من الإشارة إلى أن الاختلاف الرئيس بين الأسلوب المباشر والأسلوب غير المباشر عند إعداد قائمة التدفقات النقدية يتجلى في عرض التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية فقط. أما التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية فهي واحدة بالنسبة للأسلوبين. الآتي أمثلة عن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية.

أمثلة عن الأنشطة التشغيلية:

التدفقات النقدية الداخلة:

1-النقدية المستلمة من بيع البضائع وتقديم الخدمات.

2-النقدية المستلمة في حقوق الامتياز والانتفاع بالأرض والمناجم والملكية

الفكرية والأتعاب والأجور والعملات وغيرها من الإيرادات.

3-التدفقات النقدية من إيرادات القروض (فوائد دائنة) وإيرادات

الاستثمار في الأسهم (توزيع أرباح أسهم، ربح وخسارة بيع الأسهم).

- 4- النقدية المستلمة من مؤسسة التأمين عن تعويضات التأمين، وغيرها من منافع بوليصة التأمين.
- 5- الاستردادات النقدية من ضريبة الدخل، إلا إذا كان يمكن عزو ذلك إلى نشاطات استثمارية أو تمويلية.
- 6- النقدية المستلمة عن عقود تم الاحتفاظ بها لأغراض الاتجار أو التداول.

التدفقات النقدية الخارجية:

- 1- النقدية المدفوعة للموردين عن البضائع وللعمال عن الخدمات.
- 2- النقدية المدفوعة للحكومة عن الضرائب.
- 3- النقدية المدفوعة لمؤسسة التأمين عن أقساط التأمين .
- 4- النقدية المدفوعة للمقرضين عن الفوائد.
- 5- النقدية المدفوعة عن عقود تم الاحتفاظ بها لأغراض الاتجار والتداول.

أمثلة عن الأنشطة الاستثمارية :

التدفقات النقدية الداخلية :

- 1- النقدية الداخلة من بيع الممتلكات، أصول المعمل الثابتة وتجهيزاته.
- 2- النقدية الداخلة من بيع المنشأة لأوراق مالية (دين، ملكية) صادرة عن منشآت أخرى (استثمارات).
- 3- النقدية الداخلة من تحصيل القروض والسلف المقدمة لمنشآت أخرى.
- 4- النقدية المستلمة من عقود مستقبلية، أو عقود آجلة، عقود الخيارات.

التدفقات النقدية الخارجية:

- 1- النقدية المدفوعة لشراء ممتلكات، أصول المعمل وتجهيزاته.

2- النقدية المدفوعة لشراء أوراق مالية (ملكية دين) صادرة عن منشآت أخرى.

3- النقدية المدفوعة لتقديم سلف وقروض لمنشآت أخرى.

4- النقدية المدفوعة عن عقود مستقبلية، عقود آجلة، عقود الخيارات...

أمثلة عن الأنشطة التمويلية :

التدفقات النقدية الداخلة:

1- النقدية المتراكمة من بيع أوراق ملكية (أسهم).

2- النقدية المتراكمة من إصدار أو بيع أوراق مالية دين (سندات).

3- النقدية المستلمة من قبل المستأجر لتخفيض الالتزامات المتداولة المتعلقة بالآجار التمويلي.

التدفقات النقدية الخارجية:

1- النقدية المدفوعة لحملة الأسهم (توزيعات أرباح).

2- النقدية المدفوعة لاسترداد الديون طويلة الأجل.

3- النقدية المدفوعة لشراء الشركة لأسهمها.

4- النقدية المدفوعة للمبالغ المقترضة.

من أجل إيضاح الأسلوب المباشر لإعداد قائمة التدفقات النقدية ومن أجل فهم الفرق بين الدخل على أساس الاستحقاق وصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية. نفترض البيانات التالية لإحدى الشركات المساهمة والتي بدأت عملها في 2002/1/1.

الشركة		
ميزانية مقارنة في 2002/1/1		
2002	2001	
195.000	0	النقدية
25.000	0	الزبائن
260.000	0	المخزون السلعي
8.000	0	نفقات مدفوعة مقدماً
125.000	0	الأصول الثابتة
55.000	0	الدائنين
25.000	0	مصرفات مستحقة دائنة

وكانت قائمة دخل الشركة في 2002/12/31 والمعلومات الإضافية

على الشكل التالي:

الشركة	
قائمة دخل عن الفترة المنتهية في 2002/1/1	
<u>975.000</u>	إيراد المبيعات
<u>(445.000)</u>	-تكلفة البضاعة المباعة
520.000	مجمّل ربح
160.000	النفقات التشغيلية
<u>10.000</u>	الاستهلاكات
<u>(170.000)</u>	
350.000	الدخل قبل الضريبة
<u>(95.000)</u>	ضريبة الدخل
<u>255.000</u>	صافي الدخل

معلومات إضافية:

- 1- تم الإعلان عن توزيع أرباح قدرها 75.000 نقداً.
- 2- الزيادة في حسابات الزبائن ناتجة عن شراء بضائع.
- 3- النفقة المدفوعة مقدماً والمصروفات المستحقة تعود إلى المصروفات التشغيلية.

المطلوب: إعداد قائمة التدفقات النقدية للشركة.. في 2002/12/31 بموجب الأسلوب المباشر.

بموجب الأسلوب المباشر يتم تعديل كل عنصر من عناصر قائمة الدخل من أساس الاستحقاق المحاسبي إلى الأساس النقدي وذلك من أجل حساب صافي النقدية من الأنشطة التشغيلية. الأسلوب الفعال لتطبيق الطريقة المباشرة في إعداد قائمة التدفقات النقدية هو أن تحلل الإيرادات والمصروفات المعروضة على قائمة الدخل حسب تسلسل تسجيلها على القائمة وبيان النقدية المستلمة والنقدية المدفوعة والتي تعود لهذه الإيرادات وهذه المصروفات.

التعديلات وفق الأسلوب المباشر للشركة موضوع مثالنا في 2002/12/31 لتحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية على الشكل التالي.

المتحصلات النقدية من الزبائن:

عرضت قائمة الدخل إيرادات قدرها 975.000 ل.س. لتحديد المتحصل منها نقداً من الزبائن، لا بد من أن تأخذ بعين الاعتبار التغير الحاصل في رصيد الزبائن خلال العام. إن زيادة رصيد الزبائن خلال العام يعني أن هناك مبيعات آجلة (وفق أساس الاستحقاق) قد تمت خلال العام، وحيث أن المبيعات الآجلة لا تزيد النقدية، لتحديد رقم الزيادة في المتحصلات النقدية من الزبائن نخفض مبلغ الزيادة في حسابات الزبائن من إجمالي إيرادات المبيعات لنحصل على

المبيعات النقدية. بشكل عكسي، إن النقص في حسابات الزبائن يعني أن المبيعات وفق الأساس النقدي أكبر منها وفق أساس الاستحقاق ، لذلك يجب إضافة مبلغ النقص في حسابات الزبائن إلى إيراد المبيعات لأن النقدية المستلمة من الزبائن تكون عندها أعلى من إيراد المبيعات.

بالنسبة للشركة موضوع مثالنا ازدادت حسابات الزبائن بمبلغ 25.000 ل.س ، كانت النقدية المستلمة من الزبائن هي 950.000 وحسبت على الشكل التالي :

975.000

إيراد المبيعات

(25.000)

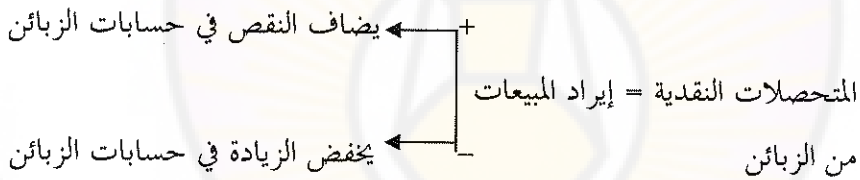
ناقص : الزيادة في حساب الزبائن

950.000

صافي النقدية المتحصلة من

الزبائن (أو المبيعات النقدية)

يمكن توضيح العلاقة بين المتحصلات النقدية من الزبائن ، إيراد المبيعات ، والمتغيرات في حساب الزبائن على الشكل التالي .



المدفوعات النقدية إلى الموردين :

عرضت قائمة الدخل أن تكلفة البضاعة المباعة كانت 455.000. لتحديد مبلغ المدفوعات النقدية إلى الموردين ، من الضروري إيجاد رقم المشتريات خلال العام . لإيجاد رقم المشتريات يجب تعديل رقم تكلفة البضاعة المباعة بالتغيرات التي حصلت بالبضاعة خلال العام .

عندما تزداد البضاعة خلال العام ، ذلك يعني أن المشتريات تجاوزت تكلفة البضاعة المباعة . نتيجة لذلك يتم إضافة مبلغ الزيادة في البضاعة إلى تكلفة البضاعة المباعة للوصول إلى رقم المشتريات . والعكس حال انخفاض رصيد البضاعة خلال العام . من خلال أرصدة الميزانية ، تبين أن رصيد البضاعة قد ازداد بمبلغ 260.000 ل.س خلال العام 2002 . لذلك ، يجب إضافة هذه الزيادة إلى تكلفة البضاعة المباعة للوصول إلى رقم المشتريات على الشكل التالي .

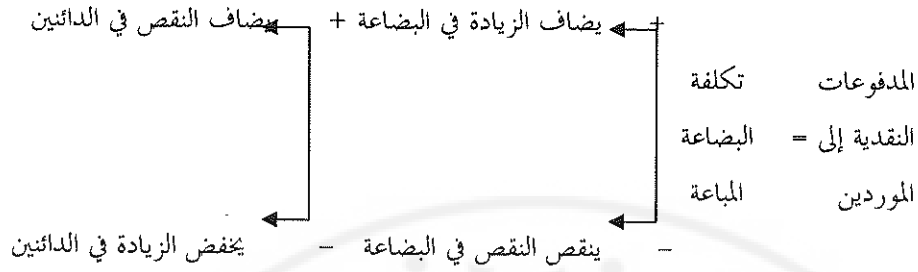
455.000	تكلفة البضاعة المباعة	
<u>260.000</u>	الزيادة في البضاعة	يضاف:
<u>715.000</u>	المشتريات	

لتحديد النقدية المدفوعة للموردين عن مبلغ المشتريات المحسوب سابقاً، لابد من تحديد التغيرات في رصيد حساب الموردين خلال العام. عندما يزداد حساب الموردين يعني ذلك أن المشتريات وفق أساس الاستحقاق (الآجلة) أعلى منها وفق الأساس النقدي والعكس هو الصحيح. نتيجة لذلك، وعلى اعتبار أن رصيد الدائنين قد ازداد بمبلغ 55.000 ل.س تكون المدفوعات النقدية للموردين هي المشتريات ناقص الزيادة في حساب الموردين.

وحسبت على الشكل التالي:

715.000	المشتريات	
<u>(55.000)</u>	ناقص: الزيادة في حساب الموردين	
<u>660.000</u>	النقدية المدفوعة إلى الموردين	

وتظهر العلاقة بين المدفوعات النقدية للموردين، تكلفة البضاعة المباعة، التغير في المخزون السلعي، والتغير في حسابات الدائنين على الشكل التالي:



المدفوعات النقدية للمصروفات التشغيلية:

تم التقرير عن مصروفات تشغيلية على قائمة دخل الشركة قدرها 160.000 ل.س. لتحديد المدفوعات النقدية من أجل المصروفات التشغيلية، يجب تعديل هذا المبلغ بأي تغيرات في النفقات المدفوعة والمصروفات المستحقة الدفع. إن زيادة النفقات المدفوعة مقدماً بمبلغ 8.000 ل.س خلال العام يعني أن النقدية المدفوعة للمصروفات التشغيلية أكبر من المصروفات التشغيلية المعلن عنها على قائمة الدخل، لتحويل المصروفات التشغيلية من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي يجب إضافة هذا المبلغ الذي يمثل الزيادة في النفقات المدفوعة مقدماً خلال العام إلى المصروفات التشغيلية. بشكل عكسي إذا انخفضت النفقات المدفوعة مقدماً خلال العام، يتم تخفيض النقص من المصاريف التشغيلية.

يجب أيضاً تعديل المصروفات التشغيلية بالتغيرات التي تحصل على المصروفات مستحقة الدفع. عند زيادة المصروفات المستحقة الدفع خلال العام، تكون المصروفات التشغيلية وفق أساس الاستحقاق المحاسبي أكبر منها وفق الأساس النقدي. لذلك يتم تخفيض الزيادة في المصروفات المستحقة الدفع من المصروفات التشغيلية النقدية. والعكس هو الصحيح.

تم حساب المصروفات التشغيلية النقدية وفق مثالنا على الشكل التالي:

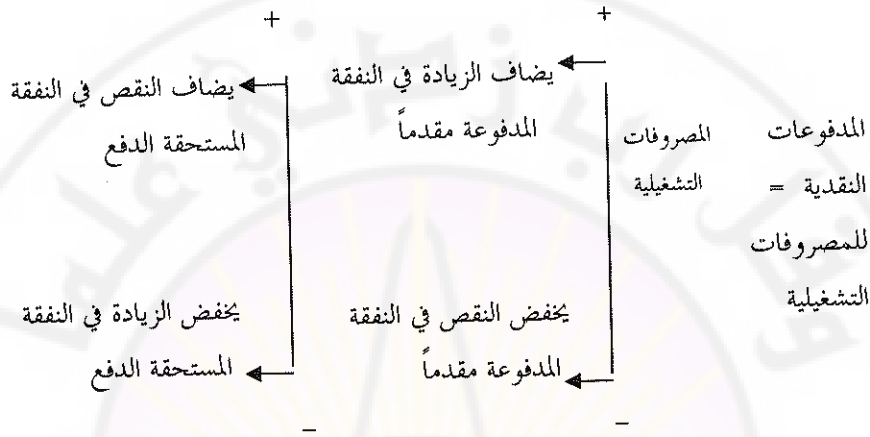
160.000	المصروفات التشغيلية
8.000	يضاف: الزيادة في النفقة المدفوعة مقدماً

يُخفَضُ: النقص في النفقة المستحقة الدفع

(25.000)

143.000

يمكن توضيح العلاقة بين المدفوعات النقدية من أجل المصروفات التشغيلية، التغيير في النفقات المدفوعة مقدماً، والتغير في النفقات المستحقة الدفع على الشكل التالي:



يلاحظ أنه لم يتم أخذ الاستهلاك في الحسبان لأنه نفقة غير نقدية.

المدفوعات النقدية لضريبة الدخل:

أظهرت قائمة دخل الشركة أن مصروف ضريبة الدخل كان 95.000 ل.س حيث أن الميزانيات لمقارنة لم تظهر أي مبلغ لضريبة دخل مستحقة سواء في بداية العام أم في نهايته، لذلك، فإن كامل المبلغ الظاهر في قائمة الدخل يعتبر على أنه مدفوع نقداً من أجل ضريبة الدخل.

الجدول التالي يبين مقارنة بين أساس الاستحقاق والاساس النقدي:

من أسس الاستحقاق إلى الأسس التقدي			
الأسس التقدي	إضافة/تخفيض	التسويات	أسس الاستحقاق
<u>950.000</u>	(25.000)	- الزيادة في حساب الزبائن	975.000 إيرادات المبيعات
660.000	260.000	+ الزيادة في البضاعة	455.000 تكلفة البضاعة المباعة
	(55.000)	- الزيادة في الدائنين	
143.000	8.000	+ الزيادة في النفقة المدفوعة مقدماً	160.000 النفقات التشغيلية
	(25.000)	- النقص في النفقة المستحقة	
0	(10.000)	- مصروف الاستهلاك	10.000 مصروف الاستهلاك
<u>95.000</u>			<u>95.000</u> مصروف ضريبة الدخل
<u>898.000</u>			<u>720.000</u> إجمالي النفقات
<u>52.000</u>		صافي التقدي من الأنشطة التشغيلية	<u>255.000</u> صافي الدخل

يتم عرض صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية على قائمة التدفقات النقدية وفق الأسلوب المباشر على الشكل التالي:

الشركة ..	
قائمة التدفقات النقدية (جزئي)	
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية :	
950.000	النقدية المستلمة من الزبائن
	المدفوعات النقدية:
660.000	إلى الموردين
143.000	للتدفقات التشغيلية
(898.000)	لضريبة الدخل
<u>52.000</u>	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية

مثال -2- بفرض أنك حصلت على المعلومات التالية من ميزانيات مقارنة لإحدى الشركات المساهمة:

الشركة ...			
ميزانية مقارنة 2003/12/31			
التغيرات	2003	2002	الأصول
زيادة/ نقص			
نقص 7.000	37.000	44.000	النقدية
نقص 10.000	26.000	36.000	الزبائن
زيادة 15.000	15.000	0	بضاعة
زيادة 6.000	6.000	0	نفقات مدفوعة مقدماً
زيادة 55.000	55.000	0	أراضي
زيادة 200.000	200.000	0	أبنية
زيادة 11.000	(11.000)	0	مجمع اهتلاك أبنية
زيادة 68.000	68.000	0	تجهيزات

10.000 زيادة	(10.000)	0	مجمع اهتلاك تجهيزات
	<u>386.000</u>	<u>80.000</u>	
			الإلتزامات وحقوق الملكية
40.000 زيادة	40.000	0	دائنين
150.000 زيادة	150.000	0	سندات مستحقة الدفع
0	60.000	60.000	أسهم عادية
116.000 زيادة	<u>136.000</u>	<u>20.000</u>	أرباح متحجزة
	<u>386.000</u>	<u>80.000</u>	

الشركة. ...	
قائمة الدخل عن العام المنتهي	
492.000	إيرادات المبيعات
(250.000)	- تكلفة البضاعة المباعة
242.000	بمجموع ربح
	نفقات تشغيلية 75.000
(96.000)	استهلاكات 21.000
146.000	صافي الربح قبل الضريبة
12.000	مصرف ضريبة الدخل
<u>134.000</u>	صافي الدخل

معلومات إضافية :

- أ- دفعت الشركة خلال العام أرباح أسهم نقداً مبلغ 18.000 ل.س
ب- حصلت الشركة على مبلغ 150.000 نقداً من خلال إصدار سندات طويلة الأجل.
ج- تم الحصول على الأرض والتجهيزات والبناء نقداً.

المطلوب: إعداد التدفقات النقدية وفق الأسلوب المباشر.

الحل:

الخطوة الأولى:

تحديد التغير في النقدية = $44.000 - 37.000 = 7.000$ ل.س نقص في النقدية

الخطوة الثانية:

تحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية:

- المتحصلات النقدية من الزبائن.

إيراد المبيعات 492.000

+ النقص في الزبائن 10.000

المتحصلات النقدية من الزبائن 502.000

- المدفوعات النقدية إلى الموردين

تكلفة البضاعة المباعة 250.000

+ الزيادة في قيمة البضاعة 15.000

المشتريات 265.000

- الزيادة في حساب الدائنين (40.000)

المدفوعات النقدية إلى الموردين (225.000)

- المصروفات التشغيلية النقدية

75.000	مصروفات التشغيلية
(81.000)	+ الزيادة في النفقة المدفوعة مقدماً
<u>6.000</u>	- مصروف ضريبة الدخل نقداً
(12.000)	
184.000	التدفق النقدي المقدم من الأنشطة التشغيلية

الخطوة الثالثة:

تحديد صافي التدفق من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية:
التدفق النقدي الاستثماري :

55.000	شراء أراضي
200.000	شراء أبنية
<u>68.000</u>	شراء تجهيزات
(323.000)	التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية
	<u>التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:</u>
150.000	إصدار سندات دفع
(18.000)	دفع أرباح أسهم
132.000	صافي التدفق المقدم من الأنشطة التمويلية

بعد إعداد الخطوات المتعلقة بإعداد قائمة التدفقات يمكننا إعداد القائمة على الشكل التالي :

الشركة....	
قائمة التدفقات النقدية في 2003/12/31	
	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية :
502.000	المقبوضات النقدية من الزبائن
	المدفوعات النقدية :
	إلى الموردين 225.000
	للتدفقات التشغيلية 81.000
(318.000)	لضريبة الدخل 12.000
184.000	صافي التدفق النقدي المقدم من الأنشطة التشغيلية
	التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
55.000	شراء أراضي
200.000	شراء أبنية
68.000	شراء تجهيزات
(323.000)	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية
	التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
150.000	إصدار سندات دفع
(18.000)	توزيع أرباح نقداً
132.000	صافي التدفقات النقدية المقدمة من الأنشطة التمويلية
(7.000)	صافي التدفقات النقدية خلال العام
44.000	يضاف رصيد النقدية أو المدة
37.000	رصيد النقدية في آخر المدة

مثال -3- استمرت الشركة في الازدهار خلال العام 2004، وكانت ميزانيتها في 2004/12/31 على الشكل التالي:

الشركة ...

ميزانية مقارنة 2004/12/31

التغيرات	2004	2003	الأصول
زيادة/ نقص			
17.000 زيادة	54.000	37.000	النقدية
42.000 زيادة	68.000	26.000	الذمم المدينة
39.000 زيادة	54.000	15.000	البضاعة
2.000 نقص	4.000	6.000	نفقات مدفوعة مقدماً
25.000 نقص	30.000	55.000	أراضٍ
0	20.000	200.000	أبنية
10.000 زيادة	(21.000)	(11.000)	مجمع اهتلاك أبنية
125.000	193.000	68.000	تجهيزات
زيادة			
18.000 زيادة	(28.000)	(10.000)	مجمع اهتلاك تجهيزات
	<u>554.000</u>	<u>386.000</u>	
			الالتزامات وحقوق الملكية
7.000 نقص	33.000	40.000	الذمم الدائنة (دائنين)
40.000 نقص	110.000	150.000	سندات مستحقة الدفع
160.000	220.000	60.000	أسهم عادية (قيمة السهم
زيادة			10 ل.س)
55.000 زيادة	<u>191.000</u>	<u>136.000</u>	أرباح متحجزة
	<u>554.000</u>	<u>386.000</u>	

الشركة. ...

قائمة الدخل عن العام المنتهي في 2004/12/31

إيراد	875.000
تكلفة البضاعة المباعة	(465.000)
محمل ربح	410.000
نفقات تشغيلية	221.000
مصرفوف الفائدة	12.000
خسارة بيع تجهيزات	2.000
صافي الربح قبل الضريبة	(235.000)
ضريبة الدخل	175.000
صافي الربح	(65.000)
	110.000
معلومات إضافية : 1- تتضمن المصروفات التشغيلية مصرفوف الاستهلاك البالغ 33.000 ل.س. واستنفاد النفقة المدفوعة مقدماً بمبلغ 2.000 ل.س. 2- بيعت الأرض بقيمتها الدفترية. 3- تم توزيع أرباح نقداً قدرها 55.000 ل.س. 4- تم دفع مصرفوف فائدة نقداً بمبلغ 12.000 ل.س. 5- تم شراء تجهيزات كلفتها 166.000 ل.س. نقداً وتم بيع تجهيزات أخرى بلغت تكلفتها 41.000 ل.س. وقيمتها الدفترية 36.000 ل.س. بمبلغ 34.000 ل.س. نقداً. 6- تم استرداد سندات مستحقة الدفع بقيمتها الدفترية. 7- تم إصدار أسهم عادية قيمة السهم الاسمية 10 ل.س. نقداً.	

المطلوب: إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق الأسلوب المباشر.

الحل:

الخطوة الأولى:

تحديد التغير في النقدية = 54.000 - 37.000 = 17.000 ل.س زيادة .

الخطوة الثانية:

تحديد صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:

المتحصلات النقدية من الزبائن.

875.000

إيراد المبيعات

(42.000)

- الزيادة في حساب الزبائن

833.000

المتحصلات النقدية من الزبائن

المدفوعات النقدية إلى الموردين

465.000

تكلفة البضاعة المباعة

39.000

يضاف الزيادة في قيمة البضاعة

504.000

المشتريات

7.000

+ النقص في حساب الموردين

(511.000)

المدفوعات النقدية للموردين

المدفوعات النقدية للمصروفات التشغيلية

221.000

المصروفات التشغيلية

(33.000)

ناقص: الاستهلاكات

(2.000)

ناقص: استنفاد النفقة المدفوعة مقدماً

(186.000)

المصروفات التشغيلية النقدية

(12.000)

ناقص: مدفوعات الفائدة النقدية

(65.000)

ناقص: مدفوعات ضريبة الدخل النقدية

59.000

التدفقات النقدية المقدمة من الأنشطة التشغيلية

الخطوة الثالثة: تحديد صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية:

التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية :

مقبوضات نقدية من بيع الأراضي 25.000

مقبوضات نقدية من بيع التجهيزات 34.000

مدفوعات نقدية لشراء تجهيزات (166.000)

النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية (107.000)

التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية

إصدار أسهم 160.000

استرداد سندات (40.000)

توزيعات أرباح نقداً (55.000)

التدفقات النقدية المقبوضة من الأنشطة التمويلية: 65.000

صافي التدفق النقدي للعام 17.000

رصيد النقدية في 2004/1/1 37.000

رصيد النقدية في 2004/12/31 54.000

بعد الانتهاء من إعداد قائمة التدفقات النقدية. يمكننا إعداد القائمة على الشكل التالي :

الشركة....

قائمة التدفق النقدي في 2004/12/31

التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية :	
833.000	المقبوضات النقدية من الزبائن
511.000	المدفوعات النقدية إلى الموردين
186.000	للمصروفات التشغيلية
65.000	لضريبة الدخل
<u>12.000</u>	الفائدة
(774.000)	
59.000	التدفقات النقدية المقدمة من الأنشطة التشغيلية
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية	
25.000	مقبوضات نقدية من بيع الأراضي
34.000	مقبوضات نقدية من بيع تجهيزات
(166.000)	مدفوعات نقدية لشراء تجهيزات
(107.000)	النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية
-التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية	
160.000	تدفقات نقدية من إصدار أسهم
(40.000)	تدفقات نقدية لاسترداد سندات
(55.000)	تدفقات نقدية لتوزيعات أرباح أسهم
<u>65.000</u>	صافي النقدية المقبوضة من الأنشطة التمويلية
17.000	صافي التدفقات النقدية للعام
<u>37.000</u>	رصيد النقدية أول المدة 1/1
<u>54.000</u>	رصيد النقدية في 2004/12/31

لابد من التنويه إلى أن هيئة معايير المحاسبة الأمريكية والمعايير الدولية تشجعان بل تفضلان إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق الأسلوب المباشر، إلا أن هيئة معايير المحاسبة الأمريكية تطلب من الشركات التي تستمر في تقديم قائمة التدفقات النقدية وفق الأسلوب غير المباشر أن تقدم جدول مستقل للتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية وفق الأسلوب المباشر.

عرض قائمة التدفقات النقدية وفق الأسلوب غير المباشر (أسلوب التسويات):

كما ذكرنا، الاختلاف الأساسي بين الأسلوب المباشر والأسلوب غير المباشر عند إعداد وعرض قائمة التدفقات النقدية يتجلى في طريقة إعداد وعرض التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية. حيث يتم وفق الأسلوب غير المباشر إجراء تعديلات على صافي الربح أو صافي الخسارة لتحويله إلى صافي تدفق نقدي من الأنشطة التشغيلية وذلك لإظهار الأثر الناتج عن عمليات غير نقدية في طبيعتها.

بكلمة أخرى، بموجب الأسلوب المباشر يتم تعديل (تسوية) صافي الدخل بعناصر تؤثر على صافي الدخل المقدم إلا أنها لا تؤثر في النقدية كالمقدمات والمستحقات الناتجة عن مدفوعات أو مقبوضات لنقدية تشغيلية سابقة أو قادمة، ولعناصر الدخل أو الإنفاق المترافقة مع النشاطات الاستثمارية أو التمويلية.

يتم تحديد صافي التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية من خلال تعديل صافي الربح أو صافي الخسارة حسب الآثار الناتجة عن:

أ- التغيرات التي تحصل خلال الدورة على المخزون السلعي، الذمم المدينة، والذمم الدائنة التشغيلية.

ب- عناصر غير نقدية كالاستهلاك والاستنفادات، الاحتياطات، الضرائب المؤجلة.

ج- كافة العناصر الأخرى التي يكون أثر تدفقها النقدي استثماري أو تمويلي.

لذلك، للوصول إلى صافي التدفق النقدي التشغيلي لابد من تعديل صافي الدخل بأعباء غير نقدية كالاستهلاكات وبعناصر تشغيلية تؤدي إلى خلق نقدية كالنقص في الموجودات والزيادة في المطالبات وعناصر تؤدي إلى استخدام النقدية كالزيادة في الموجودات والنقص في المطالبات.

لتوضيح قائمة التدفقات النقدية وفق الأسلوب غير المباشر، سوف نستخدم عمليات العام الأول للشركة X التي بدأت عملها في 2000/1/1 من خلال إصدارها 6000 سهم عادي قيمة السهم الاسمية 10 ل.س أي 60.000 ل.س نقداً. استأجرت الشركة مقراً لها واشترت تجهيزات ومفروشات وبدأت عملها بتقديم خدمات ضريبية خلال العام. إليك الميزانية المقارنة في بداية العام ونهايته مع قائمة الدخل عن الفترة المذكورة.

الشركة X			
ميزانية مقارنة 2000/12/31			
الأصول	2000/1/1	2000/12/31	التغيرات زيادة/نقص
النقدية	0	49.000	زيادة 49.000
الزبائن	0	36.000	زيادة 36.000
إجمالي		85.000	
الالتزامات وحقوق الملكية الدائنين	0	5.000	زيادة 5.000
أسهم عادية (قيمة السهم الاسمية 10 ل.س)	0	60.000	زيادة 60.000
أرباح محتجزة	0	20.000	زيادة 20.000
		85.000	

قائمة الدخل ومعلومات إضافية ظهرت على الشكل التالي:

إيرادات	125.000 ل.س
نفقات تشغيلية	(85.000)
	40.000
مصرف ضريبة الدخل	(6.000)
صافي الدخل	<u>34.000</u>
معلومات إضافية: من خلال تفحص بيانات مختارة تبين أنه تم توزيع أرباح أسهم نقدًا خلال العام قدرها 14.000 ل.س.	

الحل :

الخطوة الأولى: تحديد التغير في النقدية .

لم يكن لدى الشركة X أي رصيد للنقدية في بداية عملها، إلا أن رصيد النقدية في نهاية الفترة 2000/12/31 كان 49.000 ل.س لذلك فإن التغير في النقدية للعام 2000 كان زيادة في النقدية قدرها 49.000 ل.س.

الخطوة الثانية : تحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية:

للوصول إلى التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية يتم تعديل صافي الدخل المعد على أساس الاستحقاق والبالغ (34.000) ل.س من خلال استبعاد أثر عمليات قائمة الدخل التي لا ينتج منها زيادة أو نقص في النقدية. بكلمة أخرى، الأسلوب غير المباشر يعدل صافي الدخل بعناصر تؤثر على صافي الدخل الناتج لكنها لا تؤثر على النقدية. لذلك يجب إعادة (إضافتها) الأعباء غير النقدية إلى صافي الدخل ليتوافق مع التدفق النقدي. كما أن هناك إيرادات غير نقدية يمكن أن تكون قد أضيفت إلى صافي الدخل مثل، إطفاءات علاوة إصدار السندات، المكسب الآتي من بيع الأصول الثابتة، يجب تخفيض هذه العناصر من صافي الدخل ليتوافق مع التدفق النقدي. كما أنه يجب تعديل صافي الدخل أيضاً بالعمليات التي تؤثر في الأصول المتداولة (عدا النقدية) والالتزامات المتداولة فالزيادة في أحد عناصر الأصول المتداولة (كالزيادة في البضاعة)

يعد استخداماً للنقدية أما النقص في أحد الأصول المتداول (كالنقص في الزبائن) يعتبر خلقاً للنقدية. على عكس ذلك بالنسبة للالتزامات المتداولة. حيث أن الزيادة في الدائنين يعدّ خلقاً بينما النقص في أوراق الدفع يعتبر استخداماً للنقدية.

حسب مثالنا: لم يكن هناك أي إطفاءات أو استهلاكات أو استنفادات. بل كان هناك زيادة في حساب الزبائن قدرها 36.000 ل.س يجب تخفيض صافي الدخل بها للوصول إلى التدفق النقدي. كما أن هناك زيادة في حساب الدائنين قدرها 5000 ل.س يجب إضافتها إلى صافي الدخل لأنها تعدّ خلقاً للنقدية وذلك للوصول إلى التدفق التشغيلي على الشكل التالي:

قائمة التدفقات النقدية	
التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية	
صافي الدخل	34.000 ل.س
تسويات على صافي الدخل ليتوافق مع صافي التدفق النقدي	
ناقص: الزيادة في الزبائن (36.000)	
يضاف: الزيادة في الدائنين <u>5.000</u>	
	<u>(31.000)</u>
صافي النقدية المقدمة من العمليات التشغيلية	3.000

الخطوة الثالثة: تحديد صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية:

أي تحديد ما إذا كان هناك تغير قد حصل في حسابات الميزانية أدى إلى زيادة أو نقصان في النقدية.

على سبيل المثال: ازدادت الأسهم العادية بمقدار 60.000 ل.س وهي ناتجة عن إصدار أسهم عادية مقابل نقد. إن إصدار الأسهم العادية يعني الحصول على نقد من نشاط تمويلي، يجب التقرير عنه في قائمة التدفقات النقدية؟

أما الأرباح المحتجزة فقد ازدادت بمبلغ 20.000 ل.س وهي تأثرت بعاملين اثنين هما:

1- صافي الدخل البالغ 34.000 ل.س الذي أدى إلى زيادة الأرباح المحتجزة.

2- الإعلان عن توزيع أرباح أسهم نقداً أدى إلى تخفيض الأرباح المحتجزة.

إن دفع أرباح أسهم نقداً يؤدي إلى تخفيض النقدية. لذلك، يجب التقرير عنها ضمن الأنشطة التمويلية في قائمة التدفقات النقدية.

يمكننا الآن إعداد قائمة التدفقات النقدية:

الشركة X	
قائمة التدفقات النقدية للعام المنتهي في 2000/12/31	
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:	
صافي الدخل	34.000 ل.س
تسويات على صافي الدخل للوصول إلى	
صافي التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية	
ناقص: الزيادة في الذمم المدينة (36.000)	
يضاف: الزيادة في الذمم الدائنة 5.000	
	(31.000)
	3.000
النقدية المقدمة من الأنشطة التشغيلية	
التدفقات النقدية الاستثمارية والتمويلية	
الأنشطة التمويلية	
إصدار أسهم عادية 60.000	
ناقص: توزيع أرباح نقداً (14.000)	
	46.000
	49.000
	0
	49.000
صافي الزيادة في النقدية	
يضاف: رصيد النقدية في أول المدة	
رصيد النقدية في 2000/12/31	

المثال الثاني : تستمر الشركة X في الازدهار والنمو للعام الثاني، حيث تم شراء أراضي، أبنية، تجهيزات وازدادت الأرباح والعوائد بشكل جوهري، الآتي معلومات مقارنة عن السنة الثانية للشركة X.

الشركة X			
ميزانية مقارنة 2001/12/31			
الأصول	2000	2001	التغيرات زيادة/ نقص
النقدية	49.000 ل.س	37.000 ل.س	12.000 نقصان
الزبائن	36.000	26.000	10.000 نقصان
نفقات مدفوعة مقدماً	θ	6.000	6.000 زيادة
أراضٍ	θ	70.000	70.000 زيادة
أبنية	θ	200.000	200.000 زيادة
مجمع اهتلاك أبنية	θ	(11.000)	11.000 زيادة
تجهيزات	θ	68.000	68.000 زيادة
مجمع اهتلاك تجهيزات	θ	(10.000)	(10.000) زيادة
	<u>85.000 ل.س</u>	<u>386.000 ل.س</u>	
الالتزامات وحقوق الملكية			
الدائنين	5.000 ل.س	40.000 ل.س	35.000 زيادة
سندات مستحقة الدفع	θ	150.000	150.000 زيادة
أسهم عادية	60.000	60.000	θ
أرباح محتجزة	20.000	136.000	116.000 زيادة
	<u>85.000 ل.س</u>	<u>386.000 ل.س</u>	

الشركة X	
قائمة الدخل عن العام المنتهي 2001/12/31	
492.000	إيرادات
269.000	تخفيض: نفقات تشغيلية (عدا الاستهلاكات)
(290.000)	مصرف استهلاك
202.000	الدخل من العمليات التشغيلية
(68.000)	مصرف ضريبة الدخل
<u>134.000</u>	صافي الدخل
معلومات إضافية:	
أ- دفعت الشركة في العام 2001 مبلغ 18.000 ل.س نقداً أرباح أسهم.	
ب- حصلت الشركة على مبلغ 150.000 ل.س من خلال إصدار سندات طويلة الأجل. ج- تم الحصول على الأراضي والتجهيزات والأبنية نقداً.	

الحل :

الخطوة الأولى: تحديد التغير في النقدية:

كما تبين من المعلومات المقدمة، انخفضت النقدية بمقدار 12.000 ل.س
(49.000 ل.س - 37.000 ل.س) .

الخطوة الثانية : تحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية:

نقوم بتعديل صافي الدخل البالغ 134.000 ل.س المعد على أساس الاستحقاق المحاسبي ليتوافق مع صافي التدفق النقدي التشغيلي وذلك على الشكل التالي:

- انخفاض الذمم المدينة: إن انخفاض الذمم المدينة يعني أن الإيرادات وفق الأساس النقدي أكبر من الإيرادات وفق أساس الاستحقاق المحاسبي، لأن المتحصلات النقدية أكبر من الإيرادات المسجلة وفق أساس الاستحقاق.

لتحويل صافي الدخل وفق أساس الاستحقاق إلى صافي تدفق نقدي، يجب إضافة مبلغ النقص في حسابات المدينين البالغ 30.000 ل.س إلى صافي الدخل.

- **الزيادة في النفقات المدفوعة مقدماً:** عندما يزداد حساب النفقات مقدماً (أصل) خلال الدورة، يكون المصروف وفق أساس الاستحقاق على قائمة الدخل أقل مما هو عليه وفق الأساس النقدي. أي أنه تم إجراء اتفاقات رأس مالية (دفعات نقدية) خلال الدورة، إلا أنه تم تأجيل الاعتراف بتلك المصروفات (كأعباء على قائمة الدخل) إلى مدد مقبلة.

لتحويل صافي الدخل إلى صافي تدفق نقدي من الأنشطة التشغيلية، يتم تخفيض مبلغ الزيادة في النفقة المدفوعة مقدماً والبالغة 6.000 ل.س من صافي الدخل. لأن الزيادة في النفقة المدفوعة مقدماً خلال العام تؤدي إلى تخفيض النقدية.

- **الزيادة في الدائنين:** عندما يكون هناك زيادة في حساب الذمم الدائنة خلال العام، يعني ذلك أن مبلغ المصروفات أكبر من مبلغ النقدية المدفوعة، لذلك يجب إعادة هذه الزيادة إلى صافي الدخل ليتوافق مع صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية.

- **مصروف الاستهلاكات:** إن شراء الأصول القابلة للاستهلاك يعني ذلك أنه استخدام للنقدية في قسم النشاطات الاستثمارية في السنة التي تم فيها الاستحواذ. مبلغ مصروف الاستهلاك 21.000 ل.س (يمثل زيادة في مجمع الاستهلاك) هو عبء غير نقدي أدى إلى تخفيض صافي الدخل. لذلك، يجب إعادته إلى صافي الدخل للوصول إلى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية. مبلغ 21.000 ل.س يمثل مجموع استهلاكات الأبنية 11.000 واستهلاك التجهيزات 10.000 ل.س

يمكننا الآن وبعد إجرائنا للتحليلات السابقة التي طرأت على عناصر الميزانية من الوصول إلى صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

قائمة التدفقات النقدية	
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	
صافي الدخل	134.000
تسويات على صافي الدخل ليتوافق مع صافي التدفق النقدي	
+ مصروف الاستهلاك	21.000
+ النقص في حسابات الزبائن	10.000
- الزيادة في النفقة المدفوعة مقدماً	(6.000)
+ الزيادة في الدائنين	35.000
صافي التدفقات النقدية المقدمة من الأنشطة التشغيلية	<u>60.000</u>
	<u>194.000</u>

الخطوة الثالثة: تحديد صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية:

الزيادة في الأراضي: كما تبين من الميزانيات المقارنة، هناك أرض تم شراؤها خلال الدورة بمبلغ 70.000 ل.س نقداً. يعتبر هذا النشاط على أنه نشاطاً استثمارياً لذلك، تم التقرير عنه ضمن الأنشطة الاستثمارية في قائمة التدفقات النقدية على أنه استخدام للنقدية.

الزيادة في الأبنية ومجمعات الاهتلاك المتعلقة بها: كما تبين من حسابات الأبنية والبيانات الإضافية، أنه تم الحصول على بناء مقابل مبلغ نقدي قدره 200.000 ل.س. وتعدّ هذه العملية تدفق نقدي خارج وتم التقرير عنها في قسم الأنشطة الاستثمارية.

أما حساب مجمع اهتلاك الأبنية فد ازداد بمبلغ قدره 11.000 ل.س وهو يمثل مصروف استهلاك الأبنية عن الدورة. كما أشرنا سابقاً ليس لمصروف الاستهلاك من أثر على النقدية وتم معالجته ضمن الأنشطة التشغيلية.

الزيادة في التجهيزات ومجمعات الاستهلاك المتعلقة بها: من تحليل حسابات التجهيزات والمعلومات الإضافية، تبين أن هناك تجهيزات قد تم شراؤها نقداً بمبلغ 98.000 ل.س وهي تمثل الزيادة في رصيد حسابات التجهيزات. يجب التقرير عن هذه العملية على أنها تدفق نقدي خارج من الأنشطة الاستثمارية.

أما الزيادة في مجمع استهلاك التجهيزات فتعتبر على أنها مصروف استهلاك التجهيزات عن الدورة وليس لها أثر على النقدية وتم معالجتها ضمن الأنشطة التشغيلية.

الزيادة في سندات الدفع: تبين أن هناك سندات دفع قد تم إصدارها خلال العام بمبلغ 150.000 ل.س وهي تمثل نشاطاً تموالياً (خلق للنقدية) لذلك يجب معالجتها ضمن الأنشطة التمويلية على أنها خلق للنقدية.

الزيادة في الأرباح المحتجزة: ازدادت الأرباح المحتجزة بمبلغ 116.000 ل.س خلال العام، يمكننا تفسير هذه الزيادة من خلال عاملين:

- 1- بلغت الزيادة في صافي الدخل 134.000 ل.س أدت إلى زيادة الأرباح المحتجزة.
- 2- وزعت الشركة أرباح أسهم نقداً بمبلغ 18.000 ل.س، أدت إلى تخفيض الأرباح المحتجزة.

إن دفع أرباح الأسهم نقداً يعتبر نشاطاً تموالياً يستدعي تدفق نقدي خارج (استخدام للنقدية). لذلك، ثم التقرير عنه ضمن الأنشطة التمويلية.

يمكننا الآن إعداد قائمة التدفقات النقدية عن المدة على الشكل التالي:

الشركة X

قائمة التدفقات النقدية عن المدة المنتهية في 2000/12/31

التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:	
صافي الدخل	134.000
تسويات على صافي الدخل ليتوافق مع التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	
+ مصروف الاستهلاك	21.000
+ النقص في حسابات المدينين	10.000
- الزيادة في النفقة المدفوعة مقدماً	(6.000)
+ الزيادة في الذمم الدائنة	<u>35.000</u>
	<u>60.000</u>
	<u>194.000</u>
التدفقات النقدية المقدمة من الأنشطة التشغيلية	
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية	
شراء أراضي	(70.000)
شراء أبنية	(200.000)
شراء تجهيزات	(68.000)
	(338.000)
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية	
إصدار سندات قرض	150.000
دفع أرباح أسهم نقداً	<u>(18.000)</u>
صافي التدفقات النقدية المقدمة من الأنشطة التمويلية	<u>132.000</u>
صافي النقص في النقدية للعام	(12.000)
يضاف رصيد النقدية في 2001/1/1	<u>49.000</u>
رصيد النقدية في 2001/12/31	<u>37.000</u>

مثال - 3 -

استمرت الشركة X بتحقيق الازدهار في العام 2002 ووسعت أعمالها لتشمل بيع أنواع مختارة من برامج الكمبيوتر. لذلك، ظهر ضمن أصولها المتداولة رصيد للمخزون السلعي في 2002/12/31.

الآتي ميزانيات مقارنة، قائمة دخل، وبيانات إضافية مختارة للعام 2002.

الشركة X			
ميزانية مقارنة 2002/12/31			
التغيرات			الأصول
زيادة/ نقص	2002	2001	
زيادة 17.000	54.000	37.000	النقدية
زيادة 42.000	68.000	26.000	الزبائن
زيادة 54.000	54.000	0	البضائع
نقصان 2.00	4.000	6.000	النفقات المدفوعة مقدماً
نقصان 25.000	45.000	70.000	الأراضي
0	200.000	200.000	الأبنية
زيادة 10.000	(21.000)	(11.000)	مجمع استهلاك أبنية
زيادة 125.000	193.000	68.000	التجهيزات
زيادة 18.000	(28.000)	(10.000)	مجمع استهلاك التجهيزات
	<u>569.000</u>	<u>386.000</u>	
			الالتزامات وحقوق الملكية
نقصان 7.000	33.000	40.000	الدائنين
نقصان 40.000	110.000	150.000	سندات مستحقة الدفع
زيادة 160.000	220.000	60.000	أسهم عادية (قيمة السهم الاسمية 10 ل.س.)
زيادة 70.000	<u>206.000</u>	<u>136.000</u>	أرباح محتجزة
	<u>569.000</u>	<u>386.000</u>	

الشركة X

قائمة الدخل عن العام المنتهي 2002/12/31

890.000	إيراد المبيعات
465.000	تكلفة البضاعة المباعة
221.000	نفقات تشغيلية
12.000	مصرف الفائدة
<u>2.000</u>	خسارة بيع تجهيزات
<u>(700000)</u>	
190.000	الدخل التشغيلي
<u>(65.000)</u>	ضريبة الدخل
<u>125.000</u>	صافي الدخل
	معلومات إضافية:
أ- تتضمن النفقات التشغيلية مصرف الاستهلاك البالغ 33.000 ل.س واستنفاد للنفقة المدفوعة مقدماً بمبلغ 2000 ل.س.	
2- هناك أرض بيعت بقيمتها الدفترية نقداً.	
3- تم توزيع أرباح نقداً خلال عام 2002 بلغت 55.000 ل.س.	
4- تم دفع مصرف فائدة قدرة 12.000 ل.س نقداً.	
5- تم شراء تجهيزات كلفتها 166.000 ل.س نقداً، وتم بيع تجهيزات أخرى تكلفتها 41.000 ل.س بقيمتها الدفترية 36.000 بمبلغ 34.000 ل.س نقداً.	
6- تم استرداد سندات مستحقة الدفع بقيمتها الدفترية.	
7- تم إصدار أسهم عادية قيمة السهم الاسمية 10 ل.س نقداً.	

الحل :

الخطوة الأولى: تحديد التغير في النقدية:

كما تبين من الميزانيات المقارنة بلغ التغير في النقدية 17.000 ل.س زيادة في العام 2002.

الخطوة الثانية : تحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية:

توضيح التسويات على صافي الدخل البالغ 125.000 ليتوافق مع التدفق النقدي:

- **الزيادة في الزبائن:** تمثل الزيادة في حسابات الزبائن البالغة 42.000 ل.س زيادة في المبيعات وفق أساس الاستحقاق. لذلك للوصول إلى المبيعات وفق الأساس النقدي يجب تخفيض هذه من صافي الدخل.

- **الزيادة في المخزون السلعي:** الزيادة في المخزون السلعي البالغة 54.000 ل.س تمثل استخداماً تشغيلياً للنقد لم يتم تحميلها كمصروف على الدورة. بكلمة أخرى، عندما تزيد البضاعة المشتراة عن البضاعة المباعة خلال الدورة تكون تكلفة البضاعة المباعة وفق أساس الاستحقاق أقل منها وفق الأساس النقدي لذلك، يجب تخفيض هذا المبلغ من صافي الدخل للوصول إلى التدفق النقدي. من الأنشطة التشغيلية.

- **النقص في النفقة المدفوعة مقدماً:** يمثل النقص في النفقة المدفوعة مقدماً البالغ 2000 ل.س عبء تم تحميله لقائمة الدخل لم يتم صرفه نقداً في الدورة الجارية. لذلك، يجب إضافة هذا النقص إلى صافي الدخل للوصول إلى صافي النقدية من الأنشطة التشغيلية.

- **النقص في الدائنين:** إن انخفاض الدائنين يعني أن تكلفة البضاعة المباعة والنفقات الأخرى وفق الأساس النقدي أعلى منها وفق أساس الاستحقاق. لذلك يجب تخفيض النقص في حساب الدائنين البالغ 7000 ل.س من صافي الدخل للوصول إلى الدخل وفق الأساس النقدي.

- **مصرف الاستهلاك:** (الزيادة في مجمع الاستهلاك) ازداد استهلاك الأبنية خلال الدورة بمبلغ 10.000 ل.س. ولما كانت قيمة الأبنية لم تتغير فإن ذلك يعني أن الشركة قد سجلت مصرف استهلاك في العام 2002 قدره 10.000 ل.س. كما أن مجمع استهلاك التجهيزات قد ازداد بمبلغ 18.000 ل.س. (28.000 ل.س. - 10.000 ل.س.) خلال الدورة. إلا أن مجمع استهلاك التجهيزات قد انخفض بمبلغ 5000 ل.س. بسبب بيع تجهيزات قيمتها الدفترية 36.000 وتكلفتها 41.000 ل.س. لذلك كان مصرف استهلاك التجهيزات للعام 2002 هي 23.000 ل.س. وتظهر تسوية استهلاك التجهيزات كالتالي:

أو يمكن أن تظهر على الشكل التالي			
28000	رصيد آخر الفترة	10.000	ورصيد أول الفترات
<u>10000</u> 18000	رصيد أو الفترة استهلاك الفترة	<u>23.000</u>	يضاف : استهلاك العام الحالي
<u>5000</u>	يضاف استهلاك التجهيزات المباعة	33.000	مجمع استهلاك التجهيزات
23000 <u>10000</u>	يضاف استهلاك الأبنية	(5.000)	يخفـض : استهلاك التجهيزات المباعة
33000		<u>28.000</u>	رصيد آخر الفترة

أن إجمالي الاستهلاكات البالغة 33.000 ل.س. (10.000 ل.س. +

23.000 ل.س.) والتي تم تخفيض الدخل بها، يجب إضافتها ثانية إلى صافي الدخل

لتحديد صافي النقدية من الأنشطة التشغيلية.

- **خسارة بيع التجهيزات:** سجلت المنشأة خسارة بيع قدرها 2000 ل.س. أدت هذه الخسارة غير النقدية إلى إنقاص صافي الدخل. لذلك؛ للوصول إلى التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، يجب إضافة هذه الخسارة إلى صافي الدخل لأن هذه الخسارة

كما ذكرنا تمثل عبء غير نقدي تم تخفيض صافي الدخل به وفق أساس الاستحقاق.
بكلمة أخرى لم تخفض النقدية إلا أنها خفضت الدخل.
من العناصر السابقة يمكننا الآن إعداد قسم التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية في قائمة التدفقات النقدية.

التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	
صافي الدخل	125.000
تسويات على صافي الدخل ليتوافق مع صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية :	
+ الاستهلاكات	33.000
- الزيادة في حسابات المدينين	(42.000)
- الزيادة في حسابات البضائع	(54.000)
+ النقص في النفقة المدفوعة مقدماً	2000
- النقص في حساب الدائنين	(7.000)
+ خسارة بيع التجهيزات	<u>2.000</u>
صافي النقدية المقدمة من الأنشطة التشغيلية	<u>(66.000)</u> 59.000

الخطوة الثالث: تحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية:
يمكن تحديد التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية من خلال تحليل التغيرات الباقية على أرصدة حسابات الميزانية.
- **التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية:**
الأراضي: أظهرت الميزانيات المقارنة انخفاض في الأرض بمبلغ 25.000 ل.س. ومن المعلومات تبين أن هناك أرض بيعت نقداً بقيمتها الدفترية. وتمثل هذه العملية نشاطاً استثمارياً تم إضافتها إلى التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية.

التجهيزات: أظهرت الميزانيات المقارنة والمعلومات الإضافية أن هناك تجهيزات تم شراؤها نقداً بقيمتها السوقية العادلة بمبلغ 166.000 ل.س وهي تمثل نشاطاً استثمارياً، لذلك يجب عرضها على أنها تدفق نقدي خارج (استخدام للنقدية) ضمن الأنشطة الاستثمارية.

كذلك الأمر كان هناك بيع تجهيزات بيعت نقداً بمبلغ 34.000 ل.س وهي أيضاً تمثل نشاطاً استثمارياً داخلياً (أي خلق للنقد). لذلك تم إضافة هذا المبلغ إلى التدفق من الأنشطة الاستثمارية.

التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية :

سندات مستحقة الدفع : أظهرت الميزانيات المقارنة التفاضل في السندات مستحقة الدفع خلال العام بمبلغ 40.000 ل.س وأظهرت المعلومات الإضافية أن هناك سندات قد تم استردادها بقيمتها الدفترية نقداً. لذلك، يعتبر هذا نشاطاً تموالياً خارجياً (أي استخدام للنقدية) وبالتالي يجب أن يسجل ضمن الأنشطة التمويلية الخارجة.

أسهم عادية : ازداد حساب الأسهم العادية بمبلغ 160.000 ل.س خلال العام. وقد بينت المعلومات الإضافية أنه تم إصدار أسهم عادية بمبلغ 160.000 ل.س بقيمتها الاسمية نقداً. وتعتبر هذه العملية نشاطاً تموالياً لذلك يجب إضافتها إلى التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية على اعتبار أنها خلق للنقد.

الأرباح المحتجزة : تغير رصيد الأرباح المحتجزة من 136.000 ل.س إلى 206000 بزيادة قدرها 70.000 ل.س خلال العام. هذه في الأرباح ناتجة عن عنصريين:

- 1- صافي الدخل من العمليات التشغيلية البالغ 125.000 ل.س.
- 2- توزيع أرباح نقدية قدرها 55.000 ل.س والتي تعدّ نشاطاً تموالياً أي استخدام للنقدية، يتم تخفيضها من الأنشطة التمويلية.

يمكننا الآن وبعد إجراء التحليلات السابقة إعداد قائمة التدفقات النقدية.

الشركة X	
قائمة التدفقات النقدية للعام المنتهى في 2002/12/31	
التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	
صافي الدخل	125.000
تسويات على صافي الدخل ليتوافق مع صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية:	
+ مصروف الاستهلاك	33.000
- الزيادة في حساب الزبائن	(42.000)
- الزيادة في البضائع	(54.000)
+ النقص في النفقة المدفوعة مقدماً	2.000
- النقص في الدائنين	(7.000)
+ خسارة بيع التجهيزات	2.000
صافي النقدية المقدمة من الأنشطة التشغيلية	(66.000)
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية	59.000
+ النقص في قيمة أرض	25.000
+ النقص في قيمة التجهيزات	34.000
- الزيادة في قيمة التجهيزات	(166.000)
صافي النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية	(107.000)
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية :	
- استرداد سندات نقداً	(40.000)
+ بيع أسهم عادية	160.000
- دفع أرباح أسهم	(55.000)
صافي النقدية المقدمة من الأنشطة التمويلية	65.000
صافي الزيادة في النقدية خلال الدورة	17.000
رصيد النقدية في 2002/1/1	37.000
رصيد النقدية في 2002/12/31	54.000

يمكننا الآن عرض أهم التسويات التي تتم على صافي الدخل ليتوافق مع التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية .





مسائل الفصل الخامس

التمرين الأول :

في العام 2005 كان صافي مبيعات شركة الشروق 1780000 ل.س ، وأن إيرادات الاستثمار 103000 ل.س . كما أن مصاريفها عن الفترة كانت على الشكل التالي :

تكلفة بضاعة مبيعة 1190000 ل.س ، مصروف مبيعات 272000 ل.س ، مصاريف إدارية 211000 ل.س ، مصروف الفائدة 76000 ل.س ، ومصروف ضريبة الدخل 40000 ل.س .

المطلوب :

1- إعداد قائمة الدخل ذات الخطوة الواحدة، علماً أنه كان لدى الشركة 10000 سهم عادي متداول.

2- إعداد قائمة الدخل متعددة المراحل .

التمرين الثاني:

كان رصيد الدخل المستمر لشركة الأحلام السعيدة 12600000 ل.س في العام 2005. خلال العام 2005 تخلصت الشركة من قسم المطاعم لديها بخسارة صافية بعد الضريبة قدرها 189000 ل.س . قبل التخلص من المطعم كانت خسارة المطعم 315000 ل.س صافية من الضريبة. في العام 2005. لدى الشركة 10000000 سهم عادي متداول عام 2005 .

المطلوب :

إعداد قائمة دخل جزئية لشركة الأحلام السعيدة مبتدئاً من الدخل من العمليات المستمرة .

التمرين الثالث :

في 31/12/2005 كان دخل إحدى الشركات المساهمة قبل الضريبة 7300000 ل.س. بالإضافة لذلك، عانت الشركة من خسارة غير متكررة وغير عادية قدرها 770000 ل.س ناتجة عن تعرضها لبركان. معدل ضريبة دخل الشركة 30%.

المطلوب : إعداد قائمة دخل للشركة مبتدئاً بالدخل قبل الضريبة. علماً أن لدى الشركة 5000000 سهم عادي متداول خلال العام 2005.

التمرين الرابع:

في العام 2005 غيرت شركة الشرق حساب قسط استهلاك الأصول الثابتة من أسلوب القسط الثابت إلى أسلوب الرصيد المتناقص المضاعف. التكلفة التاريخية للأصول الثابتة كانت عام 2003 ، 1500000 ل.س، باستخدام أسلوب قسط الاستهلاك الثابت كان مصروف الاستهلاك 60000 ل.س سنوياً. بموجب أسلوب الرصيد المتناقص المضاعف يصبح مصروف الاستهلاك 120000 ل.س، 110400 ، و 101568 للأعوام 2003 ، 2004 ، 2005. إذا كان معدل ضريبة الدخل 30% بأي مبلغ يزداد أو ينخفض الأثر التراكمي للتغير في المبادئ المحاسبية في العام 2005.

التمرين الخامس:

الأرصدة الآتية مأخوذة من دفاتر شركة الأعمال الفنية وذلك في 31/12/2002:

- إيرادات الفائدة 86000 ل.س، النقدية 51000 ل.س، المبيعات 1380000 ل.س.
- المديون 1500000 ل.س، تأمين مدفوع مقدم 20000 ل.س، مردودات المبيعات ومسموحاتها 150000 ل.س. مسموحات الديون المشكوك فيها

7000 ل.س، الخصم الممنوح 45000 ل.س، أراضي 100000 ل.س
تجهيزات 200000 ل.س، أبنية 140000 ل.س، تكلفة البضاعة المباعة
621000 ل.س، مجمع استهلاك التجهيزات 40000 ل.س، مجمع استهلاك
الأبنية 28000 ل.س، أوراق القبض 155000 ل.س، مصروف المبيعات
194000 ل.س، حساب الدائنين 170000 ل.س قرض السندات
100000 ل.س، مصاريف عامة وإدارية 97000 ل.س، التزامات متراكمة
مستحقة 32000 ل.س، مصروف الفائدة 60000 ل.س، أوراق الدفع
100000 ل.س، خسارة ناتجة عن الزلازل (غير متكررة وغير عادية)
150000 ل.س، أسهم عادية 500000 ل.س أرباح محتجزة 21000
ل.س. على فرض أن معدل الضريبة الفعالة على كافة العناصر هو 34% .

المطلوب: إعداد قائمة الدخل متعددة المراحل، علماً أن عدد الأسهم المتداولة خلال
العام كان 100000 سهم.

التمرين السادس:

المعلومات الآتية تتعلق بشركة النخيل للعام المالي 2004. المبالغ بـ ل.س:

780000	1300000	تكلفة بضاعة مباعة	صافي مبيعات
48000	65000	مصروفات إدارية	مصروف المبيعات
7000	20000	فوائد دائنة	إيرادات أرباح أسهم

شطب جزء من المخزون بسبب التلف 80000 مصروف استهلاك تم حذفه خطأ
عام 2003 قدره 55000 ، خسائر حوادث (غير متكررة وغير عادية) 50000 قبل
الضريبة، الإعلان عن أرباح للتوزيع 45000، الأرباح المحتجزة في 2003 / 12 / 31
980000 ل.س. معدل ضريبة الدخل الفعال 34% عن كل عنصر من العناصر
السابقة.

المطلوب:

1- إعداد قائمة الدخل متعددة المراحل للعام 2004، مفترضاً أن عدد الأسهم المتداولة كان 60000 سهم.

2- إعداد قائمة أرباح محتجزة منفصلة للعام 2004.

التمرين السابع:

بدأت شركة الغايات النيلة أعمالها في 1999/1/1 لدى الشركة الآن العديد من المشاكل المحاسبية غير العادية والتي تعود لعرض قائمة الدخل لأغراض التقرير المالي طلب إليك تفحص البيانات التالية:

قائمة دخل شركة الغايات النيلة

للعام المالي المنتهي في 2002/12/31

9500000 ل.س	المبيعات
<u>5900000</u>	تكلفة البضاعة المباعة
3600000	
<u>1300000</u>	مصاريف إدارية وبيعية
2300000	الدخل قبل الضريبة
<u>690000</u>	ضريبة الدخل 30%
<u>1610000 ل.س</u>	صافي الدخل

تم تقديم المعلومات التالية إضافة إلى المعلومات السابقة:

1- أعلن المدير المالي أن الشركة واجهت صعوبات في تحصيل العديد من حسابات الزبائن. لهذا السبب، فإن الديون السيئة (المعدومة) ازداد من 1% إلى 2% من المبيعات. قدّر المدير المالي أن لو تم تطبيق هذا المعدل على الفترات السابقة، فإن مصروف إضافي قدره 83000 ل.س سوف يتم تحميله. تم حساب مصروف الديون

السيئة للدورة الجارية وفق المعدل الجديد واعتبر على أنه جزء من المصاريف الإدارية والبيعية.

2- عدد الأسهم العادية المتداولة في نهاية عام 2002 كان 400000 سهم. ليس هناك شراء أو إصدار لأي سهم خلال العام 2002.

3- تبين أيضاً أن العناصر الآتية لم تكن موجودة في قائمة الدخل :
أ- مبلغ 72000 ل.س من المخزون السلعي كان تالفاً.

ب- خسارة ناتجة عن حادثة رئيسية كبيرة ولم تكن مؤمن عليها بلغت 127000 ل.س (استثنائية) صافية من الضريبة.

4- رصيد الأرباح المحتجزة في 2002/1/1 ، 2800000 ل.س. كما أنه تم دفع أرباح نقداً قدرها 700000 ل.س خلال العام 2002.

5- خلال شهر كانون الأول 2002 غيرت الشركة أسلوب استهلاك الأصول الثابتة من القسط الثابت إلى القسط المتسارع (الرصيد المتناقص المضاعف). جهّز المدير المالي جدول أشار إلى مصروف الاستهلاك في السنوات السابقة ولمصروف الاستهلاك باستخدام أسلوب الرصيد المتناقص المضاعف.

العام	مصروف الاستهلاك بموجب القسط الثابت	مصروف الاستهلاك بموجب الرصيد المتناقص المضاعف	الفارق
1999	75000	150000	75000
2000	75000	112500	37500
2001	<u>75000</u>	<u>84375</u>	<u>9375</u>
	<u>225000</u>	<u>346875</u>	<u>121875</u>

6- في العام 2002 اكتشفت الشركة أن هناك خطأ ارتكبا في السنوات السابقة. الأول: عندما قامت بجرد مادي للمخزون بنهاية عام 1999، ضاعت إحدى أوراق

الجرد. لذلك فإن مخزون آخر المدة للعام 1999 انخفض بمبلغ 95000 ل.س. إلا أن المخزون السلعي جرد بشكل صحيح في الأعوام 2000، 2001 و 2002. كما أن الشركة اكتشفت أنها لم تتمكن من تسجيل 40000 ل.س كمصروف عمولة مبيعات. معدل ضريبة الدخل الفعال لكافة الأعوام هو 30%. عمولة المبيعات لعام 2001 موجودة ضمن مصروفات 2002.

المطلوب: إعداد قائمة الدخل لشركة الغايات النبيلة انسجاماً مع المبادئ المهنية. لا تجهز ملاحظات مرفقة بالقوائم المالية.

التمرين الثامن:

في 31-12-2005 حصلت على البيانات التالية: من دفاتر شركة الفيحاء:

مبان 725000 ل.س، أثاث 312500، مصرف 374000، أوراق مالية شركات تابعة 687500 ل.س، دائنين 252250 ل.س، إيراد أوراق مالية 42500 ل.س، مجمع استهلاك مباني 72500، مجمع استهلاك أثاث 62500، رأس المال 1500000 (7500 سهم عادي)، رواتب إدارية 90000 ل.س، ديون معدومة 20000 ل.س، مدينين 912500، قرض سندات 4% 750000 ل.س، احتياطي قانوني 300000 ل.س مبيعات 1250000 ل.س، تكلفة بضاعة مباعة 500000، مسموحات الديون المشكوك في تحصيلها 25000 ل.س، مصاريف إدارية مختلفة 31250، خصم إصدار سندات 22500، بضاعة آخر المدة 579500 ل.س.

المطلوب:

1- إعداد قائمة الدخل متعددة المراحل في 2005/12/31 مع العلم بما يلي:

أولاً: خلال كانون الثاني 2005 غيرت الشركة أسلوب استهلاك الأصول الثابتة من أسلوب القسط الثابت إلى أسلوب مجموع أرقام السنين . علماً أن معدل استهلاك المباني 5% والأثاث 10% .

ثانياً: في العام 2005 تبين أن هناك خطأ ارتكب في جرد مخزون آخر المدة عام 2004 ناتج عن ضياع إحدى ورقات الجرد نتج عن ذلك نقص في المخزون بمبلغ 200000 ل.س.

ثالثاً: تبين أن الشركة تعرضت لزلزال عنيف أدى إلى خسائر كبيرة لم يكن مؤمن عليها قدرت بمبلغ 200000 ل.س (غير متكررة وغير عادية) سجلت ضمن المصاريف الإدارية المختلفة.

رابعاً: معدل ضريبة الدخل المطبق 20%.

خامساً: أعدم عند الجرد دين قدره 17500 ل.س وتقرر تشكيل مسموحات للديون المشكوك فيها بمعدل 5% من رصيد المدينين.

2- إعداد قائمة توزيع الأرباح والخسائر مع العلم:

- 1- يقطع احتياطي قانوني بمعدل 10% من الأرباح الصافية.
- 2- عدد أعضاء مجلس الإدارة سبعة بينهم الرئيس ومندوبان عن العمال وتقرر اقتطاع 10% من صافي الربح كتعويض لمجلس الإدارة وذلك وفق قانون التجارة السوري.
- 3- يقطع احتياطي توسع صناعي بمعدل 5% من صافي الربح واحتياطي اختياري بباقي النسب القانونية.
- 4- يأخذ العمال 25% من صافي الربح والباقي يوزع على المساهمين.
- 4- إعداد الميزانية الختامية في 2005/12/31

التمرين التاسع:

صنف الأنشطة الآتية إلى :

أ-تشغيلية. ب-استثمارية ، ج-تمويلية.

د-استثمارات غير نقدية هامة ونشاطات تمويلية (مستخدماً الأسلوب المباشر)

- 1- شراء التجهيزات.
- 2- استرداد سندات.
- 3- بيع أبنية.
- 4- نقدية مدفوعة للموردين.
- 5- تبادل تجهيزات بمفروشات.
- 6- إصدار أسهم رأس المال.
- 7- استلام نقدية من الزبائن.
- 8- شراء أسهم خزينة.
- 9- إصدار سندات من أجل شراء أراض.
- 10- مدفوعات نقدية للعمال.
- 11- مدفوعات نقدية لمصروفات تشغيلية.

التمرين العاشر:

كان صافي دخل شركة الاتحاد للعام 2004 ، 320000 ل.س، خلال العام 2004 كان مصروف استهلاك الأصول الثابتة 114000 ل.س واستنفاد شهرة المحل 40000 ل.س. وخسارة بيع أصول ثابتة قدرها 21000 ل.س.
المطلوب: حساب صافي التدفقات النقدية التشغيلية.

التمرين الحادي عشر:

الآتي قوائم مالية مقدمة من شركة الطباعة الحديثة في 2005/12/31

شركة الطباعة الحديثة

ميزانية مقارنة في 2004/12/31

<u>2005</u>	<u>2004</u>	
6000	7000	نقدية
62000	51000	زبائن
35000	18000	استثمارات قصيرة الأجل
40000	60000	بضاعة
5000	4000	آجار مقدم
154000	130000	آلات طباعة
(35000)	(25000)	مجمع استهلاك الآلات
<u>46000</u>	<u>50000</u>	شهرة محل
<u>313000</u>	<u>295000</u>	إجمالي الأصول
46000	40000	الدائنون
4000	6000	ضريبة دخل مستحقة
8000	4000	رواتب وأجور مستحقة
8000	10000	قرض قصير الأجل مستحق
60000	69000	قرض طويل الأجل مستحق
100000	100000	رأس المال (أسهم عادية 10 ل.س اسمية)
30000	30000	رأس المال الإضافي - أسهم عادية
<u>57000</u>	<u>36000</u>	أرباح محتجزة
<u>313000</u>	<u>295000</u>	

شركة الطباعة الحديثة

قائمة الدخل عن المدة المنتهية في 2005/12/31

338150	المبيعات
<u>175000</u>	تكلفة البضاعة المباعة
163150	محمل الربح
<u>120000</u>	نفقات تشغيلية
43150	الدخل التشغيلي
11400	مصرفوف الفائدة
<u>(9400)</u>	مكسب بيع آلات
33750	الدخل قبل الضريبة
<u>6750</u>	مصرفوف ضريبة الدخل
<u>27000</u>	صافي الدخل
	معلومات إضافية:

- 1- تم الإعلان عن توزيع أرباح خلال العام 2005 قدره 6000 ل.س دفعت نقداً.
 - 2- مصرفوف الاستهلاك والاستنفاد للعام 2005 موجود ضمن النفقات التشغيلية.
 - 3- تم بيع آلات كلفتها 20000 ل.س ومستهلكة بمعدل 70% بيعت خلال عام 2005.
- المطلوب:

- 1- إعداد قائمة التدفقات النقدية باستخدام الأسلوب المباشر.
- 2- إعداد قائمة التدفقات النقدية باستخدام الأسلوب غير المباشر.

الفصل السادس

إعسار شركات الأموال وتصفيتها

Dissolution and liquidation

مقدمة

المبحث الأول : حالات التصفية

المبحث الثاني: تسديد حقوق الملاك (حملة الأسهم)

مسائل الفصل السادس



مقدمة:

للشركة دورة حياة كما هي للأفراد، تتعرض الشركة خلالها إلى صعوبات مالية عديدة قد تؤدي إلى إفلاس الشركة وبالتالي تصفيتها وأهم هذه الصعوبات:

- استمرار الخسائر في أعمال الشركة.
 - التوسع في منح الائتمان للزبائن.
 - ضعف إدارة رأس المال العامل.
 - عدم التفاعل وتفهم التغييرات الاقتصادية الحديثة.
 - عدم كفاية التمويل.
 - ضعف مبيعات الشركة.
- سريعاً تصبح هذه المشكلات المتعلقة بسيولة الشركة عقبة يصعب حلها، حيث تفشل الشركة في سداد ديونها المستحقة، وبالتالي تحل المرحلة القاسية من حياة الشركة ويكون أمامها أحد خيارين.

الأول: الصلح الوافي .

الثاني: إعلان إفلاس الشركة وإعسارها.

الصلح الوافي: هو أن تصل إدارة الشركة إلى عدة ترتيبات مع الدائنين تكون في النتيجة لمصلحة الشركة والدائنين معاً حيث نصت المادة 413 تجاري 33-2007 أن من حق التاجر قبل توقفه عن الوفاء أو خلال الأيام العشرة التي تلي توقفه أن يطلب من محكمة البداية المدنية في المنطقة التي فيها مركزه الرئيسي أن تدعو دائنيه ليعرض عليهم صلحاً وافياً من الإفلاس.

- إذا اعتبرت المحكمة أن الطلب قانونياً تأمر بمقتضى قرار لا يقبل أي طريق من طرق المراجعة دعوة الدائنين للحضور أمام قاضي منتدب للمناقشة والمذاكرة في اقتراح الصلح الوافي.

- يقوم كاتب المحكمة بشهر القرار بوساطة إعلانات تلصق على لوحة الإعلانات في المحكمة وتنشر خلاصته في إحدى الصحف ويطلب تسجيله في سجل التجارة . وإذا اقتضى الأمر للمحكمة أن تطلب تسجيل الخلاصة في الصحف الأجنبية (تجاري 417) .
- يعين القاضي مفوضاً من غير الدائنين مهمته مراقبة المشروع والتثبت مما له ومما عليه من ديون وإجراء التحقق من تصرف المدين ويقدم تقريراً لكتلة الدائنين.
- بعد اطلاع المفوض على دفاتر المدين ومستنداته ، يضع تقريراً مفصلاً عن حالة المدين التجارية وعن تصرفاته ويودع هذا التقرير ديوان المحكمة قبل موعد الاجتماع المعين للصلح بثلاث أيام على الأقل.
- في أثناء إجراءات الصلح الوقائي يبقى المدين قائماً بإدارة أمواله ويبقى مثابراً على القيام بجميع الأعمال العادية المختصة بتجارته تحت إشراف المفوض وإدارة القاضي المنتدب.
- يدعو القاضي المنتدب أصحاب العلاقة إلى حضور جلسة معينة أمام المحكمة لأجل تصديق الصلح في ميعاد لا يتجاوز 20 يوماً .
- إذا رفضت المحكمة تصديق الصلح فعليها أن تعلن الإفلاس من تلقاء نفسها.
- يستفيد الشركاء المسؤولون شخصياً عن ديون الشركة من الصلح الممنوح لها ما لم يتضمن عقد الصلح نصاً مخالفاً.
- لا يجوز منح الصلح الواقعي لشركة تجارية أصدرت إسناد قرض تزيد قيمتها عن 20% من مجموع الديون التي عليها ما لم تحصل على موافقة

الهيئة العامة لأصحاب الأسناد المذكورة على المقترحات بقرار يتخذ وفقاً لشروط النصاب والأغلبية المطلوبة في الشركات المساهمة.

— موافقة الهيئة العامة لأصحاب اسناد القرض واجبة أياً كانت النسبة بين مبلغ الدين الناشئ عن الإسناد ومجموع الدين العام إذا كان عقد الصلح يتضمن شروطاً خاصة لا تتفق مع الشروط التي عُينت عند إصدار الاسناد فيما يختص بأصحابها.

— يحق للمحكمة بناء على طلب أي دائن يقدم خلال ثلاث سنوات ابتداءً من تاريخ شهر حكم التصديق أن تبطل الصلح وأن تشهر إفلاس المدين إذا ثبت أنه بالغ في تحديد الديون المترتبة عليه أو أخفى قسماً لا يستهان به من موجوداته.

— لا تقبل أي دعوة أخرى لإبطال الصلح بعد تصديقه.

— إذا حكم بإبطال الصلح برئت ذمة الكفلاء الذين لم يشتركوا في الحيلة من الالتزامات التي ترتبت عليهم في عقد الصلح.

الإفلاس : وهو الإعلان عن إفلاس الشركة واللجوء إلى المحكمة من أجل الحصول على قرار بتصفية الشركة.

لم يتعرض قانون الشركات رقم 3 لعام 2008 ولا قانون التجارة رقم 33 لعام 2007 لإفلاس الشركات المساهمة علماً أن قانون التجارة القديم قد حدد من هم الذين يقدمون التصريح الرامي لاستصدار الحكم بإفلاس الشركة المغفلة أو محدودة المسؤولية كما حدد القانون المذكور المحكمة التي يقدم لها هذا التصريح على أية حال يستشف من القانونين الجديدين أن الحكم بالإفلاس يجب أن يتضمن الأمور التالية مهما تكن الأسباب التي أدت إلى شهر الإفلاس

1- تعيين تاريخ التوقف عن الدفع حيث أن هذا التاريخ يساعد على تعيين المدة التي تعدّ خلالها معظم تصرفات التاجر مشبوهة.

2- تعيين وكيل أو عدة وكلاء للتفليسة تسلم إليهم إدارة أموال المفلس

3- تعيين القاضي المنتدب للتفليسة الذي تكون مهمته الإشراف على إجراءاتها وعلى أعمال وكيل التفليسة

إن صدور قرار المحكمة بإفلاس الشركة يعني البدء بأعمال التصفية. فالتصفية تعني (البدء باتخاذ مجموعة من الإجراءات الضرورية لإنهاء عمليات الشركة ودفع ما عليها من ديون وتحصيل ما لها من ذمم وتحويل موجوداتها إلى نقود لإمكان توزيعها على الشركاء بواسطة القسمة).

المبحث الأول حالات التصفية liquidation forms

تتوقف الشركة عن ممارسة أعمالها من تاريخ صدور قرار الهيئة العامة في حال التصفية الاختيارية، ومن تاريخ صدور قرار المحكمة في حال التصفية الإجبارية وتستمر الشخصية الاعتبارية للشركة خلال أعمال التصفية يمثلها المصفي لحين فسخها بعد الانتهاء من أعمال التصفية الكاملة.

فالتصفية هي المرحلة الأولى للفسخ. فالفسخ يعني إنهاء الشخصية الاعتبارية للشركة أما التصفية فهي إنهاء الوجود المادي للشركة بتحويل موجوداتها إلى أموال سائلة توزع على مستحقيها من دائنين ومساهمين. مما تقدم نرى أن هناك حالتين للتصفية:

- 1- تصفية اختيارية بقرار من الهيئة العامة غير العادية.
- 2- تصفية إجبارية بقرار من المحكمة.

التصفية الاختيارية : voluntary liquidation

تصفى الشركة المساهمة العامة تصفية اختيارية في أي من الحالات التالية:

- 1- انتهاء المدة المحددة للشركة بموجب عقد تكوينها ما لم تقرر الهيئة العامة تمديدتها.
- 2- انتهاء المشروع الذي تأسست الشركة من أجله.
- 3- زوال موضوع المشروع نفسه الذي تأسست الشركة من أجله.
- 4- في أي حالات أخرى ينص عليها نظام الشركة.

التصفية الإجبارية: Statutory Liquidation

كما ذكرنا سابقاً انه لا يوجد نص يتعلق بتصفية الشركة المساهمة في قانون الشركات الجديد إنما يمكن أن يتم تصفية الشركة بشكل إلزامي بناءً على طلب يقدم إلى المحكمة من وكيل التفليسة أو النيابة العامة أو عفواً من تلقاء نفسها وللمحكمة أن تقرر تصفية الشركة في أي من الحالات الآتية:

- 1- إذا عجزت الشركة عن الوفاء بالتزاماتها.
- 2- إذا تجاوزت خسائر الشركة 75% من رأس مالها المكتتب به ما لم تتخذ الهيئة العامة غير العادية قراراً بتخفيض رأس المال أو أي إجراء آخر.
- 3- وجود أسباب عادلة تبرر للمحكمة حل الشركة لارتكاب مخالفات جسيمة للقانون ولنظامها الأساسي تبرر للمحكمة حلها.

إجراءات التصفية:

تسير إجراءات التصفية حسب الخطوات أو المراحل التالية:

- 1- تبدأ التصفية بصدور قرار التصفية عن اجتماع الهيئة العامة غير العادية.
- 2- تعيين مصفون للشركة من قبل الهيئة العامة غير العادية. إذا لم يمكن الحصول على قرار من الهيئة العامة، فيعود أمر تعيينهم إلى المحكمة.
- 3- تتوقف الشركة التي تقرر تصفيتها عن ممارسة أعمالها من تاريخ صدور قرار الهيئة العامة في حالة التصفية الاختيارية. ومن تاريخ صدور قرار المحكمة في حال التصفية الإجبارية وتستمر الشخصية الاعتبارية للشركة ويمثلها المصفي حين فسخها.

واجبات المصفي:

يمكن حصر أعمال المصفي بالنقاط الآتية:

- 1- إيداع الأموال التي تسلمها باسم الشركة في البنك الذي تعينه المحكمة لهذه الغاية.
- 2- حفظ سجلات ودفاتر حسابية منظمة وفق الأصول المرعية لأعمال التصفية ويجوز لأي دائن أو مدين الإطلاع عليها بموافقة المحكمة.

إدارة أعمال الشركة للمدى الضروري لتصفيتها، من حيث إنهاء العمليات التي كانت الشركة قد باشرت بها قبل التصفية أو من حيث بيع جميع أصول الشركة وتحويل قيمتها إلى نقود من أجل سداد التزامات الشركة وتوزيع الباقي على المساهمين. إقامة أي دعوى باسم الشركة أو نيابة عنها لتحصيل ديونها والمحافظة على حقوقها، واللجوء إلى التحكيم والصلح لإنهاء قضية تخص الشركة دون إذن خاص. يعين محام أو خبير أو أي شخص آخر لمساعدته في القيام بواجباته في تصفية الشركة. تزويد المحكمة ومراقب الشركات في المواعيد المقررة بحساب مصدق من مدقق حسابات التصفية عما تسلمه ودفعه من أموال، ولا يعدّ هذا الحساب هائياً إلا بعد تصديقه من قبل المحكمة. بعد إتمام تصفية الشركة المساهمة العامة تصدر المحكمة قراراً بفسخها وتعتبر الشركة منقضية من تاريخ صدور هذا القرار. **عمليات التصفية:**

لما كانت التصفية تعني إنهاء الوجود المادي والدفتری للشركة، لذلك إذا تقرر تصفية الشركة خلال السنة المالية يجب إعداد حسابات الشركة الختامية بحيث يتم إقفال حسابات المصاريف والإيرادات عن المدة السابقة للتصفية وذلك بهدف الوصول إلى تحديد دقيق لأصول والتزامات الشركة في تاريخ التصفية. بعدها تبدأ أعمال المصفي الذي يمكن أن يواجه المشكلات المحاسبية التالية:

1- بيع موجودات الشركة وتحصيل حقوقها وتحديد نتيجة أعمالها.

2- تسديد ديون الشركة.

3- تسديد حقوق حملة الأسهم.

أولاً : بيع موجودات الشركة وتحصيل حقوقها وتحديد نتيجة أعمالها:

لقد ترك القانون للمصفي أو المصفون الحرية حول الكيفية التي يتم بها بيع أصول الشركة، ويمكن أن يتم ذلك بأحد أسلوبين:

1- بيع أصول الشركة جملة واحدة على أساس أن قيمتها كشركة مستمرة يمكن أن يكون أكبر من قيمتها فيما لو تم بيع أصولها فرادى. في هذه الحالة تقفل كافة حسابات الأصول في حساب التصفية الجانب المدين بقيمتها الدفترية، وناتج البيع في الجانب الدائن.

2- بيع أصول الشركة فرادى: أي يبيع المصفي كل أصل من أصول الشركة بمفرده لأسباب عديدة أهمها عدم تمكنه من بيع الشركة ككتلة واحدة. وفي هذه الحالة يتم إظهار المكسب أو الخسارة الناتجة من بيع كل أصل من أصول الشركة. وهكذا، يقفل المصفي في حساب التصفية (نتيجة التصفية) المكسب الناتج من بيع كل أصل من أصول الشركة في الجانب الدائن من حساب التصفية والخسارة الناتجة عن بيع كل أصل من أصول الشركة في الجانب المدين من حساب التصفية. يتعرض المصفي أثناء عملية التصفية إلى العديد من المشاكل المتعلقة بكل أصل من أصول الشركة والتي يمكن أن تكون على الشكل التالي:

1- النقدية : يضع المصفي النقدية في بنك محدد يكون للمصفي وحده الحق في استخدامه. أما النقدية التي تكون في بنك الشركة يمكن أن تتعرض لبعض النقص بسبب تحمل هذه النقدية لفوائد عن بعض الالتزامات المتأخر عنها.

2- الاستثمار في الأوراق المالية: يمكن للمصفي بيعها مباشرة في بورصة الأوراق المالية أو الانتظار حتى يحصل تحسن في قيمتها، لأن قيم هذه الأصول غالباً ما تتفاوت بشكل ملحوظ عند الرغبة في تحويل قيمتها إلى النقدية.

3- حسابات المدينين: بمجرد معرفة الزبائن بأوضاع الشركة والرغبة في تصفيتها يتغير سلوكهم تجاهها. حيث يقوم البعض بإرجاع مشترياتهم، ويتأخر البعض في سداد الديون المستحقة عليهم، ويطالب آخرون بالتنازل عن بعض هذه الديون. مما يزيد من احتمال انخفاض المتحصلات النقدية منهم عن القيمة الدفترية وبالتالي تحقق الشركة خسارة نتيجة لذلك.

4- المخزون السلعي: يعدّ المخزون السلعي من أكثر العناصر التي يمكن أن تتعرض للنقص في قيمتها السوقية عن الدفترية لأسباب عديدة أهمها: التقادم، التلف، تغير الأذواق، وبفعل عوامل تتعلق بوضع المنتج كعدم المقدرة على بيع المواد الخام والبضاعة تحت التشغيل بحالتها دون خسارة جوهرية.

5- الأصول شبه الثابتة: مثل المشاريع تحت التنفيذ أو الأصول التي لم تجهز بعد للاستخدام، بحيث تكون في أوضاع تجعل مسألة تصفيتها وتحويلها إلى نقدية أمراً صعباً. أي غالباً ما ينتهي بخسارة. لذلك، يمكن للمصفي أن يستمر في إنحاز ما بقي منها حتى يحسن القيمة التي يمكن الحصول عليها من التصفية.

6- الأراضي: تباع الأراضي بقيمة أعلى من قيمتها الدفترية على الغالب بسبب الاحتفاظ بها لفترة طويلة أحياناً.

7- الأصول الثابتة (القابلة للاستهلاك): غالباً ما تباع الأصول بأقل من قيمتها الدفترية وذلك نتيجة لعوامل عديدة أهمها تقادم تلك الأصول والعامل النفسي الذي تخلقه عملية التصفية، كما أنها يمكن أن تكون قد تعرضت للتلف بشكل أكبر مما هي مستهلكة وذلك بسبب الإهمال.

8- الخسائر المرحلة: هي الخسارة التي تحققت نتيجة نشاطات الشركة في السنوات السابقة على التصفية. تحمل هذه الخسائر على المساهمين بأسهم عادية وتوزع بنسبة رأس المال الاسمي لكل إصدار من إصدارات الأسهم العادية.

وتدخل هذه الخسائر ضمن المبلغ الذي يخسره المساهم عند التصفية. يتحمل المساهمون بأسهمهم ممتازة نصيباً من هذه الخسائر إذا تجاوزت قيمة هذه الخسائر حقوق المساهمين باسم عادية عادة والسبب وراء تحميل هذه الخسائر للأسهم العادية فقط هو أنه:

1- من أهم ميزات الأسهم الممتازة هو حصول الأسهم الممتازة على حقوقهم قبل حصول حملة الأسهم العادية على أي شيء.

2- ليس لحملة الأسهم الممتازة الحق في اختيار إدارة الشركة وبالتالي يعتبر المدير المسؤول بشكل أساسي عن سوء إدارة الشركة التي أدت إلى التصفية.

3- أغلب إصدارات الأسهم الممتازة لها امتياز بالأصول عند التصفية ذلك يعني أن لها حق ضمان بأصول الشركة كلها.

9- حساب التصفية: يجعل حساب التصفية مديناً بالآتي:

أ- القيم الدفترية للأصول المباعة جملة واحدة، أو خسائر بيع الأصول فرادى.

ب- ما ينشأ من التزامات جديدة في ذمة الشركة، كخسارة الشركة لقضية قانونية نتج عنها غرامة مالية كبيرة.

ج- مصاريف التصفية.

د- رصيد الحساب (خسارة التصفية).

وبجعل حساب التصفية دائناً بـ :

أ- بالقيم البيعية للأصول المباعة جملة واحدة أو بأرباح بيع الأصول المباعة فرادى.

ب- ما يتنازل عنه الدائنون طواعية.

ج- أي إيرادات لم تكن مسجلة في الدفاتر وظهرت نتيجة أعمال التصفية.

د- رصيد الحساب (ربح التصفية).

ويظهر حساب التصفية على الشكل التالي:

الشركة X

حساب التصفية

- من حـ / المصرف (عن بيع الأصول المتداولة والاستثمارات والأصول الثابتة والمتحصل من المدينين) - من حـ / الدائنين (تنازل الدائنون عن جزء من ديونهم) - من حـ / مؤون الديون المشكوك فيها. الرصيد [خسارة التصفية] يحمل على حملة الأسهم xxxxxxxx	- إلى حـ / الأصول المتداولة - إلى حـ / الاستثمار - إلى حـ / الأصول الثابتة، بقيمتها الدفترية - إلى حـ / الدائنين (ديون اكتشفها المصفي) - إلى حـ / أعباء الفوائد (فوائد لم تكن مسجلة) - إلى حـ / مصاريف التصفية. الرصيد [ربح التصفية] يوزع على حملة الأسهم xxxxxx
--	---

ثانياً : تسديد ديون الشركة:

بما أن الغرض من تصفية الشركة هو تعظيم المبلغ النقدي المسترد من أصول الشركة المدينة، تُعين المحكمة محاسبون، ومحامون، ومديرو أعمال ذوي خبرة كأمناء للتصفية وذلك من أجل أعمال التصفية. لذلك، على كل دائن أن يقدم للمصفي ما يثبت دينه وصحة ادعائه مع ملاحظة ما يلي:

1- إذا تبين أن بعض أعمال الشركة قد أجريت بقصد الاحتيال على دائئها، فيعتبر رئيس مجلس الإدارة الحالي أو السابق ملزماً شخصياً عن ديون الشركة أو التزاماتها أو عن أي منها.

2- إذا ظهر عجز في موجودات الشركة عند التصفية وكان سبب هذا العجز التقصير أو الإهمال من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة أو المدير العام أو مدقق الحسابات فللمحكمة أن تقرر تحميل كل مسؤول عن هذا العجز ديون الشركة كلها أو بعضها حسب مقتضى الحال، وتحدد المحكمة المبالغ الواجب أدائها وما إذا كانوا متضامين في المسؤولية أم لا.

3- يسدد المصفي ديون الشركة بعد تحديد الحقوق القانونية لكل دائن وتحديد أولويات هذه الحقوق.

أصناف الدائنون: Classes of creditors

يمكن تصنيف الدائنون إلى ثلاث فئات على الشكل التالي:

1- الدائنون الممتازون برهن Secured creditors.

2- الدائنون الممتازون دون رهن (ذوي الأولويات) Creditors with priorities.

3- الدائنون العاديون Unsecured creditors.

أولاً: الدائنون الممتازون برهن (ضمان) :

هم الدائنون الذين تكون لهم حوزات، أو حقوق مضمون على أصل المنشأة تسمى (Collateral). يتمتع الدائنون الذين لديهم هذه الحقوق المضمونه في أصول معينة بأعلى حقوق أفضلية على تلك الأصول من أجل تسديد ديونهم وفي حال عدم كفاية المبلغ المتحقق من بيع تلك الأصول تحول الزيادة في حقوقهم إلى دين عادي يسدد مع بقية الديون العادية غير المضمونة مثال:

أظهرت ميزانية الشركة أن هناك قرض مضمون بأبنية المصنع قدره 50000 ل.س. في 2003/12/31 كان للأبنية قيمة دفترية قدرها 65000 ل.س وقيمة سوقية قدرها 55000 ل.س لحامل هذا الضمان أفضلية في الحصول على حقه من ناتج بيع الأبنية. لذلك، عندما يتم بيع الأبنية بمبلغ 55000 ل.س، يسدد لحامل هذا الضمان مبلغ 50.000 ل.س أما الباقي البالغ 5000 ل.س فيصبح متوافراً للدائنين حسب أولوياتهم. أما إذا بيعت الأبنية بمبلغ 45000 ل.س. عندها يتم سداد كامل المبلغ المتحقق من البيع إلى حامل الضمان والنقص في دينه البالغ 5000 ل.س يحول إلى دين عادي يسدد مع بقية الدائنين العاديين.

ثانياً : الدائنون الممتازون دون رهن (ذوي الأولويات) :

هم دائنون ليس لهم حق ضمان (رهن) على أصول محددة، إلا أن لهم أفضلية على أولئك الدائنون غير المضمونون. يجب الدفع لهؤلاء أولاً من المبالغ المتراكمة نتيجة التصفية قبل الدائنون العاديون (غير المضمونون) ويتم تصنيف هؤلاء الدائنون حسب أفضليتهم إلى :

1- المصروفات القضائية ومصاريف التصفية التي أنفقت لمصلحة جميع الدائنين من أجل حفظ أموال المدين وبيعها، كتكاليف إدارة التصفية (محاسبية، قانونية، وللخبراء المعينين من قبل المحكمة).

2- المبالغ المستحقة للخرانه العامة من ضرائب ورسوم وحقوق أخرى من أي نوع كان.

3- المبالغ والالتزامات التي صرفت في حفظ المنقول وفيما يلزم له من ترميم ويكون لها امتياز على المنقول كله بعد المصروفات القضائية والمبالغ المستحقة للخرانه العامة مباشرة.

4- الرواتب والأجور والعمولات المستحقة لعمال الشركة عن الأشهر الستة الأخيرة.



المبحث الثاني

تسديد حقوق حملة الأسهم

تتمثل حقوق (حملة الأسهم) في :

1- رأس المال المدفوع: ويتكون من :

أ- القيمة الاسمية أو القيمة المحددة للسهم.

ب- رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية: وهي من حق حملة الأسهم العادية كاملة حتى وإن كانت ناتجة من الأسهم الممتازة. لأن رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية - أسهم ممتازة، ينتج عن منح حملة الأسهم الممتازة لنسبة أرباح أعلى من مثيلاتها الممنوحة على الأسهم أو السندات المماثلة أي أن الشركة تضمن لحامل السهم الممتاز نسبة أرباح سنوية قد توزع مثلها على الأسهم العادية وقد لا توزع. لذلك، فإن رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية - أسهم ممتازة - من حق حملة الأسهم العادية عند التصفية إلا إذا كان هناك نص خلاف ذلك.

2- رأس المال المكتسب ويتمثل في:

أ- الاحتياطات المختلفة (إجباري، اختياري، توسع صناعي) وتوزع بين حملة الأسهم الممتازة وحملة الأسهم العادية حسب نصوص عقد إصدار الأسهم الممتازة حيث يحصل حملة الأسهم الممتازة على حقوقهم أولاً حسب امتيازهم والباقي من حق حملة الأسهم العادية.

ب- أرباح قبل التصفية: وتوزع بنسبة القيمة المدفوعة من رأس المال.

3- خسائر التصفية:

وتوزع بين حملة الأسهم الممتازة وحملة الأسهم العادية حسب الحقوق والامتيازات المخولة للأسهم الممتازة. إن عقد إصدار الأسهم الممتازة يحدد الشروط الخاصة

بالامتياز سواء المتعلق منها بالأرباح الموزعة (مجمعة الأرباح، غير مجمعة الأرباح، مشاركة، أم غير مشاركة بالأرباح) أم المتعلق منها بحقوق الأسهم الممتازة أثناء التصفية. غالباً ما تتمتع الأسهم الممتازة بالامتيازات التالية عند التصفية:

1- الأسهم الممتازة بالأصول عند التصفية - مجمعة الأرباح.

2- الأسهم الممتازة بالأرباح.

3- الأسهم الممتازة بالأرباح والأصول معاً.

أولاً - الأسهم الممتازة بالأصول عند التصفية:

معظم الأسهم الممتازة ممتازة بالأصول عند تصفية الشركة. يحصل حملة الأسهم الممتازة بالأصول على القيمة الاسمية (أو على قيمة تصفية أعلى نتيجة بيع الأصول بأعلى من قيمتها الدفترية) عن كل سهم قبل توزيع أي أصول لحملة الأسهم العادية. إذا كانت الأسهم الممتازة بالأصول بمجمعة الأرباح وكان هناك أرباح لم توزع عن سنوات سابقة بتاريخ التصفية، تصبح هذه الأرباح مستحقة الدفع لحملة الأسهم الممتازة حتى وإن لم يكن هناك أرباح محتجزة كافية لتغطية جميع أرباح الأسهم كما أنه يجب دفع أرباح العام الحالي⁽¹⁾. إذا كانت نتيجة التصفية خسارة، يحصل حملة الأسهم الممتازة على حقوقهم المضمونة وفق عقد إصدار الأسهم الممتازة بالأصول والتي يمكن أن تكون:

1- القيمة الاسمية للأسهم الممتازة بالأصول.

2- القيمة الاستردادية والتي يمكن أن تكون أعلى من القيمة الاسمية إذا كانت

الأسهم الممتازة قد صدرت بقيمة استردادية (Redemption value).

3- الأرباح المجمعة إذا كانت بمجمعة الأرباح.

¹) Hermanson, H Roger, Accounting A Business perspective, 2000 Richad Irwin Inc P. 442.

4- يتحمل حملة الأسهم العادية كافة الخسائر بعد حصول حملة الأسهم الممتازة بالأصول على حقوقهم المذكورة. أما إذا تجاوزت خسارة التصفية كامل حقوق حملة الأسهم العادية فيتحمل حملة الأسهم الممتازة تلك الزيادة بالخسارة. مثال: بفرض أن قسم حقوق الملكية في إحدى الشركات المساهمة ظهر على الشكل التالي:

حقوق ملكية حملة الأسهم :

أسهم عادية 10000 سهم قيمة السهم الاسمية 1000 10.000000 ل.س

رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية - أسهم عادية - 1.50000

أسهم ممتازة 6% بمجمعة الأرباح 5000 سهم قيمة السهم الاسمية 500 ل.س 2.500.000

رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية - أسهم ممتازة - 50000

إجمالي رأس المال المدفوع 14.500.000

احتياطات وأرباح متجزئة 2.000.000

حقوق ملكية حملة الأسهم 16.500.000

بفرض أنه تقرر تصفية هذه الشركة، وبعد سداد جميع التزاماتها كان المتبقي من ناتج التصفية 6.500.000 ل.س مع العلم أن الشركة لم توزع أرباح عن عامين ماضيين وعن العام الذي تمت فيه التصفية.

الحل: تحديد حقوق حملة الأسهم الممتازة أولاً:

1- القيمة الاسمية للأسهم الممتازة 2500000

2- الأرباح المجمعة عن ثلاث سنوات 450000
(2500.000 × 6% × 3)

3- الاحتياطي والأرباح المحتجزة 2950000

يعتمد حصول حملة الأسهم الممتازة على هذه الاحتياطات والأرباح حسب نسبة تحملهم من خسارة التصفية. إذا كانت حصتهم في خسارة التصفية أكبر من حصتهم في تلك الاحتياطات، لا يحصل حملة الأسهم الممتازة على شيء. أما إذا كانت نسبة حصتهم في خسارة التصفية أقل من حقهم في الاحتياطات يحصل عندها حملة الأسهم الممتازة على الفرق بين حقهم في الاحتياطي وحقهم من خسارة التصفية. حسب مثالنا، تحسب حقهم في الأرباح المحتجزة والاحتياطات على الشكل التالي:

$$\frac{\text{القيمة الاسمية الممتازة}}{\text{الاحتياطات والأرباح المحتجزة - الأرباح المجمعة} \times \frac{\text{القيمة الاسمية للأسهم الممتازة والعادية}}{250000}} \times 450000 - 2000000 = 31000$$

$$3260000 = 31000 + 2950000 = \text{إجمالي حقوق حملة الأسهم الممتازة}$$

لاحظ أن الحقوق المضمونة في هذه الحالة لحملة الأسهم الممتازة هي القيمة الاسمية للأسهم الممتازة بالإضافة إلى الأرباح المجمعة.

أما بالنسبة للاحتياطات والأرباح المحتجزة يتحمل حملة الأسهم الممتازة نصيباً من خسارة التصفية بحيث لا تتجاوز نسبة حقهم في تلك الاحتياطات والأرباح المحتجزة.

في مثالنا نجد أن إجمالي الخسارة عن التصفية هي 10.000.000 ل.س

(1.6500.000 ل.س - 6500.000).

لذلك، بفرض أننا وزعنا هذه الخسائر على حملة الأسهم الممتازة والعادية
بنسبة رأس المال، لكان نصيب حملة الأسهم الممتازة 2000.000 ل.س

$$\begin{array}{r} 2500.000 \\ \hline 10.000.000 \\ \hline 1.2500.000 \end{array}$$

ولما كان نصيبهم من الخسارة حسب القيمة الاسمية أعلى من حقهم في
الاحتياطات والأرباح المحتجزة. لذلك لا يمكن تحميلهم من خسارة التصفية بأكثر من
نصيبهم في تلك الاحتياطات والأرباح المحتجزة أي بـ 310000 ل.س. لذلك عند
التصفية، يحصل حملة الأسهم الممتازة على:

1- القيمة الاسمية للأسهم الممتازة 2500000

2- بالإضافة إلى الأرباح المجمعة 45.0000

295.0000

أما الباقي من ناتج التصفية البالغ 3550000 ل.س (6500000 ل.س -
2950000) فهو من نصيب حملة الأسهم العادية.

وبالتالي تكون خسارة حملة الأسهم العادية 9690000 ل.س.

(10.000.000 ل.س إجمالي الخسارة - 310000 ل.س حصة الأسهم الممتازة
من الخسارة)

أو : (إجمالي حقوق الملكية - حقوق حملة الأسهم الممتازة - المبلغ التقدي لحملة
الأسهم العادية).

$$1.6500.000 - 3260.000 - 3550.000 = 969.000$$

- بفرض أن للأسهم الممتازة قيمة استردادية قدرها 550 ل.س. للسهم. وأن الأسهم مجمعة الأرباح أيضاً ولها امتياز برأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية - أسهم ممتازة.

تكون حقوق حملة الأسهم الممتازة :

1- القيمة الاستردادية للأسهم الممتازة :

5.000 سهم $\times$ 550 ل.س. 2750.000

2- رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية 500.000

3- الأرباح المجمعة (2500.000 $\times$ 6% $\times$ 3 سنوات) 450.000

4- الاحتياطيات والأرباح المحتجزة⁽¹⁾

2500000

310000 (— 450000-2000000)

1.2500.000

4010000

حيث أن نصيب حملة الأسهم الممتازة في الخسارة الناتجة عن التصفية أكبر من حقهم في الاحتياطيات والأرباح المحتجزة . لذلك فإن حق حملة الأسهم الممتازة حسب الحقوق والامتيازات المضمنة في عقد إصدارها هو:

1- القيمة الاستردادية للأسهم الممتازة 2750000

2- رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية 500000

الأرباح المجمعة 450000

3700000

لذلك على المصفي دفع مبلغ 3700000 ل.س. من ناتج التصفية لحملة الأسهم الممتازة والباقي يسدد لحملة الأسهم العادية (2800000 ل.س) .

(1) إذا لم يتجاوز نصيبهم من خسارة التصفية حقهم في تلك الأرباح والاحتياطيات. أما إذا تجاوزت ذلك، فيتحمل حملة الأسهم الممتازة من خسارة التصفية بمحدود حقهم في تلك الاحتياطيات والأرباح المحتجزة فقط.

$$(6500000 - 3700000 = 2800000 \text{ ل.س.})$$

ثانياً : امتياز الأسهم الممتازة بالأرباح :

يعني حصول حملة الأسهم الممتازة على أرباح الأسهم الممتازة عند الإعلان عن توزيع أرباح. أما في حال تصفية الشركة المساهمة وكانت التصفية خسارة تكون حقوق وأعباء حملة الأسهم الممتازة على الشكل التالي:

- 1- لا يتحمل حملة الأسهم الممتازة بالأرباح من الخسائر التجارية المرحلة.
- 2- توزع الاحتياطيات والأرباح المحتجزة بين حملة الأسهم الممتازة وحملة الأسهم العادية بنسبة القيمة الاسمية لرأس المال.
- 3- توزع خسائر التصفية بين حملة الأسهم الممتازة والعادية بنسبة رأس المال المدفوع. أي أن حملة الأسهم الممتازة يتحملون نصيباً من خسائر التصفية بنسبة رأس المال المدفوع وعلى قدم المساواة مع حملة الأسهم العادية.

لتوضيح ذلك بالعودة لمثالنا السابق:

2500000	أ- القيمة الاسمية للأسهم الممتازة
<u>400000</u>	ب- الاحتياطيات والأرباح المحتجزة
2900000	2500000
	× 2000000
	1.2500000

1- نصيب حملة الأسهم الممتازة من خسارة التصفية:

أ- خسارة التصفية = إجمالي حقوق الملكية - المبلغ النقدي المتبقي

$$10000000 = 6500000 - 16500000 =$$

القيمة الاسمية للأسهم الممتازة

نصيب حملة الأسهم الممتازة من خسارة التصفية = الخسارة

القيمة الاسمية للأسهم الممتازة والعادية

$$2.000.000 = \frac{2500.000}{1.2500.0000} \times 10.000.000$$

وبالتالي تكون حقوق حملة الأسهم الممتازة في الحقوق المتبقية نتيجة التصفية:

حقوق حملة الأسهم الممتازة - نصيبهم من خسارة التصفية

$$900000 = 2000000 - 2900000$$

وتكون حقوق حملة الأسهم العادية المتبقية نتيجة التصفية:

=الحقوق المتبقية من التصفية - الحقوق المتبقية لحملة الأسهم الممتازة

$$= 6500000 - 900000 = 5600000 \text{ ل.س}$$

خسارة حملة الأسهم العادية = حقوق الملكية - حقوق ملكية حملة الأسهم الممتازة -

الحقوق النقدية المتبقية من التصفية

$$= 1.6500000 - 2900000 - 5600000 = 8000000 \text{ ل.س}$$

ثالثاً : امتياز الأسهم الممتازة بالأصول والأرباح معاً :

في هذه الحالة تكون حقوق وأعباء حملة الأسهم الممتازة على الشكل التالي:

1- لا يتحمل حملة الأسهم بالأصول والأرباح معاً أي نسبة من الخسائر التجارية المرحّلة .

2- توزع الاحتياطيات والأرباح المرحّلة بين حملة الأسهم الممتازة وحملة الأسهم العادية بنسبة القيمة الاسمية لرأس المال.

3- يتحمل حملة الأسهم الممتازة من خسائر التصفية بحدود الزيادة في حقوقهم عن القيمة الاسمية للأسهم الممتازة.

4- في حال تجاوز نصيبهم من خسائر التصفية (حسب القيمة الاسمية) لحقوقهم في الزيادة عن القيمة الاسمية لرأس المال، يتحمل حملة الأسهم الممتازة من خسائر التصفية في حدود تلك الزيادة والفرق يتحمله حملة الأسهم العادية.

حسب مثالنا:

حقوق حملة الأسهم الممتازة بالأرباح والأصول، بفرض أن الأسهم الممتازة مجمعة الأرباح وأن الشركة لم توزع أرباح عن سنتين ماضيتين بالإضافة إلى السنة التي تمت فيها التصفية.

1- القيمة الاسمية للأسهم الممتازة	2500000 ل.س
2- الأرباح المجمعة ($2500000 \times 6\% \times 3$ سنوات)	450000
الاحتياطيات والأرباح المحتجزة	310000
	2500000
	450000 - 2000000
	1.2500.000

3260000

وهكذا يتحمل حملة الأسهم الممتازة من خسارة التصفية بحدود حقوقهم في الزيادة عن القيمة الاسمية أي بمبلغ 760000 ل.س ($3260000 - 2500000$) أي مجموع حقهم في الأرباح المجمعة والاحتياطيات والأرباح المحتجزة ($450000 + 310000$) وباقي الخسارة يتحملها حملة الأسهم العادية. وبالتالي يحصل حملة الأسهم الممتازة بالأصول والأرباح معاً على القيمة الاسمية لأسهمهم. أما إذا كانت نسبة نصيبهم في خسارة التصفية حسب القيمة الاسمية أقل من الزيادة في حقوقهم عن القيمة الاسمية يتحملون عندها نسبة نصيبهم من الخسارة تلك ويحصلون على قيمة أكبر من القيمة الاسمية لأسهمهم.

مثال شامل :

الآتي ميزانية شركة النسيج المساهمة المغفلة في 2003/12/31

التزامات متداولة		أموال جاهزة	750000
دائنون	4000000	أصول متداولة	9000000
التزامات طويلة الأجل		أصول ثابتة	25000000
قرض سندات	3750000	خسائر	5500000
حقوق الملكية			
رأس المال المدفوع			
أسهم عادية	15000000		
30.000 سهم			
500 ل.س ×			
أسهم 5% 10000000			
20.000 سهم			
500 ×			
ل.س			
رأس المال المدفوع	1000000		
الإضافي-أسهم			
عادية			
رأس المال المدفوع	1000000		
الإضافية-أسهم			
ممتازة			
احتياطي إجباري	3000000		
احتياطي اختياري	2500000		
	<u>32500000</u>		
	40250000		
			<u>40250000</u>

نظراً لتوالي الخسائر تقرر تصفية الشركة، وقام المصفي بالأعمال الآتية:

- 1- باع الأصول المتداولة بمبلغ 7000000 ل.س والأصول الثابتة 15.000.000 ل.س
- 2- سدد قيمة القرض كاملاً وسدد للدائنين مبلغ 3500.000 ل.س
- 3- دفع مصاريف تصفية مبلغ 150.000 ل.س
- المطلوب: إعداد حسابات التصفية اللازمة وتحديد حقوق كل من حملة الأسهم الممتازة وحملة الأسهم العادية حسب الاحتمالات التالية لامتيازات الأسهم الممتازة.
- 1- أن الأسهم الممتازة ممتازة بالأصول.
- 2- أن الأسهم الممتازة ممتازة بالأصول ولها قيمة استردادية تبلغ 550 ل.س كما أنها مجمعة الأرباح علماً أن الشركة لم توزع أرباح عن بما فيه العام الذي تمت فيه التصفية.
- 3- أن الأسهم الممتازة ممتازة بالأرباح فقط.
- 4- أن الأسهم الممتازة ممتازة بالأصول والأرباح معاً وأن هناك أرباح مجمعة عن عامين ضمنهما السنة التي تمت فيها التصفية.
- الحل : وفق الاحتمال الأول :

حـ / التصفية	
9000.000 أصول متداولة	7000.000 مصرف
2.5000.000 أصول ثابتة	15.000.000 مصرف
150.000 مصرف	500.000 دائنين
	11650.000 مساهمين
<u>3.4150.000</u>	<u>3.4150.000</u>
حـ / المصرف	
750.000 رصيد	3750.000 قرض السندات
7000000 تصفية	3500.000 دائنين
15.000.000 تصفية	150.000 م. تصفية
	15350.000 مساهمين
<u>22750.000</u>	<u>22750.000</u>

حساب المساهمين

البيان	أسهم عادية	أسهم ممتازة	البيان	أسهم عادية	أسهم ممتازة
رأس المال	15000000	10000000	إلى حـ / أ.خ	5500.000	-
رأس المال المدفوع الإضافي	2000000	-	إلى حـ / التصفية	9450000	2200000
احتياطي إجباري	1800000	1200000	مصرف	5350000	1000000
احتياطي اختياري	1500000	1000000			
	<u>20300000</u>	<u>12200000</u>		<u>20300000</u>	<u>12200000</u>

أضواء على الحل :

حيث أن الأسهم الممتازة ممتازة بالأصول، ذلك يعني أن حملة الأسهم الممتازة سيحصلون على القيمة الاسمية بالإضافة إلى أي حقوق وامتيازات أخرى نص عليها عقد إصدار تلك الأسهم .

وحيث أن عقد إصدار الأسهم الممتازة لم يمنحها سوى امتياز بالأصول عند التصفية لذلك فإن حقوق والتزامات حملة الأسهم الممتازة ستكون على الشكل التالي .

- 1- لا يتحمل حملة الأسهم الممتازة أي نسبة من الخسائر التجارية المرحلة .
- 2- رأس المال المدفوع الإضافي -أسهم ممتازة -من حق حملة الأسهم العادية كاملاً، على اعتبار أنه ليس هناك نص بامتياز الأسهم الممتازة بهذا العنصر .
- 3- توزع الاحتياطات بنسبة رأس المال .

4- يتحمل حملة الأسهم الممتازة من خسارة التصفية نسبة لا تتجاوز حقهم في الاحتياطات والأرباح الموزعة، وعلى اعتبار أن حقهم في الاحتياطات بلغت 2200000 ل.س وهي أقل من نصيبهم في خسارة التصفية فيما لو وزعت خسارة التصفية على أساس القيمة الاسمية لرأس المال والتي تبلغ 4660000 ل.س . لذلك يتحمل حملة الأسهم الممتازة نصيب من خسارة التصفية لا يتجاوز حقهم في الاحتياطات والتي تبلغ 2200000 ل.س أما الباقي فيتحملة حملة الأسهم العادية .

الحل وفق الاحتمال الثاني :

يبقى حساب التصفية وحساب المصرف على حالهما، الذي يجب أن يتغير هو حساب المساهمين لأن حقوق والتزامات المساهمين اختلفت حسب الامتياز الممنوح لحملة الأسهم الممتازة .

حساب المساهمين

البيان	أسهم عادية	أسهم ممتازة	البيان	إلى حـ / أ.خ. ⁽¹⁾ إلى حـ / التصفية ⁽¹⁾ مصرف	أسهم عادية	أسهم ممتازة
رأس المال	15000000	10000000			5500000	-
رأس المال المدفوع الإضافي	200000	-			10330000	1320000
أرباح مجمعة	-	1200000			3150000	12200000
علاوة استرداد أسهم ممتازة	-	1000000				
احتياطي إيجاري	1800000	1200000				
احتياطي اختياري ⁽²⁾	180000	120000				
	<u>18980000</u>	<u>13520000</u>			<u>18980000</u>	<u>13520000</u>

(1) يتحصل حملة الأسهم الممتازة من خسارة التصفية بحدود حقوقهم في الاحتياطيات البالغة 2000000 فقط

10000000

120000 = _____ × 1000000 - 1200000 - 2500.000 - (1) أسهم ممتازة (2) توزيع الاحتياطي الاختياري

25000000

10000000

180000 = _____ × 1000000 - 1200000 - 2000000 - أسهم عادية

25000000

أضواء على الحل :

- 1- لا يتحمل حملة الأسهم الممتازة أي نسبة من الخسائر التجارية المرحلة.
- 2- رأس المال الإضافي من حق حملة الأسهم العادية كاملاً .
- 3- تم احتساب أرباح مجمعة لحملة الأسهم الممتازة عن ثلاث سنوات فهي حق لهم حسب الحقوق المنصوص عنها في عقد إصدار الأسهم الممتازة وهي تخفض من الاحتياطات الاختيارية أولاً، وإذا لم تكف تستعمل الاحتياطات الإجبارية لذلك .
- 4- تم احتساب علاوة استرداد أسهم ممتازة 5ل.س عن كل سهم حسب الامتياز المنصوص عنه في عقد إصدار الأسهم الممتازة ويتم تخفيض الاحتياطات الاختيارية أيضاً بمبلغ علاوة الاسترداد.
- 5- تم توزيع الاحتياطي الإجباري بنسبة القيمة الاسمية لرأس مال الأسهم.
- 6- تم تخفيض الاحتياطي الاختياري بالأرباح المجمعة وبعلاوة الاسترداد ومن ثم تم توزيعه على حملة الأسهم الممتازة والعادية .
- 7- تم تحميل حملة الأسهم الممتازة بنصيب من خسارة التصفية لا تتجاوز حقهم في الاحتياطات الإجبارية والاختيارية على اعتبار أن حقهم في الأرباح المجمعة وعلاوة الاسترداد ضمنها لهم نص امتياز الأسهم الممتازة .

الحل وفق الاحتمال الثالث :

يبقى حساب التصفية وحساب المصرف على حالهما . الذي يتغير هو حساب المساهمين نظراً لتغير امتياز الأسهم الممتازة. حيث يتحمل حملة الأسهم الممتازة من خسائر التصفية ما يتحمله حملة الأسهم العادية وتوزع الاحتياطات بنسبة القيمة الاسمية لرأس مال الأسهم . أما الخسائر المرحلة فيتحملها حملة الأسهم العادية فقط. ويظهر حساب المساهمين على الشكل التالي :

حساب المساهمين

البيان	أسهم عادية	أسهم ممتازة	البيان	أسهم عادية	أسهم ممتازة
رأس المال	15000000	10000000	إلى حـ / أ.خ	5500.000	-
رأس المال المدفوع الإضافي	2000000	-	إلى حـ / التصفية	6990000	4660000
احتياطي إجباري	180000	1200000	مصرف	7810000	7540000
احتياطي اختياري	1500000	1000000			
	<u>20300000</u>	<u>12200000</u>		<u>20300000</u>	<u>573913</u>

لاحظ أن نصيب حملة الأسهم الممتازة من خسارة التصفية في هذه الحالة تجاوز حقوقهم في الإحتياطيات وذلك لأن امتياز الأسهم الممتازة بالأرباح فقط .

الحل وفق الاحتمال الرابع : يحصل حملة الأسهم الممتازة على حقوقهم في :

- 1- القيمة الاسمية للسهم الممتازة .
- 2- في أي امتيازات نص عليها عقد إصدار الأسهم الممتازة بالإضافة لحقهم في الإحتياطيات .
- 3- يتحصل حملة الأسهم الممتازة من خسائر التصفية نسبة لا تتجاوز الزيادة في حقوقهم عن القيمة الاسمية .

حساب المساهمين

البيان	أسهم عادية	أسهم ممتازة	البيان	أسهم عادية	أسهم ممتازة
رأس المال	15000000	10000000	إلى حـ / أ.خ	5500.000	-
رأس المال المدفوع الإضافي	2000000	-	إلى حـ / التصفية	8730000	2920000
احتياطي إجباري	1800000	1200000	مصرف	5350000	1000000
احتياطي اختياري	780000	520000			
	<u>19580000</u>	<u>12920000</u>		<u>19580000</u>	<u>12920000</u>

(1) توزيع الاحتياطي الاختياري

$$\begin{array}{rcl}
 10000000 & & \\
 520000 = & \underline{\hspace{1cm}} & 1200000 - 25000000 \\
 25000000 & & \\
 15000000 & & \\
 780000 = & \underline{\hspace{1cm}} & 1200000 - 25000000 \\
 25000000 & &
 \end{array}$$

أسهم عادية

أعضاء على الحل :

- 1- تم احتساب حصة حملة الأسهم الممتازة عن الأرباح المجمعة (غير الموزعة لثلاث سنوات) ويتم تخفيض حساب الاحتياطيات بها .
- 2- تم توزيع الاحتياطيات (الإجباري والاختياري) بنسبة القيمة الاسمية لرأس مال الأسهم بعد تخفيض قيمة الأرباح المجمعة من الاحتياطي والاختياري .
- 3- تم تحميل حملة الأسهم الممتازة من خسارة التصفية بمقدار لم يتجاوز حقهم في الاحتياطيات والأرباح المجمعة وحيث أن حقهم في الاحتياطيات والأرباح المجمعة أقل من نصيبهم في خسارة التصفية فيما لو تم تحميلهم بها حسب نسبة القيمة الاسمية لرأس المال وحيث أن الأسهم الممتازة ممتازة بالأصول والأرباح معاً ، فقد تم تحميل حملة الأسهم الممتازة من خسارة التصفية بمبلغ لم يتجاوز حقهم في الاحتياطيات والأرباح المجمعة أي بما زاد عن القيمة الاسمية للأسهم الممتازة فقط.

مسائل الفصل السادس

التمرين الأول :

في 2005/12/31 تقرر تصفية شركة قاسيون للأعمال التجارية، قدم مجلس الإدارة ميزانية التصفية التالية:

شركة قاسيون للأعمال التجارية

ميزانية 2005/12/31

الموجودات

موجودات متداولة	
مصرف	445500
أوراق مالية سوقية	220000
زبائن	632500
م. د. م. فيها	(60500)
	572000
بضاعة	935000
	2172500
موجودات ثابتة	
مباني	825000
أثاث	275000
تجهيزات	275000
	1375000
	3547500

المطالب وحقوق الملكية :

مطالب متداولة

دائنون	207500
أوراق دفع	<u>200000</u>

407500

التزامات طويلة الأجل

قرض سندات 6%	412500
- خصم إصدار	<u>(5500)</u>

407000

حقوق الملكية

أسهم عادية (3000 سهم × 500 ل.س قيمة اسمية)	1500000
أسهم ممتازة 5%	500000
(1000 سهم × 500 قيمة اسمية)	
احتياطي اجباري	244000
احتياطي اختياري	289000

2733000

3547500

قام المصفي بالأعمال الآتية :

1- باع المباني بمبلغ 962500، الأثاث بمبلغ 220000، والتجهيزات بمبلغ 50000 ل.س .

2- حصل من الزبائن مبلغ 500000 ل.س.

- 3- باع البضاعة بمبلغ 875000 ل.س.
4- باع الأوراق المالية بمبلغ 250000 ل.س.
5- سدد كافة ديون الشركة ودفع مصاريف تصفية قدرها 30250 ل.س.
6- تبين أن قرض السندات هو 1375 سند خمس سنوات 6% بقيمة اسمية 300 ل.س. وخصم إصدار 20 ل.س. للسند وتدفق فوائده في 1/1 من كل عام وهي غير مسجلة في الدفاتر.

المطلوب:

- 1- فتح حساب نتيجة التصفية، المصرف، حساب حملة الأسهم على فرض:
أ- أن الأسهم الممتازة بالأصول وهي مجمعة الأرباح علماً أن الشركة لم توزع أرباح عن سنتين ماضيتين وهذا العام.
ب- أن الأسهم الممتازة ممتازة بالأرباح والأصول معاً وهي مجمعة، ومشاركة في الأرباح.
ج- أن الأسهم الممتازة ممتازة بالأرباح فقط.
التمرين الثاني :

في 2005/12/31 قدم مجلس إدارة إحدى الشركات المساهمة ميزانية التصفية التالية :

الموجودات ومجموعها (6695000 ل.س)
1500000 مبان، 600000 أثاث، 1150000 زبائن، 159500 بضاعة،
200000 أوراق مالية، 500000 مصرف، 1150000 أرباح وخسائر.
مطالب ومجموعها (6695000).
دائنون 740000، مؤونة ديون مشكوك في تحصيلها 110000، رأس المال
3000000 (4000 سهم عادي $\times$ 500 ل.س قيمة اسمية 2000 سهم ممتاز

6% احتياطي قانوني 600000، احتياطي اختياري 360000، علاوة إصدار
سندات 10000، قرض السندات 6% 750000 ل.س رأس المال المدفوع
الإضافي أسهم ممتازة 125000، قرض برهن الأثاث 500000، رواتب مستحقة
250000، ضرائب أملاك مستحقة 250000.

وقد قام المصفي بالأعمال الآتية:

أ- باع المباني بمبلغ 1200000، والأثاث بمبلغ 400000، والبضاعة بمبلغ
1250000، والأوراق المالية بمبلغ 350000.

ب- حصل من الزبائن على مبلغ 1100000.

ج- تبين أن قرض السندات 2500 سند خمس سنوات قيمة اسمية 300 ل.س وبعلاوة
إصدار 20 ل.س تدفع الفائدة في 1/1 من كل عام وهي غير مسجلة في الدفاتر.

د- سدد ديون الشركة كاملة ودفع مصاريف تصفية قدرها 55000 ل.س .

المطلوب:

- فتح حسابات التصفية اللازمة وحساب حملة الأسهم حسب الاحتمالات التالية:

- 1- أن الأسهم الممتازة ممتازة بالأرباح فقط.
- 2- أن الأسهم الممتازة ممتازة بالأصول ورأس المال المدفوع الإضافي وهي مجمعة
الأرباح علماً أن الشركة لم توزع أرباح سنتين ماضيتين.
- 3- أن الأسهم الممتازة ممتازة بالأرباح والأصول معاً.

المراجع العربية والأجنبية

أولاً- المراجع باللغة العربية:

- ١- سعادة، يوسف - محاسبة الشركات - دار المناهج ٢٠٠٢.
- ٢- شحاتة، أحمد بسيوني - المحاسبة المالية، شركات الأشخاص والأموال - كلية التجارة جامعة الاسكندرية.
- ٣- عبد الله، خالد أمين - محاسبة الشركات، الأشخاص والأموال - دار وائل، عمان ٢٠٠٠.

القوانين والمراسيم:

١- قانون الشركات رقم ٣ لعام ٢٠٠٨

المراجع باللغة الانكليزية :

- 1- Accounting for marketable securities "statement of Financial Accounting standard" No.12. (Stomford, Conn: FASB , 1975) par. 7.
- 2-Brealey A. Richard. Principles of corporate finance, six Edition, M C Graw- Hill, 2004.
- 3-Edward, James Don, Accounting principles, Bpi-Irwin, Homewood, IL. 1999.
- 4-Gi Bson, H charles: Financid reporting and analysis, Sowth westerin, 2004.
- 5-Hermanson, H Roger, Accounting, Abusiness perspective, 2000.
- 6-IASB, international financial reporting standards, E-mail, iasb @ Iasb. Org. uk 2003.
- 7-Kiese, E Donald, Intermediate Accounting John willy and Sons, inc, N.Y 2004.

المصطلحات

A	
Accounting principles	أساسيات المحاسبة
Accrual	الاستحقاق
Accruing interest	الفائدة المستحقة (المتراكمه)
Accumulated depreciation	مجمع الاستهلاك
Additional paid –in capital	رأس المال الإضافي
Appropriation of retained earning	توزيع الأرباح المحتجزة
B	
Balance sheet	الميزانية (قائمة المركز المالي)
Bearer bond	السندات لحاملها
Book value	القيمة الدفترية
Board of directors	مجلس الإدارة (هيئة المديرين)
C	
Callable bond	سندات قابلة للاستدعاء
Callable preferred stock	أسهم ممتازة قابلة للاستدعاء
Capital stock	أسهم رأس المال
Capital stock Authorized	رأس المال المصرح به (المسموح)
Cash flow	التدفقات النقدية
Cash Dividend	توزيع الأرباح نقداً
Corporation	شركات الأموال
Closed corporation	شركات أموال محدودة

Common stock	أسهم عادية
Common stock subscribed	أسهم عادية مكتتب بها
Compensation	مكافأة، تعويض
Contingencies	الاحتمالات الطارئة
Continued operation	عمليات مستمرة
Contra account	حساب مقابل
Controller	المراقب المالي
Conversion	تحويل
Convertible bond	سندات قابلة للتحويل
Convertible debit	الدين القابل للتحويل
Cumulative preferred stock	أسهم ممتازة مجمعة الأرباح

D

Deferred charge	أعباء مؤجلة
Delutive securities	الأوراق المالية المخفضة
Depreciation	الاستهلاك
Disclosure	الإفصاح
Dissolution and liquidation	تصفية الشركة وحلها
Dividend	أرباح الأسهم
Dividend in arrears	أرباح أسهم غير مدفوع
Dividend policy	سياسة توزيع الأرباح
Double taxation	ازدواج ضريبي

E

Earning per share	ربحية السهم
Effective interest	الفائدة الفعالة
Entity	الهوية - الشخصية
Extinguishments	إطفاء (سداد)
Extraordinary	استثنائية (غير عادية وغير متكررة)
Face value	القيمة الاسمية
Financial flexibility	المرونة المالية
Financial instrument	الأدوات المالية
Gain	مكسب
Guarantee	الضمان
Imputed interest	الفائدة المقدرة الضمنية
Income statement	قائمة الدخل
Interest bearing note	ورقة تجارية حاملة للقائدة
Liabilities	الالتزامات (المطالبات)
Limited liability	المسؤولية المحدودة
Liquidation value	قيمة التصفية
Liquidity	السيولة
Listed corporation	شركات أموال مدرجة في السوق المالي
Market Maker	صانع السوق

Matching principle	مبدأ المقابلة
Maturity	استحقاق
Minutes Book	سجل الجلسات

N

Notes payable	أرواق الدفع المستحقة
---------------	----------------------

O

Operating activities	الأنشطة التشغيلية
Organization costs	تكاليف التأسيس
Outside takeover	السيطرة على الشركة من الخارج
Outstanding	المتداول
Over the counter market	السوق الموازي
Owners equity	حقوق الملكية

P

Private sector	القطاع الخاص
Paid – in capital	رأس المال المدفوع
Par value	قيمة اسمية
Periodicity	الدورية
Perpetual	دائم
Paid-in capital in excess of par value	رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية
Potential	محتمل، ممكن
Preemptive right	حق الأفضلية في الاكتتاب
Preferred stock	أسهم ممتازة
Premium	العلاوة (المكافآت)

Principal of directors	المدرء الرئيسيين (الأساسيين)
Profit distribution	توزيع الأرباح
Property	ممتلكات
Property dividend	توزيع الأرباح عيناً
Public held corporation	شركات الأموال العامة (المغفلة)
Public sector	القطاع العام
R	
Recognition	التحقق (الاعتراف)
Revenue	إيراد
Registered bond	السندات الاسمية
Retained earning	الأرباح المحتجزة
Retirement	استدعاء
Returnable deposit	ودائع مستلمة من الغير
Risidual interest	الحقوق الباقية
S	
Sales tax	ضريبة مبيعات
Secured bond	السندات المضمونة
Serial bonds	السندات المتسلسلة
Solvency	الملائة المالية
Stated value	قيمة محددة
Statutory liquidation	تصفية إجبارية (إلزامية)
Stock appreciation	التحسن بقيمة السهم
Stock certificate	شهادة السهم

Stock dividend	أسهم المنحة
Stock split	اشتقاق الأسهم
Stock transfere agent	وكيل نقل ملكية السهم
Stock warrant	خيار شراء الأسهم
Stockholders	حملة الأسهم
Stockholders ledger	دفتر حملة الأسهم
Subscription receivable	اكتتابات تحت التحصيل
Subscribed stock	أسهم مكتتب بها
T	
Tangible	مادي
Term bond	سندات الأجل
Treasurer	الخازن
Transfere of ownership	نقل الملكية
Treasury bond	سندات الخزينة
Treasury stock	أسهم الخزينة
U	
Unearned revenue	إيراد مقبوض مقدماً
Voluntary liquidation	تصفية اختيارية
W	
Weighted average	الوسطي المرجح
Z	
Zero interest bearing not	ورق تجارية بفائدة صفر

اللجنة العلمية: الأستاذ الدكتور: اسماعيل اسماعيل

الأستاذ الدكتور: حسين دحدوح

الأستاذ الدكتور: بطرس ميالة

المدقق اللغوي: الأستاذ الدكتور علي ذياب

حقوق الطبع والترجمة والنشر محفوظة لمديرية الكتب والمطبوعات الجامعية